

# تخريج الفروع على الأصول

للإمام أبي المساقب شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني  
المتوفى سنة ٦٥٦هـ

حققه وعلق حواشيه

الدكتور محمد أويب صالح

رئيس قسم علوم القرآن والسنة بجامعة دمشق

مؤسسة الرسالة



تمتاز الفروع على الأصول  
والعلماء في الفروع على الأصول  
العلماء في الفروع



# تخريج الفروع على الأصول

للإمام أبي المنقب شهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني  
المتوفى سنة ٦٥١هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ حَوَاشِيَهُ

الدكتور محمد أديب صالح

رئيس قسم علوم القرآن والسنّة بجامعة دمشق

الطبعة الثانية

وَتَمَيَّزَ بِالزَّيْدِ مِنْ اسْتِقْصَاءِ الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ، وَالْفِقْهِيةِ، وَالْمَسَائِلِ فِي مَقَانِهَا  
وَتَحْوِيلِ اللَّذْهَبِ فِي الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ كُلِّ مَنْ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَرَدَّ كُلَّ قَضِيَّةٍ إِلَى مَصْدَرِهَا

مُؤَمَّسَّة الرِّسَالَةِ

## حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية : ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م

مؤسسة الرسالة

بيروت شارع سورية - بناية حمدي وصالحه

هاتف : ٢٩٥٥٠١ - ٢٤١٦٩٢ - ص. ب ٧٤٦٠

برقياً : بيوشران



عنوان الكتاب مع ترجمة موجزة المؤلف





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله الذي أودع أسرار المصطفى في أوليائه  
 وحسن لطائف حكيمته المصطفين من علمائه  
 والصلاة على خير من خلقه محمد شيد انبيائه  
 صلاه داية دوام أرضه وشبابه <sup>ويعتبر</sup>  
 قار الواجب على كل خائض في علم من العلوم أن يحيط  
 علما كليا بموضوع ذلك العلم وعمايته التي ينتمى إليها  
 لئلا يحد من فهمه باعثا على النظر فيه وموضوع علم  
 الفقه هو أفعال العباد وحيثيته بهدياته وفيه  
 وشيئات شرعية شرعت لمصلحة العبادات في  
 معادهم كابواب العبادات أو في حياتهم كابواب  
 البياعات والنكاحات وأحكام الخبايا وهو  
 المقصد الأقصى في اتباع المرشدين صلى الله عليهم  
 أجمعين فانهم لم يبعثوا إلا لتعريف العباد  
 أحكام هذه الأفعال من الحلال والحرام والخير  
 والندوب والمكروه والمباح ليتوصلوا بها إلى  
 إلى العلم بالله تعالى ولا يكتفون بكتبه ورسوله ولآله

إلى

الصلحة الأولى من الكتاب في غطوة دار الكتب المرموز لها بالحرف [د]



ورقة  
٩٤



المكتبة الوطنية الإسلامية

الكتاب عند السامع رضي الله عنه ومات رقيقا لا يملك  
عليه الرقبة وقد مات قبل تسليمه الى العبد ونظر الى  
عقوب العبد في منزله فوات المسبح قبل التضرع فقلت  
ابو حنيفة رحمه الله لا امانا من خلف وفاة مات  
خرا في حجر من حجر امانه وان لم يخلف وفاة ولا طار  
لنفسه في الولد في نودي الضوم فمات بحريته وان لم  
خلف وفاة ولا امانا من رقيقا ومنه ان الانيام  
الحاله باطله عند السامع رضي الله عنه لان الضوم  
عليه الرقبة وحقه غير مكلف الحلال لمعذرة  
الضوم وعند من يبيع لان العرض في سائر فتيحه  
الحجر واليدوه على الاكتساب وقد عتق في الحلال  
منه اذا روج ابتغى من مكانه ثم مات  
افتتح الحاج عندها واشتغل بعد عسر لا يستغنى بل يورث  
خبره فيعتق على ما ذكرناه والله تعالى اعلم بالسورات  
نورا الدائم  
رحم الله تعالى وهو خير  
وحسن فقيهه وحلي امه على شتيها محمد وال محمد  
عليهم السلام في المحمدية لم يلم ولا عور ولا عيب



## مقدمة المحقق

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم الخير محمد وعلى آله وصحابه ،  
عاش الزنجاني الفترة الأخيرة من الدور الخامس في ادوار الفقه الاسلامي الذي  
يمتد في رأي العلماء من القرن الرابع إلى سقوط بغداد في النصف الثاني من  
القرن السابع الهجري .

ولئن اتمم هذا الدور بطابع التقليد - فلم نجد بعد أبي جعفر الطبري  
للتوفى سنة ٣٦٠ هـ إماماً من أئمة الاجتهاد المطلق - لقد رأينا فيه رجالاً كانوا  
منارات في الظلام ومعالم في طريق المعرفة ، عن لم يقفوا عند التقليد المحض ،  
بل ساروا على بينة من الأمر . فجمعوا الآثار ، ورجعوا بين الروايات ، وخرجوا  
حلل الأحكام ، وحاولوا أن يردوا الفروع الى أصولها ، وكانت لهم مواقف  
مشهودة في بيان الحق والدلالة عليه .

وأبو البقاء ، أو أبو المناقب محمود بن أحمد الزنجاني الشافعي - نسبة إلى  
مدينة زنجان على حد آذربيجان من بلاد الجبل - أحد هؤلاء الاعلام ، وقد قضى  
في كائنة بغداد سنة ست وخمسين وستة للهجرة ، بعد أن سلخ حياة زاخرة  
بالعلم والتأليف ، وبعد أن أصبح نائب قاضي القضاة أو قاضي القضاة في العاصمة

التي أحرقتها نار الفتنة ، فسقطت على أيدي التتار ، وكانت النسخة الكبرى التي أحاطت بالكثير من روائعنا وذخائرنا الفكرية .

وأغلب الظن ان جملة من آثار الزنجاني قد فقدت فيا فقد ، فلقد ذكر العلماء في ترجمته أنه درس بالنظامية ثم بالمستنصرية ، وأنه علا شأنه في اللغة ، وعلم الخلاف والأصول والتفسير وألف فيها حتى قال القهبي عنه : « كان من بحور العلم له تصانيف » . وقال ابن النجار : « برع في المذهب والخلاف والأصول » ويذكر بعض المترجمين له أنه صنف تفسيراً للقرآن ، وأنه حدث عن الإمام الناصر لدين الله بالإجازة ، وروى عنه الدمياطي<sup>(١)</sup> ، ولكن لم يظهر من مصنفاته إلا النزر اليسير . فقد وصلنا كتاب في العربية اختصر فيه صحاح الجوهري وأسماء - كما يقول القوطي - « ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح »<sup>(٢)</sup> .

أما في الشريعة : فلم نثر حتى الآن إلا على الكتاب الذي نحن في صدد الحديث عنه وهو : « تخريج الفروع على الأهدل » وقد أشار في ثناياه إلى كتاب آخر أسماه « درر الدرر »<sup>(٣)</sup> .

وترجع صلتى بكتاب « تخريج الفروع على الأصول » إلى ما قبل عامين اثنين حين وقعت على نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية بالقاهرة ، وأنا

---

(١) طبقات الشافعية لابن السبكي (١٥٤/٥) طبقات الشافعية لابن شهاب الورقة ٥٣ من المخطوطة ١٥٦٨ بدار الكتب المصرية ، المنزل الصافي (٣/٤٤٠) مخطوطة دار الكتب رقم ١١٤٣ تاريخ ، النجوم الزاهرة (٦٨/٧) طبقات المفسرين للدارمي ، الورقة ٣١٣ من مخطوطة دار الكتب رقم ١٦٨ تاريخ ، ابن القوطي ٢٣٧-٢٣٨ ، تهذيب الصحاح للزنجاني بتحقيق عبد السلام هارون ، عبد الغفور المطار (٥٦/١) الاعلام للزركلي (٣٧/٨) اسعد طلس في مجلة الجمع العلمي العربي بنمشق (٥٠٦/٢٢) .

(٢) نشره سنة ١٣٧١ هـ في ثلاثة أجزاء تحت اسم « تهذيب الصحاح » الشيخ محمد سرور الصبان بتحقيق عبد السلام هارون وإحد عبد الغفور المطار .

(٣) ص ١٨٦ .

أخضر لرسالة الدكتوراه ، حيث أشنت صلي بكتب الأصول والقواعد واختلاف الفقهاء ، وما ان وقع بصري على بعض مسأله ، حق استهوتني قراءته ، ورأيتني مسوقاً إلى الصلة بكتاب ، يسير مؤلفه وفق منهج مرسوم ، وخطه واضحة المعالم تخرج بقارىء الفقه وأصوله من حدود النظريات المحبوة أحياناً ، إلى التطبيق العملي الواضح .

وهي طريقة لشدة مامقت إليها النفس منذ أيام الدراسة في الأزهر والحقوق . وأدركت بعد قراءة الكتاب والامعان فيه ، ان من الخير أن يخرج مثل هذا المؤلف إلى عالم النور ليملاً في الجانب التشريعي من المكتبة الاسلامية فراغاً يشعر به رواد الفقه الاسلامي وخصوصاً أولئك الذين يرون في هذا الفقه - والحق ما يرون - أهلية الإمامة فيما عرف الناس في الماضي ، ويعرفون اليوم ، من فقه وقانون .

وعلى ضيق في الوقت استمنت الله في تحقيقه وإخراجه ، آملاً أن يكون لي من ملاحظات الباحثين ما يساعد في طبعة ثانية على استدراك ما يكون قد فات إن شاء الله .

والكتاب محاولة منهجية ناجحة ، وأنموذج رائع مخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه ، بأصولها وضوابطها ، من القواعد والكليات ضمن إطار لتقيد الاختلاف بين المذهبيين الشافعي والحنفي ، وبيان الأصل الذي ترد إليه كل مسألة خلافية فيها .

وفي رد الجزئيات إلى الكليات ، وبيان الأصول التي ينتمي إليها الاختلاف ، تعريف بأن الاختلاف في جلته لم يكن من الاختلاف المهرم ، لأن لم ينشأ عن عبث أو هوى ، وإنما كان في حدود ما يحل الاختلاف فيه<sup>(١)</sup> .

---

(١) قرر الإمام الشافعي في باب الاختلاف من « الرسالة » أن كل ما قام الله به الحجة في كتابه أو طر لسان نبيه منصوصاً بينا لم يحل الاختلاف فيه لمن حله . قال : وما كان من ذلك يتمل للتأويل ، ويدرك قياساً ، فنصب التأويل أو القياس إلى معنى يتمل الخبر أو القياس - وإن خالفه فيه غيره : - لم أقل : انه يضيق عليه ضيق الخلاف . الرسالة ص : ٥٦ .

نُجا ان في ذلك تربية للسلطة الفقهية المؤهلة للاستدلال والتفريع ، القادرة على تفريع المسائل من قواعدها الكبرى ، وامكان رد الجديد من احكام الحوادث الطارئة الى ما يثبت نسبها اليه من الأصول .

لذا رأينا العلماء الاولين يعطون أهمية كبرى لمعرفة ما إليه مرد الاختلاف بين الأئمة ، بحيث لا يكون طالب الفقه فقهاً ما لم يعرف كيف بحثوا ، وكيف استدلوا ، وبالتالي يعلم ان الاختلاف في الجزئيات كان ثمرة تباين الانظار أو تباعدها في الحكم على الأسس التي عنها تفرعت تلك الجزئيات<sup>(١)</sup> .

وفي المقدمة أشار المؤلف الى ان القدرة على التفريع لا تكون إلا بمعرفة وجه الارتباط بين الاحكام الفرعية وادلتها ، فالذي لا يبتدي إلى وجه الارتباط بين احكام الفروع وادلتها - التي هي أصول الفقه - لا يتسع له المجال ولا يمكنه التفريع عليها بحال .

لذلك كان طبعياً أن لا يقصد إلى أن يكون كتابه مصنفاً في اصول الفقه ، او كتاباً في القواعد أو الفروع . وإنما أراده كتاباً يجمع بين الأصول والفروع في مسلك متميز - لم يجد من يسلكه من قبل - يبتغي الدلالة على الطريق ، طريق معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها ، وذلك برد الجزئيات إلى الكليات ليسكنى التفريع وإمكان إيجاد الحلول لا يجد من حوادث لا تنهاى مع الزمن وذلك قوله :

( فبدأت بالمسألة الأصولية التي مرد اليها الفروع في كل قاعدة ، وضمنتها ذكر الحجة الأصولية من الجانبين ، ثم رددت الفروع الناشئة منها اليها ، فتحور الكتاب مع صغر حجمه حاوياً لقواعد الأصول ، جامعاً لقوانين الفروع ) .

---

(١) انظر الكثير من التعمص في ضرورة العلم بالاختلاف عند ابن عبد البر ( جامع بيان العلم ٤٦/٢ ) .



هذا : ويلاحظ ان المؤلف قد اقتصر في البحث على مذهبي الحنفية والشافعية - كما قدمنا - إلا ما كان من نقله مسألة في الطلاق عن الإمام مالك رحمه الله ( ص ١٢ ) .

وواضح انه لم يقتصر في الضوابط على مسائل أصول الفقه، بل كان للقواعد الفقهية عنده دور ملحوظ حتى انه تجاوز في استعمال كلمة الأصول بعض الأحيان حتى شملت مع أصول الفقه قواعد الفقه .

وما احسب ان الأمر يحتاج إلى ضرب الأمثلة؛ فخطوات الكتاب كلها قائمة على هذا .

وقد يصادف أن تكون ضوابط الكتاب أو الباب الواحد مشتركة بين مسائل الأصول والقواعد، كما حدث في كتاب النكاح<sup>(١)</sup>؛ فقد طوى المؤلف مسأله التي أتى بها تحت خمسة من ضوابط الأصول هي :

الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده .

راوي الأصل ينكر رواية الفروع .

مق يحمل المطلق على المقيد .

حكم الشيء هل يدور مع أثره وجوداً وعلماً .

حكم اللفظ إذا دار بين معناه الشرعي ومعناه الحقيقي .

وثلاث من القواعد الفقهية هي :

شهادة النساء وهل هي ضرورية أو أصلية .

قرب القرابة واعتباره في الاستقلال بالنكاح .

ولاية الاجبار في حق البنات هل تعلل بالبكارة أو بالصغر؟ وإن كانت هذه الأخيرة لها وجه من الأصول وآخر من القواعد .

ومع التزام المؤلف ان لا يعتمد المسألة الواردة تحت الباب الفقهي عن نسبتها إليه - سيرأ مع طريقته في تخريج مسائل ذلك الباب على أصولها - فقد سمح لنفسه - في القليل النادر - أن يورد مسألة أو أكثر من غير أسرة الكتاب أو الباب الفقهي الذي يكون مقصود البحث .

فمثلاً أورد تحت كتاب الطهارة مسألتين تمسح لفظه التكبير، وقراءة الفاتحة في الصلاة<sup>(١)</sup> لأنه رآهما مرتبطتين بقاعدة التعليل والتعبد التي كانت عماد الضبط في الكتاب للذكر .

كما أتى بمسألة تملق الطلاق بالملك في كتاب البيوع، لأن هذه المسألة تنتمي في نظره إلى قاعسة أصولية أتى بها ضابطاً من ضوابط مسائل البيوع وهي « دخول الشرط على السبب هل يمنع انعقاده سبباً »<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن السير ضمن الخطوط العامة للمنهج في التخريج هو الذي جعله يتسامح بمثل هذا الأمر .

نقرر هذا مع اعترافنا - كما أشرنا من قبل - ان وقوع ذلك في الكتاب يتسم بطابع القلة ، وهو أمر لا يخرج الزنجاني عن طريقته العامة في التزام ضبط أبواب الفقه وتخريج مسأله على أصول وقوانين .

ولعل هذا الاتجاه ، هو الذي يسوغ ما نراه أحياناً ، من دعوى ارتباط منزع الأحكام في العديد من المسائل بأصلها ، أو قاعدة من القواعد ، مع ان الحكم قد يكون له أدلة غير هذا الارتباط .

وذلك كالذي ذكره في مسائل الطهارة حين أصل لها بالتعليل والتعبد ، فهو يقرر أن الحنفية جنحوا إلى كذا تشوقاً إلى التعليل ، وأن الشافعية جنحوا

---

(١) ص ٧٠ .

(٢) ص ٦٦ .

إلى كذا سيرا مع أصل التبعيد ، يقرر هذا مع وجود أدلة لكل من التفرعيين على الذي جنتح إليه من الأحكام .

فأغلب الظن أنه يرى في أمثال هذه المسائل أن السلك الذي انتظم أدلة الحنفية هو التعليل ، وفي مقابله التمسك عند الشافعية .

فطريقة الاستدلال تسيرها روح معينة قائمة على اعتبار التعليل أو التمسك في تلك الأحكام ، وهذا كاف عنده في ارتباط الفرع بالأصل ، مادام لكل إمام سنده من الشرع ، ولم يكن ما جنتح إليه عن هوى أو تقاض عن مدلولات الشريعة وروحها العامة .

ونود أن نشير إلى أنه في تحريره لقواعد أصول الفقه قد نزع في عدد منها إلى غير ما اشتهر عند جمهور الأصوليين من متقدمين أو متأخرين ، كما حدث في مسائل الأمر المطلق واقتضائه التكرار والفور ، واقتضاء الأمر بالشئ النهي عن ضده ، ومسألة الصوم في المقتضى (١) .

وفي مسألة المصلحة - رغم الأخذ والرد حول رأي الشافعي فيها وما يحكيه في كتاب « إبطال الاستحسان » من كلام يشمل بعضه مع استحسان الحنفية ، المصالح المرساة عند المالكية - اعتبر مؤلفنا أن من الجائز عند الشافعي التمسك بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع ، وإن لم تكن مستندة إلى الجزئيات الخاصة بالمصلحة (٢) .

وهذا حين يدل على شيء فإنما يدل على أن الزنجاني على جانب يذكر من فقه النفس وقهم مقاصد الشريعة ، والادراك لرامي الأئمة في اجتهادهم ، وما ذهبوا إليه عند استنباط الأحكام من حفاظ على حدود الشريعة ، والقيام بالمجادة التي سلكها سلف هذه الأمة من قبل .

---

(١) راجع المقتضات ٢٢ ، ١٢٨ ، ١٤٥ .

(٢) راجع ص ١٦٩ .

والمؤلف - وهو شافعي المذهب - يحاول في عرضه للمسائل - أصلية كُلت أو فرعية - أن يعطي كل ذي حق حقه ، ودفاعه عن وجهة النظر في المذهب كان نادرًا واقتصر على بعض المسائل الأصولية .

١ - فقد رد على الحنفية قولهم بعدم جواز القياس في القياس ( ص ٥٦ - ٥٧ ) .

٢ - كارد على الحنفية والقدرية قولهم بأن حديث رفع الخطأ والنسيان محل لا يجوز الاحتجاج به ( ص ١٤٨ - ١٤٩ ) .

٣ - ودافع عن الشافعية في جواز تخصيص عموم الكتاب بالقياس ( ص ١٧٦ ) .

غير أنه في نقله لبعض الأقوال ، تبدو له وجهة نظر معينة ، كما حدث في حكم الاستنابة في الحج عند الحنفية ، حيث ترك ما عليه ظاهر المذهب ، وأخذ بقول محمد بن الحسن رحمه الله ( ص ٦١ ) وكما حدث في حكم غسل المرأة زوجها المتوفى ( ص ٣٩ ) وفي مسألة رجوع الزوج على زوجته بما وهب لها إذا طلقها قبل الدخول عند الشافعية ( ص ٩٦ ) .

### قبل د تحريج الفروع . . . ويعلمه

والطريق التي سلكها الزنجاني قد بدأها في القرن الخامس الهجري - بعد تطور علم الاختلاف - أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي من أئمة الحنفية المتوفى سنة ٤٣٠ هـ ، فقد وضع كتاباً في اختلاف الفقهاء أسماه « تأسيس النظر »<sup>(١)</sup> . وأقامه على ثمانية أقسام شملت الاختلاف بين أبي حنيفة وبين أصحابه مجتمعين ومفترقين ، وبين الحنفية وبين الإمام مالك ، وبينهم وبين الإمام الشافعي . وألحق بالأقسام الثمانية قسماً ذكر فيه أصولاً اشتملت على

---

(١) ليس في كلام الزنجاني ما يدل على علمه بهذا الكتاب ، والمقدمة واضحة في هذا .

مسائل خلافية متفرقة .

وعلى سيرة الكتابين في رد الفروع إلى أصولها ، فإن بين الطريقتين وما تشر كل منها ، بعض الفوارق يمكن إجمالها فيما يلي :

كان ملاك الأمر عند الدبوسي : بيان الأصول التي إليها مرد الاختلاف بشكل عام ، كما أنه لم يلتزم السير وراء أبواب الفقه بحيث يضبطها بتخريج فروعها على الأصول ، وإنما كانت مهمته أن يأتي بالأصل الذي يقوم عليه الاختلاف ثم يأتي بأمانة مما يتفرع عليه من مسائل ، غير حريص على أن تكون تلك المسائل منتمة إلى باب معين من أبواب الفقه ، فقد تأتي متقاربة ، وقد تأتي من عدة أبواب .

جاء في قسم الاختلاف بين الحنفية والشافعية : الأصل عندنا أن كل فعل استحق فعله على جهة بعينها ، فعلى أي وجه حصل كان من الوجوه المستحق عليها كرد الوديعة والنصب .

وعلى هذا مسائل : منها :

- ١ - أن من صام رمضان بنية النفل أو بنية مهمة اجزأه عن القرض .
  - ٢ - من سجد في الصلاة المكتوبة سجدة يريد بها النفل كانت فرضاً .
  - ٣ - إذا وهبت المرأة صداقها لزوجها قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول فلا شيء عليها استحساناً ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق قياساً .
  - ٤ - من غصب طعاماً ثم أطعم المصوب منه يرى من الضمان<sup>(١)</sup> .
- فهذه أربع مسائل من أبواب فقهية متفرقة جمع بينها ارتباطها بأصل واحد .

أما الزنجاني : فقد قامت طريقته - كما تقدم - على السير وراء أبواب

---

(١) تأسيس النظر ص ٦١ المطبعة الادبية بمصر . اولى .

الفقه ملتزماً بخروج فروعها على الأصول التي تنتمي إليها ، ضمن حدود المذهبين الشافعي والحنفي .

فإذا كان المهم عند الدبوسي ، أن تنسب المسائل المنشورة في أبواب الفقه المختلفة إلى الأصل الذي تفرعت عنه ، إن الزنجاني يسلك المنهج الذي يؤدي إلى ضبط فروع الكتاب أو الباب الفقهي بضوابط من الأصول أو قواعد الفقهية بحيث تصبح الفروع منتظمة في سلك يردّها مجتمعة أو على انفراد لتتنطوي كلها تحت ذلك الكتاب أو الباب الذي كان عنوان تلك الفروع .

لذا فقد تنتمي الجزئيات ضمن الباب الفقهي إلى عدة ضوابط ، ولكنها - إلا في النادر - تخرج عن انتمائها إلى ذلك الباب .

وهكذا نجد انفسنا أمام محاولة لضبط فروع الفقه في المذهبين من جهة والقرام خط متساوق مع تقسيمات الفقهاء من جهة ثانية ، ومحتوى كتاب التخريج أمثلة لما نقول .

ثم إن الزنجاني قد أكثر من مسائل اصول الفقه بينما لم يأت الدبوسي إلا بعدد يسير منها ( ص ٢٨ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٧٧ ) .

وبعد ذلك : فإن الدبوسي لا يعنى بتحرير مسألة الأصول أو القاعدة الفقهية من ناحية الاحتجاج لها وتأييد المعنى الذي قامت عليه ، بل يكتفي - إلا على الندرة - بإيراد تلك المسألة ، أو القاعدة وكأنه يعتبرها من المسلمات ، وعلى العكس من ذلك صنيع الزنجاني .



أما بعد الزنجاني : فلم نجد من سلك سبيله في الجمع عند ضبط المسائل بين مسائل الأصول وقوانين الفروع - على حد تعبيره - وإنما كانت السطام على فريقين .

الأول - أولئك الذين ضبطوا الفروع عن طريق القواعد وذلك ما نراه عند من كتبوا في قواعد الفقه - أو الأشباه والنظائر أو الفروق بدءاً من العز بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ إلى عبد الوهاب الشعراني المتوفى سنة ٩٣٨ هـ الذي ألف كتاباً أسماه « المقاصد السنية في القواعد الشرعية » - مخطوط اختصر فيه « قواعد الزكشي » - مخطوط - .

وأخر ما اطلعنا عليه في هذا الباب « الفرائد البهية في القواعد الفقهية » للسيد محمود حمزة مفتي دمشق المتوفى سنة ٣٠٥ هـ طبع دمشق سنة ١٩٢٨ .

الثاني - أولئك الذين حاولوا تحرير مسائل الأصول فقط ، ويان ما يمكن أن يتفرع عليها من مسائل الفقه ، كالذي نراه عند الأسنوي الشافعي المتوفى سنة ٧٧٢ هـ في كتابه الذي سماه « التمهيد في استخراج المسائل الفروعية من القواعد الأصولية » فثلاً أتى بمسألة « العبارة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب » وبعد أن حررها جاء لها بفرعين من مبغثي العرايا وحكم السلام<sup>(١)</sup> . ولأحد الشيعة كتاب أسماه « كشف الفوائد من تمهيد القواعد » في أصول الشيعة الإمامية - مخطوط - ذكر في مقدمته - وهو غير معروف الاسم -<sup>(٢)</sup> انه ألفه في تخريج الفروع على الأصول وفق تمهيد الأسنوي ، وفي ذيله رسالة تفهرس للمسائل حسب أبواب الفقه وقد قوِّخ من تأليفه سنة ٩٦٨ هـ .

وعلى طريقة الأسنوي ألف عبد بن عبد الله التمرناشي الحنفي سنة ١٠٠٤ هـ كتاباً أسماه « الوصول إلى قواعد الأصول » - مخطوط - وذكر في مقدمته انه سار به سيرة الأسنوي في التمهيد ، ثلاً بعد أن أتى بمسألة « ان الحكم إذا أضيف الى معنى خاص او علق بشرط خاص لم يكن دليلاً على نفي الحكم

(١) للتمهيد مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٨٣ ، ص ١٢٥ من المطبوع بالمطبعة الماجدية بمكة المكرمة سنة ١٣٥٣ .

(٢) بد طباعة التشريع طبعت الأول علنا أن الصواب في اسم الكتاب هو « تمهيد القواعد الاصولية العربية لتفريع فرائد الأحكام الشرعية » وصاحبه هو : زين الدين علي بن احمد الشامي العاملي المشهور بـ « الشهيد الثاني » - هذا وقد أشرت الى ذلك في فهارس كتابي « تفسير النصوص في فقه الاسلامي » الجزء الثاني .

عند عدم الوصف أو الشرط ، فرع عليها عدداً من المسائل منها : جواز نكاح الأمة عند طول الحرية .

وان المبتونة تستحق النفقة وإن كانت غير حامل .

وان الزنى يوجب حرمة للمصاهرة .

النسختان المخطوطتان وعملنا في التحقيق :

بعد اطلاعي على خطوط الكتاب في دار الكتب المصرية ، وعزمي على تحقيقه حاولت جاهداً التفتيش في مظان وجود المخطوطات سواء في البلاد العربية أو في غيرها ، لملي أجد له نسخاً أخرى من أجل المقارنة - فلم اظفر إلا بنسخة مكتبة الأزهر - وعيناً جددت المحاولة والاتصال ولكني لم أقف على جديد . وهكذا كان بين يدي للعمل نسختان فقط .

الأولى - نسخة دار الكتب وقد رمزت لها بالحرف [ هـ ] .

الثانية - نسخة الأزهر وقد رمزت لها بالحرف [ ز ] .

وتقع نسخة دار الكتب في ( ٩٣ ) ورقة من القطع الصغير ، مكتوبة بخط عادي في القرن التاسع حيث تمت كتابتها - كما ذكر في آخرها - سنة ٨١٨ هـ . ولم يختلف الخط من بدء مقدمة المؤلف حتى آخر الكتاب ، غير ان ورقته ولحده قبل المقدمة - وعليها اسم الكتاب ونبذة مختصرة من ترجمة المؤلف - جاءت بخط مختلف بعض الشيء .

أما نسخة الأزهر : فتقع في ( ٥٥ ) ورقة من القطع الصغير ضمن مجموعة في مجلد بخطوط مختلفة ، بها خروم . ومسطرتها مختلفة من ورقة ٢٦٣ الى ٣١٨ والخروم تقع في ثلاثة مواضع وجاءت في المطبوعة كما يلي :

الاول - يبدأ من ( ص ٥٩ ) عند الكلام على مسألة المباح وينتهي في ( ص ٨٠ ) أول مسألة الصلح على الإنكار .

الثاني - يبدأ من ( ص ٨٢ ) في مسألة قول الصحابي وينتهي في ( ص ٨٧ ) بمسألة الإيجاب والقبول .

الثالث - يبدأ من ( ص ١٣٧ ) في مسألة الإشهاد على النكاح وينتهي في



(ص ١٦٦) عند رأي الحنفية في المشترك .  
وقد عثيت قبل كل شيء بتحرير النص لأقدم كلام المؤلف بأمانة الى القارىء  
وعلى الرغم من التصحيف الكثير وما يفرض من وهم الناسخين الى جانب النقص  
في نسخة الأزهر ، فقد كانت المقارنة بين النسختين في الوجود ، والعودة الى  
المصادر - إن لم تجد المقارنة - محل الاشكال وتوضح المراد ولو بمسألة لأي  
وكثير من التتقيب .

وقد اخترت نسخة دار الكتب لتكون الأصل في التحقيق لميزتها الاساسية  
وهي خلوها من الحروم ؛ ولكن ذلك لم يمنع من أن تكون [ ز ] مستنداً فيما  
قد يسد النقص أو يجدي الى الصواب ، وقد حدث مثل هذا في أكثر من موطن  
وأشرنا اليه في الحاشية .

من ذلك ما وقع في احتجاج الحنفية لمسألة من مسائل الأمر أخذه من  
[ ز ] وكان ساقطاً من [ د ] (ص ٥٨) وفي مسألة شهادة النساء حصل في  
[ د ] سقط من اول العبارة وفي [ ز ] سقط من آخرها ويجمع الكلام منها  
استقامت العبارة (ص ١٣٧) .

على أن في [ ز ] زيادات بعض الأحيان رأيت اثباتها في الصلب وأشرت  
إلى ذلك في الحاشية ، كالتي حصل في جزء من مقدمة المؤلف (ص ٢ - ٣)  
وفي مسألة العموم وصيغته (ص ١٣٧) .

وقيام الكتاب على التفريع دعائي الى ترقم المسائل الكبرى منها والصغرى  
تسبيلاً على القارىء اذ بدون ذلك لا يتخلو الامر عن مشقة وعنت .

وحرصت على مخالفة بين الترقمين لتمييز أحدهما عن الآخر ، وجعلت  
المسألة دائماً في بدء سطر جديد وكلمة « منها » التي تترد عند المؤلف حين التفريع  
رأيت من الفائدة إبرازها بخط أكثر وضوحاً .

وفي غناوين المباحث صادف سقط في [ د ] وجدته في [ ز ] كما في  
« مسائل التيمم » ص ٢٠ ، وفي ص ١٢٤ وجدت زمرة من المسائل في موضع  
عنوانها بياض فائتبتنا لها عنواناً على طريقة المؤلف .

وجاءت فروع الأحكام في اختلاف الدارين بدون عنوان إذ وجد بياض في [ د ] آخر كلمة من مسائل الصداق عند قول المؤلف « من غير كفو » وبين أول مبحث اختلاف الدارين وكانت هذه الصفحات ضمن الحزم الثالث في [ ز ] قرأنا أن نضع العنوان « مسائل اختلاف الدارين » ص ١٤٣ .

وعلى زمرة من مسائل الرجعة في الطلاق وجدنا « كتاب الوصية » فاستبدلناه حرصاً على التطابق والانسجام بين العنوان وفاتحته «مسائل الرجعة» وأوضحنا ذلك في الحاشية هناك ص ١٥٤ .

وفي شأن الهزة رأيناها مسهبة على الغالب في وسط الكلمة كما في مسايل خايب ... فقطعناها تيسيراً للقارئ .

وقد التزمت نسخة [ د ] « كلمة رضي الله عنه » للشافعي و « رحمه الله » لأبي حنيفة ولم يلتزم ذلك في [ ز ] بالنسبة إلى أبي حنيفة بل كانت تستبدل « رحمه الله » أحياناً بـ « رضي الله عنه » قرأنا إثبات « رضي الله عنه » لكل من الإمامين رحمه الله .

وفي الآيات للكرمية ، كان طبعياً أن تنسب الآية مرقمة إلى سورتها . أما الأحاديث : فقد عزوتها إلى دواوينها من السنة وحرصت على الرجوع إلى مظان علوم الحديث لا تثبت بمقاله الأئمة في قيمة هذه الأحاديث وتخريجها وكنت أذكر الروايات المتعددة على وجوهها إذا وجدت حاجة لذلك .

وإذ كانت مباحث المؤلف تشمل إلى جانب نصوص الآيات والأحاديث - مسائل أصول الفقه - والقواعد الفقهية وفروع الأحكام ، كان لا بد من الرجوع قدر استطاع إلى مظان ذلك كله في كتب التفسير والحديث - خصوصاً ما يختص منها بنصوص الأحكام - وفي كتب أصول الفقه ، ما كتب على طريقة المتكلمين ، وما كتب على طريقة الحنفية - وفي كتب القواعد الفقهية والأشباه والنظائر وفي كتب الفروع في المنهيين ، أو ما يعني بالمقارنة وذكر الاختلاف

في غيرهما ، وقد ذكرت في الحاشية عند تحرير المائل ما يجب ذكره ، وإيضاح الرأي فيه معزواً إلى مراجعه ، وما لم أر ضرورة لذكره أشرت إلى موطن بحثه من المراجع في الصفحة والكتاب .

على اني بعد هذا كله سأترك الإمام الزنجاني رحمه الله مع القارىء الذي ما أحسب إلا أنه من أسرة هذا النوع من علوم الاسلام ، وعلى معرفة بالطريقة التي تصاغ عليها تعابير أولئك الأئمة في الأصول والفقه والقواعد ، وكيف تبدل العبارة على معناها وتؤدي للعرض الذي يريده المؤلفون ، وان كنت صاحبنا يتميز ببنحية فريدة ألحنا اليها من ذي قبل .

وإذا كنت التزمت هذه الطريق ، فلأن تحقيق المخطوط في نظري ليس شرحاً للكتاب ، وإنما هو تقديم النص محققاً بأمانة علمية ، وعمل ما من شأنه خدمة هذا النص ووضع أمام القارىء بشكل سليم ودقيق ، أما الشرح : فله شأن آخر .

ولعل قادمات الأيام تحمل من ملاحظات القراء والباحثين ما يساءد على استكمال ما يكون قد فاتني عمله ، عسى أن نسهم مع العاملين في متابعة الطريق ، طريق خدمة هذه الشريعة التي ما تزال مناهل أحكامها الحسالة على مر الزمن مخبوءة عن الباحثين الذين يريدون لهذه الأمة أن تحقق ذاتها ، فتصتكم دائماً إلى ماليتها من تشريع ، غير غافلة عن الافادة من ثمرات التطور الحقوقي عند الآخرين ، وأن تعد العالم - بما أمدته من قبل - بأعظم ثروة فقهية عرفها الانسان ، والله الموفق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

دمشق في ١٥ من ذي الحجة ١٣٨١ الموافق ١٩٦٢/٥/١٩

محمد مصطفى



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي له ما في السموات والأرض وله الحمد في الآخرة وهو الحكيم  
الخبير ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد رسول الله وخاتم النبيين  
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . ويعد :

فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب « تخريج الفروع على الأصول » التي تخرج  
إلى النور بعد زمن من نفاذ الطبعة الأولى وكانت عن نسختين مخطوطتين وإلغا  
كان ذلك لأسباب خارجة عن إرادتي ، وخيرة الله هي الخبر .

والذي كان يدعوني إلى إعادة طبع الكتاب مع نفاذ نسخته والسؤال عنه ،  
لمست من رغبة من لا تبغني مخالفتهم وتقدير أهل الاختصاص لهذا المؤلف الذي  
أبدع صاحبه الزنجاني رحمه الله في تحقيق الغاية التي أرادها من بيان علاقة الفروع  
بالأصول والقواعد الفقهية ، حتى كان التطابق كاملاً بين العنوان والمضمون .

ولقد عثيت عدة جامعات بالكتاب وأقرته الجامعة الأزهرية من منين ليكون  
واحداً من الكتب المقررة في الدراسات العليا لطلابها .

ومن خلال التدريس والمعاينة ، رأيت استكمالاً لعناصر الإفادة من المؤلف  
ومنهج صاحبه رحمه الله ، أن أعود إلى عملي في التحقيق من جديد ، فأزبد

الكتاب في حواشيه ما تحصل لدي من استقصاء كامل لجميع القواعد الاصولية والقواعد الفقهية والاحكام التي تفرعت عن كل قاعدة وتحرير ذلك كله من مظانته الاولى وإثبات ذلك برقم الجزء والصفحة ، مع الاشارة الى ما يمكن أن يكون من تخالف بين مانص عليه المؤلف وبين الذي نراه في تلك المظان من كتب الاصول وقواعد الفقه والفروع وخصوصاً في شأن عزو قاعدة اصولية أو حكم فرعي للحنفية ، أو للشافعية ، أو للحنفية ويكون القول لبعض أئمتهم فقط .

والذين عانوا مثل هذه الأمور يعطوث كم يكلف تتبع القضايا في مظانها وتحصيلها بيزان لا يعول ، من الجهد والوقت .. والله المستعان .

وكان اجتهادي في الطبعة الاولى أن أقصر بعد تقديم النص بأمانة ، على تحرير بعض المسائل وأدع للقارىء أن يعود للباقي في المظان التي ذكرتها له في الحواشي ، ولكنني وجدت بعد ذلك - وقد قرر الكتاب للدراسات العليا - في بعض الجامعات كما ذكرت ، أن أعاون القارىء - على وجه العموم - والطالب على وجه الخصوص بهذا التتبع الشامل ، وتحصيل القضايا تحصيلاً يأخذ بيده - بجانب منج الكتاب - إلى حيث الإسهام في أن تتكون عنده الملكة القادرة على رد الفروع إلى الأصول ، وإدراك اثر الاختلاف في قواعد الاصول والفقه فيما كان من الفروع ، والنسبة بين كل فرع وأصله ، والإحاطة ببعض وجوه الاختلاف بين الأئمة إن وقع ، خصوصاً وان التطلع قائم في أوساطنا العلمية هنا وهناك الى معرفة طبيعة الصلة بين الأصول والفروع ، وعدم النظر إلى الأحكام مبتورة عن مصادرها .

وبعد ذلك : تظل واحدة من القضايا الكبرى التي يحلها الكتاب ، إدراك العلاقة الطبيعية بين تحرير النصوص ، وفقه النصوص ، والنسب الواضح بين مناهج الاستنباط عند العلماء ، وبين ما أثر ذلك من أحكام .

وفي تقديري : أن النهاية بهذا الطراز من البحث « تخريج الفروع على الأصول » ضئيل الزنجاني أجزل الله مثوبته تسهم في ردم فجوة موهومة أو

غير موهومة بين من تغلب عليهم العناية بسند النص ومن تغلب عليهم العناية بفقهه وينشأ عن ذلك ما ينشأ من تباعد وجهات النظر في بعض الأحيان .

وأخيراً : إن النظرة الموضوعية للنهاج التي قام عليها الاستنباط ، والقواعد الفقهية التي حررها العلماء ، ووضع كل من النص وفقهه موضعه تصل بنا - مع العمل الجاد - إلى نتائج طيبة في هذه السبيل إن شاء الله ، ليس أقلها أن يكون النص في نظرنا هو المتبوع لا التابع ، وأن يكون عمل أئمة الهدى رحمهم الله فيما استنبطوا من الكتاب والسنة .. بحسبان . وأن تستبين مدلولات كل من الاجتهاد والاتباع والتقليد .

ولإني نارك للقارئ الكريم - كما ذكرت في الطبعة الأولى - أن يعيش مع المؤلف فكل ما فيه أمانة للذي أشرت إليه في صدر هذا الكلام . وقد زودت الكتاب بمجموعة من الفهارس كانت للآيات والاحاديث والاعلام ، والقواعد الاصولية ، والقواعد الفقهية كل على حدة ، وللأحكام الفرعية ، ثم لموضوعات الكتاب بوجه عام . وأرجو أن يكون ما قدمته من بحث وتعليق في سبيل أن تتحقق الفائدة من « تخريج الفروع على الأصول » على خير ما أومل ، زلفاي إلى مرضاة الله عز وجل فإن عطاءه هو العطاء . وما يكون من تقصير بعد ذلك فهو من نفسي . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

دمشق ٤ من جمادى الأولى ١٣٩٨

محمد أديب صالح

١٢ من نيسان ١٩٧٨

---

(١) أورد هنا أن أشير إلى أنني أبليت أرقام صفحات الطبعة الأولى على حالها فيما أشرت إليه في المقدمة هنا وتركت للقارئ أن يتصرف على المراه ، من خلال عنوان الموضوع المذكور مع الصفحة وإن اختلفت أرقام الطبعة الثانية عن أرقام الطبعة الأولى ..





# تخريج الفروع على الأصول

للإمام أبي المنقب شهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني  
المتوفى سنة ٦٠٦هـ



(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أودع أسرار الهبة صدور أوليائه ، وخصر بلطائف  
حكيمته المصطفين من علمائه ، والصلاة على خيرته من خلقه محمد سيد  
أنبيائه ، صلاة دائمة دوام أرضه وسمائه .

وبعد : فإن الواجب على كل خائف في علم من العلوم أن يحيط  
علماً كلياً بموضوع ذلك العلم ، وغايته التي ينتهي إليها ، ليجد من نفسه  
باعثاً على النظر فيه . وموضوع علم الفقه هو أفعال العباد ، وحقيقته  
تهذيبات دينية ، وسياسات شرعية شرعت لمصالح العباد<sup>(١)</sup> ، إما في  
معادهم كأبواب العبادات ، أو في معاشهم كأبواب المبيعات<sup>(٢)</sup>  
والمناكحات وأحكام الجنایات ، وهو المقصد الأقصى في ابتعاث<sup>(٣)</sup>

---

(١) في « ز » ( وصلى الله على من لا نبي بعده ) .

(٢) ساقطة من « ز » .

(٣) في « ز » ( المبيعات ) .

(٤) في « د » ( ابتعاث ) وهو خطأ .

المسلمين صلى الله عليهم أجمعين ، فإنهم لم يبعثوا إلا لتعريف العباد أحكام هذه الأفعال؛ من الحلال ، والحرام ، والواجب ، والمندوب ، والمكروه ، والمباح ، ليتوصلوا بهتذيبها<sup>(١)</sup> إلى العلم بأقنه تعالى وملائكته وكتبه ورسله .

والأدلة التي يستفاد بها<sup>(٢)</sup> هذه الأحكام هي التي تسمى : « أصول الفقه » . ثم لا يخفى عليك أن الفروع إنما تبنى على الأصول ، وأن<sup>(٣)</sup> من لا يفهم كيفية الاستنباط ، ولا يتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأداتها التي هي أصول الفقه ، لا يتسع له<sup>(٤)</sup> المجال ، ولا يمكنه التفريع عليها بحال ؛ فإن المسائل الفرعية على اتساعها ، وبعدها غاياتها ، لها أصول معلومة ، وأوضاع منظومة ، ومن لم يعرف أصولها لم يحيط بها علماً .

وحيث لم أر أحداً من العلماء المأضين والفقهاء المتقدمين ، تصدى<sup>(٥)</sup> لمحاذاة هذا المقصود ، بل استقل علماء الأصول بذكر الأصول المجردة ،

(١) في « د » ( يفهم منها ) .

(٢) في « د » ( منها ) .

(٣) في « ز » ( فان ) وما أثبتناه هو الصواب .

(٤) في « ز » ( لها ) وهو خطأ .

(٥) في « د » ( تصدوا ) .

وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة ، من غير تنبيه على كيفية استنادها<sup>(١)</sup> إلى تلك الأصول- : أحبت أن أتحف ذوي التحقيق من المناظرين بما يَسُرُّ الناظرين ، فحررت هذا الكتاب كاشفاً عن النبا اليقين<sup>(٢)</sup> فذلك<sup>(٣)</sup> فيه مباحث المجتهدين ، وشفيت غليل المسترشدين ، فبدأت بالمسألة الأصولية التي ترد إليها الفروع في كل قاعدة ، وضمنتها ذكر الحجة الأصولية من الجانبين<sup>(٤)</sup> ، ثم رددت الفروع<sup>(٥)</sup> الناشئة منها إليها ، فتحرَّرَ الكتاب مع صغر حجمه ، حاوياً لقواعد الأصول ، جامعاً لقوانين الفروع ، واقتصرت على ذكر المسائل التي تشتمل عليها تعاليق الخلاف ، روماً للاختصار ، وجعلت ما ذكرته أنموذجاً لما أذكره ، ودليلاً<sup>(٦)</sup> على الذي لا تراه (من)<sup>(٧)</sup> الذي ترى ، ووسمته بـ «تخریج الفروع على الأصول» تطبيقاً للاسم على المعنى [ وتقربت<sup>(٨)</sup> به إلى من

(١) في «ز» (إسنادها) .

(٢) في «ز» (المعظم) .

(٣) في «د» (فدلت) يدال مهمة والصواب ما أثبتناه .

(٤) أي الشافعية والحنفية كما سيأتي .

(٥) كلمة (الفروع) ساقطة من «ز» .

(٦) في «ز» (دليل) وهو خطأ .

(٧) من حاشية «د» .

(٨) ما بين القوسين زيادة انفردت بها «ز» .

ثوأت علي نعمه وتواترت لدي منته افتخاراً بولائه واستظلالاً بفنائه،  
 أعني المولى صاحب الكبير العالم العادل المؤيد المظفر المنصور ولي  
 النعم مؤيد الدين مهد الإسلام ، اختيار الإمام ، افتخار الأنام ، سديد  
 الدولة ، جلال الملة المعظمة ، صني الإمامة المكرمة ، تاج الملوك  
 والسلاطين ، شرف الحضرتين ، ذا الرياستين أبا الحسن محمد بن محمد  
 ابن عبد الكريم ، أمين أمير المؤمنين ، إحياء لمعالم الدين ، وإبقاء  
 لجليل ذكره في العالمين . ولست أطمع في القيام بشكر أياديه ، ولا  
 بعض ما أولانيه<sup>(١)</sup>، لكنه طوق المجتهد ، ووسع المعتضد<sup>(٢)</sup>.

فما تكلف نفس فوق طاقتها ولا تجود يد إلا بما تجود  
 أمتعه الله تعالى بعلوم دولة المتقين ، ونائب رب العالمين ،  
 المتمسك بجبل الله المتين سيدنا ومولانا الإمام الناصر لدين الله أمير  
 المؤمنين ، أعز الله به الدنيا والدين ، ونصر الإسلام والمسلمين بخلود  
 أيامها ، ونشر في الآفاق ألويتها المنشورة وأعلامها ، وأنفذ في المشارق  
 والمغارب أوامرها المطاعة وأحكامها ، وظفرها بالباغي والمطالب ،

---

(١) في المخطوطة ( أولى فيه ) وهو تحريف .

(٢) المعتضد : المستين ، من اعتضد به : استعان ، وفي المخطوطة

( المحتسب ) وهو تحريف .

وخلدها تخليد الكواكب ، ما وخذت <sup>(١)</sup> قلوب براكب ، بمنه وجوده [ والله الموفق ] <sup>(٢)</sup> .



---

(١) في القاموس المحيط : الوخذ للبعير : الإسراع ، أو أن يرمي بقوائمه كمشي النعام ، أو سعة الخطو والقلوص من الإبل : الشابة أو الباقية على السير أو أول ما يركب لإنائها إلى أن تنقي . انظر مادة (وخذ) .

(٢) ساقطة من « ز » .

# كتاب الطهارة

## مسألة - ١ -

ذهب الشافعي رضي الله عنه <sup>(١)</sup> وجماهير أهل السنة إلى أن الطهارة والتنجاسة وسائر المعاني الشرعية كالرق والملك <sup>(٢)</sup>، والعق والحرية، وسائر الأحكام الشرعية، ككون المحل طاهراً <sup>(٣)</sup> أو نجساً، وكون الشخص حراً أو مملوكاً مرقوقاً، ليست من صفات الأعيان المنسوبة إليها، بل أثبتها الله تحكما وتعبداً، غير معللة. لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون، ولا تصل آراؤنا الكليّة، وعقولنا الضعيفة، وأفكارنا القاصرة إلى الوقوف على حقائقها، وما يتعلق بها من مصالح العباد، فذلك حاصل ضمناً

---

(١) في «ز» رحمه الله تعالى وفي «د» (رضي الله عنه) كما أثبت، وفي أبي حنيفة العكس فيها. وقد جربنا على وضع (رضي الله عنه) للامامين؛ وهذه المقابلة بين النسختين مطردة في جميع المواطن، وهي من الفروق بينهما.

(٢) في «د» .

(٣) ساقطة في «ز» .



وتبعاً ، لا أصلاً ومقصوداً ، إذ ليست المصلحة واجبة الحصول في حكمه .

واحتج في ذلك : بأن الله تعالى إذا جاز أن يعاقب الكافر على كفره ، والفاسق على فسقه ، ولا مصلحة لأحد فيه ، جاز أن يشرع الشرائع ، وإن تعلق بها مفسدة ، ولا يتعلق بها مصلحة لأحد ، ولذلك الله تعالى كلف الإنسان ما ليس في وسعه فقال تعالى : « فأتوا بعشر سور مثله مفتريات <sup>(١)</sup> » « فأتوا بسورة مثله <sup>(٢)</sup> » ، وقال للملائكة : « أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين <sup>(٣)</sup> » وكل ذلك تكليف للإنسان ما ليس في وسعه ، وذلك ضرر لا مصلحة فيه .

وسر هذه القاعدة أن الله تعالى مالك الملك وخالق الخلق ،

---

(١) « سورة هود : ١٣ » .

(٢) « سورة يونس : ٢٨ » . هذا : والتكليف بالإتيان بعشر سور من القرآن أو بسورة من مثله إنما هو تكليف للتمجيز والابتلاء ، وفعلًا بأن عجز العرب عن أن يأتوا بشيء من مثله وصدق فيهم قول الله تعالى : « قل لأن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » الإسراء : ٨٨ وانظر تحقيق هذه المسألة وما يتشعب منها عند الأصوليين في « نهاية الشؤل شرح منهاج البضاوي » ، الإسنوي مع حاشية « سلم الوصول » للشيخ نجيب اللطيفي : ( ٣٦١/١ - ٣٦٢ ) تفسير « روح المعاني » للإمامي : ( ١٩٦/١ ) فما بعدها تفسير « أبو السعود » ( ٥٢/١ - ٥٣ ) .

(٣) « سورة البقرة : ٣١ » .

يتصرف في عبادته كيف يشاء ، ولا كذلك الواحد منا . فإنه إذا أضر  
بغيره كان متصرفاً في ملك الغير بالضرر ، وذلك ظلم وعدوان .

وذهب المتمون إلى أبي حنيفة رضي الله عنه من علماء الأصول  
إلى أن الأحكام الشرعية صفات للمحال<sup>(١)</sup> والأعيان المنسوبة إليها ،  
أثبتها الله تعالى ، وشرعها معللة بمصالح العباد لا غير<sup>(٢)</sup> .

كما أن الحسن ، والقيح<sup>(٣)</sup> ، والوجوب ، والحظر ، والتدب<sup>(٤)</sup> ،  
والكرهية ، والإباحة ، من صفات الأفعال التي تضاف إليها ، غير  
أنهم قسموا أحكام الأفعال إلى : ما يعرف بمجرد العقل ، وإلى ما  
يعرف بأدلة الشرع على ما سيأتي :

أما أحكام الأعيان : فقد اتفقوا على أنها كلها تعرف بأدلة شرعية ،  
ولا تعرف بمجرد العقل ، وأنها<sup>(٥)</sup> كلها تثبت بإثبات الله تعالى .

---

(١) في « ز » ( الحال ) . وهو تصحيف .

(٢) انظر : « أحكام القرآن » لابن العربي : ( ١ / ٤٤٥ ) و « التفسير  
الكبير » للنخعي الرزاي : ( ٨ / ١٦٥ ) ، ( ١١ / ١٥٠ ) وانظر كذلك « حاشية  
ابن عابدين » ( ١ / ٣٠١ ) .

(٣) في « ز » ( القبيح ) والصواب ما أثبتناه من نسخة « د » .

(٤) في « ز » ( التدوب ) « د د د د د » .

(٥) في « د » ( يضاف ) .

(٦) في « د » ( وأن ) .

واحتجوا في ذلك بقياس الشاهد على الغائب ، بناء على قاعدة التحسين والتقييع ، وزعموا أن شرع الحكم<sup>(١)</sup> لا لمصلحة عبث وسفه ، والعبث قبيح عقلاً ، وهو كإقدام الرجل اللبيب على كيل الماء من بحر إلى بحر ، فإنه يقبح منه ذلك ويستحق الذم عليه .

وإذا تمهدت هذه القاعدة فنقول<sup>(٢)</sup> : الشافعي رضي الله عنه حيث رأى أن التبعيد في الأحكام هو الأصل غلب احتمال التبعيد ؛ وبني مسائله في الفروع عليه .

وأبو حنيفة رضي الله عنه حيث رأى أن التعليل هو الأصل بني مسائله في الفروع عليه ، فتفرع عن الأصلين المذكورين مسائل .

منها (١) أن الماء يتعين<sup>(٣)</sup> لإزالة النجاسة عند الشافعي رضي الله عنه ، ولا يلحق غيره به تظليماً للتبعيد .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يلحق به كل مانع طاهر مزيل للعين والأثر تظليماً للتعليل<sup>(٤)</sup> .

(١) في « ز » ( الحكيم ) والصواب ما في نسخة « د » وهو ما أثبتناه .

(٢) في « ز » ( فيقول ) والصواب ما أثبتناه من نسخة ( د ) .

(٣) في « ز » ( متعين ) .

(٤) لا خلاف في أن الطهارة الحكيمة ( وهي زوال الحدث ) لا تحصل بما سوى الماء من المائعات الطاهرة . ولكن الخلاف المراد في هذه المسألة هو في الطهارة الحقيقية وهي زوال النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن ؛ فمقد أي حنيفة =

ومنها (٣) أن الماء المتغير بالطهارات كالزعفران والأشنان ، إذا  
تفاحش تغيره<sup>(١)</sup> لم يميز التوضي به (عند الشافعي) رضي الله عنه بناء  
على الأصل المذكور ، فإنه تعبد باستعمال الماء بالاتفاق<sup>(٢)</sup> ، والميع<sup>(٣)</sup>  
اسم الماء ، وهذا لا يندرج تحت اسم المطلق<sup>(٤)</sup> .  
ومنها (٣) أن التوضي بفيض التمر عند عدم الماء في السفر ممتنع  
عندنا<sup>(٥)</sup> .

(وعنده) : جائز<sup>(٦)</sup> .

---

وأبي يوسف تحصل بما سوى الماء من المائعات الطاهرة، أما محمد وزفر : فقد وافقا  
الشافعي بأنها لا تحصل ، وروي عن أبي يوسف أنه فرق بين الثوب والبدن .  
انظر « البدائع » للكاساني : ( ٨٣/١ ) « فتح القدير » : ( ٤٧/١ ، ١٣٢ ) .  
(١) قدر هذا التغير عند الشافعية ما يمنع اطلاق اسم ( الماء المطلق ) على  
الماء المتغير ، انظر : « المذهب للشيرازي » : ( ٥/١ ) و « مغني المحتاج للشريني  
الخطيب على متن المنهاج للنووي » : ( ١٧/١ ) .  
(٢) وهو كذلك عند مالك . انظر بداية المهتد : ( ٢٧/١ ) وانظر  
للمذهب الحنفية في المسألة : « فتح القدير مع الهداية » : ( ٤٨/١ ) .  
(٣) في « ز » ( البتة ) وهو خطأ . وفي اللسان : ماع المساء والدم  
والسراب ونحوه يبيع ميماً : جرى على وجه الأرض جرياً منبسطاً في هيئة  
انظر : مادة : ( ميع ) .

(٤) في « ز » ( اسم الماء المطلق ) .

(٥) انظر « المذهب » للشيرازي : ( ٤/١ ) .

(٦) ما ذكره المؤلف هو المنقول في كتب الحنفية عن أبي حنيفة رحمه الله ،  
واستدل له الجصاص في « أحكام القرآن » : ( ٤٦٩/٣ ) . ومنع ذلك أبو =

ومنها (٤) أن جلد الكلب لا يطهر بالدباغ (عند الشافعي) رضي الله عنه<sup>(١)</sup> تغليباً للتعبد بترجيح الاجتناب على الاقتراب .  
وعندهم : يطهر تشوقاً إلى التعليل<sup>(٢)</sup> .  
ومنها (٥) أن ذكاة مالا يؤكل لحمه لا يفيد طهارة الجلد (عندنا) مراعاة للتعبد<sup>(٣)</sup> ، كما في ذكاة الجوس<sup>(٤)</sup> ، ونجاسة اللحم من هذا الذبيح .  
وعندهم : يطهر تشوقاً<sup>(٥)</sup> إلى تعليل الطهارة بسفع الدم والرطوبات المتعفنة<sup>(٦)</sup> .

---

=يوسف وقال بالتيميم . أما محمد بن الحسن : فقال : يجمع بين الوضوء والتيميم ، ولذلك عبر صاحب «الدار المختار» بأن الأظهر رفع الحدث به ، وقيمته في ذلك ابن عابدين في حاشية «رد المختار» انظر «كنز الدقائق» . وشرحه «كشف الحقائق» لمحمد الحكيم الأفغاني : ( ١٩ / ١ ) «حاشية ابن عابدين» : ( ١٢١ / ١ ) وراجع «بداية المجتهد» : ( ٣٣ / ١ ) «فتح الباري» : ( ٣٠٥ / ١ ) .  
(١) ويروي هذا القول عن الحسن بن زياد من الحنفية . انظر «بدائع الصنائع» للكاساني : ( ٨٥ / ١ ) .  
(٢) انظر لهذا «فتح القدير» : ( ٦٤ / ١ ) «حاشية ابن عابدين» : ( ٨٥ / ١ ) .  
(٣) انظر للتفصيل «المهذب» ( ١٠ / ١ ) . «نهاية المحتاج» للرملي على «المنهاج» للتوحي مع حاشية الشبرايملي : ( ٢٣٢ - ٢٣٣ ) .  
(٤) في «ز» (الوحشي) وهو خطأ .  
(٥) في «ز» (نظراً) .  
(٦) انظر : «فتح القدير على الهداية» : ( ٦٦ / ١ ) «رد المختار» لابن عابدين : ( ١٣٤ / ١ - ١٣٧ ) وقارن به (نيل الأوطار» للشوكلي : ( ٨٨ / ١ ) .

ومنها (٦) أنه يتعين لفظة التكبير في افتتاح الصلاة (عندنا) ،  
ولا يقوم ما في معناها مقامها<sup>(١)</sup> ويتعين لفظة<sup>(٢)</sup> التسليم في اختتامها ،  
ولا يقوم ما في معناها مقامها<sup>(٣)</sup> .  
وعنده : يقوم<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٧) أن غير الفاتحة لا يقوم مقامها في الصلاة (عندنا) ،  
لاحتال التعبد بالإعجاز اللفظي والمعنوي<sup>(٥)</sup> ..  
وعنده<sup>(٦)</sup> : يقوم مقامها تعويلاً على المعنى<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر للتفصيل والتفريق بين من يحسن العربية وبين الأعجمي الذي  
ضاق وقته عن التعلم « المذهب » : ( ٧٠ / ١ ) .  
(٢) في « ز » ( لفظت ) والصواب ما أثبتناه .  
(٣) راجع « المذهب » : ( ٨٠ / ١ ) . « المنهاج مع نهاية المحتاج » :  
( ١٤ / ١ ) فما بعدها .  
(٤) انظر « شرح الوقاية » لصدر الشريعة مع « الكنز وكشف الحقائق » :  
( ٤٢ / ١ - ٤٣ ) . هذا ويلاحظ أن استبدال التكبير بشيء من أسماء الله  
يخزيه عند أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف : إن كان يحسن التكبير لم  
يجزئه إلا قوله : الله أكبر . وانظر « الهداية وفتح القدير » : ( ١٩١ / ١ ) .  
(٥) انظر « المذهب » : ( ٧٢ - ٧٣ ) « نهاية المحتاج » ( ١٤٤ / ١ )  
فما بعدها .

(٦) في « ز » ( عديم ) بجمع الجمع .  
(٧) قلت : وقد تناول بحث العلماء مسألة الأفضلية بين التعبدية ومعقول  
المعنى ، وفي « حاشية ابن عابدين » : سئل المصنف في آخر فتاواه التمر ناشية :-

ومنها (٨) أنه يتمتع الإبدال في باب الزكوات<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز  
إخراج القيم (عندنا) ، لظهور احتمال التعبد بالتشريك بين الفقراء  
والأغنياء في جنس المال .  
وعندم : يجوز<sup>(٢)</sup> .  
ومنها (٩) أن تحليل الخمر حرام ، والحلل الحاصل منه نجس (عندنا) ،  
تغليظاً للأمر فيها .

---

=هل التعبد أفضل أو معقول المعنى؟ أجاب : لم أقف عليه لعلنا سوى قولهم  
في الأصول: الأصل في النصوص التميل فإنه يشير إلى أفضلية المعقول، ووقفت  
على ذلك في « فتاوى ابن حجر » قال: قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبد  
أفضل ؛ لأنه بمحض الانقياد ، بخلاف ما ظهرت علته فإن ملابسه قد يفعله  
لتحصيل فائدته ، وخالفه البليقي فقال : لا شك أن معقول المعنى من حيث  
الجملة أفضل ، لأن أكثر الشريعة كذلك، وبالنظر للجزئيات فقد يكون التعبد  
أفضل كالوضوء ، وغسل الجنابة فإن الوضوء أفضل ، وقد يكون المعقول أفضل ،  
كالطواف والرمي ، فإن الطواف أفضل انظر : « حاشية ابن عابدين » :  
(٣٠١/١) . وراجع لحكم القراءة بالفارسية وغيرها عند عدم العجز وإن أبا حنيفة  
رجع لقول أبي يوسف وعبد بن محمد الجواز وإنهم قائلون بجواز ذلك عند العجز  
عن القراءة بالعربية : « الهداية مع فتح القدير » : ( ١٩٩/١ ) فما بعدها « حاشية  
ابن عابدين » : ( ٣٣٦/١ ) . وانظر « المهذب للشيرازي » : ( ٧٣/١ ) .  
(١) في « ز » ( الزكاة ) بالافراد .

(٢) انظر : « تحفة الفقهاء » للسمرقندي : ( ٦٣٦/١ ) من القسم الثاني تحقيق  
الدكتور زكي عبد البر .

وعندهم جائز ، والحل الحاصل منه ظاهر تعليلاً بـ «والعلة التجاسة كما في الدباغ»<sup>(١)</sup> .

ومنها (١٠) أن التغذية والتعشية في الكفارات لا تجزئ<sup>(٢)</sup> (عندنا) ، بل يجب صرف الطعام إلى المساكين<sup>(٣)</sup> .

ومنها (١١) أنه يجب استيعاب العدد (عندنا) ، وصرف الطعام إلى المساكين .

وعندهم : يجوز<sup>(٤)</sup> صرفه إلى مسكين واحد ستين يوماً ، أو عشرة أيام في كفارة اليمين<sup>(٥)</sup> .

---

(١) راجع في ذلك : «القدوري وشرحه للسيداني» : ( ص ٣٦٢ ) .

(٢) في «ز» ( لا تجوز ) وفي هامش «د» ( شيء من ) .

(٣) وانظر «فتح القدير» : ( ٢٤٣/٣ ) وراجع «المغني» لابن قدامة :

( ٣١٩/٣ ) « تفسير النصوص في الفقه الاسلامي » للمحقق : ( ٤٠٣/١ ) .

(٤) في «ز» ( يحزه ) .

(٥) راجع « الهداية مع فتح القدير » والمناسبة : ( ٢٤٣ / ٣ ) « احكام

الاحكام » لابن دقيق العيد : ( ١٣/٢ ) وانظر مزيداً من التحقيق في «تفسير

النصوص » : ( ٤٠٣/١ - ٤٠٤ ) للمحقق .



## مسألة - ٢ -

العلة الفاصرة صحيحة (عندنا) . باطلة عند أبي حنيفة رضي الله عنه<sup>(١)</sup> . وساعدونا في العلة المنصوصة ، وهي من المسائل اللفظية في علم الأصول ، فإن معنى صحتها ، صلاحيتها لإضافة الحكم إليها ، وهذا مسلم (عند الخصم) ، ومعنى فسادها : عدم اطرادها ، وهو مسلم (عندنا) .

وقولهم : لا فائدة فيها — فإنها لا تثبت حكماً في غير محل النص ، وقد استغني عنها في محل النص — باطل<sup>(٢)</sup> .

لأننا نقول : كما أن المتعدية<sup>(٣)</sup> وسيلة إلى إثبات الحكم ، فالفاصرة وسيلة إلى نفيه<sup>(٤)</sup> وكلاهما مقصودان ، فإن إثبات الحكم في محل النفي محذور ، كما أن نفيه في محل الإثبات محذور .

ثم تولد من هذا النظر مسألة أخرى لفظية في الأصول أفردناها

(١) انظر « التوضيح لصدر الشريعة وشرحه للتأويل للسعد التفتازاني » :

( ٦٧/٢ ) .

(٢) كلمة وعلم « ساقطة في » ز » .

(٣) انظر التأويل على التوضيح : ( ٦٧/٢ ) .

(٤) في « ز » وم التناسخ فكيتها ( المتعبد به ) .

(٥) في « ز » ( تعبد ) ومما من التناسخ .

الأصوليون بالنظر وهي<sup>(١)</sup> : أن الحكم في محن النص يُضاف إلى النص أو العلة<sup>(٢)</sup> .

قال الشافعي رضي الله عنه : تضاف إلى النص . وقال أبو حنيفة رحمه الله تضاف إلى العلة<sup>(٣)</sup> .

يتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الخارج من غير السيلين لا ينقض الوضوء عند الشافعي رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> ، فإن العلة فيه مقصورة على محل النص ، وهو خروج الخارج من المسلك المعتاد .

وعنده : ينقض ، فإن العلة في الأصل خروج التجاسة من بدن الآدمي<sup>(٥)</sup> .

ومنها (٢) الإفطار<sup>(٦)</sup> بالأكل والشرب في نهار رمضان ، فإنه لا

---

(١) انظر : « التلويح على التوضيح » ( ٦٥/٢ ) .

(٢) ( أو العلة ) ساقطة من « ز » .

(٣) في « د » اقتصار على قوله : ( وقال أبو حنيفة رضي الله عنه تضاف إلى النص ) وهو خطأ .

(٤) ساقطة من « ز » .

(٥) راجع في ذلك : « فتح القدير » : ( ٢٥/١ ) « حاشية ابن عابدين » : ( ٩١/١ ) .

(٦) في « ز » ( مسألة الأكل ) بدل ( الإفطار بالأكل ) .

يوجب الكفارة (عندنا) ، لأن العلة فيه <sup>(١)</sup> خصوص الجماع <sup>(٢)</sup> .  
وعنده : عموم الإفساد <sup>(٣)</sup> .

ومنها (٣) أن علة تحريم الربا في التقدين الثمنية المختصة بهما <sup>(٤)</sup> .  
وعنده : الوزن مع الجنسية <sup>(٥)</sup> .

ومنها (٤) أن علة وجوب نفقة <sup>(٦)</sup> القريب البعضية المختصة  
بالوالدين ، والمولودين <sup>(٧)</sup> .

وعنده <sup>(٨)</sup> : عموم الرحم ، وفسروا الرحم المحرم <sup>(٩)</sup> بأن كل شخصين لو كان  
أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرّم عليه نكاحه ، فإنه يستحق <sup>(١٠)</sup> النفقة <sup>(١١)</sup> .

---

(١) أي وجوب الكفارة .

(٢) انظر « فتح القدير » : ( ٦٨/٢ - ٧٠ ) « المذهب للشيرازي » :  
( ١٨٢٤١ ) ( ٥٢٨٤١ ) .

(٣) انظر « فتح القدير » : ( ٦٨٤٢ - ٧٠ ) « المذهب للشيرازي » :  
( ١٨٢/١ ) ولتحقيق المسألة عند الأصوليين راجع لنا « تفسير النصوص » :  
( ٥٢٧٤١ ) فما بعدها . (٤) انظر « المذهب » : ( ٣٧٠٤١ ) .

(٥) راجع « فتح القدير » : ( ١٧٤/٥ ) « تحفة الفقهاء » للسر قندي ( ٢٨/٢ )  
فما بعدها .

(٦) في « ز » ( النفقة للقريب ) .

(٧) انظر « المذهب » ( ١٦٥٤٢ ) فما بعدها .

(٨) في « ز » ( وعندم ) بيم الجمع .

(٩) في الأصل بدون كلمة ( المحرم ) والكلام لا يستقيم بدونها .

(١٠) في « ز » عليه .

(١١) انظر تحقيقاً جيداً للمسألة في « الهداية مع فتح القدير » : ( ٣٥٠ / ٣ ) .

## مسألة - ٣ -

الزيادة على النص ليست نسخاً ( عندنا<sup>(١)</sup> ) .

وذهب<sup>(٢)</sup> أبو حنيفة رضي الله عنه إلى : أنها نسخ فلا تجوز إلا بما يجوز النسخ به<sup>(٣)</sup> .

واعلم أن هذه المسألة أيضاً من المسائل اللفظية في الأصول ، فإن الخلاف فيها مبني على الخلاف في حقيقة النسخ وماهية .

فحقيقة النسخ ( عندنا ) : رفع الحكم الثابت .

وعندهم : هو بيان لمدة الحكم ، فإن صح تفسير النسخ بالبيان صح قولهم : إن الزيادة على النص نسخ ، من حيث إنها بيان لكمية العبادة أو كقيمتها ، وإن صح تفسيره بالرفع لم تكن الزيادة نسخاً . ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

---

(١) ساقطة من « ز » .

(٢) في « ز » « أصعب أبي حنيفة » وسرى أنه يريد الضمير فيما بعد إلى الجماعة .

(٣) راجع في هذا « التوضيح مع التلويح » : ( ٢ / ٣٦ - ٣٧ ) .

ملها (١) أن التية وأجبة في الوضوء (عندنا) لأن اشتراطها لا  
يوجب نسخاً<sup>(١)</sup> .

وعندهم ، لا تجب ، لأن الله تعالى ذكر غسل الأعضاء الأربعة  
في الوضوء<sup>(٢)</sup> ولم يذكر التية ، فمن أوجبها فقد زاد على النص<sup>(٣)</sup> .  
ومنها (٢) أن التغريب<sup>(٤)</sup> يشرع مع الجلد (عندنا) .

وعندهم ، لا يشرع ، لأن الله تعالى ذكر الجلد ولم يذكر  
التغريب<sup>(٥)</sup> ، فمن أوجبها فقد زاد على النص ، والزيادة على النص

(١) انظر « المهذب » : ( ١٤ / ١ ) .

(٢) كلمة ( الأربعة ) ساقطة من « ز » والآية المشار إليها هي قوله تعالى في  
سورة المائدة : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم  
إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » الآية . أما التية :  
فقد جاءت في قوله ﷺ في الحديث الصحيح : « إنما الأعمال بالنيات .. » أو  
« بالنية » وإنما لكل امرئ ما نوى .. الحديث . وقد أخرجه أصحاب الكتب  
الستة عن عمر رضي الله عنه . وانظر لنا : « تفسير النصوص في الفقه الاسلامي » .  
( ١ ، ٥٣٣ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ ) .

(٣) انظر « تبين الحقائق شرح الكنز » للزيلعي : ( ١ / ٥ ) « فتح القدير » :

( ٢٥ / ١ ) .

(٤) في « ز » ( التعذيب ) وهو وهم من التامخ أو تصحيف .

(٥) أحاديث التغريب مع الجلد جاءت في الصحاح ومنها ما رواه أحمد  
وأصحاب الكتب الستة ، وبما جاء في بيان قوله تعالى : « فامسكوهن في البيوت  
حتى يتوفاهن الموت أو يحمل الله لهن سبيل » قوله ﷺ فيها أخرج أحمد ومسلم =

نسخنا .

ومنها (٢) أن القضاء بالشاهد واليمين جائز (عندنا) ، للأخبار والآثار الواردة فيه <sup>(٣)</sup> .

وعندهم ، لا يجوز ، لأن الله تعالى ذكر الرجلين والرجل والمرأتين <sup>(٤)</sup> ، ولم يذكر الشاهد واليمين ، فن عمل بهما <sup>(٥)</sup> فقد زاد على النص .

---

= وأبو داود والترمذي وابن ماجه «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» وقد وردت عقوبة الجلد في قوله تعالى في سورة النور ٢/ : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . . الآية .

(١) راجع تحقيق ذلك في «التوضيح والتلويع» . ( ٢ / ٣٨ - ٤٠ ) وانظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ٤ / ١٤٣ ) .

(٢) أحاديث قضاء رسول الله ﷺ بالشاهد واليمين وردت في الصحاح ومن ذلك ما روى عبادة بن عباس رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد » رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه . وانظر « نيل الأوطار » للشوكاني على «منتقى الأخبار» للمجدد بن تيمية : ( ٨ / ٩٩٢ ) فما بعد . (٣) وذلك قوله تعالى في آية المداينة من سورة البقرة : « . . . واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل إحداهما فتذكر - إحداهما الأخرى . . . الآية . وانظر « أحكام القرآن » للجصاص : ( ١ / ٦١١ )

(٤) في « د » زاد على النص .

## مسألة - ٤ -

ذهب أصحاب<sup>(١)</sup> الشافعي رضي الله عنه إلى أن حرف الواو الناسقة للترتيب<sup>(٢)</sup>.

واحتجوا في ذلك بأن العرب ، من عاداتها أن تبدأ بالألف فالألف ولهذا<sup>(٣)</sup> قال عليه الصلاة والسلام : «ابدؤوا بما بدأ الله به»<sup>(٤)</sup> حيث سئل عن البداية في قوله تعالى : «إن الصفا والمروة من شعائر الله»<sup>(٥)</sup> وعن عمر رضي الله عنه أنه سمع شاعراً يقول : كفى الشيب والإسلام

(١) في «ز» (الشافعي) والصواب ما أثبتناه بدليل عود الضمير على الجماعة فيما يمد بقوله : ( واحتجوا ) ...

(٢) انظر لأقوال أخرى في المسألة «جمع الجولمع للسبكي وشرحه للمحلي مع حاشية البناني» : ( ٣٦٥ / ١ ) فما يمد .

(٣) في «ز» ( ولهذا )

(٤) في «ز» ( من حيث ) بزيادة ( من ) والحديث بلفظ ( ابدؤوا ) رواه النسائي وذكر ذلك الامام النووي في شرحه على مسلم والحافظ ابن حجر في الفتح . كما رواه الدارقطني في السنن . وأخرج مسلم في هذا الباب حديث جابر أنه ﷺ لما فرغ من الركعتين يمد طوافه خرج الى الصفا فقال : «أبدأ بما بدأ الله به» بلفظ الخبر واستدل به على اشتراط البداءة بالصفا قال الامام النووي : وبه قال الشافعي ومالك والجمهور وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال «ابدؤوا بما بدأ الله به» هكذا بصيغة الجمع . وانظر «أصول السرخسي» : ( ٢ / ١ ) .

(٥) من الآية (١٥٨) في سورة البقرة .

للمرء ناهياً — فقال عمر رضي الله عنه<sup>(١)</sup> : لو قدمت الإسلام على  
الشيب لأجزأتك<sup>(٢)</sup> وهذا يدل على أن التأخير في اللفظ يدل على  
التأخير في الرتبة .

قالوا : ويدل<sup>(٣)</sup> على الترتيب مسألتان :

أحدهما — لو قال في مرض موته : سالم حر وغانم<sup>(٤)</sup> ، وكان  
سالم مقدار الثلث ، اقتصر العتق عليه دون<sup>(٥)</sup> غانم ، ولو كانت للجمع  
لو حب أن يعتق مقدار الثلث منهما جميعاً .

الثانية — قالوا : لو قال لغير المدخول بها . أنت طالق وطالق  
وطالق ، فإنه لا يقع إلا طلاق واحدة ، ولو كانت للجمع لطلقت ثلاثاً ،  
كما لو قال : أنت طالق ثلاثاً أو طلقتين .

وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله إلى أنها للاشتراك المطلق

---

(١) هذه الشطرة من بيت لسبع مولى بني الحسحاس وهو قوله :

عميرة ودع ان تجهزت غادياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

انظر ديوانه ص ١٦ والقصة في « البيان والتبيين » : ( ١ / ٧١ - ٧٢ )

و « الكامل » : ( ٥٨٥ / ٢ ) و « الأغاني » : ( ٣٠٥ / ٢٢ - ٣٠٦ ) .

(٢) في « ز » ( لأجزأتك ) وهو خطأ .

(٣) في « ز » ( وقالوا : يدل ) .

(٤) في « ز » ( حر ) .

(٥) في « ز » ( ورق ) .



من غير تعرض للجمع والترتيب . والمشهور في تعاليق الفقه عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنها للجمع<sup>(١)</sup> ، وليس ذلك صحيحاً في النقل عنه<sup>(٢)</sup> . وإنما ذهب إليه مالك رحمه الله حتى قضى بوقوع الطلاق الثلاث قبل الدخول في الصورة المذكورة<sup>(٣)</sup> .

واحتمل أبو حنيفة رحمه الله على اقتضاء الاشتراك دون الترتيب ، بدخولها في باب التفاعل ، تقول : تضارب زيد وعمرو ، فإنه يدل على الجمع المطلق دون الترتيب ، ولهذا ، لا يصح أن يقال<sup>(٤)</sup> : تضارب زيد ثم عمرو .

( قالوا ) : ولأن قول القاتل : رأيت زيدا وعمراً ، لا يقتضي ترتيباً في وضع اللسان ، ولا يفهم منه ذلك . ويدل عليه من طريق النقل قوله تعالى : « ادخلوا الباب سجداً ، وقولوا حطة »<sup>(٥)</sup> ثم قال في سورة

(١) في هامش «د» ( أي المية ) .

(٢) انظر تفصيل ذلك في « أصول السرخسي » : ( ١ / ٢٠٠ - ٢٠٧ ) .  
« التلويح مع التوضيح » : ( ١ / ٩٩ - ١٠٦ ) « مرآة الوصول مع المراقبة » .  
« تلامخسرو » : ( ٢ / ٢ ) فما بعد .

(٣) انظر « مختصر المنتهى » لابن الحاجب المالكي مع « شرح المعتمد وسواشيه » : ( ١ / ١٨٩ - ١٩٢ ) .

(٤) في «د» ( تقول ) .

(٥) من الآية (٥٨) سورة البقرة .

الأعراف . « وقولوا : حطة وادخلوا الباب سجداً » <sup>(١)</sup> والقصة واحدة <sup>(٢)</sup> . ولولا أن الواو لا تقتضي الترتيب لما جاز ذلك . وكذلك قوله تعالى : « يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين » <sup>(٣)</sup> والركوع مقدم على السجود . وقال الشاعر : سقيت القوم منه واستقيت <sup>(٤)</sup> والسقي بعد الاستقاء .

ويتفرع عن هذا الأصل مسألتان :

إحداهما — أن الترتيب مستحق <sup>(٥)</sup> في أفعال الوضوء عند الشافعي رضي الله عنه ، تمسكاً بقوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم » <sup>(٦)</sup> ، ولا يستحق (عندهم) : لما ذكرنا <sup>(٧)</sup> .

(١) من الآية (١٦١) سورة الأعراف .

(٢) كلمة (واحدة) سقطت من «د» .

(٣) من الآية (٤٣) سورة آل عمران .

(٤) البيت من الرجز وقوله :

ومهل فيه الغراب ميت سقيت منه القوم واستقيت

ولما يستقيم الوزن — كما ترى — بتقديم كلمة (منه) على (القوم) . وقد

أورد البيهقي ابن الأنباري في «شرح السبع الطوال» ( ص ٣٩ ) ولم يمزهما .

(٥) في «ز» مؤخره عن (أفعال الوضوء) «في أفعال الوضوء مستحق» .

(٦) من الآية (٦) المائدة .

(٧) وانظر «أحكام القرآن» للجصاص : (٣٩/٢-٤٤٠) «فتح القدير» :

( ٢٣/١ ) .

الثانية - أن البداية بالسعي<sup>(١)</sup> بالصفادون المروءة واجب (عندنا<sup>(٢)</sup>)  
فلو<sup>(٣)</sup> ترك الترتيب لا يميزه .  
(وعندهم) : يميزه<sup>(٤)</sup> .



- 
- (١) في « ز » في السعي بدلاً عن السعي .  
(٢) انظر « المذهب » : (٢٢٤/١) .  
(٣) في « د » لو يدون الفاء .  
(٤) راجع « الهداية مع فتح القدير » : ( ١٢١/٢ ) .

## مسألة - ٥ -

إذا أمر المكلف بفعل أجزأه من ذلك ما يقع عليه اسم الفعل المأمور به ، ولا يجب فعل كل ما يتناوله عند الشافعي رضي الله عنه . واحتج في ذلك ، بأن الأقل مستيقن ، والزيادة مشكوك فيها ، فلا يجب من غير دليل .

وذهبت الحنفية وطائفة من علماء الأصول إلى أنه لا يجزيه فعل ما يقع عليه الاسم بل لا بد من فعل كل ما يتناوله اسمه <sup>(١)</sup> . واحتجوا في ذلك : بأن الاسم ينطلق على الكل حقيقة ، وعلى البعض مجازاً ، والكلام يحمل على الحقيقة عند الإطلاق إلى أن يقوم دليل المجاز <sup>(٢)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن قوله تعالى : « وإن كنتم جنياً فاطهروا » <sup>(٣)</sup> ، لا

---

(١) انظر « اللع في أصول الفقه » لأبي إسحاق الشيرازي : ( ص ١١ )  
« أصول البزدوي » : ( ١ / ١٢٢ ) . فابعد مع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري .

(٢) في (د) : ( والكلام بحقيقته عند الإطلاق إلا أن يقوم دليل المجاز ) .

(٣) « سورة المائدة : ٦ » وهي قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم =

يوجب المضمضة والاستنشاق في طهارة الغسل (عندنا<sup>(١)</sup>) : لأنه يسمى  
متطهراً بدونها ، وما زاد على ما يقع عليه اسم الطهارة لا نوجبه بالآية  
بل بدليل آخر<sup>(٢)</sup> .

(وعندهم) يجب أن لا يكون متطهراً طهارة كاملة بدونها<sup>(٣)</sup> .  
ومنها (٢) أن مسح الرأس لا يتقدر (عندنا) ، بل [ يكتفى بما<sup>(٤)</sup> ]  
يطلق عليه الاسم وهو الأقل<sup>(٥)</sup> .  
وقال أبو حنيفة رحمه الله : يتقدر بمقدار الناصية<sup>(٦)</sup> .

---

وأرجلكم إلى الكعبين ، وإن كنتم جنباً فاطهروا ، وإن كنتم مرضى أو على  
سفر أو جاء أحد منكم من الفاعط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء  
فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله  
ليجمل عليكم من حرج ، وليكن يرسد ليظهركم وليتم نعمته عليكم  
ولعلكم تشكرون .

(١) انظر « المذهب » : ( ٣١ / ١ ) .

(٢) في « ز » ( ما لا يجوز أن يكون ) .

(٣) انظر في ذلك « تبين الحقائق شرح الكنز » للزيلعي : ( ١٣ / ١ ) مع

حاشية الشلي . « فتح القدير » : ( ٣٨ / ١ ) .

(٤) في الأصل ( بما يكتفي ) والصواب ما اقتبناه .

(٥) انظر « المذهب » : ( ١٧ / ١ ) فما بعدها .

(٦) ما نسبته المؤلف إلى أبي حنيفة رحمه الله هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

أما محمد بن الحسن : فالواجب عنده قدر ثلاثة أصابع وانظر : « فتح القدير

مع الهداية » : ( ١١ / ١ ) و « تبين الحقائق » : ( ٣ / ١ ) مع حاشية الشلي .

ومنها (٣) أن المحرّم إذا لبس الخيط يلزمه الفدية وإن لم يستدم<sup>(١)</sup>  
(وعندهم) : لا يلزمه ما لم يستدم يوماً [ أو ليلة<sup>(٢)</sup> ] ولا يشترطون  
جمع اليوم واليلة<sup>(٣)</sup> .

ومنها (٤) أنه لو نذر هدياً مطلقاً يميزه ما يطلق عليه الاسم (عندنا<sup>(٤)</sup>) .  
(وعندهم) : لا يميزه بل يلزمه من النعم ما يجوز أن يكون أضحية ،  
وهو الثني من الإبل ، والبقر ، والغنم ، والجذع من الضأن ، فإن أهدي

(١) انظر « المذهب » : ( ٢١٢/١ ) « الوجيز » للغزالي : ( ص ١٢٤ ) .

(٢) في الأصل ( ليلة ) والصحيح ما أثبتناه ولعل الحمزة قد اسقطها  
الناسخ سهواً .

(٣) ما ذكره المؤلف هو مذهب أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف أنه إذا  
لبس أكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول أبي حنيفة أولاً . انظر « الهداية » :  
( ٢٢٨/٢ ) مع « فتح القدير » وحواشيه .

(٤) قال الشافعي رحمه الله : ( الهدي من الإبل والبقر والغنم وسواء  
البخت والعراب والجواميس والضأن والمز . ومن نذر هدياً فسمى شيئاً لزمه  
الشيء الذي سمي صغيراً كان أو كبيراً ، ومن لم يسم شيئاً ولزمه هدي ليس  
يجزاء من صيد فيكون عدله فلا يميزه من الإبل ولا البقر إلا ثني فصاعداً ويميزه  
الذكر والأنثى ، ويميز من الضأن وحده الجذع ) « الأم » : ( ٢ / ٨٨٣ ) وفي  
« الوجيز » : ( ٢ / ٢٣٦ ) للغزالي رحمه الله : ( ولو نذر هدياً : فعلى قول :  
يكفيه كل ما يسمى منبحة ولا يجب تبليغه مكة ، وعلى قول : عليه ما يميز  
في الضحية ويلزمه تبليغ الحرم ) .

ما لا يجوز أضحية<sup>(١)</sup> لم يجزته<sup>(٢)</sup> .  
 ومنها (هـ) أن الرجل إذا أقرَّ بآل عظيم قيل تفسيره بأقرَّ ما  
 يُتمول<sup>(٣)</sup> .  
 (وعنده) : يلزمه نصاب زكوي ولا يحط عنه<sup>(٤)</sup> .



- 
- (١) في [ز] لم يجز .  
 (٢) انظر «فتح القدير» : (٣٣٣/٢) .  
 (٣) راجع «الهدب» للشيرازي : (٣٤٧/٢) .  
 (٤) وانظر «الهداية» : (٢٨٨/٦) مع فتح القدير وحواشيه . «شرح  
 القدوري» : (ص ١٥٤) . حيث يتفرد أبو حنيفة رحمه الله بأن المقر بالقر بآل عظيم  
 لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وهي نصاب السرقة لأنه عظيم حيث تقطع به  
 اليد المحترمة .

## مسألة -٦-

خبر الواحد فيما نعم به البلوى<sup>(١)</sup> مقبول عند الشافعي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

واحتج في ذلك بقوله تعالى: «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم»<sup>(٣)</sup>، ورجوع الصحابة رضي الله عنهم إلى قول عائشة رضي الله عنها في التفاء الحنانين<sup>(٤)</sup>. مع أن ذلك مما نعم به البلوى.

(١) المراد بعموم البلوى في أمر ما: أنه لو ثبت لاشتهر وعم العلم به، وانظر تحقيق المسألة في أصول السرخسي: (٣٦٨/١) نشر لجنة إحياء المعارف النعمانية طبع مصر ١٣٧٢ هـ و«المستصفى» للزالي: (١٧١/١) وفي غيرهما من كتب الأصول.

(٢) انظر ما كتبه الإمام الشافعي في «الرسالة»: (٦٣٠، ٨٩٨،

١٢٦١)، وراجع «اللمع» للشيرازي: (ص ٤٠).

(٣) سورة التوبة: ١٢٢.

(٤) في [ز] ورجوع.

(هـ) حديث التفاء الحنانين من رواية عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «إذا قعد بين شعبا الأربع ثم مس الحنان الحنان فقد وجب الفسل» رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه، ولفظه «إذا جاوز الحنان الحنان وجب الفسل» وقد ذكر له الطحاوي في «شرح معاني الآثار» عدة روايات؛ منها: ما رواه عن عبيد الله بن عدي بن الحيار قال: «تذاكرا أصحاب رسول الله ﷺ عند»



[وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يقبل : واحتج في ذلك بأن  
قال : ما نعم به البلوى ]<sup>(١)</sup> يكثر وقوعه ، فيكثر السؤال عنه ،  
[وما يكثر السؤال عنه ]<sup>(٢)</sup> ، يكثر الجواب عنه فيقع التحدث به

---

= عمر بن الخطاب الفل من الجنابة ، فقال بعضهم : إذا جاوز الحتان الحتان فقد  
وجب الفسل ، وقال بعضهم : إنما الماء من الماء . فقال عمر رضي الله عنه : قد  
اختلفتم علي واتم أهل بدر الأختيار ، فكيف بالناس بعدكم ؟ فقال علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين إن أردت أن تعلم ذلك فأرسل إلى أزواج  
النبي ﷺ فملهن عن ذلك ، فأرسل إلى عائشة رضي الله عنها فقالت : إذا  
جاوز الحتان الحتان فقد وجب الفسل ، فقال عمر رضي الله عنه عند ذلك :  
لا أسمع أحداً يقول : الماء من الماء إلا جعلته نكالا . انظر «شرح معاني الآثار» :  
(٣٥/١ - ٣٦) طبع الهند .

وأخرجه مسلم في الصحيح برواية أخرى منها أن أبا موسى الأشعري هو  
الذي سأل السيدة عائشة فكان في جوابها «إذا جاوز الحتان الحتان فقد وجب  
الفسل» حكى هذه الرواية بهذا اللفظ عن مسلم الزركشي في كتابه «الاجابة فيا  
استدركه عائشة على الصحابة» تحقيق الاستاذ سيمد الأفغاني ( ٨٥ / ١ - ٨٦ ) .  
قلت : والذي رأيته في نسختي من صحيح مسلم شرح الامام النووي أن  
السيدة عائشة ذكرت في جوابها لابي موسى ان الرسول ﷺ قال : « إذا  
جلس بين شعبا الأربع ومس الحتان الحتان فقد وجب الفسل » . صحيح مسلم  
بشرح النووي ( ٤١ / ٤ - ٤٢ ) ، ولحديث بهذا اللفظ رواية عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أيضا .

(١) في [ز] سقط ما بين القوسين .

(٢) من [ز] .

كثيراً ، وينقل نقلاً<sup>(١)</sup> مستفيضاً ذاتعاً ، فإذا لم ينقل مثله دل ذلك<sup>(٢)</sup> على فساد أصله<sup>(٣)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن مس<sup>١</sup> الذكر ينقض الوضوء (عندنا) ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من مس ذكره فليتوضأ »<sup>(٤)</sup> .

(١) ( نقلاً ) زيادة من [ ز ] وهو الصواب .

(٢) زيادة في [ ز ] .

(٣) انظر كلام السرخسي في كتابه « أصول السرخسي » : ( ١ / ٣٦٨ -

٣٦٩ ) .

(٤) حديث الوضوء من مس الذكر ، صححه الحافظ ابن حجر في « فتح الباري ( ١ / ١٩٧ ) » ثم قال : إلا إنه ليس على شرط الشيخين ، ورواه أبو داود بهذا اللفظ ، وقد صححه مالك وجميع من أخرجه الصحيح عن الشيخين . قلت : والذي في « الموطأ » عن مروان بن الحكم أن بسرة بنت صفوان سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » أما الدارمي : فقد جاء بروايتين أخريين عن بسره بنت صفوان . الأولى عن عروة عن بسرة بنت صفوان إنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يتوضأ الرجل من مس الذكر » والثانية عن مروان بن الحكم أن بسرة سمعت النبي ﷺ يقول : « من مس فرجه فليتوضأ » ( ١ ، ١٨٤ - ١٨٥ ) وقد جاء النسائي بروايات أخرى عن بسرة منها : « عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي عن بسرة بنت صفوان أن النبي ﷺ قال : « من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ ثم قال النسائي : قال أبو عبد الرحمن : هشام بن عروة لم يسمع من أبيه هذا الحديث . وانظر فتح الباري ( ١ / ١٩٧ ) » و : « معالم السنن » للخطابي ( ١ ، ٦٥ ) طبع راجب =

(وعندم) : لا ينقض ... :

لأن الاعتماد فيه على بسرة<sup>(١)</sup> بنت صفوان . ولم يتواتر<sup>(٢)</sup> .

ومنها (٢) أن أحاديث الجهر بالتسمية مقبولة (عندنا) .

---

= الطباخ بحلب سنة ١٣١٥ هـ : سنن النسائي (٢١٦٤١) طبع مصطفى محمد و :  
سنن الدارمي (١٨٤ ، ١) طبع دمشق سنة ١٣٤٩ وموطأ مالك بشرح المنتقى  
للإمامي (٨٩ ، ١) طبع مصر سنة ١٣٣١ هـ . « سنن النسائي » : (٢١٦ ، ١)  
وراجع ما قاله البيهقي في « السنن الكبرى » ، (١٢٨ ، ١) فما بعد مع الجوهر  
التقي لابن التركاني .

(١) في الأصل ( بن ) وهو تصحيف . وبسرة هذه هي بنت صفوان بن  
نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي هنت أخي ورقة بن نوفل ،  
صحابية روت عن النبي ﷺ ، روى عنها مروان بن الحكم وعروة بن الزبير  
وسعيد بن المسيب وأم كلثوم بنت عقبة ومحمد بن عبد الرحمن ، أخرجه اسحق  
في مسنده قال : كنت عند سعيد بن المسيب . فقال : إن بسرة بنت صفوان  
وهي إحدى خالتي<sup>٣</sup> ، فذكر الحديث في مس الذكر .

قال الشافعي : لها سابقة قديمة وهجرة ، وقال ابن حجر : كانت من  
المهاجرات . « الإصابة » (١ / ٢٤٥ - ٢٤٦) مع « الاستيعاب » لابن عبد البر .  
(٢) وانظر لهذه المسألة « اصول السرخسي » : (١ / ٣١٨) « شرح  
معاني الآثار » للطحاوي : (١ / ٤٣) فما بعد الجوهر التقي ، لابن التركاني مع  
« السنن الكبرى » للبيهقي : (١ / ١٢٨) فما بعد .

(وعندهم) ، لا تقبل ، لعموم البلوى بها<sup>(١)</sup> .  
ومنها (٣) أن المنفرد برؤية الهلال إذا كانت السماء مصحية ،  
تقبل شهادته (عندنا)<sup>(٣)</sup> .  
(وعندهم) لا تقبل شهادته لعموم البلوى ، وتوافر الدواعي على  
روايته والجد في طلبه<sup>(٣)</sup> .  
ومنها (٤) أن خيار المجلس يثبت في عقود المعاوضات (عندنا)  
تعويلاً على حديث عبد الله بن عمر<sup>(١)</sup> .

---

(١) عن قتادة قال : « سئل النبي ﷺ كيف كان قرلة النبي ﷺ فقال :  
كانت مدّة ، ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم . يمدّه بسم الله ، ويمدّه بالرحيم ،  
رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي . وعن عبد الله بن أبي مليكة عن  
أم سلمة « أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت : كان يقطع قراءته آية  
آية بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، ملك يوم  
الدين » رواه أحمد وأبو داود . وانظر « السنن الكبرى » للبيهقي : ( ٢ ، ٤٦ )  
مع الجوهر النقي « شرح معاني الآثار » للطحاوي : ( ١ / ١١٧ ) فما بعد .  
(٢) انظر « المهذب » للشيرازي : ( ١ / ١٧٩ - ١٨٠ ) .

(٣) راجع تفصيل هذا في « فتح القدير » : ( ٢ / ٦٠ ) مع حواشيه وتبيين  
الحقائق : ( ٣١٩ / ٣٢٠ ) للزيلعي .

(٤) عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو  
يقول أحدهما لصاحبه : اختر ، وربما قال : أو يكون بيع الخيار » رواه أحمد  
والبخاري ومسلم وغيرهم ، وانظر « نيل الأوطار » للشوكاني ، ( ١٩٦ / ٥ ) طبع الحلبي  
سنة ١٣٧١ هـ . وراجع « معالم السنن » للخطابي : ( ٣ / ١١٨ - ١١٩ ) « السنن  
الكبرى » للبيهقي : ( ٥ / ٢٦٨ ) فما بعد .

(أوعندم) ، لا يثبت<sup>(١)</sup> ، لعموم البلوى به<sup>(٢)</sup> .



---

(١) انظر « الجواهر النقي » لابن التركاني : ( ٥ / ٢٧٠ - ٢٧٢ ) مع السلف  
الكبرى للبيهقي « شرح معاني الآثار » : ( ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ) .  
(٢) كلمة ( به ) ساقطة من [ د ] .

## مسألة - ٧ -

إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز ، جاز أن يكون كلاهما مراداً  
عند التماضي رضي الله عنه .

واحتج في ذلك ، بأن كل واحد من المعنيين جائز أن يكون  
مراداً باللفظ حالة الانفرد ، فجاز<sup>(١)</sup> أن يكون مراداً به حالة  
الاجتماع كلفظ الجون واللون<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو حنيفة رحمه الله ، لا يجوز إرادة الحقيقة والمجاز في  
حالة واحدة ، بل إذا صارت الحقيقة مرادة خرج المجاز عن كونه مراداً ،  
وإذا صار المجاز مراداً ، خرجت الحقيقة عن كونها مرادة<sup>(٣)</sup> .

واحتج في ذلك ، بأن<sup>(٤)</sup> حد الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له ،  
والمجاز على الضد منه ، ويستحيل إرادة الشيء وضده بلفظ واحد

---

(١) في [ز] ( فجاز أن يكون في حالة واحدة ) .

(٢) في [ز] للجور واللوز وفي [د] الجوز واللوز والصواب ما أثبتناه .

(٣) المبالغة في [ز] قاصرة على قوله : ( بل إذا صار المجاز مراداً خرجت  
الحقيقة عن أن تكون مرادة ) .

(٤) ساقطة من [ز] .

في حالة واحدة<sup>(١)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن لمس المرأة يوجب انتفاض الطهارة عند الشافعي رضي الله عنه .

وعند أبي حنيفة رضي الله عنه : لا يوجب : لأن اللبس مجاز عن الجماع في قوله تعالى : « أو لامستم النساء »<sup>(٢)</sup> والجماع مراد باتفاق حتى صار حدثاً<sup>(٣)</sup> فلا تبقى الحقيقة معه مرادة<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٢) أن شرب النبيذ المسكر موجب للحد عند الشافعي رضي الله عنه كالخمر .

وغير موجب عند أبي حنيفة رضي الله عنه<sup>(٥)</sup> : لأن النص ورد

---

(١) انظر لهذه المسألة عند الأصوليين «التقرير والتحجير» شرح التحرير للكمال بن الهمام : ( ٢٤/٢ - ٢٥ ) ولاختلاف الرأي فيها بين أبي حنيفة والصاحبين رحمهم الله راجع « أصول السرخسي » : ( ١٨٤/١ - ١٨٧ ) .  
(٢) قال الله تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الفناط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ... » من الآية ٦ : في سورة المائدة وقد سلفت قريباً .

(٣) في [ ز ] ( والجماع مراد بالاجماع حتى صار حدثاً بالاتفاق ) .  
(٤) انظر تفصيلاً أوفى عند الجصاص في « أحكام القرآن » : ( ٤٥٠/٢ ) .  
(٥) قلت : الاتفاق حاصل على الحد من السكر أبداً كان المسكر ، ولكن الخلاف كما ذكر المؤلف في الحد من شرب النبيذ للسكر ، وانظر « فتح القدير على الهداية » : ( ٤ / ١٨١ ) فإبعد « أحكام القرآن » للجصاص : ( ٥٦١/٢ ) =

بإيجاب الحد بشرب الخمر ، والخمر اسم للتي من ماء العنب حقيقة ،  
ولئلا سمي سائر الأشربة خمرأ ، مجازاً ، لاتصال بين التي من ماء  
العنب وسائر الأشربة في المعنى ، فقد اتفقا على أن الحقيقة مرادة  
بالنص ، فلا يكون المجاز مراداً معها<sup>(١)</sup> .

ومنها (٢) [أنه] إذا قال لأمتي : أنت طالق ، ونوى به العتق ،  
عتقت عند الشافعي رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> ، لأن لفظ الطلاق حقيقة في  
إزالة قيد النكاح ، مجاز في إزالة ملك اليمين ، فيعتبر في مجازه كما  
يعتبر<sup>(٤)</sup> في حقيقته<sup>(٥)</sup> .

وقال ابو حنيفة : لا يعتق ، لأن اللفظ عمل به<sup>(٦)</sup> في حقيقته  
فلا يعمل به في مجازه<sup>(٧)</sup> .

== (٥٦٦) « بداية المجتهد » لابن رشد (١ / ٤٧١) و (٢ / ٤٤٤) « المذهب »  
للشيرازي : (٢ / ٢٨٦) فما بعد وراجع الأحاديث الصحيحة الواردة في تحديد  
المراد من الخمر وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام « منتقى الأخبار » للمجدد بن  
تيمية مع « نيل الأقطار » للشوكاني : (٧ / ١٤٧ - ١٥١) . « إحكام الأحكام »  
لابن دقيق العيد : (٢ / ٣١٤) فما بعد .

- (١) في [ز] (معه) والصواب ما أثبتناه من نسخة [د] .
- (٢) زيادة من [ز] (٣) في [ز] زيادة (به) . (٤) في [ز] (اعتبر) .
- (٥) وانظر « المذهب » للشيرازي : (٢ / ٢) .
- (٦) ساقطة مع (به) التي بعدها من [د] .
- (٧) راجع ما جاء في « الهداية » وشرحها « فتح القدير » وحواشيه :

(٣ / ٣١٨) فما بعد « شرح القديري » : (ص ٣٠٨ - ٣٠٩) .



## مسائل التيمم<sup>(١)</sup>

### مسألة - ١ -

كلمة [ من ] التبعيض عند الشافعي رضي الله عنه .  
كقول القائل : أكلت من الطعام ، وأخذت من المال ، ويريد  
به البعض .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : هي لا ابتداء الغاية كقولك : سرت  
من الكوفة إلى البصرة ، أي كان ابتداء مسيري من الكوفة .  
والمعنيان أصليان فيها ، إلا أن استعمالها للتبعيض أشهر وأكثر<sup>(٢)</sup> .  
ويتفرع عليه :

أن المتيمم يجب عليه نقل الصعيد إلى الوجه واليدين عند الشافعي  
رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> ، لأن كلمة « من » اقتضت التبعيض عنده في قوله

---

(١) هذا العنوان ساقط من نسخة [ د ] .

(٢) انظر لأقوال الأصوليين في هذه المسألة « أصول السرخسي » : ( ١ / ٢٢٢ )  
« التوضيح مع التلويح » : ( ١ / ٥٩ - ٦٠ ) « جمع الجوامع » : ( ١ / ٣٦٧ ) مع  
شرح الحلي وحاشية البناني وتقرير الشربيني .

(٣) انظر « الوجيز » في الفقه الشافعي للقرظي : ( ص ٢١ ) .

تعالى : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » والظاهر في مظنة التبعيد<sup>(١)</sup> نص ، فلا بد وأن يتقل بعض أجزاء الصعيد إلى وجهه ويديه . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يجب النقل بل الواجب أن يتبدى المسح من الأرض ، حتى لو مسح يديه على صخرة صماء ، أو حجر صلد<sup>(٢)</sup> لا غبار عليهما كفاه ، لأنه قد بدأ من الأرض<sup>(٣)</sup> ولو مسح على الحيوان أو النبات<sup>(٤)</sup> لا يكفيه .



- 
- (١) انظر « أحكام القرآن » للإمام الشافعي جمع البيهقي : ( ٤٧ / ١ - ٤٨ ) تحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق . و « الأم » : ( ١ / ٤٣ ) .  
 (٢) في [د] سقط في العبارة فقد جاءت ( على صخرة صلد ) .  
 (٣) انظر لهذا الحكم عند الحنفية وتعدد الأقوال عن الامام أبي حنيفة والصاحبين : « أحكام القرآن » للبحصاص : ( ٤٧٢ / ٢ ) « بدائع الصنائع » للكاساني : ( ٥٣ / ١ ) .  
 (٤) في [د] ( على حيوان أو ثوب ) .

## مسألة - ٢ -

استصحاب الحال في الإجماع المتقدم بعد وقوع الخلاف ، حجة عند الشافعي رضي الله عنه<sup>(١)</sup> .

واحتج في ذلك بأن الإجماع يحزم<sup>(٢)</sup> الخلاف فيستحيل أن يقع<sup>(٣)</sup> الخلاف .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : لا حجة فيه<sup>(٤)</sup> .

واحتج في ذلك بأن موضع الخلاف غير موضع الوفاق ، لاستحالة أن يختلفوا في الموضوع الذي اتفقوا عليه ، فلا يكون الإجماع حجة في الموضوع الذي لا إجماع فيه .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل<sup>(٥)</sup> .

منها (١) أن المتيمم إذا رأى الماء في أثناء صلاته لا تبطل صلاته

---

(١) انظر تحقيق هذه المسألة في «جمع الجوامع» وشرحه المحلي : (٢/٣٥٠) .

(٢) في [د] (يحزم) ولعل ما أثبتناه من نسخة [ز] هو الصواب والمراد بالجزم هنا : الحسم والقطع .

(٣) في [ز] (يرتفع) وهو خطأ .

(٤) انظر «التلويح على التوضيح» : (٢/٥١ ، ١٠١) فما بعدها .

(٥) كلمتا (مسائل منها) ساقطتان من [د] .

عند الشاقعي رضي الله عنه <sup>(١)</sup> ، لأن الإجماع قد انعقد على صلاته  
حالة الشروع ، والدليل الدال على صحة الشروع دال على دوامه ، إلا  
أن يقوم دليل الانقطاع .

[وتبطل] <sup>(٢)</sup> عند أبي حنيفة رضي الله عنه : ولا اعتبار  
بالإجماع على صحة صلاته قبل رؤية الماء ، فإن الإجماع انعقد حالة  
العدم لا حالة الوجود ، ومن أراد إلحاق العدم <sup>(٣)</sup> بالوجود ،  
فعليه الدليل <sup>(٤)</sup> .

★ ★ ★

---

(١) ما ذكره المؤلف هو واحد من قولين في المسألة وانظر للتحقيق فيها  
وتفريق العلماء بين السفر والحضر . . . وما إلى ذلك : « المذهب » : (٣٧/١)  
« نهاية المحتاج » للرملي : (٢٨٧/١) فيها بمدها .  
(٢) (وتبطل عند) ماقطة من [د] .  
(٣) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : (٩٢ / ١) .  
(٤) في [ز] (الحاق الوجود بالعدم) .

## مسألة - ٣ -

ذهب الشافعي رضي الله عنه : إلى أن مطلق<sup>(١)</sup> الأمر يقتضي التكرار<sup>(٢)</sup> ، وإليه ذهب طائفة من العلماء .

(١) في [ز] ( الأمر المطلق ) .

(٢) قلت : ليس في رسالة الامام الشافعي رضي الله عنه ولا في كتب الأصول عند الشافعية - فيما اطلمت - نص على ما ذكره المؤلف منسوباً إلى الشافعي ، غير أن الإنسوي في شرحه لمناهج البيضاوي ذكر نقلاً للقيرواني في المستوعب عن الشيخ أبي حامد أن للشافعي قولاً بإفادة الأمر المطلق المرة . وعلى كل فالمرحور في كتب الشافعية عدة أقوال؛ المقدم منها أنه لا يفيد التكرار ولا المرة ولكن يقيد ما يتحقق به ماهية الأمور به، والمرة ضرورة في هذا ، وإذا حكم بالتكرار في مآله ما ، فذلك من قرينة أفادت هذا التكرار ، ولعل المنقول عن الشافعي في إفادته المرة محمول على ذلك . وبالتكرار قالت طائفة من العلماء كما ذكر المؤلف وهو من الأقوال التي أشرنا إليها وانظر «نهاية السؤل» للإنسوي مع « شرح البدعشي على مناهج البيضاوي » : ( ٢ / ٤١ ) و « البناني على جمع الجوامع » لابن السبكي : ( ١ / ٣٧٩ ) على أن كثيراً من أصولي الحنفية ينسبون إلى الشافعي القول بأن الأمر المطلق للمرة مع احتمال التكرار ، وآخرون منهم ينفون ذلك « أصول السرخسي » : ( ١ / ٢٠ ) « أصول البزدوي » : ( ١ / ١٢٥ ) مع « كشف الأُمراء » لعبد العزيز البخاري وجاء الشوكاني لينقل أن هذا المذهب مروي عن الشافعي دون أن يقفنا على من رواه عنه « إرشاد الفحول » : ( ص ٩٢ ) أما ما يراه أبو اسحاق الاسفرايني فهو أن مقتضى كلام الامام الشافعي القول بأن الأمر المطلق يقتضي المرة . على أن أصولي المتكلمين يوقعون الشافعية - وأصولي الحنفية متفقون على أنه - إذا توافرت القرينة المقبولة التي تدل على =

واحتج في ذلك بأن قول القائل : افعل ، أمر بإيجاد جنس الفعل ، فإنه لو صرح بذلك<sup>(١)</sup> وقال : أوجد الضرب ، كان ذلك صحيحاً ، واسم الجنس يقتضي الاستغراق ، وهذا المعنى<sup>(٢)</sup> لا يثنى ولا يجمع ، فيتناول أعداداً من الفعل لا نهاية لها ، فإن الجنس متناول<sup>(٣)</sup> للوجود الكائن ، والذي يكاد أن سيكون إلى قيام الساعة ، فلا جرم نقول : يجب عليه إتيان ما قدر عليه ، فإن عجز سقط ، لا لأنه من مقتضى الصيغة ، بل لعجزه .

ونصب الحنفية : إلى أنه لا يقتضي التكرار<sup>(٤)</sup> . واحتجوا في ذلك : بأن التكرار معنى زائد على الفعل ، لأن مقتضى قوله :

التكرار كان لابد من التحول إلى ما دلت عليه تلك القرينة من التكرار وعدم الاكتفاء بالمرّة للخروج من المهددة سواء آكان ذلك من جهة أن المرّة أقل ما به يتحقق وجود المأمور به في الأصل ، أم من جهة أنها مدلول عليها بخصوصها في صيغة الأمر . وانظر « المستصفى » للغزالي : ( ٢ / ٢ - ٤ ) « الإحكام » للأمدى : ( ٢٢٥ / ٢ ) فما بعدها . وراجع « الرسالة » للإمام الشافعي : ( ص ٧٩ ) ولزيد بن التحديق في هذه القاعدة الأصولية وشعبها انظر « التمهيد في تخريج الفروع على الأصول » للإسنوي : ( ص ٧٨ ) « تفسير النصوص في الفقه الاسلامي » : ( ٣١٠ / ٢ ) للتحقق .

(١) في [د] (وقال) .

(٢) في [ز] (ولهذا) .

(٣) في [ز] ( يتناول الوجود ) .

(٤) انظر الصفحة السابقة الجاشية (٢) .

[أفعل] أن يفعل ما يصير به فاعلاً<sup>(١)</sup> ، وهو بالمرة الواحدة يصير فاعلاً على الحقيقة ، فدعي الزيادة يحتاج إلى دليل .  
ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أنه لا يجمع بين فريضتين بتييم واحد عند التشايعي رضي الله عنه ، لأن مقتضى قوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ... » إلى قوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا » أن كل قائم إلى الصلاة يؤمر بالغسل بالماء إن قدر<sup>(٢)</sup> ، وبالمسح بالتراب إن عجز ، والتيمم في المكتوبة الثانية قائم إلى الصلاة ، وأمور بالغسل إن قدر ، فليكن ما مورأ بالمسح إن عجز . هذا ما يقتضيه ظاهر اللفظ ، إلى أن يستثنى<sup>(٣)</sup> منه ما يقوم الدليل عليه<sup>(٤)</sup> .  
وعلى هذا لا يجوز فعل التوافل [إن تعينت]<sup>(٥)</sup> على وجه .

(١) في [ز] (على الحقيقة) .

(٢) في [ز] (أو المسح) .

(٣) في النسختين (عنه) والصحيح ما أثبتناه .

(٤) انظر « المذهب » للشيرازي : ( ٣٦ / ١ ) « مفيي المحتاج » للخطيب :

( ١٠٥ / ١ ) .

(٥) زيادة لا بد منها ليستقيم الكلام وانظر الشيرازي في « المذهب » : ( ٣٦ / ١ )

ويريدو أن رأي الحنفية ساقط من الأصل ولعله سهو من الناسخ ، والمذهب عديم أن المتيمم يصلي بتييمه ما شاء من الفراغ والتوافل . انظر « الهداية مع فتح

الهدير » : ( ٩٥ / ١ ) « تبين المعاني » : ( ٤٢ / ١ ) .

ومنها (٢) أنه لا يجوز التيمم لفريضة قبل [دخول<sup>(١)</sup>] وقتها عند الشافعي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> ، لأنه أمر بالغسل والمسح عند القيام إلى الصلاة ، والأمر عام ، غير أنه ترك العمل به في الوضوء لدليل ، وهو أنه صار مقصوداً في نفسه ، حتى تعبدنا<sup>(٣)</sup> فيه بال تكرار والتجديد بخلاف التيمم : فيبقى على مقتضى الصيغة .

(وعنده) : يجوز<sup>(٤)</sup> : لما ذكرناه .

ومنها (٣) [أن السارق يؤتى على أطرافه الأربعة عندنا<sup>(٥)</sup>] : عملاً بقوله تعالى . « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما<sup>(٦)</sup> » فإنه أمر مقتضاه التكرار بتكرار السرقة .

(وعندهم) : لا يقتضي التكرار ، فلا يقطع في المرة الثانية . وهكذا : إذا تكررت السرقة في العين الواحدة يتكرر القطع (عندنا) . [وعندهم لا يتكرر<sup>(٨)</sup>] .

(١) ساقطة من [ز] .

(٢) انظر « المنهاج مع مفتي المحتاج » : ( ١ / ١٠٥ ) .

(٣) في [د] (حق تمبند) والأصوب ما أثبتناه من [ز] .

(٤) انظر « تبين الحقائق شرح الكثر » : ( ١ / ٤٢ ) .

(٥) المسألة كلها ساقطة من [ز] . (٦) انظر « المنهـب » : ( ٢ / ٢٨٣ ) .

(٧) [سورة المائدة : ٣٨] .

(٨) انظر « أحكام القرآن » لأبي بكر الجصاص : ( ٢ / ٥٢٣ ) « شرح

القدوري » : ( ص ٢٥٨ ) .



# كتاب الصلاة

## مسألة - ١ -

ذهب الشافعي رضي الله عنه ؛ إلى أن المصيب واحد في المجتهدات  
القروعية والحق فيها متعين ، غير أن الإثم محطوط عن الخطي لغرض  
الدليل وخفائه .

واحتج في ذلك ؛ بأن الجمع بين التقيضين المتنافيين وهما : الحل  
والحرمة ، والصحة والفساد ، في حق شخص واحد في محل واحد<sup>(١)</sup>  
في زمن واحد من باب التناقض . ونسبة التناقض إلى الشرع محال ،  
ولهذا قلنا : إن الحق في قواعد العقائد واحد ، هذا ما ذهب إليه  
الشافعي رضي الله عنه . وقد خالفه فيه معظم أصحابه<sup>(٢)</sup> .

ونذهب الحنفية والمعتزلة وطائفة من المتكلمين ، إلى أن كل مجتهد  
مصيب<sup>(٣)</sup> .

---

(١) في [د] (في رجل) وهو تصحيف .

(٢) انظر : «الرسالة» للإمام الشافعي بتعليق الشيخ أحمد شاكر (ص ٤٩٧)  
من باب الاجتهاد «اللسع» للشيرازي : (ص ٧٣) «المستصفى» للقرطبي :  
(٢ / ٣٥٩) «جمع الجوامع» للسبكي مع شرحه للحلي وحاشية البناني عليه  
(٣) انظر تحقيقاً وافياً في هذه المسألة عند البزدوي وجد العزيز البخاري في  
«أصول البزدوي» مع «كشف الأسرار» لمبد العزيز البخاري : (١١٤٤-١١٣٤) .

واحجوا على ذلك : بإجماع الصحابة رضي الله عليهم أجمعين ، وهو ما نقل عنهم نقلاً متواتراً أنهم كانوا يجتمعون ويشتدرون في أحكام الوقائع الواقعة ، ويراجع بعضهم بعضاً ، ويصلي بعضهم خلف بعض ، مع مخالفته إياه في المذاهب .  
 وكان الواحد<sup>(١)</sup> منهم إذا سئل عن مسألة يرد السائل إلى غيره ويرشده إليه ، وذلك يدل على أنهم كانوا متوافقين - على تعدد المطالب - وأن كل مجتهد مصيب .

ويتفرع عن هذا الأصل :

أن من اشبهت عليه القبلة واجتهد وصلى إلى جهة غلب على ظنه أنها جهة القبلة ، ثم بان له يقين الخطأ يلزمه القضاء عند التشككي رضي الله عنه : لقوات الحق المتعين ، والخطأ ينفي الإثم دون القضاء<sup>(٢)</sup> ، كما ينفي التائب ، دون التضمن ، في باب الغرامات (وعندم) : لا يلزمه<sup>(٣)</sup> القضاء : لتصويبه فيما مضى وإن بان أنه<sup>(٤)</sup> خطأ<sup>(٥)</sup> .

(١) في [ز] (فكان الواحد) دون (منهم) .

(٢) انظر «المنهاج» للإمام النووي : (١/ ١٤٧) مع «مغني المحتاج» .

(٣) في [ز] (لا يلزم) . (٤) في [د] (له خطأ) والصواب ما أثبتناه .

(٥) انظر «فتح القدير مع الهداية» : (١/ ١٩١) وقارن بما جاء في

«أحكام القرآن» للجصاص : (١/ ٧١) .

## مسألة - ٣ -

اتفق الفريقان : على أن الحق في المجتهدات الفروعية واحد معين عند الله تعالى ، وإنما مجال اجتهد المجتهدين في طلب الأشبه بالحق عند كل واحد منها ، وليس عند الله أشبه ، لأن الأشبه إنما يكون في حق الجاهل بيوطن الأمور ، بل إذا تجاذبت الواقعة بين أصليين تلحق بأقربهما شياً ، وإنما يقع النزاع بعده في تعيين الأقرب ، والأشبه ، إلى الأصل المتفق عليه في كل واحدة من الجهتين<sup>(١)</sup> .

ويُتفرع عن هذا التحقيق مسائل :

منها (١) أن تارك الصلاة متعمداً ، إذا امتنع عن فضائها قُتل عند المشايخ رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> .  
(وعنده) : لا يُقتل بل يُحبس ويُضرب<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر «اللمع» للشيرازي : (ص ٧٣ - ٧٤) «المستصفى» للفرالي : (٢ / ٢٥٩) . «كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري شرح أصول البزدوي : (٤ / ١١٣٤) فما بعدها .

(٢) انظر تفصيل ذلك في «المجموع» للإمام النووي شرح «المهذب» : (٣ / ١٥ - ١٨) .

(٣) انظر «حاشية ابن عابدين» : (١ / ٢٣٥) على الدر المختار وراجع «نيل الأوطار» (١ / ٣١٥) فما بعد .

ومثار هذا الاختلاف : تردد الصلاة بين مشابهة الإيمان<sup>(١)</sup> وسائر الأركان

فوجه شبهها بالإيمان : أن رسول الله ﷺ قرن بها<sup>(٢)</sup> فقال :  
« الصلاة عماد الدين ، فمن تركها فقد هدم الدين<sup>(٣)</sup> » وقال : « من ترك  
الصلاة متعمداً فقد كفر<sup>(٤)</sup> » ، وامتازت عن سائر الأركان بأن

(١) من هنا قال الإمام النووي : واحتج أصحابنا على قتله بقول الله تعالى :  
« اقتلوا المشركين » إلى قوله تعالى : « فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة  
فصلوا سيئهم » وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « أمرت  
أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا  
الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم » رواه البخاري  
ومسلم . وبالقياس على كلمة التوحيد . « المجموع » : ( ١٩/٣ ) .  
(٢) في « ز » ( منه ) والصواب ما أثبتناه .

(٣) حديث « الصلاة عماد الدين » رواه البيهقي في « شعب الإيمان » انظر  
« الفتح الكبير » في ضم الزيادات إلى الجامع الصغير : ( ٢ / ٢٠٤ ) .

(٤) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البزار من حديث أبي الدرداء وزيادة  
( جباراً ) ذكره الحافظ في « التلخيص » وقال : سئل الدارقطني عنه فقال :  
رواه أبو النضر عن أبي جعفر عن الربيع موصولاً ، وخالفه علي بن الجعد فرواه  
عن أبي جعفر عن الربيع مرسلًا وهو أشبه بالصواب ، وانظر « نيل الأوطار » :  
( ١ / ٣١٦ ) . وزيادة ( جباراً ) أيضاً أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن  
أنس . « الفتح الكبير » : ( ٣ / ٧٧ ) قلت : ومن أصح أحاديث الباب ما جاء  
عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « بين الرجل وبين الكفر =

لا تدخلها النيابة كأصل الإيمان ، والزكاة أداؤها فحراً ، والحج لأيجاب  
على الفور عندنا ، والصوم تدخله النيابة في الجملة .

ووجه شبهها بسائر الأركان أن الإسلام يتم بدونها إجماعاً<sup>(١)</sup> .

ومنها (٢) أن تعيين النية معتبر في صوم رمضان عندنا<sup>(٢)</sup> .

وعندهم : لا يعتبر لتردد الصوم بين الصلاة والحج<sup>(٣)</sup> .

---

ترك الصلاة « رواه احمد ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، ورواية مسلم  
« ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » وعند غيره « الشرك أو  
الكفر » وفي رواية للنسائي والترمذي عن بريدة رضي الله عنه مرفوعاً « العهد  
الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » قال للترمذي : حديث حسن  
صحيح ، وعن شقيق بن عبد الله المقيلي التميمي المتفق على جلالة - كما يقول  
النووي - « كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير  
الصلاة » رواه الترمذي في كتاب الإيمان بأسناد صحيح . وما ذكره المؤلف من  
شبه الصلاة بالإيمان أشار إليه الإمام النووي بقوله : ( ولحتجوا بالقياس على  
كلمة التوحيد ) - كما أسلفنا - . انظر « المجموع » : ( ١٩ / ٣ ) وراجع « نيل  
الأوطار » : ( ١٥٣ / ١ ) فما بعد .

(١) انظر « فتح القدير » : ( ٤٦ / ٢ ) وقال الإمام النووي : واحتج  
لأبي حنيفة وموافقيه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال :  
« لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ،  
والتارك لدينه المفارق للجماعة » رواه البخاري ومسلم ... وبالقياس على ترك  
الصوم والزكاة والحج ، وسائر المعاصي .

(٢) انظر « للذهب » للشيرازي مع « المجموع » للنووي : ( ٣٢٠ - ٣٢٢ ) .

(٣) انظر تفصيلاً وافياً عند الزيلعي في « تبين الحقائق » : ( ٣١٤ - ٣١٣ / ١ )

وعند ابن الهمام في « فتح القدير » : ( ٤٥ / ٢ - ٤٦ ) .

والشافعي رضي الله عنه يقول : هو بالصلاة أشبه ؛ لأنه عبادة  
بدنية لاتدخلها النيابة .

وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول : هو بالحج أشبه ، لاشتراكهما في  
وجوب الكفارة بالإفساد .

ومنها (٢) أن لعان العبد والنمي صحيح عند الشافعي تغليبا  
لمشابهة اللعان بالإيمان<sup>(١)</sup> .

ولا يصح عديم : تغليبا لمشابهته بالشهادات<sup>(٢)</sup> . وصيغة<sup>(٣)</sup> اللعان  
تشتمل على اللفظين جميعا<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٤) أن حدّ القذف يورث عندنا<sup>(٥)</sup> ، ويسقط بإسقاط  
المستحق : لأن المذهب فيه شائبة حق الأدعي بدليل توقف الاستيفاء ،  
على مطالبة المستحق ، وكونه لا يسقط بالرجوع عن الإقرار ، ولا يسقط  
عند الخصم بتقادم العهد ، ويقضي فيه القاضي بعلمه ، وثبت بالشهادة  
على الشهادة وكتاب<sup>(٦)</sup> القاضي إلى القاضي ، بخلاف حقوق الله تعالى .

---

(١) راجع « معني المحتاج على المنهاج » : ( ٣٧٨ / ٣ - ٣٧٩ ) .

(٢) انظر « الهداية » : ( ٢٥١ / ١ - ٢٥٢ ) مع « فتح القدير » .

(٣) في « ز » ( وصفة ) .

(٤) ( جميعا ) ساقطة من « ز » .

(٥) انظر « معني المحتاج » : ( ١٥٦ / ٤ ) .

(٦) في « ز » ( وكتابة ) .

وعندم لا يورث<sup>(١)</sup> ولا يسقط بإسقاط المقدوف ، لأن المغلب فيه حق الله تعالى<sup>(٢)</sup> ، بدليل أنه ينشطر بالرق والحرية ، ولا يقع موقعه إذا استوفاه المقدوف .

ومنها (هـ) أن المولي يوقف بعد أربعة أشهر<sup>(٣)</sup> ، فإن فاء وإلا كلف الطلاق أو طلق عليه القاضي عندنا<sup>(٤)</sup> ، لأن الإيلاء يمين على منع حق عندنا ، فأشبه اليمين على منع النفقة .  
وعندم : إذا انقضت المدة بانت بطلقة واحدة<sup>(٥)</sup> ، لأنه يشبه يمين الطلاق من حيث إن الطلاق يزيل الملك فيحرم الوطء ، واليمين<sup>(٦)</sup> يحرم الفعل المحلوف عليه ، فجاز أن يقوم مقامه .

---

(١) في « ز » ( يورث ) حيث سقطت ( لا ) وهو خطأ .

(٢) انظر « الهداية » ( ٤ / ١٩٧ - ١٩٨ ) مع العناية للبايرتي وفتح القدير لابن الهمام .

(٣) في سورة البقرة « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم » ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » ( الآيتان ٢٢٦ - ٢٢٧ ) .

(٤) راجع ذلك عند النووي في « المنهاج » ( ٣ / ٣٥٠ - ٣٥١ ) وانظر كلام الشرييني الخطيب هناك .

(٥) انظر « الهداية » ( ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ ) مع فتح القدير والعناية « تبين الحقائق » : ( ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ) .

(٦) كلمة ( اليمين ) ساقطة من « ز » .

ويدل علي قول ابن عباس رضي الله عنهما : « كان الإيلاء طلاق القوم في الجاهلية فزاد الشرع فيه أجلاً<sup>(١)</sup> » .

ومنها (٢) أن العدتين من رجلين لا تتدخلان عندنا<sup>(٣)</sup> .

لأن المذهب في العدة معنى العبادة : بدليل وجوبها مع يقين براءة الرحم ، وهو ما إذا علّق طلاقها بالولادة ، وباعتبار الأقراء الثلاثة مع حصول الاستبراء بواحد<sup>(٤)</sup> .

ولذا لو طلق إحدى امرأته ومات قبل البيان ، فإنه يجب العدة علي كل واحدة منهما ، والعبادات لا تتداخل كالصوم والصلاة .

وعندهم : تتداخلان<sup>(٥)</sup> لأن المذهب فيها معنى الاستبراء ، وذلك حاصل بواحدة منهما<sup>(٥)</sup> .

ومنها (٧) أن قيمة العبد تجب بالغة ما بلغت عندنا<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر « السنن الكبرى » للبيهقي : ( ٣٧٩ / ٧ - ٢٨٠ ) .

(٢) انظر « المنهاج » مع « مغني المحتاج » : ( ٣ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ) .

(٣) في « ز » ( وكذا ) .

(٤) في « د » ( تداخل ) .

(٥) راجع « الهداية » : ( ٢٨٣ / ٣ - ٢٨٤ ) مع فتح القدير .

(٦) انظر « مغني المحتاج » : ( ١٠١ / ٤ ) علي المنهاج . وأبو يوسف مع

الشافعي في هذه المسألة انظر « كشف الحقائق » : ( ٢ / ٣٠٠ ) « تبين الحقائق

شرح الكنز » : ( ١٦١ / ٦ - ١٦٢ ) .



وعنده : ترد إلى الألف وينقص<sup>(١)</sup> ، لتردد العبد بين النفوس والأموال وادحام المعنيين<sup>(٢)</sup> عليه .

قالشافعي رضي الله عنه يقول : هو بالمال<sup>(٣)</sup> أشبه ، من حيث إنه يباع [ويشترى]<sup>(٤)</sup> ويهرن .

وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول : هو بالحر أشبه ، من حيث إنه يجب القصاص على من قتله إن كان عبداً ، وتجب الكفارة بقتله ، وتوجه نحوه التكاليف والحدود ، وهو آدمي فكان بالآدمي أشبه<sup>(٥)</sup> . ومنها (٨) أن جنين الأمة يعتبر في تقويمه بأمة<sup>(٦)</sup> عندنا ، فيجب فيه عشر قيمة أمة<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر بتحرير مذهب الحنفية في «تبين الحقائق» : (١٦١/٦ - ١٦٢) وكيف ان مايرد اليه عشرة آلاف درهم ، في المولى وينقص خمسة ، وعشرة آلاف في الأمة وينقص خمسة . وهو مذهب ابي حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله .

(٢) في «د» (المس) وهو خطأ .

(٣) في «ز» (بالفرس) .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) انظر «كنز الدقائق مع شرحه تبين الحقائق» : (١٦١/٦ - ١٦٢) .

(٦) في «ز» (بأمة) والصحيح ما في «د» .

(٧) انظر «المنهاج» : (١٠٦/٤) مع «مغني المحتاج» .

وعندهم : يعتبر بنفسه فيجب [فيه] <sup>(١)</sup> نصف عشر قيمته إن كان ذكرًا ، أو عشر قيمته إن كان أنثى <sup>(٢)</sup> لاستواء النسبتين إلى محل النص ، وهو جنين الحرة .

ومثار هذا التردد تعارض الاشتباه وهو أن الجنين في حكم عضو من أعضاء الأم من حيث إنه يقبعا في اليسخ ، والمبة ، والعتق ، والتدبير ، والوصية ، [وهو مفرد بنفسه] <sup>(٣)</sup> من حيث إنه يرث ويورث وتصرف غرته إلى ورثته ، ولا تختص باستحقاقها الأم ، بخلاف سائر أجزائها ] .

فالفهمي رضي الله عنه يرجح إلحاقه بالأجزاء لعسر اعتباره بنفسه [وأبو حنيفة رضي الله عنه يرجح إفراده بنفسه <sup>(٤)</sup> ] لاعتضاده بالحس والمشاهدة [قبل الاستيفاء] <sup>(٥)</sup> .

(١) ساقطة من « د » .

(٢) الذي في « د » ( فيجب فيه نصف عشر قيمته إن كان أنثى ) وهو خطأ . وانظر نتائج الأفكار لغاضي زادة « تكملة فتح القدير » للكمال بن الهمام : ( ٢٢٦ / ٨ ) وقارن به « تبين الحقائق » للزيلعي : ( ١٤٠ / ٦ - ١٤١ ) .  
(٣) هناك سقط في « ز » فقد جاءت العبارة ( أو هو مفرد بنفسه بخلاف سائر أجزائها ) .

(٤) عبارة ( وأبو حنيفة .. ) ساقطة من « ز » .

(٥) عبارة ( قبل الاستيفاء ) هي من الأصل في « ز » ومن الحاشية في « د » .

ومنها (٩) أن الجزية لا تسقط بالإسلام والموت، ولا بتدخل  
السنين عندنا<sup>(١)</sup> .

وعندهم : تسقط<sup>(٢)</sup> .

ومثار هذا النزاع أن الجزية عندنا وجبت عوضاً لسكتهم في  
دارنا ، وعصمتنا إياهم ، وذبنا عنهم .

وعندهم : وجبت عقوبة على الكافر بسبب الكفر ، وشأن  
العقوبات التداخل والسقوط بالموت والإسلام<sup>(٣)</sup> و<sup>(٤)</sup> .



---

(١) المقصود هنا من أسلم وعليه جزية ، وانظر مقالته صاحب « مغني  
الاحتاج » : ( ٤ / ٢٤٩ ) في شرحه للنهاج .

(٢) انظر « المداية » : ( ٤ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ) مع فتح القدير وشرح  
الغناية للبابرتي .

(٣) في « دز » ( بالإسلام وللموت ) .

(٤) انظر أيضاً لتحقيق المذهبين « الأموال » لأبي عبيد القاسم بن سلام  
( ص : ٤٧ - ٤٩ ) طبع مصر بتعليق الفقي .

## مسألة - ٣ -

الواجب ينقسم إلى مضيق وموسع عند الشافعي رضي الله عنه .  
واحتج في ذلك ؛ بأن الوجوب مستفاد من الأمر ؛ والأمر  
يتناول الوقت ، ولم يتعرض لجزء من أجزائه ، إذ لو دل الأمر على  
تخصيصه ببعض أجزاء الوقت لكان ذلك غير المسألة المتنازع فيها<sup>(١)</sup> ،  
وإذا<sup>(٢)</sup> لم يكن في الأمر دلالة على تخصيص الفعل بجزء من أجزاء<sup>(٣)</sup>  
ذلك الوقت ، وكان كل جزء من أجزاء ذلك الوقت قابلاً له  
وجب أن يكون ذلك الأمر هو [إيجاب<sup>(٤)</sup>] إيقاع ذلك الفعل في  
أي جزء كان من أجزاء ذلك الوقت .  
وأنكر أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله التوسع في الوجوب ،

---

(١) انظر «المجموع» للتوحي : (٤٩ / ٣) فما بعدها .

(٢) في «د» ( وإذا ) .

(٣) في «ز» ( الأجزاء ) بالتعريف وهو خطأ .

(٤) ساقطة من «د» .

وزعموا أن الوجوب يختص<sup>(١)</sup> بآخر الوقت<sup>(٢)</sup> ، ولو أتى به في أول الوقت كان جارياً مجرى تعجيل الزكاة قبل وقتها .

واحتجوا في ذلك : بأن الواجب ما انتمم فعله ، وتعين أدائه ويلازم تاركه ، وهذا مفقود<sup>(٣)</sup> في مسألتنا ، فإنه في الزمان الأول بالخيار ، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، فلو كان واجباً في هذه الحالة لما تصور أن يتخير لأن التخير [ يوجب<sup>(٤)</sup> ] التلفية دون الوجوب والقرضية .

وتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الصلاة تحب بأول الوقت عند الشافعي رضي الله

---

(١) في « ز » ( مختص ) .

(٢) ما نقله المؤلف عن الحنفية في أن الوجوب يختص بآخر الوقت هو مذهب مشايخ العراق منهم كما يقول البزدوي ، أو أكثرهم كما يقول السرخسي ، كما أنه رواية عن الإمام أبي حنيفة نقلها عنه الإمام زفر ، أما الآخرون منهم : فنندم مضيق وموسع . انظر « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » ( ٢١٩ / ١ ) و « أصول السرخسي » ( ٣٠ - ٣١ ) و « حاشية الطحطاوي » للطحطاوي على « مراقي الفلاح » للشرنبلاني ( ٩٣ / ١ ) و « المجموع » ( ٤٩ / ٣ ) « التلويح على التوضيح » : ( ٢٠٧ / ١ ) .

(٣) في « ز » ( مقصود ) وهو خطأ من الناسخ .

(٤) في « ز » ( موجب ) .

عنه وجوباً موسعاً ممتداً من أول الوقت إلى آخره <sup>(١)</sup> .  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : لا تجب إلا في آخر الوقت ،  
 والأداء فيه يقع تعجيلاً أو نقلاً ثم ينقلب فرضاً <sup>(٢)</sup> .  
 وأن الصبي إذا صلى في أول الوقت ثم بلسخ في آخره لم يلزمه  
 إعادة الصلاة عندها <sup>(٣)</sup> .

وعنده يلزمه ، لأن الوجوب يثبت في آخر الوقت وقد صار فيه  
 أهلاً <sup>(٤)</sup> للوجوب ، فإن <sup>(٥)</sup> أن ما أداه لم يكن وظيفة وقته ، بخلاف  
 البالغ إذا صلى في أول الوقت ، فإنه كان أهلاً للوجوب <sup>(٦)</sup> .  
 ومنها (٧) أن تعجيل الصلوات في أوائل الأوقات عند الشافعي  
 رضي الله عنه أفضل <sup>(٨)</sup> ، لثلاث يتعرض لحظر العقاب ، فقد ذهب بعض

(١) انظر « المذهب » : ( ٥٣ / ١ ) فما بعدها « الوجيز » للفرالي :  
 ( ٣٣ / ١ ) .

(٢) انظر « التلويح على التوضيح » : ( ٢٠٧ / ١ ) « حاشية الطحطاوي  
 مع مراقبي العلاج » ( ٩٣ / ١ ) فما بعدها مع الحاشية (٢) في الصفحة السابقة.

(٣) انظر « للمذهب » : ( ٥١ / ١ ) .

(٤) في « ز » ( أصلاً ) وهو تصحيف .

(٥) في « د » ( ويان ) .

(٦) وانظر مزيداً من التفصيل في « أصول السرخسي » : ( ٣٠ / ١ ) فما  
 بعدها « حاشية ابن عابدين » : ( ٢٣٨ / ١ ) .

(٧) انظر « نهاية المحتاج على المنهاج » : ( ٣٥٦ / ١ ) فما بعدها .

أصحابنا رحمهم الله إلى من آخر الصلاة عن أول الوقت مقداراً يسع  
الفرس ، ومات ، لقي الله عاصياً .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ، تأخيرها إلى آخر الوقت أفضل :  
إذ لا وجوب في أول الوقت ، وإنما شرع الوجوب<sup>(١)</sup> في أول الوقت  
رخصة من الشارع للحاجة<sup>(٢)</sup> وليس الإتيان بالرخص أفضل من غيره ،  
بل الأفضل مراعاة وقت الوجوب .

ومنها (٣) أن المسافر إذا سافر في أول الوقت ، أو حاضت المرأة  
بعد دخول الوقت ومضى مقدار الفعل من الزمان يجب الإتمام على  
المسافر ، والقضاء على الحائض عندنا لأنهما أدركا وقت الوجوب<sup>(٤)</sup> .  
وعنده لا يجب ، بناءً على أن الوجوب لم يتحقق في أول الوقت<sup>(٥)</sup> .  
ومنها (٤) أن قضاء الصلوات والصيامات والتذورات المطلقة  
والكفارات تجب وجوباً موسعاً عندنا<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في «ز» (التحجيل) .

(٢) في «ز» (والحاجة) وهو غلط .

(٣) انظر للتفصيل فيما يستحب تأخيره أو تحجيله «الهداية» وفتح القدير :

(١٥٦/١) فما بعدها .

(٤) انظر «المهذب» : (٥٢/١) فما بعدها .

(٥) انظر «أحكام القرآن» للجصاص : (٢١٨/١) .

(٦) انظر «المجموع» : (٧٢، ٥٠/٣) .

وعنده : يجب مضيئاً على الفور <sup>(١)</sup> .  
 ومنها (٥) أن الحج يجب عندنا وجوباً موسعاً [يسوغ <sup>(٢)</sup>]  
 تأخيرهم مع القدرة عليه <sup>(٣)</sup> .  
 وعنده يجب مضيئاً على الفور <sup>(٤)</sup> ، والله أعلم .



- 
- (١) راجع « فتح القدير » : ( ١ / ٣٤٦ ) .  
 (٢) في « د » ( يسم ) .  
 (٣) انظر « المذهب » : ( ١ / ١٩٧ ) .  
 (٤) انظر لهذا « الهداية مع النناية وفتح القدير والحواشي » : ( ١٣٣ / ٧ )  
 فما بعدها .



## مسألة - ٤ -

فعل الناسي والغافل لا يدخل [تحت<sup>(١)</sup>] التكليف عند الشافعي رضي الله عنه . واحتج في ذلك بأن [التكليف<sup>(٢)</sup>] للفعل إنما يكلف لإيقاعه أو اجتنابه على وجه التقرب<sup>(٣)</sup> إلى الله تعالى به . والقصد إلى التقرب بفعل بعينه أو اجتنابه متضمن للعلم به ، حتى يصح القصد إليه دون غيره ، وموقع الشيء مع السهو وعدم القصد لا يصح أن يكون في سهوه ونسيانه عالماً وقاصداً إليه بعينه ، فضلاً عن قصد التقرب به ،

ونذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى أن على الناسي والغافل تكليفاً في أفعاله ، واحتجوا في ذلك : باستقرار العبادات في ذمته حال ذممه وغفلة ، وكذا لزوم الغرامات وأرش الجنائيات .  
ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن كلام الناسي لا يبطل الصلاة عندنا : لأن الكلام إنما كان مفسداً للصلاة لكونه منياً عنه ، والناسي ليس منياً عنه

(١) سقطت من « د » .

(٢) في « د » ( التكليف ) .

(٣) في « ز » ( التقرب ) ولكن ما أثبتناه من « د » يقتضيه سياق الكلام .

لتعذر تكليفه فلا تفسد الصلاة<sup>(١)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : تبطل : لأن الكلام إنما كان منياً عنه لكونه مفسداً ، والمفسد مفسدٌ بصورة ، فلا يختلف بالسهو والنسيان ، إذ الإفساد في العبادات كالإتلاف في المحسوسات ، واعتذروا عن الأكل ناسياً<sup>(٢)</sup> في الصوم : بأنه خولف فيه القياس استحساناً<sup>(٣)</sup> .

ومنها (٢) أنه إذا تضمنض فسبق الماء إلى حلقه من (غير قصد وهو ذاكر للصوم) لا قضاء عليه عندنا<sup>(٤)</sup> .  
وعندهم : يجب القضاء<sup>(٥)</sup> .

---

(١) في « ز » ( ولا تبطل صلاته ) وللشافعية في هذا قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح : « ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

(٢) سقطت من « ز » .

(٣) وجه الاستحسان قوله عليه الصلاة والسلام كما في الصحيحين وغيرهما من رواية أبي هريرة رضي الله عنه : « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » وفي رواية « فلإنما الله أطعمه وسقاه » وانظر : « فتح القدير » للكمال ابن الهمام : ( ٦٢ / ٢ ) « نيل الأوطار » للشوكاني : ( ٢١٨ / ٤ ) . وهذا ما يسميه الحنفية الاستحسان للنص وهو موضع تساؤل عند التحقيق .

(٤) وانظر التفصيل في « المنهاج » وشرحه « متقي المحتاج » : ( ٤٢٩ / ١ ) .

(٥) انظر « فتح القدير » : ( ٦٢ / ٢ ) .

ومنها (٣) أن التام إذا صب الماء في حلقه لا قضاء عليه عندنا<sup>(١)</sup>.

وعندهم : يلزمه القضاء<sup>(٢)</sup>.

ومنها (٤) أن المحرم إذا تطيب أو لبس [ناسياً لم يلزمه الفدية عندنا خلافاً<sup>(٣)</sup> له وكذا إذا تطيب أو لبس<sup>(٤)</sup>] إذا كراً للإحرام جاهلاً للتحريم لا فدية عليه عندنا<sup>(٥)</sup>.

وتلزمه عندهم<sup>(٦)</sup>.



(١) انظر : « المنهاج » مع « مفني المحتاج » : ( ١ / ٤٣٠ ).

(٢) رابع « مراقي الفلاح » مع « حاشية الطعطاوي » : ( ص ٣٦٨ )  
« كشف الحقائق » لمبد الحكم الأتقاني شرح « كثر الحقائق » ( ١ / ١٩٩ ) ..

(٣) انظر « المنهاج » مع « مفني المحتاج » : ( ١ / ٢٥٠ ) « مراقي الفلاح » مع « حاشية الطعطاوي » : ( ص ٤٠٣ ).

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ز » ..

(٥) انظر « المنهاج مع المفني » : ( ١ / ٥٢٠ ).

(٦) انظر « مراقي الفلاح مع حاشية الطعطاوي » : ( ص ٤٠٣ ).

## مسألة - ٥ -

الكفار مخاطبون بفروع الاسلام عند الشافعي رضي الله عنه  
واليه ذهب أكثر المعتزلة<sup>(١)</sup> .

واحتج في ذلك بعمومات القرآن ، كقوله تعالى « ماسلكم  
في سقر ، قالوا : لم تك من المصلين<sup>(٢)</sup> » فهذا يدل على أنهم معاقبون

---

(١) مانسب المؤلف إلى الشافعي في هذه المسألة فيه تفصيل نجد إيجازه  
عند الإمام النووي في كتابه « المجموع : ٥ / ٣ » حيث قال رحمه الله : ( وأما  
الكافر الأصلي فاتفق أصحابنا في كتب الفروع على أنه لا يجب عليه الصلاة  
والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروع الإسلام ، وأما في كتب الأصول :  
فقال جمهورهم : هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الإيمان ، وقيل :  
لا يخاطب بالفروع . وقيل : يخاطب بالمنهي عنه كتحريم الزنى والسرقة والخمر  
والربا وأشباهها دون المأمور به كالصلاة .

قال الإمام النووي: والصحيح الأول، وليس هو مخالفاً لقولهم في الفروع،  
لأن المراد هنا غير المراد هناك ، فإرادهم في كتب الفروع أنهم لا يخاطبون بها  
في الدنيا مع كفرهم ، وإذا أسلم أحدهم لم يازمه قضاء الماضي ، ولم يتعرضوا  
للقوبة الآخرة . ومرادهم في كتب الأصول أنهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة  
على عذاب الكفر ، فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعاً ، لا على الكفر وحده ،  
ولم يتعرضوا للطالبة في الدنيا ، فذكروا في الأصول حكم أحد الطرفين وفي  
الفروع حكم الطرف الآخر ، والله أعلم .

(٢) « سورة القمر : ٤٢ » .

بترك الصلاة. وكقوله تعالى: «لا يدعون مع الله، إلهاً آخر... إلى قوله: يضاعف له العذاب يوم القيامة<sup>(١)</sup>» وقوله تعالى: «ويل للمسكرين الذين لا يؤتون الزكاة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه وجماهير أصحابه: إنهم غير خاطئين<sup>(٣)</sup>. واحتجوا في ذلك، بأن قالوا: لو وجبت الصلاة على الكافر مثلاً، لوجب إمام في حال كفره أو بعده، والأول باطل، لامتناع الصلاة من الكافر حال كفره. والثاني أيضاً باطل، لاتفاقنا على أن الكافر إذا أسلم لا يؤمر بقضاء الصلوات الفائتة في أيام الكفر<sup>(٤)</sup>.  
ويتفرع عن هذا الأصل مسائل:

منها (١) أن المرتد إذا أسلم، لزمه قضاء الصلوات الفائتة في أيام

(١) «سورة الفرقان: ٦٨».

(٢) «سورة فصلت: ٦-٧».

(٣) ما ذكره المؤلف عن أبي حنيفة وجماهير أصحابه منسوب في كتب أصول الحنفية إلى المشايخ البخاريين جاء في «مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحوت»: (١/ ١٣٨) (الكافر مكلف بالفروع عند الشافعية ومشايخنا المراقبين خلافاً للحنفية البخاريين وقيل للمعتزلة أيضاً) وانظر تفصيلاً أوفى هناك وفي «التلويح على التوضيح»: (٢١٣/١) فما بعدها.

(٤) في «ز» (كفره) .

الردة ، (وَكَيْدًا أَيَّامَ الصَّيْلَمِ الْفَائِتِ) <sup>(١)</sup> فِي أَيَّامِ الرَّدَةِ عِنْدَنَا <sup>(٢)</sup> خِلَافًا لَهُ ؛  
فَإِنَّهُ أَحْلَقَ الْمُرْتَدَّ بِالْكَافِرِ الْأَصْلِي فِي أَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِفُرُوعِ الشَّرْعِ .  
وَمِنْهَا (٣) أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ ، وَزَكَوَاتُ ، فَارْتَدَّ  
ثُمَّ أَسْلَمَ ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ عِنْدَنَا <sup>(٣)</sup> .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَسْقُطُ الْجَمِيعُ بِرَدِّهِ وَبِرْتِ  
ذِمَّتِهِ <sup>(٤)</sup> .

وَمِنْهَا (٥) أَنَّ ظَهَارَ <sup>(٥)</sup> الَّذِي صَحَّحَ عِنْدَنَا <sup>(٦)</sup> كِتَابَهُ .  
وَعِنْدَهُمْ : لَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ يَعْقِبُ كِفَارَةً لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا <sup>(٧)</sup> .  
وَمِنْهَا (٨) أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا اسْتَوْلَوْا عَلَى أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ وَأَحْرَزَوْهَا  
بِدَارِهِمْ لَا يَمْلِكُونَهَا عِنْدَنَا ، لِأَنَّهَُا مَعْصُومَةٌ مُحَرَّمَةٌ <sup>(٨)</sup> التَّائِلُ .

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَقَطَ مِنْ « د » .

(٢) انْظُرْ « الْمَهْذَب » ( ٥٠ / ١ ) .

(٣) انْظُرْ « الْمَهْذَب » : ( ٥٠ / ١ ) ( ١٤٠٠ ) .

(٤) انْظُرْ « التَّائِيلُ » عَلَى التَّوْضِيحِ : ( ١٠ / ٢٣٩٤ ) .

(٥) وَوَرَدَتْ فِي « ز » : ( اِظْهَار ) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٦) انْظُرْ « الْمَهْذَب » : ( ١١٨ / ٢ ) .

(٧) انْظُرْ « التَّائِيلُ » عَلَى التَّوْضِيحِ : ( ٢ / ١٦٤ ) فَمَا بَعْدَهَا .

(٨) فِي « ز » ( بِحَرْمَةِ التَّائِيلِ ) .

وعندهم : يملكونها ، لأن تحريم<sup>(١)</sup> تناول من فروع الإسلام وهم  
غير مخاطبين بها ولهذا لم يجب عليهم القصاص بقتل المسلمين ، ولا  
ضمان<sup>(٢)</sup> لما أتلّفوه من أموالهم<sup>(٣)</sup> .




---

(١) في « ز » ( حرمة ) قلت : ولعل هذا يدل على صحة ( بجرمة التناول ) كما سبق .

(٢) في « د » ( ولأن ضمان ) وما أثبتناه هو الصحيح .

(٣) راجع للأصل اللذي انبنى عليه ذلك كله « المجموع » : ( ٣ / ٥ )

فما بعد « اصول السرخسي » : ( ١ / ٧٤-٧٨ ) .

## مسألة - ٦ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه أن كل مصلٍ يصلي لنفسه ولا شركة بين الإمام والمأموم ، بل كلٌّ في صلاة نفسه أداءً وحكماً ، وإنما معنى القدوة ، المتابعةُ في أفعاله<sup>(١)</sup> الظاهرة ليكون أحوط في إبعاد الصلاة عن السهو والغفلة ، ولا يتغير<sup>(٢)</sup> من أحكام الصلاة شيء إلا ما يرجع إلى المتابعة فإنه التزم بنية الاقتداء متابعة الإمام ، فلو أراد التقدم أو التخلف لم يجوز لأنه يخالف الوفاء بما التزم .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : صلاة المأموم تابعة لصلاة الإمام [ صحة وفساداً ، لا أداءً وعملاً ] وهي كالمندرجة في ضمن صلاة الإمام<sup>(٣)</sup> ، لقوله عليه السلام : « الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن<sup>(٤)</sup> » . ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

(١) في « ز » ( الأفعال ) .

(٢) في « ز » ( ولا يتعين ) .

(٣) ما بين القوسين سقط من « ز » .

(٤) الذي رواه البيهقي في « السنن الكبرى » : ( ١ / ٤٢٥ - ٤٢٦ ) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ، فأرشد الله الإمام وعفا عن المؤذن » .



منها (١) أن القدوة لا تُسقط قراءة فاتحة الكتاب عن المأموم .  
عندنا .  
وعنده تُسقط<sup>(١)</sup> .

ومنها (٢) أن اختلاف نية الإمام والمأموم لا يمسح القدوة مع  
التساوي في الأفعال عندنا ، حتى يجوز اقتداء المفترض بالمتفعل ،  
والقاضي بالمؤدي ، والمؤدي بالقاضي والمتم بالقاصر<sup>(٣)</sup> .  
ومنها (٣) إذا بان كون الإمام جنباً أو محدثاً بعد الصلاة ، لم  
تجب الإعادة على المأموم عندنا<sup>(٤)</sup> .

وعنده : يجب بناء على قاعدة الاندراج وتنزيل حدث الإمام  
منزلة حدث المأموم<sup>(٥)</sup> .

ومنها (٤) أن المرأة إذا وقعت يجنب الإمام انعقدت<sup>(٥)</sup> صلاتها<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر « فتح القدير » : ( ١ / ٢٢٨ ) .

(٢) لم يذكر مذهب الحنفية على عادته وهو منع القدوة في هذه الأحوال  
انظر « فتح القدير » : ( ١ / ٢٦٣ ) « شرح الرواية » و « كشف الحقائق » :  
( ١ / ٥٤ ) .

(٣) انظر « المجموع » للإمام النووي : ( ٣ / ١٥٩ ) فابعد .

(٤) راجع « فتح القدير » : ( ١ / ٢٦٥ ) .

(٥) في « د » ( انعقد ) .

(٦) انظر « المجموع » : ( ٤ / ١٩١ - ١٩٢ ) .

وعنده : تنعقد<sup>(١)</sup> صلاحها ، ثم تفسد صلاة الإمام ، ثم تفسد صلاحها  
وصلاة المقتدين<sup>(٢)</sup> .



---

(١) في «ز» ( لا تنعقد ) وهو خطأ .

(٢) انظر « بدائع الصنائع » : ( ١ / ٢٤٥ ) و « فتح القدير » : ( ١ / ٢٥١ ) .

## مسألة -٧-

النكاح يتناول الزوج كما يتناول الزوجة ، وحكمه مشترك بينهما ،  
ولذلك اشتركا في التسمية والحل ، والانتفاء بموت كل واحد منها .

وحكمه عند الشافعي رضي الله عنه : الزوجية المقدرة بين الزوجين  
أو الحل اللازم من الجهتين .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : النكاح يتناول الزوجة دون  
الزوج ، وحكمه : حدوث الملك للزوج على الزوجة ، والمالكية  
مختصة به دونها . واستدل على ذلك بإطلاق الآية<sup>(١)</sup> القول بأن الوطء  
لا يستباح إلا بملك نكاح أو ملك يمين ، ويقول عليه السلام : « النكاح  
رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته »<sup>(٢)</sup> ، قال : والرق في بني آدم عبارة

---

(١) . وهي قوله تعالى « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير  
ملومين » المائونون : ٦ .

(٢) لم اجد - فيما أمكنني الاطلاع عليه من معاجم السنة - هذا الحديث ،  
غير أن معناه والفروع التي ذكرها المؤلف منشورة في كتب الأصول والفقه  
في المذهب الحنفي . وانظر على سبيل المثال « المبسوط » للرخسي : ( ١٩٢/٤ )  
فما بعدها في بواضع متفرقة من « كتاب النكاح » و « بدائع الصنائع » للكاساني :  
( ٣ / ٣٣١ ) في « أحكام النكاح » و « مباحث الحقيقة والجزاز في كتب أصول  
الفقه كما في « أصول الرخسي » : ( ١ / ١٢٨ ) فراجع « أصول البزدوي » : =

عما ينبغي عليه الملك . ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :  
 منها (١) أنه يجوز الزوج غسل زوجته عندنا ، كما يجوز لها غسله  
 لاشتراكهما في حل المس والنظر<sup>(١)</sup> .  
 وعندم : لا يجوز ، لانقطاع الملكية بفوات محل الملك<sup>(٢)</sup> .  
 ومنها (٢) أن النكاح لا يتعقد عندنا إلا بلفظ التزويج والإنكاح  
 الدالين على حكمه<sup>(٣)</sup> .

== ( ٢ / ٣٨٣ ) فيما يمد مع « كشف الأسرار » لعبد الميز البخاري .  
 هذا : ويرى أبو زيد الدبوسي أن الرق في باب النكاح محمول على المجاز قال :  
 ( وما روي عن النبي عليه السلام أنه قال : « النكاح رق » محمول على سبيل  
 المجاز للرق لضرب ملك يثبت بالنكاح لاحقيقته ) انظر « تقويم الأدلة » للدبوسي :  
 ( ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ) .

(١) استشهد الشافعية لما ذهبوا اليه من جواز غسل الزوج زوجته بما روى  
 النسائي وابن ماجه وابن حبان من قول الرسول ﷺ لمائشة : « ما ضربك لو  
 مت قبلي فغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك » ولأن علياً غسل فاطمة  
 رضي الله عنها . وما استشهدوا به لغسل الزوجة زوجها قول السيدة عائشة  
 رضي الله عنها : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ  
 إلا نساؤه » رواه أبو دلود والحاكم وصححه على شرط مسلم . وانظر « المذهب »  
 للشيرازي : ( ١ / ١٢٧ ) « المنهاج مع مغني المحتاج » : ( ١ / ٣٣٥ ) .

(٢) لا خلاف بين المذهبين على جواز أن تغسل المرأة زوجها ، إلا إذا  
 ثبتت البينونة في حياة الزوج عند الختفية . أما عن المسألة الثانية : فإن الزوج  
 لا يغسل زوجته المتوفاة ، وعللوا ذلك بانتفاء ملك النكاح لعدم المحل . وانظر  
 « فتح القدير » : ( ١ / ٥٢ ) « حاشية ابن عابدين » : ( ١ / ٥٧٦ ) .  
 (٣) انظر « المذهب » للشيرازي : ( ١ / ٤١ ) .

وعندم ينعتقد بلفظ البيع والهبة والتملك<sup>(١)</sup> .  
ومنها (٣) أنه إذا أضاف الطلاق إلى نفسه فقال : أنا منك طالق ،  
ونوى الطلاق يقع ، وكذا إذا قال : طلقي نفسك فقالت : أنت مني  
طالق [ يقع ]<sup>(٣)</sup> .  
وعندم : لا يقع ، وساعدونا فيما إذا أضاف إلى نفسه لفظ  
الينونة<sup>(٦)</sup> والله أعلم .



- 
- (١) انظر « أصول السرخسي » : ( ١ / ١٧٩ ) « أصول البزدوي » :  
( ٢ / ٣٨٢ ) مع « كشف الأسرار » « فتح القدير » : ( ٢ / ٣٤٦ ) .  
(٢) سقطت من « د » وانظر للحكم « المهذب » : ( ١ / ٨٠ ) .  
(٣) راجع « الهداية » مع « فتح القدير » : ( ٣ / ٧٠ - ٧١ ) .

# كتاب الزكاة

## مسألة - ١ -

منهـب<sup>(١)</sup> الشافعي رضي الله عنه أن الأمر المطلق المجرد عن القرائن يقتضي الفور . واحتج في ذلك بأنه لو جاز التأخير لجاز إما إلى غاية معينة، أو لا إلى غاية معينة<sup>(٢)</sup> . والأول باطل، لأنه<sup>(٣)</sup> خرق الإجماع ، والثاني أيضاً باطل ، لأن التأخير لا إلى غاية معينة يتضمن جواز الترك ( لا إلى غاية<sup>(٤)</sup> ) ، وذلك ينافي القول بوجوبه .

وذهب كثير من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه وطائفة من علماء الأصول إلى أنه على التراخي واحتجوا في ذلك : بأن الأمر له دلالة على استدعاء الفعل ولا دلالة له على الزمان ، بل الأزمنة كلها بالإضافة

---

(١) في « ز » ( ذهب إلى أن ) .

(٢) في « ز » ( أو إلى غاية غير معينة ) .

(٣) في « ز » ( لكنه ) وللصواب ما أثبتناه .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

إليه سواء ، فتعين الزمان بعد ذلك ( اعتباراً<sup>(١)</sup> ولا دلالة عليه )  
بل حظ الفعل من الوقت الثاني كحظه من الوقت الأول ، فكما جاز  
في الأول جاز في الثاني<sup>(٢)</sup> . ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

---

(١) في « ز » ( اعتباراً من لا دلالة عليه ) .

(٢) هذا رأي المؤلف في نسبة القول بأن ( الأمر المطلق يدل على الفور )  
إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه ، كما كان رأيه في مسألة أنه يفيد التكرار ،  
وقد سبق المؤلف إلى هذا الرأي بعض أئمة الحنفية كالسرخسي رحمه الله الذي  
حاول أن يستدل على ذلك من كلام الشافعي في « الأم » عن وقت الحج الموسع ،  
غير أنا لا نجد في كتب أصول الفقه الشافعية ما يؤيد هذه النسبة ، بل يجد الناظر  
في « البرهان » لإمام الحرمين أن المنسوب إلى الشافعي وأصحابه أن الأمر  
المطلق لا يدل على الفور ولا التراخي ، بل يدل على طلب الفعل ، ونقل ذلك  
الإسنوي أيضاً في شرحه لمنهاج البيضاوي وقال في المصول : إنه الحق .  
وعلى هذا : تكون الفورية المثقولة في بعض الأحكام عن الشافعي كما في أداء  
الزكاة مأخوذة من أدلة أخرى . كما ذكرنا قريباً في تعليقه على  
مسألة التكرار .

أما القائلون بأن الأمر المطلق يدل على التكرار : فهم القائلون بأنه يدل  
على الفور . وقد نسب البيضاوي وشارحه الإسنوي هذا القول إلى الحنفية .  
غير أن السرخسي رحمه الله ذكر أنه مذهب أبي الحسن الكرخي ، أما العلماء  
الآخرون : فيقولون بالتراخي . قال في كتابه « الأصول » : ( والذي يصح  
عندي من مذهب عليّنا رحمه الله أنه على التراخي ، فلا يثبت حكم وجوب  
الأداء على الفور مطلق الأمر .. ثم قال : وكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله  
يقول : مطلق الأمر يوجب الأداء على الفور ) وفي غير مذهب الكرخي : خالفه

منها (١) أن الزكاة تجب على الفور عند الشافعي رضي الله عنه (١) وعندهم على التراخي (٢).

ومنها (٢) أن المال إذا حال عليه الحول ، ووجبت الزكاة ، وتمكن من أدائها ، ثم تلف لم تسقط الزكاة عنه لأنه عصى بالمنع [ فتزول منزلة ما لو تلف . أو المودع إذا امتنع من ردها ثم تلف (٣) .  
وعندهم : تسقط : إذا لعصيان مع جواز التأخير (٤) .

مسألة (٢) معتقد الشافعي رضي الله عنه أن الزكاة مؤونة مالية ، وجبت للفقراء على الأغنياء ، بقرابة الإسلام على سبيل المواساة ،

=السرخسي كثيرون منهم الكمال بن الهمام الذي قال : ان المختار في الأصول أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور ولا للتراخي بل مجرد طلب الأمور به .

وانظر « أصول السرخسي » : ( ١ / ٢٦ ) « المستصفى » : ( ٢ / ٣-٢ )  
« الإستوي على المنهاج للبيضاوي » : ( ٢ / ٥٢ ) فما بعدها « جمع الجوامع » : ( ١ / ٣٨١ ) .

(١) انظر « المذهب » : ( ١ / ١٤٠ ) .

(٢) انظر لتحقيق هذه المسألة « فتح القدير على الهداية » للكمال بن الهمام : ( ١ / ٤٧٢ - ٤٨٣ ) حيث نجد أكثر من قول .

(٣) في « ز » ( فيتزول منزلة ما لو أئلف المودع إذا امتنع من ردها ثم تلفت ) وانظر للحكم تفصيلاً أوفى عند الشيرازي في « المذهب » ( ١ / ١٤٤ ) .  
(٤) راجع « الهداية » مع « فتح القدير » : ( ١ / ٤٩٣ ) وشرح العناية على الهداية .



ومعنى العبادة تبع<sup>(١)</sup> فيها ، وإنما أثبتته الشرع ترغيباً في أدائها ، حيث كانت النفوس مجبولة على الضئ والبخل ، فأمر بالتقرب إلى الله تعالى بها ليُطمع في الثواب ويأدر إلى تحقيق المقصود .

واحتج في ذلك بحصول مقصودها مع الامتناع قهراً ، وجواز التوكيل في أدائها<sup>(٢)</sup> وتحمل الزوج عن زوجته ، والسيد عن عبده .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : الزكاة وجبت عبادة الله تعالى ابتداء<sup>(٣)</sup> ، [ و ]<sup>(٤)</sup> شرعت ارياضاً للنفس بتقيص المال من حيث إن الاستغناء... بالمال سبب للطغيان ، ووقوعه<sup>(٥)</sup> في الفساد قال الله تعالى : [ كلاً ] « إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى<sup>(٦)</sup> » والطغيان أثر في استحقاق العقاب في الآخرة ، وبالزكاة يحصل الارتياض والامتناع من الطغيان<sup>(٧)</sup> ، قال : ولا يلزم وجوبها على الأنبياء مع انتفاء استحقاق العقاب في حقهم ، لكونهم معصومين ، فإننا لانعتبر العقاب باعتبار

(١) في « ز » ( يقع ) وهو خطأ .

(٢) في « ز » ( يحمل ) بدون واو .

(٣) انظر « فتح القدير » : ( ١ / ٤٨٤ ) .

(٤) في النسختين بدون واو والظاهر أن هناك واواً سقطت .

(٥) كذا في النسختين والظاهر أنها ( والوقوع ) .

(٦) « سورة الملق : ٦ - ٧ » .

(٧) راجع « بدائع الصنائع » الكاساني : ( ٢ / ٥٤ ) .

ذاته بل باعتبار سببه ، وسبب العقاب يصح (منهم<sup>(١)</sup>) ولكن لا يوجد<sup>(٢)</sup> منهم باعتبار العصمة . ولهذا صح نهيهم عن استحقاق العقوبات ، والنهي إنما يصح تعلقه بالممكن دون الممتنع . واحتج في ذلك بقوله ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ »<sup>(٣)</sup> وزعم أن الإسلام عبادة محضة ، وكذا سائر أركانه والزكاة من جملتها ، فيجب أن تكون كذلك . ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الزكاة تجب على الصبي والمجنون عندنا (كما<sup>(٤)</sup>) تجب عليها سائر المون المالية<sup>(٥)</sup> .

وعندم : لا تجب : إذ لا عقاب ولا طغيات في حقها فتستحسن الزكاة إضراراً<sup>(٦)</sup> .

ومنها (٢) أن الزكاة لا تسقط بموت من هي عليه عندنا ، بل تخرج

(١) كلمة ( منهم ) ساقطة من « ز » .

(٢) في « ز » ( يؤخذ ) .

(٣) حديث « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان » رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأحمد في مستنده .

(٤) في « د » ( و ) .

(٥) انظر « المجموع » : ( ٥ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ) .

(٦) انظر « الهدية » مع « فتح القدير » : ( ١ / ٤٨٣ ) .

من رأس المال (١).

وعندم : لا تؤخذ من تركته ، لامتناع حصول الابتلاء في حقه ووقوع العقاب<sup>(٣)</sup>.

ومنها (٣) أن الزكاة تجب على المديون عندنا لاستغنائه بما في يده ، وتعلق الدين بذمته<sup>(٣)</sup>.

وعندم : لا تجب لامتناع الارتياض ( في حقه لكونه مقهوراً بالدين تمتعاً عن الطغيان<sup>(٤)</sup> ).

ومنها (٤) أن الزكاة تجب في مال الضمان والإخراج بعد عود المال وعندم : لا تجب لأن هذا المال ليس سبباً لوقوعه في الطغيان .  
ومنها (٥) أن الزكاة لا تجب في الحلبي المباح عندنا<sup>(٥)</sup> ، لأنه متعلق

---

(١) راجع « المذهب » مع « المجموع » : ( ٣٠٥ / ٥ ) .

(٢) انظر ابن عابدين في « المختار على الدر المختار » : ( ١١ / ٢ ) .

(٣) انظر التفصيل عند الإمام النووي في « المجموع » : ( ٣١٣ / ٥ )

فما بعد .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ز » وانظر للحكم المذكور « الهداية مع فتح القدير والنهاية » : ( ٤٨٦ / ١ ) « حاشية ابن عابدين » ( ٥ / ٢ ) حيث التفريق بين ما إذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة وبين ما إذا كان عارضاً أي لحقه بعد الوجوب .

(٥) انظر للقول بعدم الوجوب والقول بالوجوب « المجموع » : ( ٢٩٩ / ٦ )

وراجع « مغني المحتاج » : ( ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ) .

حاجة المالك ( و )<sup>(١)</sup> في إيجابها إبطال لمعنى الموساة .  
وعندهم : تجب<sup>(٢)</sup> ، لأن حاجة التحلي ( لا تمنع من الوقوع في  
الطفيان<sup>(٣)</sup> ) فتجب الزكاة ليحصل الارتياض .  
ومنها<sup>(٤)</sup> أن المستفاد في أثناء الحول لا يضم إلى ما عنده ، بل  
يستأنف له حول عندنا<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يضم إلى ما عنده ، وصورة المسألة  
ما إذا ملك نصاباً وفي ملكه نصاب قد مضت عليه سنة أشهر مثلاً<sup>(٦)</sup> .  
فعندنا بفرد<sup>(٧)</sup> ما يملكه ثانياً بحول مستأنف ، لتحقيقاً لمعنى الفرق بالمالك  
في المؤث المالية إذ الوجوب في باب المؤن والنفقات إنما يتعلق  
بالفاضل عن أصناف الحاجات وأنواع المهمات على سبيل اليسر  
والسهولة ، مقدراً بقدر الضرورة ، وفي تكليف الأداء قبل مظنة  
الاستثناء عسر وخرج .

- 
- (١) ساقطة من « د » .  
(٢) راجع « فتح القدير » : ( ٥٢٤ / ١ ) « حاشية الطحطاوي » : ( ص ٣٨٩ ) .  
(٣) في « ز » ( لا تمنع من الطفيان ) .  
(٤) انظر « مغني المحتاج » : ( ١ / ٣٩٧ ) فيما بعد .  
(٥) في « ز » ( وفي ملكه نصاب أشهر قد مضت عليه سنة مثلاً )  
والصحيح ما أثبتناه .  
(٦) في « د » تشبه ( ما ) أن تكون ( بما ) وهو تصحيف .

وعندهم : إذا تم حول الأصل زكى الجميع تحقيقاً لمعنى العبادة  
بالابتلاء والامتحان<sup>(١)</sup> .

ومنها (٧) أن أحد التقدين لا يضم إلى الآخر في كمال النصاب  
عندنا اتباعاً لقاعدة اليسر ، لأن الضم بالقيمة يتضمن عسراً  
وحرماً<sup>(٢)</sup> .

وعندهم : يضم أحدهما إلى الآخر ، لاشتراكهما في المعنى المطلوب  
منها وهو الإعداد للنماء<sup>(٣)</sup> .

ومنها (٨) أن الخلطة مؤثرة في الزكاة فتجعل المالكين كمال واحد  
[ والمالكين كمالك واحد ]<sup>(٤)</sup> حتى لو كان لأحدهما عشرون من الغنم  
والآخر<sup>(٥)</sup> عشرون وخطأهما ، واجتمعت شرائطها وجبت عليهما  
الزكاة بعد الحول ، فيخرجان شاة من الأربعين ، بناء على ما ذكرنا من  
كونها مؤنة مالية « والركن فيها المال ، ولا نظر إلى المالك بل إلى المال »<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر « فتح القدير » : ( ١ / ٤٨٢ ) .

(٢) راجع « التهاج » ، مع مغني المحتاج : ( ١ / ٣٣٨ - ٤٠٠ ) .

(٣) لمزيد من البيان انظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ١ / ٥٢٩ - ٦٣٠ ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من [ د ] .

(٥) في « ز » ( ولاخر ) .

(٦) انظر « المهذب » ، للشيرازي : ( ١ / ١٥٠ - ١٥١ ) و « المجموع

التتوي : ( ٥ / ٤٠٦ ) فما بعدها .

وعندهم : لا تجب : لأنها عبادة ، والركن فيها الشخص المتعبد ،  
فإذا لم يكن غنياً يملك التصاب لم يكن من أهل هذه العبادة<sup>(١)</sup> .

ومنها (٩) أن الغسر لا يجب فيما عدا الأقوات عندنا<sup>(٢)</sup> ؛ لأن  
شرع الزكاة لدفع الضرورات ، وسد الجوعات ، والضرورات تتعلق  
بالأقوات ، دون البقول والخضراوات .

وعندهم : يجب في كل ما يفتنه الآدميون ، وكل ما يؤكل قوتاً  
وتحلياً ، وتفكهاً ، سوى الحشيش والقصب الفارسي<sup>(٣)</sup> ، مراعاة لمعنى  
الابتلاء والامتحان ، والله تعالى أعلم .



---

(١) انظر « فتح القدير » لابن الهمام : ( ١ / ٤٩٦ ) .

(٢) انظر « المجموع » : ( ٥ / ٤٣٢ ) فما بعد « متفي المحتاج على المنهاج » :  
( ١ / ٣٨١ ) .

(٣) انظر « فتح القدير » : ( ٢ / ٢ ) « بدائع الصبائح » للكاساني :  
( ٢ / ٥٤ ، ٥٨ ) .

# كتاب الصوم

## مسألة ١-

الذي المضاف إلى جنس الفعل كقوله ﷺ : « لا صيام لمن لم يُجمع الصيام من الليل<sup>(١)</sup> »، يجب العمل بمقتضاه ، ولا يعد من المجملات

---

(١) يجمع : أي يعزم ، تقول : أجمعت على الأمر : إذا عزمته عليه .  
قال الخطابي في «معالم السنن» : الإجماع : إحكام النية والعزيمة ، يقال : أجمعت الرأي وأزمنت بمعنى واحد .  
قلت : وأحاديث إجماع النية من الليل في صوم الفريضة متعددة الروايات عن حفصة بطريق أخيها عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ، على اختلاف الأئمة في رفعها ووقفها .  
من ذلك قوله ﷺ : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » ورواه أحمد في مسنده والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه ، وقال الشوكاني : أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وصحاه مرفوعاً ، وأخرجه أيضاً الدارقطني .  
«نيل الأوطار» ( ٢٠٧/٤ ) .

ومن ذلك قوله ﷺ : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » انظر : «سنن النسائي» ( ١٩٦ / ٤ ) و«شرح مشكل الآثار للطحاوي» ( ٣٢٥ / ١ ) «السنن الكبرى للبيهقي» : ( ٢١٣ / ٤ ) مع : «الجواهر النقي» .  
=

عندنا ، لأن المجل هو اللفظ الذي يتناول مسميات كل واحد منها يجوز أن يكون مراداً للتكلم ، كقوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حساده »<sup>(١)</sup> ، فإنه يشمل العشر ونصف العشر ، وربع العشر ، فكل واحد منها يجوز أن يكون مراداً ، وذلك معدوم في المثال ، فإن الإمساك<sup>(٢)</sup> اللغوي الحقيقي لا يجوز أن يكون مراداً للنبي ﷺ ، وإذا لم يكن مراداً بطل أحد القسمين [ وإذا بطل أحد القسمين ]<sup>(٣)</sup>

وفي رواية : « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » . أخرجه ابن حزم في المحلى « ( ١٦٢ / ٦ ) » والبيهقي في السنن الكبرى ( ٤ / ٢٠٢ ) وأخرج النسائي أيضاً « من لم يجمع الصيام قبل طلوع الفجر فلا يصوم » سنن النسائي ( ٤ / ١٩٦ ) . أما بلفظ ( لا صيام ) في أول الكلام فقد ورد ذلك من كلام حفصة رضي الله عنها بروايات متعددة .

عن ابن عمر عن حفصة « لا صيام لمن لم يجمع قبل الفجر » أخرجه ابن حزم في « المحلى » ( ١٦١ / ٦ ) والنسائي في « السنن » : ( ٤ / ١٩٨ ) . وأخرج النسائي عن ابن عمر عن حفصة أيضاً « لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر » بزيادة ( الصيام ) ( ٤ / ١٩٧ ) وانظر كلام الإمام النووي عن الحديث في « المجموع » : ( ٦ / ٣٢٠ - ٣٢١ ) .

( ١ ) « كانوا من ثمرة إذا أغر وآتوا حقه يوم حساده » ( سورة الأنعام : ١٤١ ) .

( ٢ ) في « ز » ( الامتثال ) بدلاً عن ( الإمساك ) وهو خطأ ، والصواب ما أتبنتاه من « د » .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من « د » .



تعيين الآخر وهو نفي الصوم الشرعي<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنفية والقدرية<sup>(٢)</sup> إلى امتناع العمل به ، ودعوى الإجمال لتردده بين نفي الصوم الحقيقي الذي هو الإمساك ، وبين نفي الصوم الشرعي<sup>(٣)</sup>.

ويتفرع عن هذا الأصل :

اعتبار التثبيت في الصوم المفروض عندنا عملاً بالحديث<sup>(٤)</sup>.  
وعدم الاعتبار عندم<sup>(٥)</sup>.

ومن هذا القول : قوله ﷺ : « لا صلاة إلا بظهور<sup>(٦)</sup> »

---

(١) انظر التزالي في « المستصفي » : ( ١ / ٤٠٩ ) فما بعدها .

(٢) القدرية : فرقة تقول بانكار القدر وأن الأمر أنف أي مستأنف لم يسبق به علم الله تعالى الله عن قولهم الباطل علواً كبيراً - كما يقول الامام النووي - .  
(٣) في « د » زيادة ( الحقيقي ) .

(٤) انظر « المجموع » : ( ٦ / ٣٢٢ ) .

(٥) انظر لهذا الحكم عند الحنفية ولتأويل الحديث بنفي النضيمة والكمال .. الخ . « الهدلية » مع شرح العناية للبارقي و « فتح القدير » : ( ٢ / ٤٦ ) فما بعدها وراجع « شرح معاني الآثار » للطحاوي : ( ١ / ٣٢٥ ) .  
(٦) قال جمهور أهل اللغة يقال : الوضوء والطهور بضم أولهما إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر ، ويقال : الوضوء والطهور بفتح أولهما إذا أريد به الماء الذي يطهر به وقيل : انه بالفتح فيها ، كما حكي الضم فيها جميعاً . وانظر « النووي على مسلم » ( ٣ / ٩٩ ) .

وقال الحافظ في « الفتح » عند قول البخاري ( باب لا تقبل صلاة بغير =

طهور ) : وهو يضم الطاء المهمة ، والمراد به ما هو أهم من الوضوء والفعل  
«فتح الباري» : ( ١ / ١٦٦ ) وانظر النووي على «مسلم» : ( ٣ / ٩٩ ) .

والحديث ذكره الرازي في «التفسير الكبير» دون عزو أيضاً بلفظ  
«لا صلاة إلا بطهور ولا نكاح إلا بولي» : ( ٢٣ / ٨١ ) .

وقد أخرجه الطبراني في الأوسط ولكن بلفظ ( وضوء ) بدل ( طهور )  
فقد روى عن عيسى بن سبرة عن أبيه عن جده قال : «صعد رسول الله ﷺ  
المبر ذات يوم فحمد الله وأتى عليه ثم قال : «أيا الناس لا صلاة إلا بوضوء»  
ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» ولم يؤمن بالله من لم يؤمن بي، ولم يؤمن بي  
في من لم يعرف حق الأنصار» .

قال الحافظ الهيثمي : وعيسى بن سبرة وأبوه وعيسى بن يزيد لم أر من ذكر  
أحداً منهم . «جمع الزوائد» ( ١ / ٢٢٨ ) طبع القدسي بمصر .  
أما بلفظ ( طهور ) فقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث ابن عمر رضي  
الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا تقبل صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من  
غلول «مسلم بشرح النووي» ( ٣ / ١٠٢ ) .

وقد أخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخاري : ولفظ النسائي :  
«لا يقبل الله صلاة بغير طهور» ، ولا صدقة من غلول «النسائي» ( ١ / ٨٧-٨٨ )  
وانظر «نيل الأوطار» ( ١ / ٢٢٤ ) .

وأخرجه البيهقي عن ابن عمر أيضاً بتقديم لفظ الصدقة على الصلاة «لا يقبل  
الله صدقة من غلول ولا صلاة بغير طهور» .

ويطريق أبي داود الطيالسي روى البيهقي عن أبي المليلح الهذلي عن أبيه :  
قال : كنت مع رسول الله ﷺ في بيت فسمعت يقول : «إن الله لا يقبل صلاة  
من غير طهور ولا صدقة من غلول» «السنن الكبرى» للبيهقي : ( ١ / ٤٢ ) .

## « لا صلاة إلا بفاتحة »<sup>(١)</sup> الكتاب ، لا نكلح إلا بولي

= وهذه الألفاظ كلها رواه أبو عوانة في مسنده ( ١ / ٣٣٤ ) طبع الهند .

هذا وقد جاء الإمام البخاري بلفظ « لا تقبل صلاة بغير طهور » وجعله عنوان الباب فقال : ( باب - لا تقبل صلاة بغير طهور ) وأورد تحت حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ .. » «فتح الباري» : ( ١ / ١٦٦ ) .

(١) أخرج أبو عوانة في مسنده عن أبي هريرة قال : « في كل صلاة قراءة ، فما اسمنا رسول الله ﷺ اسمناكم وما أخفى عنا أخفينا عنكم سمعته يقول : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » مسند أبي عوانة : ( ٢ / ١٢٥ ) .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : وظاهر سياقه ، أن ضمير سمعته لني ﷺ بخلاف رواية الجماعة ، نعم قوله : « ما اسمنا وما أخفى عنا » يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ فيكون للجميع حكم الرفع «فتح الباري» : ( ٢ / ١٧١ ) .

قلت : وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والإمام أحمد عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وللنسائي من طريق ممر عن الزهري بزيادة « فصاعداً » . وانظر « أصول السرخسي » : ( ١ / ١٣٣ ) . فتح الباري ( ٢ / ١٦٥ ) ومسلم بشرح النووي ( ٤ / ١٠١ ) والنسائي ( ٢ / ١٣٩ ) و « لأحكام الأحكام » لابن دقيق العيد ( ١ / ٢٨١ ) .

ولابن ماجه عن عبادة بن الصامت أيضاً أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » سنن ابن ماجه ( ١ / ٢٧٣ ) .

وهذا اللفظ عن عبادة بطريق الزهري ذكره البيهقي ورواه عن الشافعي السنن الكبرى ( ٢ / ٣٨ ) طبع الهند ١٣٤٧ هـ .

مرشد<sup>(١)</sup> ، « لا صلاة إلا لفرد خلف الصف<sup>(٢)</sup> » .

(١) أخرج البيهقي من طريق الشافعي عن ابن عباس رضي الله عنه قال :  
« لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل » ( السنن الكبرى ( ١١٢ / ٧ ) .  
وأخرج الشافعي في مسنده عن ابن عباس من طريق ابن خيثم عن  
سميد بن جبير عنه موقوفاً بلفظ « لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد »  
ترتيباً مسند الشافعي ( ١٣ / ٢ ) وهذا اللفظ رواه البيهقي أيضاً في السنن الكبرى .  
كما أخرج البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً من طريق ابن خيثم عن سميد بن  
جبير عنه عن النبي ﷺ إن شاء الله قال : « لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد أو  
سلطان » في باب ( لا نكاح إلا بولي مرشد ) .  
وقال فيما بعد إلا أن المشهور بهذا الإسناد موقوف على ابن عباس رضي الله  
عنها « السنن الكبرى » : ( ٧ / ١٢٤ - ١٢٦ ) .

وأخرج الطبراني في الأوسط بإسناد حسن عن ابن عباس بلفظ « لا نكاح  
إلا بولي مرشد أو سلطان » . ذكره ابن حجر في « الفتح » : ( ٩ / ١٥٠ ) .  
( ٢ ) قال أبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار : ( ٦ / ٢٢٩ ) « عن  
عبد الرحمن بن علي بن شيبان الشجيمي عن أبيه وكان أحد الوفد قال : صليت  
خلف رسول الله ﷺ ففُضِي صلاته ، ورجل فرد يصلي خلف الصف ، فقام  
نبي الله ﷺ حتى قضى صلاته ، ثم قال : استقبل صلاتك فلا صلاة لفرد  
خلف الصف » .

قلت : الوفد هم الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من بني شحيم .  
وفي رواية أخرى للبيهقي عن علي بن شيبان هذا أن رسول الله ﷺ قال  
للرجل « أعد صلاتك لا صلاة لفرد خلف الصف » السنن الكبرى ( ١٠٥ / ٣ ) .  
ويلفظ ( المنفرد ) رواه أحمد وابن ماجه عن علي شعبان ، حيث قال  
الرسول ﷺ للرجل « استقبل صلاتك فلا صلاة لمنفرد خلف الصف » .  
قال الحافظ ابن حجر : ولا ينعى حبان عن طلق بن علي رضي الله عنه « لا صلاة  
لمنفرد خلف الصف » وانظر : « نيل الأوطار » ( ١٩٦ / ٣ ) « سبل السلام » ( ٢٥١ / ٢ ) .

والقول الجامع في هذا الجنس : أن اللفظ الواحد إذا كان له عرف في اللغة ، وثبت له عرف في الشرع ، فعند إطلاق الشرع ، ينصرف إلى عرف الشرع الذي ثبت له ، ولا يحمل على الحقيقة [ اللغوية<sup>(١)</sup> ] إلا بدليل ، وتصير الحقيقة اللغوية كالمجاز بالنسبة إلى العرف الشرعي ، لأن الشرع وعُرفه مقدم في مقصود خطاب الله تعالى<sup>(٢)</sup> ، كما أن الحقيقة اللغوية مقدمة على المجاز في مقصود المتكلم ، وهكذا كل لفظ له حقيقة في اللغة، وثبت له عرف غالب في الاستعمال كلفظ ( الفقيه ) و ( المتكلم ) ، ولفظ ( الدابة ) ينصرف إلى عرف الاستعمال ، وتصير الحقيقة اللغوية كالمجاز بالنسبة إليه ويخرج عن حد الإجمال<sup>(٣)</sup> [ فإن المجمل هو اللفظ الذي لا تعين لأحد معنيه فصاعداً لا يوضع اللغة ، ولا يعرف الاستعمال ، ولا يعرف الشرع ] .

(١) كلمة ( اللغوية ) مأخوذة من « ز » .

(٢) انظر « المستصفى » للقرطبي : ( ١ / ٣٥٦ ) فإبعدها . « جمع الجوامع »

لابن السبكي مع شرح الجلال المحلي وحاشية البناني : ( ١ / ٣٢٨ - ٣٣٢ ) .

(٣) في « ز » ( فإن المجمل هو اللفظ الذي لا تعين لأحد معنيه فصار

هذا اللفظ غير مجمل لتعين حمله على العرف للشرعي ) .

## مسألة - ٢ -

إذا سئل رسول الله ﷺ عن قضية تتضمن أحكاماً فيبين بعضها ، وسكت عن البعض ، وكان البعض المسكوت عنه مما يحتاج إلى بيان من الرسول عليه السلام ، كان سكوته وإعراضه عنه ، مع المعرفة دليلاً على انتفاء وجوبه عندنا ، إذ لو كان واجباً لبيته ﷺ فإن الحاجة ماسة إلى البيان ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع وفاقاً<sup>(١)</sup> .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يدل على انتفاء الوجوب ، فإن السكوت لدلالة له على الأحكام<sup>(٢)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل :

أن المطاوعة في نهار رمضان لا يلزمها الكفارة عندنا<sup>(٣)</sup> ، لما روي  
« أن أعرابياً<sup>(٤)</sup> أتى النبي ﷺ فقال : هلكت ، وأهلك فقال :

---

(١) انظر « المستملع » : ( ١ / ٣٦٨ ) فما بعدها .

(٢) راجع في هذا « مسلم الثبوت » مع « فواتح الرحموت » : ( ٢ / ٤٩ ، ١٨٣ ) .

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في « المجموع » : ( ٢ / ٣٧٧ ) .

(٤) اختلف في هذا الرجل قليل : هو سلمة بن صخر البياضي ، ولكن ابن حجر قال : لا يصح ذلك ، وقال في مكان آخر : لم أقف على تسميته ، ثم ذكر أن الحافظ عبد الغني في ( المبهات ) جزم أن اسمه سلمة أو سلمان بن صخر البياضي ، وتبعه في ذلك ابن بشكوال . وقد استند عبد الغني إلى ما أخرجه =

ماذا صنعت ؟ فقال : واقعت أهلي في نهار رمضان فقال عليه السلام :  
أعنت رقية<sup>(١)</sup> . وسكت عن إيجابها على امرأته الموطوءة ، مع أن

= ابن شبة وغيره عن سلمة بن صخر : أنه ظاهر من امرأته . وأخرج ابن عبد  
البر في « التمهيد » عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على امرأته في  
رمضان في عهد النبي ﷺ هو : سلمان بن صخر . انظر : «فتح الباري»  
( ٤ / ١١٥ - ١١٧ ) ومن المتأخرين من ينقل ما ذكره ابن حجر دون ذكر رأيه  
في ذلك ، انظر «نيل الأوطار» : ( ٤ / ٢٦٦ ) وهامش « إحكام الأحكام »  
لابن دقيق العيد ( ٩ / ٢ ) مطبعة السنة المحمدية بدمشق .

أما في كون الاسم سلمة ، أو سلمان : فقد جزم ابن حجر في الإصابة وابن  
عبد البر في الاستيعاب أن الأصح سلمة . «الإصابة» : ( ٢ / ٦٤ ) «الاستيعاب» :  
( ٨٨ / ٢ ) طبع التجارية مع الإصابة .

(١) الذي جند أحمد البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن  
ماجه على اختلاف في بعض الروايات : لفظ ( هلكيت ) .

أما زيادة ( وأهلكيت ) فقد رواه الدارقطني ، وهي زيادة فيها مقال :  
ومحصل القول فيها : أنها وردت من طريق لأوزاعي ومن طريق ابن عينة .  
وقد ذكر ابن حجر عن أبيه أن جميع أصحاب الأوزاعي رواه بلفظها  
= أي الزيادة = وأما ابن عينة : فيعد أن نفي الخطابي وجود هذه اللفظة في  
شيء من رواية هذا الحديث قال : وأصحاب سفيان لم يرووها عنه ، وإنما ذكروا  
قوله : ( هلكيت ) حسب ، غير أن بعض أصحابنا حدثني أن الجلي بن منصور  
روى هذا الحديث عن سفيان فذكر هذا الحرف فيه ، وهو غير محفوظ ، والميل  
ليس بذلك في المفظو والإتقان . «معالم السنن» للخطابي : ( ٢ / ١١٨ ) وقد تعبه  
ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحداً طعن في المثلث .

الأعرابي<sup>١</sup> لا يحسن الاستدلال ، فدل على أنها لا تجب عليها .  
[ وعنده ، تجب عليها الكفارة<sup>(١)</sup> ]<sup>(٢)</sup> .



== قلت : وفي الخلاف الذي يورده المؤلف حول وجوب الكفارة على المطاوعة في رمضان أو عدم وجوبها ، يحرص القائلون بعدم الوجوب على رواية ( وأهلك ) في اعتراضهم على القائلين بالوجوب ؛ فقوله : ( وأهلك ) ينافي أن تكون المرأة في حالة حيض ، أو صغيرة ، أو مجنونة .. الخ . لذا قال ابن دقيق العيد : « وجود هذا الاعتراض موقوفة على صحة هذه الرواية » وإن كان الحافظ ابن حجر قرر أنه لا يلزم من قوله ( وأهلك ) إيجاب الكفارة عليها ، بل يحتمل أن يريد بقوله : ( وأهلك ) أي كنت سبياً في تأني من طاعتني ، ولا يلزم من ذلك إثبات الكفارة ولا نفها . « إحكام الأحكام » لابن دقيق العيد ( ١٦ / ٢ ) « فتح الباري » ( ١٢٢ / ٤ ) .  
(١) انظر « أصول السرخسي » : ( ٢٤٤ / ١ ) .

(٢) ما بين القوسين سقط من « د » .



### مسألة - ٣-

حقيقة خطاب التكليف عندنا : المطالبة بالفعل ، أو الاجتناب له لأنه في وضع اللسان : تحميل لما فيه كلفة ومشقة ، إما في فعله ، أو تركه وهو من قولهم : كلفتك عظيماً ، أي أمراً شاقاً .

ونهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى : أن التكليف ينقسم إلى : ( وجوب أداء ) وهو المطالبة بالفعل أو الاجتناب له .

وإلى ( وجوب في الذمة ) سابق عليه .

وعنوا بهذا القسم من الوجوب اشتغال الذمة بالواجب ، كالصبي إذا أئلف مال إنسان فإن ذمته تشغل بالقيمة ، أعني قيمة المئلف ، ولا يجب عليه الأداء بل يجب على وليه .

وزعموا أن الأول يستدعي عقلاً وفهماً للخطاب ، والوجوب في الذمة لا يستدعي ذلك ، وأن الأول : يتلقى من الخطاب ، والثاني : من الأسباب<sup>(١)</sup> .

واحتجوا في ذلك : بوجوب الصلاة على النائم في وقت الصلاة ، مع أن الخطاب موضوع عنه ، وكذلك<sup>(٢)</sup> التوم المستغرق لشهر رمضان

---

(١) انظر «شرح التلويح على التوضيح» للتفتازاني : (١/٢٠٢) فابعدهما .

(٢) في «د» (ولذلك) .

والإغماء المستغرق ، فإنه لا يمنع بهما وجوب الصوم ، ولا خطاب  
عليهما بالإجماع ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : بوجوب الزكاة على  
الصبي وهو غير مخاطب ، ويجب عليه العشر ، وصدة الفطر ، إجماعاً .

وكذا<sup>(١)</sup> الثمن يجب في ذمة المشتري بالشراء ، والأداء لا يجب  
إلا بعد المطالبة بالأداء ، والدين المؤجل يجب في ذمة من عليه ،  
والأداء لا يجب إلا بعد المطالبة .

فعلم بهذه الجملة أن الوجوب في حقنا مضاف إلى أسباب شرعية  
غير الخطاب ، وطردوا ذلك في جميع الواجبات من العبادات ،  
والعقوبات .

وزعموا أن سبب وجوب الصلوات : الأوقات ، لإضافتها إليها  
بلام التعليل .

وسبب وجوب الصوم : أيام شهر رمضان ، قال الله تعالى :  
« فمن شهد منكم الشهر فليصمه<sup>(٢)</sup> » [ أي : فليصم<sup>(٣)</sup> ] في أيامه ، فإن  
تعليل الحكم بالشيء شرعاً يدل على أنه سببه .

---

(١) في « ز » ( وكذلك ) .

(٢) « سورة البقرة » من الآية : ١٨٥ .

(٣) ساقطة من « ز » .

وسبب وجوب الحج : اليث ، والوقت شرط لأدائه ، ولهذا لم يتكرر [ويتكرر]<sup>(١)</sup> الوقت فلم يصلح أن يكون الوقت فيه سبباً ، بل الوقت محل .

وسبب وجوب الزكاة : ملك النصاب التام في نفسه ، ولهذا تزداد بزيادة النصب .

ثم زعموا أن هذه الأوقات ليست سبباً لوجوب العبادات حقيقة نظراً إلى فواتها ، بل : سبب الوجوب في الجميع : نَعَمْ اللهُ تعالى على عباده ، والنَّعَمُ تصلح أن تكون سبباً لوجوب الشكر شرعاً ، غير أن النَّعَمَ مترادفة في جميع الأوقات ، فجعل الوقت ، الذي هو محل لحدوث النعم فيه سبباً ، للوجوب ، وأقيم مقام النعم . قالوا : وإذا ثبت الوجوب بالسبب<sup>(٢)</sup> فالأداء بعده يكون بخطاب الشرع وأمره<sup>(٣)</sup> .

وعندنا : الكل يتلقى من الخطاب ، والأسبابُ غير مؤثرة في

---

(١) ساقطة من « د » .

(٢) في « د » ( والأداء ) والصواب ما أثبتناه من « ز » .

(٣) انظر في « أصول السرخسي » بيان أسباب الشرائع : ( ١٠٠ / ١ ) .

وقارن بـ « شرح التلويح على التوضيح » : ( ٢٠٢ / ١ ) فما بعدها .

الإيجاب بدليل أنها كانت موجودة قبل وضعها شرعاً ، ولم تُوجب شيئاً<sup>(١)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن المجنون إذا أفاق في أثناء الشهر ، لا يلزمه قضاء ماضى من أيام الجنون ، إذ الوجوب بالخطاب ، ولا خطاب<sup>(٢)</sup> .  
وعندم : يلزمه ، لأن الوجوب بالسبب وقد وُجد<sup>(٣)</sup> .  
وكذا إذا أفاق في أثناء النهار لا يلزم قضاء ذلك اليوم عندنا<sup>(٤)</sup> .  
وعندم : يلزمه<sup>(٥)</sup> .

ومنها (٢) أن الصوم غير واجب على المريض والمسافر والحائض عندنا ، لأن الوجوب يتلقى من الخطاب ، ولا خطاب<sup>(٦)</sup> .  
وعندم : يتلقى من السبب ، وقد وجد .

---

(١) في « ز » ( ميباً ) وهو تصحيف .

(٢) انظر « المجموع » : ( ٢٧٧ / ٦ ) .

(٣) هذا مذهب الحنفية خلافاً لغير الذي كان مع الشافعي في عدم لزوم القضاء . وانظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ٩٠ / ٢ ) .

(٤) انظر التنوي في « المجموع » : ( ٢٧٧ / ٦ ) مع « المذهب » للشرازي .

(٥) انظر « حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح » : ( ص ٣٧١ ) .

(٦) انظر لتفصيل الأتوال في هذا « المجموع » : ( ٢٨٠ / ٦ ) فما بعد مع « المذهب » .

وأستدلوا على ذلك بوجوب القضاء عند زوال هذه الأعذار<sup>(١)</sup> .  
وهذا على الحقيقة ؛ خلاف اللفظ ، فإنهم يعنون بالوجوب :  
استحقاق هذه الأفعال في ضم المذكورين شرعاً ، بمعنى : وجوب  
القضاء عند زوال العذر المانع من<sup>(٢)</sup> التكليف ، وهو مسلمٌ عندنا ،  
ونحن نعني بانتفاء الوجوب : انتفاء تكليف الفعل حال قيام العذر ،  
وهو مسلمٌ عندهم .




---

(١) يراجع لهذه الأحكام وأدلتها عند الحنفية باستيفاء «فتح القدير»

(٢) (٨٨ / ٢ - ٩٠) و «بدائع الصنائع» : (٨٩ / ٢) .

(٢) في «ز» (عن) .

## مسألة - ٤ -

كل حكم شرعي أمكن تعليله ، فالقياس <sup>(١)</sup> جائز فيه عند الشافعي رضي الله عنه <sup>(٢)</sup>.

وذهب أصحاب أبي حنيفة ، إلى أن القياس لا يجري في الكفارات <sup>(٣)</sup>. وهذا فاسد ، فإن مستند القول بالقياس : إجماع الصحابة وضوان الله عليهم ، ولم يفرقوا بين حكم وحكم فيما يمكن تعليله ، ولإنا نساألهم ونقول : لا يجوز إجراء القياس فيما مع ظهور المعنى وتجليه ، أم مع عدم ظهوره ؟ إن قلتم : <sup>(٤)</sup> مع ظهوره وتجليه : فهو تحكم ، وصار بمثابة قول القائل : أنا أجري القياس في مسألة ، ولأجريه في مسألة ، مع ظهور المعنى فيها ، وتجليه ، وإن قلتم : مع عدم ظهور المعنى : فنحن وإياكم في ذلك على وتيرة واحدة .

واحتجوا بأن قالوا : إنما منعنا من إجراء القياس في الكفارات ،

(١) في « ز » ( جار ) .

(٢) انظر « مسلم الثبوت » مع شرحه « فواتح الرحموت » : ( ٢ / ٣١٨ - ١٩ ) .

(٣) انظر تفصيل ذلك في « المستصفى » : ( ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٥ ) « جمع

الجوامع مع حاشية البناني وتقريرات الشربيني » : ( ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ) .

(٤) في « ز » زيادة كلمة ( عدم ) بعد ( مع ) والصواب ما أثبتناه من « د » .

لأننا رأينا الشرع قد أوجب الكفارة على المظاهر، وعُلِّل وقال : «إنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً»<sup>(١)</sup>.

ثم إن المرتد . قال أعظم بما قال المظاهر ، وأفحش ، ولم يوجب عليه الكفارة ، ولذلك وجب إبدالها على وجه لا يهتدي إليه الرأي والقياس ، فإنه أوجب على الحالف عتق رقبة ، أو صيام شهرين ، أو إطعام عشرة مساكين ، وأوجب على المظاهر عتق رقبة ، أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً ، فإن قلنا : العتق بدله ثلاثة أيام فأى حاجة بنا إلى صيام شهرين ، وإن قلنا : شهران فلمَ نوجب ثلاثة أيام؟ وكيف يتعدد البديل والمبدل واحد؟

وهذا ضعيف ، فإن امتناع القياس في الأبدال لا يمنع القياس في الأسباب بعضها<sup>(٢)</sup> على بعض .

وينفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أنه إذا جامع في يومين من رمضان<sup>(٣)</sup> واحد : يلزمه

---

(١) « سورة المجادلة : ٢ » ونص الآية : « الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هنَّ أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لفتوَّخور » .

(٢) في « د » ( من ) . وما أثبتناه من ( ز ) .

(٣) في « ز » ( من نهار رمضان ) .

كفارتان عندنا لتأثّل السيئين<sup>(١)</sup>.

وعندهم : لا يلزمه سوى كفارة واحدة ، لتعذر الإلحاق على ما سبق<sup>(٢)</sup>.

ومنها (٢) أن المنفرد برؤية الهلال إذا ردّ الحاكم شهادته ، يلزمه الكفارة ، إذا جامع في ذلك اليوم عندنا ، كما إذا قبل القاضي شهادته<sup>(٣)</sup>.  
وعندهم ، لا يلزمه ، لما ذكرنا من سد باب الإلحاق<sup>(٤)</sup>.

ومنها (٣) أن من تعدد استدانة الجماع حتى طلع عليه الفجر ، ولم ينزع التزم<sup>(٥)</sup> الكفارة عندنا<sup>(٦)</sup> ، قياساً لدفع الانعقاد على قطع العقد<sup>(٧)</sup>.

وعندهم : لا يلزمه ، لا اعتقادهم أن لا مجال للقياس فيها<sup>(٨)</sup>.

---

(١) راجع في هذا : « المذهب » للشيرازي مع « المجموع » للتووي .  
(٦ / ٣٨٤ - ٣٨٥) .

(٢) انظر ابن الهمام في « فتح القدير » : ( ٦٩ / ٢ ) .

(٣) راجع « المجموع » : ( ٦ / ٣١٠ ) مع « المذهب » للشيرازي .

(٤) انظر « الهداية مع شرح العناية وفتح القدير » ( ٥٨ / ٢ ) .

(٥) في « ز » ( لزمه ) .

(٦) انظر « المجموع » : ( ٦ / ٣٤٧ ) .

(٧) كذا في النسختين .

(٨) انظر « حاشية ابن عابدين » : ( ٢ / ٩٩ ) .



ومنها (٤) أن القتل العمد يوجب الكفارة عندنا<sup>(١)</sup>، قياساً على الخطأ<sup>(٢)</sup>، قال الشافعي رضي الله عنه . إذا وجبت الكفارة في الخطأ ، ففي العمد أوجب .  
وعندهم : لا تجب ، لما ذكرناه<sup>(٣)</sup> .




---

(١) انظر « جمع الجوامع » : ( ٢ / ٢٠٤ ) فما بعدها مع حاشية البستاني وتقرير الشرييني .  
(٢) « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » الآية . ( سورة النساء : ٩٢ ) .

(٣) راجع ١ « تبين الحقائق » للزيلعي : ( ٦ / ٩٩ - ١٠٠ ) « شرح القدوري » : ( ص ٣٢٣ ) وانظر « مسلم الثبوت » مع « فواتح الرحموت » : ( ١ / ٤٠٩ ) « التحرير مع التقرير والتحصير » : ( ١ / ١١٣ ) وانظر تفصيلاً وإفياً في « تفسير النصوص » : ( ص ٣٩٥ - ٣٩٦ ) من الطبعة الأولى للمحقق .  
« التاويح على التوضيح » : ( ٢ / ٥٨ ) .

## مسألة - ٥ -

المأمور بالشيء يعلم كونه مأموراً ، وإن لم يمض زمان الإمكان عندنا ، لانعقاد الإجماع على أن الواحد منا ، يجب عليه الشروع في العبادة المأمور بها ، إذ لو لم يعلم كونه مأموراً ، لما وجب عليه ذلك في سائر الأفعال ؛ في الأكل ، والشرب ، والذهاب ، والإياب .

ودعيت طائفة من القدرية والخفية : إلى أنه لا يعلم كونه مأموراً في أول توجه الخطاب ، ما لم يمض زمان يسع الفعل المأمور به .

[ واحتجوا في ذلك ؛ بأن الإمكان شرط التكليف ، وهو غير عالم ببقاء الإمكان إلى وقت انقراض زمان يسع الفعل المأمور به ]<sup>(١)</sup> ، والجاهل يوقع الشرط جاهل بالمشروط ، لا محالة .

ويتفرع عن هذا الأصل :

أنه إذا أضر بالجماع ، ثم مرض في آخر النهار ، أو جن ، أو حاضت المرأة ، أو مات . لم تسقط الكفارة عندنا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « د » .

(٢) ما ذكره المؤلف في شأن المرض نص عليه الإمام النووي في « المنهاج » أما عن الجنون والحيض والموت : فالحكم عكس ما ذكره . جاء في « مغني المحتاج » للخطيب الشربيني : ( وحدوث الجنون أو الموت يسقطها - يعني =

وعندهم : تسقط <sup>(١)</sup> .



---

«الكفارة - قطعاً ، وإذا قلنا بوجوب الكفارة عليها - يعني المرأة - فطراً عليها  
حيض أو نفاس أسقطها ، لأن ذلك يناقض صحة الصوم فهو كالمجنون ) انظر  
«المنهاج» مع شرحه «معني المحتاج» : ( ١ / ٤٤٤ ) .  
(١) انظر التفصيل في «رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين : ( ١١٠ / ٢ )  
فما بعدها .

## مسألة - ٦ -

كما أن المباح لا يصير واجباً بالتلبس به خلافاً للكمي<sup>(١)</sup> وأتباعه، كذلك المندوب لا يصير واجباً بالتلبس، لأن كل واحد منها يجوز تركه، والواجب لا يجوز تركه . فالجمع بينه وبين جواز الترك متناقض .

وذهبت المعتزلة والخنفية : إلى أن الفعل يوجب استيعاب الأزمان كلها بفنون الطاعات ، وصنوف العبادات ، إلا ما خص بذلك . واحتجوا في ذلك ، بأن سبب وجوب العبادات ، كون العبد مخلوقاً لله «قال تعالى : وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون»<sup>(٢)</sup> أي، ليوحدون، ويأتون بالعبادات . هكذا قال أهل التفسير<sup>(٣)</sup> . غير أن

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد الكمي من بني كعب البلخي الخراساني أبو القاسم أحد أئمة المعتزلة ، وله آراء ومقالات انفرادية ، وكان برأس طائفة من المعتزلة تقتسب إليه تسمية الكمبية طالبت إقامته ببغداد وتوفي ببلخ ٣٦٩ هـ .  
(٢) «سورة الذاريات : ٥٦» .

(٣) من هنا يبدأ الحُرْم في نسخة «ز» حيث ينتهي في ص (٧٢) من «د» ، عند قوله (على الإنكار) في المسألة الأولى التي تتفرع عن الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم .

الشارع رحم عباده ، وعين لبعض العبادات أوقانا معينة ، كالصلاة  
المعهودة ، والزكاة ، والحج . وفوض تعيين ما عداها إلى العباد تقضلاً  
إذ لو عيّن الأوقات كلها للعبادات الواجبة ، وكلفهم على التضيق  
لتقاعد الناس عن معاشهم ، فربما أدّى إلى التقاعد عن الجميع ، فإذا  
عيّن العبد وقتاً للعبادة ، إما بالنذر ، أو بالشروع ، عمل الدليل  
الموجب عمله ، إذ ذلك يدل على فراغه لهذه العبادة .

ويتفرع عن هذا الأصل مسألتان :

أحدهما - أنه : إذا شرع في صوم التطوع ، أو صلاة التطوع ،  
لا يصير واجباً عليه بالشروع عند<sup>(١)</sup> .

وعندم : يصير واجباً ، ويلزمه المضي بالشروع<sup>(٢)</sup> .

والثانية - أن المعذور في حج النفل يتحلل ، ولا قضاء عليه عندنا<sup>(٣)</sup> .

وعندم : يلزمه القضاء<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر في ذلك : « المجموع » مع « المذهب » : ( ٦ / ٤٥٤ ) .

(٢) راجع « فتح القدير » : ( ٢ / ١٠٥ ) « رد المختار على الدر المختار » :

( ٢ / ١٢١ ) .

(٣) انظر « المذهب » : ( ١ / ٢١٢ ) « التهاج مع مفتي المحتاج » :

( ١ / ٥٣٧ ) .

(٤) انظر في هذا « فتح القدير » : ( ٢ / ٢٩٨ ) « فما بعدما » .

# كتاب الحج

## مسألة - ١ -

لا يُمنع دخول النيابة في التكليف والعبادات البدنية<sup>(١)</sup> عند الشافعي رضي الله عنه .

لأن فعل العبادة عنده عَمَلٌ ( أي علامة ) على الثواب ، والثواب [ منحة<sup>(٢)</sup> ] من الله تعالى وفضل ، والعقاب عدل ، فجاز أن يُنصب فعل غيره علماً عليه .

وعندهم : لا تدخلها النيابة ، لأن الثواب عندهم : معلول الطاعة ،

---

(١) قلت : صفة ( بدنية ) في كلام المؤلف ليست على إطلاقها ، إذ الاتفاق حاصل في المذهبين على أن الصلاة والصوم لا تدخل فيها النيابة ، وإنما الخلاف حول الحج الذي هو عبادة بدنية ومالية . وعلى ذلك يكون في كلام المؤلف بعض التجوز والتفليب . وللإمام الشافعي في « الأم » كلام واضح في هذا عند مبحث ( الحج عن الغير ) وكتب الفقه في المذهبين كفلت تفصيل هذه الأمور . وانظر : « الأم » : للشافعي ( ١٩١/٢ - ١٠٣ ) والمهذب : للشيرازي ( ١٨٦/١ ) ،

١٩٨ ) والهداية وفتح القدير ، : ( ١٢٥/٢ ، ٣١٠ - ٣١٢ ) .

(٢) من حاشية د ٥٥ .

والعقاب : معلول المعصية ، فلا يتعدى فاعليتها ، استمداداً من رعاية الأصلح <sup>(١)</sup> .

ويُفْرَعُ عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن من المستطاع الحج بيده ، فأخّر حتى أصبح زمناً معضوباً <sup>(٢)</sup> استأجر أجيراً يحج عنه ، عندنا [ و ] <sup>(٣)</sup> يقع الحج عن المستنيب <sup>(٤)</sup> .

وعندهم : يقع عن الأجير ، وللمستنيب أجر تقفّة توصله إلى الحج مسهلة طريقه <sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر « تبين الحقائق » : ( ٥٨ / ٢ ) .

(٢) المضروب : هو الذي انتهت به العلة وانقطعت حركته . مشتق من المضرب وهو القطع وقال الأزهري : « المضروب : الذي خيلت أطرافه بزمانة حتى منعت من الحركة » وانظر : « المستعذب شرح غريب المنهب » لابن بطال الركي : ( ١ / ١٩٨ ) .

(٣) زيادة لا بد منها .

(٤) انظر للحكم « المجموع » : ( ٧٢ / ٧ ) فما بعدها « مغني المحتاج » :

( ٤٦٧ / ١ ) .

(٥) ما نقله المؤلف عن الحنفية في هذه المسألة هو مذهب الإمام محمد ، وعليه جمع من المتأخرين كالأسيبجاني وقاضيخان . أما ما عليه شمس الأنسنة السرخسي وجمع من المحققين ، والذي هو ظاهر المنهب : فهو أن الحج يقع عن المستنيب ، وفق ما عند الإمام الشافعي . انظر « الهداية وشروحاتها » : ( ٣٠٩ / ٢ ) فما بعدها بدائع الصنائع « لكاساني » : ( ٢ / ٢٢١ ) « تبين الحقائق » لزيلعي مع حاشية الشلي : ( ٨٥ / ٢ ) فما بعدها وغيرها من كتب المنهب .

ومنها (٢) أن من استقر وجوب الحج في ذمته، إذا عجز، ولم يملك مالا، فبذل ابنه الطاعة للمح عنه وجب قبوله عندنا<sup>(١)</sup>.  
وعنده : لا يجب<sup>(٢)</sup>.

ومنها (٣) أن إحرام الولي عن الصبي صحيح عندنا، ويقع الحج عن الصبي<sup>(٣)</sup>.  
وعندهم : لا يصح<sup>(٤)</sup>.

ومنها (٤) أن من بلغ معضوباً يلزمه الحج بطريق الاستنابة<sup>(٥)</sup>.  
وعندهم : لا يلزمه<sup>(٦)</sup>.

ومنها (٥) أن المستطيع إذا مات، أخرج من ماله ما يجب به عنه غيره، واستؤجر عنه<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يفعل ذلك إلا إذا أوصى<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) انظر «المنهاج مع المجموع» : (٧ / ٧٥) فما بعدها.
  - (٢) راجع «الهداية وشروحا» : (٢ / ١٢٥ ، ٣٠٩) فما بعدها.
  - (٣) انظر «المجموع» : (٧ / ٢٠ - ٢٥).
  - (٤) انظر «بدائع الصنائع» : (٢ / ١٢٠).
  - (٥) راجع «المنهاج» : (١ / ١٩٨).
  - (٦) انظر «تبيين الحقائق» : (٢ / ٨٥).
  - (٧) انظر «المنهاج مع المجموع» : (٧ / ٨٨) فما بعدها.
  - (٨) انظر «الهداية وشروحا» : (٢ / ١٢٥ ، ٣١١) «تبيين الحقائق» (٣ / ٢) فما بعدها.



# كتاب البيوع

## مسألة ١-

الأصل الذي تبنى عليه العقود المالية من المعاملات الجارية بين العباد اتباع التراضي المدلول عليه بقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ»<sup>(١)</sup>.  
غير أن حقيقة الرضا لما كانت أمراً خفياً، وضميراً قليلاً، اقتضت الحكمة رد الخلق إلى مرد كلي، وضابط جلي، يستدل به عليه، وهو الإيجاب والقبول الدالان على رضا العاقدين ثم طرد الشافعي رضي الله عنه قاعدته في المحافظة على حدود الشرع وضوابطه ولم يجوز إلحاق غيرهما بهما.

وأبو حنيفة رضي الله عنه: ألحق بهما المعاوضة<sup>(٢)</sup> وزعم أنها بيع

---

(١) «سورة النساء: ٢٩٠».

(٢) ويسمى بيع التعاطي والمراوضة وهو أن يتبادل المتبايعان السلعة دون كلام وينقل عن الكرخي جوازه في الحسيس من الأشياء فقط والصحيح جوازه في الحسيس والنفس، وهو الذي ذكره محمد ابن الحسن في مواضع من كتاب (الأصل). فتح القدير (٧٧/٥) وفي «البدائع»: ذكر القدوري أنه يجوز في الأشياء الحسية ولا يجوز في الأشياء النفسية. قال لكاساني: «رواية الجواز في الأصل مطلقة عن هذا التفصيل وهي الصحيحة» انظر «بدائع الصنائع» لكاساني: (١٣٤/٥).

لأنها تدل على التراخي ، والله يقول : « وأن نفعل في أموالنا ما نشاء »<sup>(١)</sup> .

وهذا ضعيف : فإن المصير إليه يؤدي إلى انحلال القواعد بأجمعها وإبطال الضوابط بأسرها ، فإنها وإن دلت على الرضا ، لكن الشرع اعتبر رضا خاصاً ، وهو الرضا ، الذي يتضمنه الإيجاب والقبول<sup>(٢)</sup> .



---

(١) « سورة هود من الآية : ٨٧ » .

(٢) بيع المعاطاة لا يصح عند الشافعية في قليل ولا كثير وهذا ما قطع به الجمهور ، وهناك وجه مشهور عن ابن سريج في الجواز . انظر تفصيل ذلك في « المذهب وشرحه المجموع » : ( ٩ / ١٧٠ ) فما بعدها .

## مسألة - ٢ -

لما كان شرع البياعات من ضرورات الخلق ، من حيث إن الإنسان لا يمكنه أن يقتصر على ما في يده ، بل لابد أن يتنفع كل واحد من الخلق بما في يد صاحبه ، اقتضت عاطفة الشرع تحقيق هذا المقصود وبني الأغرار ، والأخطار المؤذنة بالجهالات ، عن مصادر العقود ومواردها ، من حيث إن فرط الشره إلى السعي ، قد يحمل المرء على الرضى بالعقود المشتملة على الأغرار الخفية ، وإهمال الشروط المرعية ، وكانت حرية لهم بالمنع لتهدب لهم تجازيم ، وليكونوا على بصيرة من أمرهم ، ولأجله جبر على الصياني ، ولقطة بصائرهم ، إلا أن ذلك جبر عام ، وهذا جبر خاص .

ويتفرع عن هذا الأصل مسألتان :

أحدهما — بطلان البيع والشراء في الأعيان الغائبة<sup>(١)</sup> ، دفعاً للغرر الثاني للشره .

واكتفى أبو حنيفة رضي الله عنه في دفع الغرر ، وتحقيق الرضى

---

(١) انظر « المذهب » للشيرازي : ( ١ / ٣٦٣ ) .

المعتبر ، بشرع الخيار عند الرؤية<sup>(١)</sup> .

ولا يخفى رحمان نظر الشافعي رضي الله عنه في استقبال المحذور  
بالدفع .

الثانية - شرع خيار المجلس عند الشافعي رضي الله عنه في عقود  
المعاوضات<sup>(٢)</sup> .

ومستنده قوله عليه الصلاة والسلام : « المتبايعان بالخيار ما لم  
يتفرقا<sup>(٣)</sup> » ، فإنه من الأعمال المنصوبة على كمال الرضى بالعقد المباشر ،

---

(١) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ١٣٧ / ٥ ) .

(٢) انظر « معالم السنن » للخطابي : ( ١١٨ / ٣ - ١٢٢ ) « المجموع » :

( ١٨٤ / ٩ ) فابعدهما .

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن  
أبيه عن جده ( ١٢٥٢ / ٧ ) وتضمنه « إلا أن يكون صفقة خيار ، ولا يحل له  
أن يفارق صاحبه حتى يستقيله » والإمام أحمد في مسنده عن نافع عن ابن عمر  
قال : قال رسول الله ﷺ « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يكون البيع  
خياراً » مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر : ( ٣٢٧ / ١ ) وبلفظ  
« المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » رواه  
البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك . « فتح الباري » ( ٢٢٦ / ٤ ) وقال  
البيهقي : رواه مسلم عن يحيى بن يحيى . وهذا اللفظ رواه أبو داود . « معالم  
السنن » : ( ١٨٨ / ٣ ) وأخرجه النسائي بلفظ ( يتفرقا ) ورواية الشافعي كما ذكر  
البيهقي ( على صاحبه بالخيار ) . « السنن الكبرى » : ( ٢٦٨ / ٥ ) .

وبلفظ ( البيتمان ) رواه البخاري ومسلم والنسائي والدارمي والإمام أحمد  
في مسنده ، على تقارب في ألفاظ الروايات .

على ماقررناه في تعليقنا الموسوم بـ ( درر الغرر ونتائج الفكر ) .  
واكتفى ابو حنيفة رضي الله عنه بأصل الإقدام ، الصادر من  
الأهل في المحل<sup>(١)</sup> .



---

(١) انظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ٨١ / ٥ - ٨٢ ) .

### مسألة - ٣-

الشرط إذا دخل على السبب ولم يكن مبطلاً ، كان تأثيره في تأخير حكم السبب إلى حين وجوده ، لا في منع السببية عند الشافعي رضي الله عنه .

ومثال المسألة قوله : أنت طالق إن دخلت الدار . فالسبب قوله ( أنت طالق ) والشرط الداخل عليه قوله ( إن دخلت الدار ) .

واحتج في ذلك بأن قوله : ( إن دخلت الدار ) لا يؤثر في قوله : ( أنت طالق ) فإنه ثبت مع الشرط كما كان ثابتاً بدون الشرط ، وإنما يمنع ثبوت حكمه ، فكان تأثيره في تأخير حكم السبب ، لا في منع انعقاده سبباً ، ولهذا لو لم يقترن به الشرط ثبت حكمه .

وذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى أن الشرط إذا دخل على السبب يمنع انعقاده سبباً في الحال . واحتجوا في ذلك بأمرين :

أولهما - أن الشرط دخل على ذات السبب لا على حكمه ، فإن السبب قوله : ( أنت طالق ) مثلاً ، والشرط داخل عليه .

الثاني - أنه جعل التطليق جزءاً لدخول الدار ، والشرط إذا دخل على الجزء علقه ، وإذا علقه يمنع وصوله إلى محله ، والعلة

الشرعية لا تصير علة إلا بوصولها إلى محلها ، فلا تصير علة إذا قصرت  
عن محلها<sup>(١)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن البيع بشرط الخيار يتعقد سبباً لنقل الملك في الحال  
عند الشافعي رضي الله عنه ، وإنما يظهر تأخير الشرط في تأخير حكم  
السبب ، وهو اللازم الذي لولا دخول الشرط لثبت<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يتعقد سبباً لنقل الملك ، بل  
دخول الشرط منح سيئته في مدة الخيار ، فإذا سقط الخيار وزال  
الشرط انعقد حينئذ سبباً<sup>(٣)</sup> .

ومنها (٢) أن خيار الشرط يورث عند الشافعي رضي الله عنه ،  
بناء على اعتقاده أن الملك انتقل إلى الوارث ، وأن الثابت بالخيار حق  
الفسخ والإمضاء الراجعين إلى نفس العقد ، وذلك حق شرعي أمكن  
انتقاله إلى الوارث ، كما في الرد بالعيب<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر للذهبي عند الأصوليين ومسلم الثبوت وشرحه فوائده الرخوت :

(١ / ٢٣) مع المستصفى . .

(٢) انظر « المنهاج مع مفتي المحتاج » : ( ٢ / ٤٨ ) فابعدا .

(٣) راجع لما ذهب إليه الحنفية « الهداية مع فتح القدير وشرح الغاية » :

( ٥ / ١١٥ - ١١٦ ) .

(٤) انظر « مفتي المحتاج » : ( ٢ / ٤٥ ) فابعدا .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا ينتقل ، لأن الثابت له بالخيار  
مشيئة نقل الملك واستبقاؤه ومشيتته صفة من صفاته ، فتفوت بفواته  
كسائر صفاته<sup>(١)</sup> .

ومنها<sup>(٢)</sup> (٣) أن تعليق الطلاق بالملك لا يصح عند الشافعي رضي  
الله عنه ، وكذلك تعليق العتاق بالملك ، لأن التعلق المعلق سبب  
لوقوع الطلاق ، ودخول الشرط على السبب تأثيره في تأخير حكم السبب  
لا في انعقاده سبباً ، وإذا كان سبباً كان اتصاله بالمحل المملوك شرطاً  
لا انعقاده ، ليكون السبب مفضياً إلى الحكم عند وجود الشرط ، ولهذا  
لو قال لأجنبية : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فإنه لا يصح ، لأن  
السبب لا يفضي إلى حكمه وإن وجد الشرط<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يصح ، لأن التعلق معلق  
بالشرط ، فلم يكن سبباً لوقوع الطلاق ، فلا يشترط له ملك المحل ، بل  
يتعقد التعلق ميمناً ، لأنه :

---

(١) انظر «فتح القدير» : ( ١٢٥ / ٥ ) .

(٢) يلاحظ هنا أن المؤلف استعمل في التفريع على مسألة دخول الشرط  
على السبب فأق في ( كتاب البيوع ) بهذه المسألة من الطلاق .

(٣) انظر «المنهاج» للثوري مع شرحه «مغني المحتاج» للخطيب الشربيني :

( ٣ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ) .



إن قصد به المنع بتحقيق المنع ، فإن المانع موجود ، وهو وقوع الطلاق عند وجود الشرط .

وإن قصد به الطلاق يقع أيضاً ، فإنه أضاف الطلاق إلى الملك ، وكان كلامه مفيداً فانهقد صحيحاً<sup>(١)</sup> .

قالوا : ولهذا قلنا : إن التكفير قبل الحنث لا يجوز لا بالمال ولا بالصوم ، لأن اليمين المعلق بالشرط وهو الحنث ، لا يتعد سبباً في حق الكفارة<sup>(٢)</sup> .

وعند الشافعي رضي الله عنه يتعد سبباً وإن كانت معلقة على ما سيأتي في مسائل الأيمان .



---

(١) راجع «فتح القدير» : (٦٩ / ٣) .

(٢) انظر المصدر السابق : (٢٠ / ٤) .

# مسائل الربا

## مسألة - ١ -

حقيقة الاستثناء عند الشافعي رضي الله عنه : إخراج بعض الجملة عن الجملة بحرف (إلا) أو ما يقوم مقامه ، فلفظ الاستثناء يوجب انعدام المستثنى منه في القدر المستثنى ، مع بقاء العموم بطريق المعارضة كال تخصيص ، إلا أن الاستثناء متصل بالكلام ، والتخصيص منفصل .

احتج في ذلك بأمرين :

أحدهما : إجماع أهل اللغة أن كلمة التوحيد - وهي قولنا : لا إله إلا الله - موضوعة لنفي الإلهية عن غير الله تعالى وإثبات إلهيته ، فلو لم يكن الاستثناء يفيد حكم النفي المعارض للإثبات الأول ، لما كان قولنا : ( لا إله إلا الله ) موجباً ثبوت الإلهية لله عز وجل ، بل كان معناه نفي الإلهية عن غير الله تعالى دون إثبات الإلهية له ، ولو كان كذلك لما تمّ الإسلام ، فلما تمّ الإسلام ، دلّ أنه يفيد الإثبات المعارض لنفي المستثنى منه .

الثاني : أن قول القائل : لفلان علي ألف ، يقتضي وجوب الألف عليه ، ولهذا لو سكت عليه استمرَّ وجوبها ، فإذا قال : إلا مائة صار ذلك معارضاً بحمله ، مخرجاً من اللفظ بعض ما تناوله ، فيوجب الثاني النفي ، كما يوجب الأول الإثبات ، ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه : إن الاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ، حتى لو قال : لفلان علي عشرة إلا تسعة ، إلا ثمانية ، إلا سبعة ، إلا ستة ، إلا خمسة إلى ألف ينتهي إلى الواحد ، يلزم حسة ، لأنك إذا جمعت عدد الإثبات منها كانت ثلاثين ، وإذا جمعت عدد النفي منها كانت خمسة وعشرين ، فتسقط المنفي من المثبت فتبقى خمسة ، وعلى هذا ففس «<sup>(١)</sup>» .

وزعم أبو حنيفة رضي الله عنه وأصحابه : أن الاستثناء لفظ يدخل على الكلام العام فيمنعه من اقتضاء العموم والاستغراق حتى يصير كأنه لم يتكلم إلا بالقدر الباقي بعد الاستثناء .

وزعموا أن العرب وضعت للتعبير عن تسعائة عبارتين : إحداهما موجزة ، والأخرى مطولة وهي قوله : ألف إلا مائة : فتقدير قول

(١) انظر « المستصفى » للفرالي : ( ١٦٣ / ٢ ) فها بعدها « المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني » : ( ١٢ / ٢ ) فها بعدها « مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت » : ( ٣١٦ / ١ ) فها بعدها .

القائل ، ( له علي ألف دهم إلا مائة ) عندنا ، ( أن له علي ألفاً ، إلا مائة ، فإنها ليست علي ) إلا أنه اختصر في الكلام ، وترك صريح النفي لدلالة المنطوق على المسكوت قال الله تعالى : « فَلْيَتَّخِذُوا فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا تَحْسِينَ عَاماً »<sup>(١)</sup> .

وتقديره عندهم أن له علي تسعمائة ، ولم يسلموا أن الاستثناء من النفي إثبات ، بل ادعوا أن بين الحكم بالنفي والحكم بالإثبات واسطة وهي عدم الحكم ، فقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عليه لا بالنفي ولا بالإثبات ، كما في قوله ﷺ : « لا صلاة إلا بطور »<sup>(٢)</sup> و « لا نكاح إلا بولي »<sup>(٣)</sup> فإنها يدلان على العدم ، لا على الوجود عند الوجود .

ولهذا المعنى أطلوا الاستثناء من غير الجنس ، كما إذا قال : له علي

(١) « سورة العنكبوت : ١٤ » .

(٢) انظر ماسلف « ص : ١١٩ - ١٢٠ » الحاشية .

(٣) أخرجه مرفوعاً من رواية أبي موسى : أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ، وذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار عن أبي موسى ، وفي رواية عن أبي بردة وأخرى عن أبي بردة عن أبيه .. الخ . وحول الحديث كلام طويل عن طرقه والاختلاف فيه ومن أرسله ومن رواه موصولاً انظر « شرح معاني الآثار » للطحاوي : ( ٢ / ٥ ) « معالم السنن » : ( ١٩٨ / ٣ ) « فتح الباري » : ( ٩ / ١٤٤ ) « نيل الأوطار » : ( ١٣٦ / ٦ ) .

ألف درهم إلا نوياً ، فإنهم قالوا : يلزمه كل ألف ، لأن المستثنى لم يشملهم عموم الاستثناء .

واحتجوا في ذلك بأن قالوا : ما يمنع الحكم بطريق المعارضة أدنى درجاته أن يستقل بنفسه ، مثل دليل الخصوص والاستثناء مما لا يستقل بنفسه ، وإنما يتم بما يذكر قبله ، فلما لم يصلح معارضاً له دل أنه بيان لمراد المتكلم بالتعليق بالشرط<sup>(١)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الأصل في الأموال الربوية عند الشافعي رضي الله عنه تحريم بيع بعضها ببعض ، والجواز يثبت مستثنى عن قاعدة التحريم ، مقيداً بشرط المساواة ، والحلول ، والتفاضل عند اتحاد الجنس ، وبشرط الحلول والتفاضل عند اختلاف الجنس ، لقوله ﷺ « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، إلا سواءً بسواء ، يبدأ بيد ، عينا بعين ، فإذا اختلف الجنس ابيعوا كيف شئتم يبدأ بيد<sup>(٢)</sup> » فإنه

---

(١) انظر « تفصيلاً وافياً لاتجاهات العلماء من الحنفية وغيرهم في «التلويح على التوضيح» للسعد التفتازاني : ( ٢ / ٢٠ - ٢٩ ) « مسلم الثبوت مع فواتح الرجوح » : ( ٣١٦ / ١ ) فما بعدها .

(٢) أحاديث الأجناس التي ورد النص يبريان الربا فيها أوردتها كتب =

نهي عن بيع الأشياء بعضها ببعض عاماً ، ثم استثنى حالة المساواة ،  
فالنهي الأول يتناول القليل والكثير بعمومه ، والاستثناء يتناول  
ما يدخل تحت الكيل ، وهو ما يتحقق فيه المساواة .

ولهذا قلنا : لا يجوز بيع حفة بمحنتين ، ولا بطيخة ببطيختين  
ونظائرهما<sup>(١)</sup> . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : الأصل فيها الإباحة  
لقوله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً »<sup>(٢)</sup> ، ولقيام الملك  
فيها . وادعى أن المقصود من الحديث آخره وإن كان مصدراً بالنهي ،  
وهو كقوله عليه السلام : لا صلاة إلا بطهور<sup>(٣)</sup> ، إذ المقصود منه إثبات

---

=الصالح بروايات متعددة والفاظ مختلفة . ففي رواية لمسلم عن عبادة بن الصامت  
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا  
الفضة بالفضة ، ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا الملح بالملح ، ولا التمر  
بالتمر ، إلا مثلاً بمثل سواء بسواء عينا بعين » وانظر البيهقي في « السنن الكبرى » :  
( ٢٧٧ / ٥ ) وراجع المذهب : ( ٢٧٠ / ١ ) .

ولمسلم أيضاً عن عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ قال : « الذهب  
بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح  
بالملح ، مثلاً بمثل سواء بسواء يدأ بيد » ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا  
كيف شئتم إذا كان يدأ بيد » صحيح مسلم بشرح النووي : ( ١١ / ١٤ ) .

( ١ ) انظر « المجموع » : ( ٤٥٨ / ٩ ) .

( ٢ ) « سورة البقرة : ٢٩ » . وانظر « فتح القدير » : ( ٢٧٤ / ٥ ) فما بعدها .

( ٣ ) انظر ماسلف ( ص : ١٥٤ ) .

الطهور شرطاً للانعقاد ، لانفي الصلاة بدون الطهور ، لكن انتفاء الصلاة عند انتفاء الطهور حاصل لضرورة فوات شرط الصحة ، فكذلك الفضل يحرم ، لضرورة فوات الشرط الذي نيطت به الإباحة وهو المساواة في الكيل ، والحفنة غير مكيلة ، فتبقى على أصل الجواز<sup>(١)</sup> .

ومنها (٢) أن التقابض في بيع الطعام بالطعام شرط عند الشافعي رضي الله عنه ، سواء اتحد الجنس أو اختلف ، بناء على أن الجواز ثبت مستثنى من قاعدة التحريم ، وفيها التقابض المستفاد من قوله ﷺ «بدأ بيد» فإنه صريح ، ثم هو منزل على العادة والتقابض في المجلس<sup>(٣)</sup> .

وحمل أبو حنيفة رضي الله عنه قوله «بدأ بيد» على الحلول المتأني للنساء ، وقوله «عيناً بعين» على التأكيد والتكرير ، وزعم أنه مؤيد بالقياس الجلي من حيث إن الأصل في البيع الجواز ، والموجب للقساد الفضل ، والتفاوت هنا لأن المقبوض في مجلس العقد كالمقبوض

(١) انظر «المهذبة مع فتح القدير وشرح العناية على المهذبة» :

(٥ / ٢٧٩) فما بعدها .

(٢) انظر «مغني المحتاج للتبريني الخطيب شرح المنهاج» لثنوي :

(٣ / ٢٤) .

في غير مجلس العقد<sup>(١)</sup> .

ومنها (٣) أن يبيع الرطب بالتمر باطل عند الشافعي رضي الله عنه ، ولا يستثنى من قاعدة التحريم ؛ لأن التحريم الثابت بالحديث إنما يرتفع عند تحقيق شرط الإباحة ، فيها علمنا انقضاء الشرط أو لم نعلم وجوده ، حكمنا بالبطلان ، ولا فرق فيه بين ما يفقد الشرط لنعذره ، وبين ما يفقد للامتناع من إجرائه مع تيسيره<sup>(٢)</sup> .

وقال ابو حنيفة : يصح ؛ لتحقق المساواة في الكيل<sup>(٣)</sup> . وهو باطل ببيع الحنطة بالديق والسويق<sup>(٤)</sup> ، وبيع الحنطة النينة بالمقلية<sup>(٥)</sup> .  
ومنها (٤) إذا باع مد عجوة ودرهما بمد عجوة ونظائرهما لا يصح عندنا<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر «فتح القدير على الهداية» : ( ٢٨٤/٥ - ٢٨٥ ) .

(٢) راجع تفصيل ذلك عند الشافعية في «المهذب» للشيرازي :

( ١ / ٢٧٥ - ٢٧٤ ) .

(٣) أما صاحبان ، فقالا : لا يجوز . وانظر «فتح القدير على الهداية» :

( ٥ / ٢٩٢ ) .

(٤) ترى هنا أن المؤلف أراد إبطال ما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله من

صحة بيع الرطب بالتمر بما هو باطل عند أبي حنيفة نفسه من بيع الحنطة بالديق والسويق ، وبيع الحنطة النينة بالمقلية ، علماً بأن صاحبين أيضاً يخالفانه في ذلك «فتح القدير» : ( ٥ / ٢٩٠ ) .

(٥) في الأصل ( والمقنية ) والصواب ما أثبتناه .

(٦) انظر «المهذب» : ( ١ / ٢٧٣ ) «مفتي المحتاج مع المنهاج» : ( ٢ / ٢٨ ) .



لأن تحريم ربا الفضل . معلوم ، والمائلة التي هي طريق الخلاص غير معلومة ، والجهل بالمائلة كحقيقة المفاضلة ، وما يقدره الخصم من صرف الجنس إلى خلافه تحكّم لا يقضي العقل به ولا تنبئ الصيغة عنه .  
منها (٥) أنت يبيع اللحم بالحيوان باطل عندنا للجهل بالمائلة فيما اعتبرت فيه المائلة على ما ذكرناه . ورزانه يبيع السمسم بالدهن <sup>(١)</sup> .  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يصح <sup>(٢)</sup> لأن تحريم البيع عندنا بانتفاء الشروط المذكورة ثبت مستثنى من قاعدة الإباحة والجواز الثابت بحكم الأصل ، إلا عند يقين انتفاء الشرط في المعيار الشرعي حالة العقد .




---

(١) « للذهب » ( ٢٧٦ - ٢٧٧ ) « النهاج في مغني المحتاج » : ( ٢٩/٢ ) .  
(٢) ذهب هذا المذهب ايضاً ابو يوسف . أما محمد بن الحسن : فله في للسألة تفصيل مذكور في مظانه من كتب الفقه وانظر « فتح القدير » : ( ٢٩٠/٥ ) .

## مسألة - ٢ -

العلة الموجبة لاشتراط القيود المذكورة في الأشياء الأربعة المنصوص عليها عندنا هي : العلم لا غير ، والجنسية محل لتحريم ربا الفضل <sup>(١)</sup> .  
وقال ابو حنيفة : العلة في الكيل تبع الجنسية ، فالجنسية عنده أحد وصفي العلة <sup>(٢)</sup> ، والفرق بين العلة ومحل العلة [ أن محل العلة ] <sup>(٣)</sup>  
ما يؤثر في نفس العلة ويقربها ، ويظهر أثرها فيه ، كالإحصان في باب الزنى ، فإن العلة الموجبة للرجم هي الزنى نفسه ، لكنه في اقتضاء الرجم يستدعي محلاً وهو الإحصان ، وليس الإحصان أحد وصفي علة الرجم ؛ فإن الإحصان مناقب وخصال محمودة ، ومعظمها لا يحصل باختياره كالبلوغ ، والحرية ، والعقل ، والكمال لا يناسب العقوبة فلا يشعر بها أصلاً .

---

(١) انظر تفصيلاً في ذلك عند الشيرازي في « المذهب » : ( ١ / ٢٧٠ )  
قيا بمدها .

(٢) راجع « الهداية مع فتح القدير » : ( ٥ / ٢٧٩ ) « أحكام القرآن »  
الجبصاص ( ١ / ٥٥٤ ) قيا بمدها .

(٣) ما بين القوسين من هامش « د » .

وَعَدْلِكَ تَعْلِيْقُ الْعَقِّ عِلَّةٌ، وَوُجُودُ الصِّفَةِ عِلٌّ لِنَفْوِذِ التَّعْلِيْقِ، فَأَيُّذَا  
 قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حَرٌّ فَدَخَلَهَا عَقٌّ، وَعِلَّةُ  
 الْعَقِّ وَحِلُّ نَفْوِذِ الصِّفَةِ إِذَا تَحَقَّقَتْ، حَتَّى قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ: لَوْ شَهِدَ شُهُودٌ عَلَى الزَّانَا وَشُهُودٌ عَلَى الْإِحْصَانِ، وَشَهِدَ شُهُودٌ عَلَى  
 الْعَقِّ وَآخَرُونَ عَلَى الصِّفَةِ وَنَفَذَ الْحَاكِمُ حُكْمَهُ بِالْعَقِّ وَالتَّعْلِيْقِ، ثُمَّ  
 رَجَعَ الشُّهُودُ، فَإِنْ الْقَرَمُ يَجِبُ عَلَى شُهُودِ الزَّانَا دُونَ شُهُودِ الْإِحْصَانِ  
 وَالصِّفَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَنْفَرَعُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ:

#### مَسْأَلَةٌ

وَهِيَ أَنَّ الْجِنْسَ بِانْفِرَادِهِ لَا يَحْرُمُ النِّسَاءَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 حَتَّى يَجُوزَ إِسْلَامُ الثَّوْبِ فِي جَنْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا تَحْرُمُ إِلَّا الْعِلَّةُ، وَلَا  
 عِلَّةٌ لِلْأَحْكَامِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا الطَّعْمُ، نَعَمْ كَانَتْ الْجِنْسِيَّةُ مَعْتَبَرَةً عِلَّةً لِّلْعِلَّةِ فِي  
 رَبَا الْفَضْلِ، وَالْحُلِّ بِانْفِرَادِهِ لَا يُوْثِّرُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْجِنْسِيَّةُ تَحْرُمُ رَبَا النِّسَاءِ، لِأَنَّهُ  
 أَحَدٌ وَصَفِي الْعِلَّةِ، كَمَا أَنَّ الْكَيْلَ أَحَدٌ وَصَفِي الْعِلَّةِ، ثُمَّ الْكَيْلُ يَقْتَضِي  
 تَحْرِيمَ رَبَا النِّسَاءِ فَكَذَلِكَ الْجِنْسِيَّةُ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر « تكملة المجموع شرح المهذب » لملي السبكي: ( ١٠ / ٨٨ ).

(٢) انظر « الهداية مع فتح القدير »: ( ٥ / ٢٧٩ ) فما بعدهما « كنز

الدقائق مع كشف الحقائق » لمبد الحكم الأفغاني: ( ٢ / ٣١ ).

## مسألة - ٣ -

ذهب الجمهور من أصحاب الشافعي رضي الله عنه إلى أن تخصيص الحكم بصفة من أوصاف الشيء يدل على نفي الحكم عما عدا محل الصفة وهو الملقب بالمفهوم<sup>(١)</sup>.

مثاله : قوله ﷺ : « في سائمة الغنم زكاة »<sup>(٢)</sup> فدل على نفي الحكم عما عداها وتنزل الصفة منزلة العلة<sup>(٣)</sup>.

واحتجوا في ذلك؛ بأن عدول صاحب الشرع عن اللفظ العام وهو قوله : في الغنم زكاة، إلى اللفظ الخاص وهو قوله : في سائمة الغنم زكاة، لا بد وأن يكون لفائدة، ولا فائدة إلا نفي الحكم عما عدا محل

(١) انظر « الإحكام في أصول الأحكام » للآمدي : ( ٣ / ١٠٣ )  
« المستصفى » : ( ٢ / ٤٦ ) « مختصر المنتهى مع شرح العضد وحاشية التفتازاني » :  
( ٣ / ١٧٥ ) فما بعدها .

(٢) اختلفت الروايات التي جاءت على ذكر سائمة الغنم في حديث أنس عن أبي بكر رضي الله عنه . فرواية البخاري « وفي صدقة الغنم في سائماتها » . وعند أحمد في مسنده وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم في « المستدرک » وفي سائمة الغنم من كل أربعين شاة شاة . « النخ » وهذه ذكرها ابن حزم في « المحلى » وفي رواية لأبي داود « وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين .. » « النخ » وأخرج البيهقي في سننه الكبير « وصدقة الغنم في سائماتها » .

(٣) انظر للمفهوم المخالفة وأنواعها « مفهوم الصفة » « تفسير النصوص » :  
( ١ / ٦٧٠ ) فما بعد للمحقق .

الصفة (١).

وذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه وطائفة من أصحابنا إلى منع ذلك<sup>(٢)</sup>.

واحتجوا بأن الصفة تجري مجرى العلم ، إذ المقصود من الصفة الإبانة عن الموصوف والتميز بينه وبين غيره ، كما أن المقصود من الاسم هو الإبانة عن المسمى وتمييزه عن غيره ، ثم تعليق الحكم ، فكذا تعليق الحكم بالصفة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر « المستصفي » : ( ١٩١ / ٢ ) فما بعدها « جمع الجوامع مع المحلي والبناني » ، ( ٢٤٩ / ١ - ٢٥٠ ) وقارن بما ذكر ابن حجر في « فتح الباري » : ( ٢٥١ / ٣ ) .

(٢) راجع في هذا « أصول السرخسي » : ( ٢٥٧ / ١ ) « التلويح على التوضيح » ( ١٤٣ / ١ ) فما بعدها .

(٣) مفهوم الصفة أحد أنواع مفهوم المخالفة ، الذي طال الخلاف حول الأخذ أو عدم الأخذ به وقد انبنى على هذا اختلاف في كثير من الفروع الفقهية ، ومحل ذلك كتب الأصول ثم كتب للفروع .

والمشهور عند الحنفية القول بمفهوم المخالفة في كلام الناس ، وعدم القول به في نصوص الأحكام من الكتاب والسنة .

غير أن أبا بكر الجصاص صاحب « أحكام القرآن » ، روى في كتابه « أصول الفقه » عن محمد بن الحسن المسألة التالية :

« إذا حاصر المسلمون حصناً من حصون المشركين فقال رجل من أهل الحصن : « أميوتي على أن أتول إليكم على أن أدلكم على عاتق رأس من السي في قرية كذا » =

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) إذا باع نخلة قبل أن تؤبر ، فثمرتها تندرج تحت البيع عندنا ، ولا تندرج بعد التأبير لقوله عليه السلام : « من باع نخلة بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع »<sup>(١)</sup> دل مفهومه على أنها

---

فأمنه المسلمون فنزل ثم لم يخبر بشيء فإنه يرد إلى مأمنه ، لأنه لم يقل : إن لم أركم فلا أمان لي .

قال الجصاص : ( فلم يحمل محمد وقوع الأمان على هذا الشرط دليلاً على أنه متى لم يف بالشرط فلا أمان له . وهذا يدل من مذهبه دلالة واضحة على أن البعوض بالذكر أو التملق لشرط لا يدل على أن ماعداء حكمه بخلافه ) . قلت : في كلام محمد بن الحسن - كآفته الجصاص - ما يدل على عدم الأخذ بفهوم المخالفة حتى في كلام الناس ، ومعنى ذلك أن نفي الأخذ بفهوم المخالفة عند الحنفية حتى في كلام الناس قد جاء متأخراً .

انظر « أصول الفقه الجصاص » مخطوط : ( ٤٩/١ ) « تفسير النصوص » : ( ٦٩٣/١ ) فيها بعدها للمحقق .

(١) الحديث أخرجه البخاري من رواية ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ « من باع نخلاً قد أُبِّرَت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » ولابن ماجه عن ابن عمر أيضاً أن رسول الله ﷺ قال : « من ابتاع نخلاً بعد أن يؤبر فثمرتها للذي ابتاعها إلا أن يشترط المبتاع .. الخ » انظر « فتح الباري » : ( ٢٧٥ / ٤ ) ، « نيل الأوطار » : ( ١٨٢ / ٥ ) .

إذا كانت غير مؤبرة لا تكون لبائع ، ليكون التخصيص مفيداً<sup>(١)</sup> .  
 وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا تندرج في الحالين ، لأن تخصيص  
 أحد القسمين سكوت عن القسم الآخر ، والسكوت لا دلالة له<sup>(٢)</sup> .  
 ومنها (٣) أن الواجد لطول الحرة لا يجوز له نكاح الأمة عندها<sup>(٤)</sup>  
 لمفهوم قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات  
 المؤمنات فمأملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات »<sup>(٥)</sup> .  
 ومنها (٦) أن نكاح الأمة الكتابية غير جائز عندها . لمفهوم قوله  
 تعالى « من فتيانكم المؤمنات »<sup>(٥)</sup> خص الأمة المؤمنة بالذكر<sup>(٦)</sup> .

---

(١) ذكر ابن حجر عن القرطبي صاحب « المفهم » قوله : « القول بدليل  
 الخطاب — يعني بالمفهوم — في هذا ظاهر لأنه لو كان حكم غير المؤبرة حكم  
 المؤبرة لكان تقييده بالشرط لفواً لا فائدة فيه » / هـ .  
 انظر « الفتح » : ( ٢٧٥ / ٤ ) طبع الحشاب . وراجع « المهذب »  
 للشيرازي : ( ٢٧٩ / ١ ) « المستصفي » : ( ١٩١ / ١ ) .  
 (٢) راجع « اصول السرخسي » : ( ٢٥٧ / ١ ) « الهداية مع فتوح  
 القدير » : ( ٩٩ / ٥ ) « بدائع الصنائع » : ( ١٦٤ / ٥ ) .  
 (٣) انظر « المهذب » : ( ٤٤ / ٢ - ٤٥ ) « المستصفي » : ( ١٩١ / ١ )  
 فما بعد .

(٤) « سورة النساء : ٢٥ » .

(٥) « سورة النساء : ٢٥ » .

(٦) انظر « المهذب » : ( ٤٥ / ٢ ) .

وعنده : جازن لما ذكرناه <sup>(١)</sup> .

ومنها (٤) أن الميتة لا نفقة لها إذا كانت حائلاً ، لأن الله تعالى خص الحامل بالذكر في قوله تعالى : « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن » <sup>(٢)</sup> وهذا وصف لها ، فاتفق الحكم عن غيرها <sup>(٣)</sup> .  
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لها النفقة والسكنى حاملاً كانت أو حائلاً <sup>(٤)</sup> .

ومنها (٥) أن أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لا يجوز عندنا <sup>(٥)</sup>  
لمفهوم قوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا

---

(١) انظر « احكام القرآن » للجصاص : ( ١٩١ / ٢ ) « اصول السرخسي » : ( ٢٥٦ - ٢٦١ ) .

(٢) « سورة الطلاق : ٦ » .

(٣) ذهب البعض من العلماء الى إخراج هذه المسألة تحت « مفهوم الشرط » وآخرون يوردونها - صنيع المؤلف - تحت مفهوم الصفة ، والإمام الشافعي رحمه الله اعتبر وجوب النفقة مرتبطاً بالحمل فلا نفقة على غير ذوات الأحمال وهو كما ترى تطبيقاً للحكم بالصفة وانظر كلامه في « احكام القرآن » للشافعي ج ١ أبي بكر البيهقي : ( ٢٦١ - ٢٦٢ ) « الأم » : ( ٢١٩ / ٥ ) « مختصر المزني » : ( ٧٨ / ٥ ) على هامش الأم .

(٤) انظر « فتح القدير » : ( ٣٣٩ / ٣ ) .

(٥) كلام المؤلف رحمه الله لا يؤخذ على إطلاقه هنا . انظر تفصيل ذلك عند الشيرازي في « المهذب » : ( ٢٥٠ / ١ ) .



يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا  
الكتاب<sup>(١)</sup> ، خص أهل الكتاب .  
وعنه : يجوز أخذها من عبدة الأوثان من غير أهل الكتاب<sup>(٢)</sup> .



---

(١) «سورة التوبة : ٣٦» .

(٢) انظر القضية من اطرافها في « الهداية وفتح القدير » : ( ٤ / ٣٧٠ -  
٣٧١ ) « بدائع الصنائع » : ( ٧ / ١١٠ - ١١١ ) .

## مسألة - ٤ -

زعم أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه أن التصرفات الحسية تنقسم إلى : صحيحة مشروعة ، وباطلة ممنوعة ، وفاسدة مشروعة بأصلها ممنوعة بوصفها . وعنوا بالصحيح ما يفيد حكمه الموضوع له ، وبالباطل : ما لا يفيد حكمه الموضوع له ، وبالفاسد ما يفيد حكمه من وجه دون وجه <sup>(١)</sup> .

وذهب أصحاب الشافعي رضي الله عنه إلى إنكار القسم الثالث ولم يفرقوا بين الفاسد والباطل <sup>(٢)</sup> .

واعلم أن هذا أصل عظم فيه اختلاف الفئتين وطال فيه نظر الفريقين . وهو على التحقيق نزاع لفظي ومراء جدلي ، فإن مراد القوم من هذا التقسيم أن التصرفات تنقسم إلى مأنى الشرع عنها لمعنى يرجع إلى ذاتها بسبب اختلاف ركن من أركانها كبيع الحر ،

---

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ١ / ٨١ ) فما يمدها « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ) « التلويح على التوضيح » : ( ١ / ٢١٦ ) فما يمدها .

(٢) انظر « الإحكام » للأمدى : ( ١ / ١٨٦ ) « مختصر المنتهى مع المضد والتفتازاني » : ( ٢ / ٩٨ - ٩٩ ) .

والميتة، والدم، وإلى ما نهي عنه لآلذاته، بل لأمر يرجع إلى شروطها وتوابعها وأوصافها وأمور تقارنها ؛ كالبيع إلى أجل مجهول والبيع بالخر والخنزير ونظائرها . فإن الأول معلوم البطلان بدلالة قاطعة ، والثاني مظنون البطلان بدلالة ظنية اجتهدية ، ولهذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم فيه . ويدل على الفرق بينهما ؛ أن الأول لا يسوغ فيه الاجتهاد ، لو حكم الحاكم بنفاذه لم ينفذ حكمه ، والثاني ؛ يسوغ فيه الاجتهاد حتى لو قضى قاض يجوازه نفذ حكمه وصح ، وإن لم يكن صحيحاً من قبل الحاكم ، فنص أبو حنيفة رضي الله عنه اسم الباطل بما ثبت إلغاؤه شرعاً بدلالة قاطعة ، واسم الفاسد بما ثبت إلغاؤه بدلالة ظنية ، وهذا كصيرهم إلى الفرق بين الواجب والفرض وقولهم : إن الفرض ماثبت بدلالة قاطعة ، والواجب ماثبت بدلالة ظنية ، فإننا نساعدهم على الانقسام المعنوي وإن نازعناهم في العبارة . وقد نص الشافعي رضي الله عنه على جنس هذا التصرف . فإنه قال في غير موضع ؛ إن كان النهي لأمر يرجع إلى عين المنهي عنه دل على فساده ، وإن كان لأمر يرجع إلى غيره لا يدل على فساده ، فالتفرقة بين القسمين متفق عليها ، وإنما يرجع النزاع إلى أن فساد الوصف المقارن هل يلحق

بفساد الأصل في سائر أحكامه وآثاره أم لا؟<sup>(١)</sup>.

فالشافعي رضي الله عنه ألحق فساد الوصف بفساد الأصل ، وأبو حنيفة رضي الله عنه فرق بينهما .

وعند هذا لا بد من التنبيه لدقيقة وهي : أن الوصف المقارن للنصرف قد يكون مجاوراً له غير لازم لذاته ، كالبيع في وقت النداء<sup>(٢)</sup> ، وحيث ألحق الشافعي رضي الله عنه فساد الوصف بفساد الأصل إنما أراد به القسم الأول دون الثاني<sup>(٣)</sup> .

ويفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن البيع الفاسد لا يتعقد عندنا ولا يفيد الملك أصلاً<sup>(٤)</sup> .

وعندهم ، يتعقد ويفيد الملك إذا اتصل به القبض . وصورته : ما إذا باع درهماً بدرهمين ، أو شرط أجلاً مجهولاً ، أو خياراً زائداً ، أو الشرط أن لا يسلم ، أو باع بخمر أو خنزير ، وإن كل ذلك فاسد ليس

---

(١) لمزيد من التفصيل في موضوع « أثر النهي في المنهي عنه » انظر « تفسير النصوص في الفقه الإسلامي » : ( ٢ / ٣٨٧ ) فما بعدها للمحقق .

(٢) انظر « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي : ( ١٨ / ١٠٨ ) « تفسير النصوص » : ( ٢ / ٣٨٠ ) للمحقق .

(٣) في « د » ( دون الثاني ) وهو تصحيف .

(٤) انظر « المجموع » : ( ٩ / ٤١٢ ، ٤٢٢ ) .

- بباطل ، حتى يترتب <sup>(١)</sup> الملك عليه عند جواز القبض <sup>(٢)</sup> .
- ومنها (٣) أن الإجارة الفاسدة لا تفيد ملك المنافع عندنا .
- وعندم تنعقد وتملك المنافع بحكم العقد <sup>(٣)</sup> .
- ومنها (٤) أن بيع المكره وإجارته لا ينعقدان عندنا .
- وعندم ينعقد ، ويتوقف نفوقه على الرضى <sup>(٤)</sup> .
- ويلحق هذا الأصل قولنا : إن العاصي بسفر لا يترخص ترخص
- المسافرين عندنا ؛ لكون السفر ممنوعاً عنه <sup>(٥)</sup> .
- وعندم يترخص ، لأن الممنوع وصفه دون أصله <sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

- 
- (١) في « د » ( يارب ) والصواب ما أئبناه .
- (٢) انظر « فتح القدير على الهداية : ( ١٨٨ / ٥ ، ٢١٦ ) هذا : ويعبر  
الفقهاء بالنفاذ .
- (٣) انظر « الأشباه والنظائر » لابن نجيم مع شرحه « غز عيون البصائر »  
للحموي : ( ٢ / ٥٢ ) .
- (٤) انظر « شرح التلويح على التوضيح » : ( ١٩٨ / ٢ ) .
- (٥) انظر « المهذب » : ( ١٧٨ / ١ ) .
- (٦) انظر « فتح القدير » : ( ٧٩ / ٢ ) .

## مسألة - ٥ -

الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم ، أو بقاء ما هو ثابت بالدليل ، وهو الملقب بالاستصحاب ، حجة على الخصم عند أصحاب الشافعي رضي الله عنه<sup>(١)</sup> .

واحتجوا في ذلك : بأن جاحدي الرسل ، ونفاة النبوات ، لا يكلفون دليلاً على النفي ، بل إقامة الدليل على صحة النبوة على الأنبياء ولو لم يكن عدم الدليل حجة للثاني لطلوبوا بالدليل . وكذلك قوله تعالى : « قل لأجدر بما أوحى إليّ محرماً على طعام يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ، أو لحم خنزير<sup>(٢)</sup> » فإنه احتجاج بعدم الدليل ، ولأن الثاني متمسك بالعدم ، والعدم غير محتاج إلى الدليل فينعدم الحكم ، لعدم دليله<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناي : ( ٢ / ٣٤٨ -

٣٤٩ ) « الإحكام في أصول الأحكام » للأمامي : ( ٤ / ١٧٢ ) .

(٢) « سورة الأنعام : ١٤٥ » .

(٣) انظر مع المصدرين السابقين : « ارشاد الفحول » للشوكاني :

( ص ٢٣٧ ) .

وذهبت الحنفية إلى أنه ليس بحجة على الخصم مطلقاً<sup>(١)</sup>.

واحتجوا في ذلك بأن حاصل الاستدلال بعدم الدليل آيل إلى الجهن بالدليل إذ لا سبيل لأحد من البشر على حصر الدلائل أجمع ، بل يجوز أن يعلم إنسان دليلاً يجهله غيره لتفاوت الناس في العلم ، فكان المتعلق بعدم الدليل متعلقاً بالجهل ، والجهل لا يكون حجة على أحد ، بل يكون عذراً له في الامتناع عن الحكم .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الصلح على الإنكار<sup>(٢)</sup> باطل عند الشافعي رضي الله عنه . لأن الله تعالى خلق الذمم برية عن الحقوق ، فثبت براءة ذمة المنكر بخلق الله عز وجل ، ولم يقم الدليل على شغل ذمته ، فلا يجوز شغلها بالدين ، فلا يصح الصلح<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الذي في كتب الأصول ضد الحنفية أن الاستصحاب حجة للدفع لا الإثبات وهم يوردونه تحت « الحجج الفاسدة » ليكون واحداً من مشتقات هذا العنوان . انظر « التلويح على التوضيح » : ( ١٠١ / ٢ ) فما بعدها « مصادر التشريع ومناهج الاستنباط » : ( ص ٤٦٠ ) للتحقق . وراجع كلام ابن القيم في هذا المقام في « اعلام الموقعين » : ( ١ / ٣٣٩ ) .

(٢) هنا ينتهي الحرم في نسخة « ز » .

(٣) انظر « المذهب » : ( ٣٣٣ / ١ ) فما بعدها « مغني المحتاج » : ( ١٧٩ / ٣ - ١٨٠ ) وراجع « التلويح على التوضيح » : ( ١٠٢ / ٢ ) « نيل الأوطار » : ( ٢٧٠ / ٥ ) .

[وعندهم<sup>(١)</sup> : يصح ، لأن عدم الدليل ليس بحجة لابقاء ما ثبت بالدليل ، فيجوز شغل ذمته بالدين ، فيصح الصلح ]<sup>(٢)</sup> .

ومنها (٢) أن الكلب المعلم إذا أكل من فريسته مرة واحدة ، لم تحرم تلك الفريسة على أحد القولين عندنا<sup>(٣)</sup> . ولم يحرم ماضى من فريسته<sup>(٤)</sup> قولاً واحداً استصحاباً للحل الثابت قبل الأكل ، فإنه ثابت يقيناً .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يحرم الجميع<sup>(٥)</sup> ، فإن علمه أمر خفي لا يطلع عليه ، فيعتبر السبب الظاهر المظهر له ، وهو الامتناع عن الأكل إذ به ظهر العلم ، فالإقدام على الأكل يُظهر<sup>(٦)</sup> ضده وهو الجبل ، فإنه السبب الظاهر المظهر له .

ومنها (٣) أنه لا يقضى على الناكل بمجرد نكوله بل يعرض اليمين

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

(٢) انظر « كشف الحقائق » وكثر الدقائق : ( ١٢٨ / ٢ ) « شرح القدوري » : ( ص ٢٠٦ ) وراجع « التلويح » : ( ١٠١ / ٢ ) ( مسالك )  
لشيخنا محمد أبي زهرة رحمه الله ( ص ٣٦٢ ) الطبعة الثانية .

(٣) انظر « المنهاج مع مفتي المحتاج » : ( ٢٧٦ / ٤ ) .

(٤) في « ز » ( فرائه ) .

(٥) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٣٦٥ ) ( كشف الحقائق ) : ( ٢٤٨ / ٢ ) .



على المدعي عندنا ، لأن الأصل أن لا يحكم إلا بما يعلم ، أو يظن خطأً يقارب العلم ، فإذا أعوز ، بقينا على النفي استصحاباً للبراءة الأصلية<sup>(١)</sup> .

وعندم : يقضى به تنزيلاً للامتناع عن الحجة مقام نفس الحجة بناء على<sup>(٢)</sup> القرائن المطرحة شرعاً في إثبات الحقوق<sup>(٣)</sup> ونفياً .

ومنها (٤) إذا تداعى رجلان داراً في يد ثالث ، وأقام كل واحد منهما بينة على أن الملك في جميع الدار له ، تعارضت البيتان ، وتساقطتا وصار كأن لا بينة عندنا ، وتقرّ الدار يد الثالث ، تمسكاً بالاستصحاب<sup>(٥)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : تستعمل البيتان ، وتقسم بينهما<sup>(٦)</sup> .  
ومنها (٥) أن التدبير المطلق لا يمنع البيع عندنا<sup>(٧)</sup> ، لأن البيع

---

(١) في « ز » ( يظهره ) .

(٢) انظر « المنهاج مع مفني المحتاج » : ( ٤ / ٧٧ ) .

(٣) في « ز » ( على أن ) والصواب ما أثبتناه من « د » .

(٤) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٢٨٧ ) وراجع « بداية المجتهد » :

( ٢ / ٣٦٩ ) .

(٥) انظر التفصيل في « مفني المحتاج » : ( ٤ / ٤٨٠ ) .

(٦) راجع « تبين الحقائق » : ( ٣١٥٤ ) فابعدهما « كشف الحقائق » :

( ٢ / ١١٣ ) .

(٧) انظر « مفني المحتاج » : ( ٤ / ٥٠٩ ) .

كان جائزاً قبل التدبير ، ولا معنى للتدبير إلا لتعلق عتق بالموت ، فهو كقوله : إن مت في مرضي<sup>(١)</sup> هذا ، فأنت حر .

وعندم : يمنع ، لأنه استحقاق عتق بعد الموت فأشبه الاستيلاء<sup>(٢)</sup> .

ومنها ٢٧ أن أحد الشريكين إذا أعتق نصيبه من العبد المشترك وكان المعتق معسراً عتق نصيبه ، وبقي الباقي على ملك مالكه [ كما كان<sup>(٣)</sup> ] ولا يستسعى العبد في أداء قيمة باقية عند الشافعي رضي الله عنه ، لأنه لم يتحقق منه صنيع يستدعي وجوب الضمان عليه ، ووجوب القيمة فيها إذا كان الشريك المعتق موسراً ، ثبت نصاً<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يستسعى العبد في أداء قيمة باقية ، لأن الإعتاق لا يتجزأ ، وقد احتبس حق الشريك عنده فتجب<sup>(٥)</sup> عليه السعاية وإن لم يوجد منه صنيع<sup>(٦)</sup> ، كالثوب إذا وقع في صبغ

---

(١) في « د » ( من مرضي ) .

(٢) انظر « تبين الحقائق » : ( ٣ / ٩٨ ) « شرح القدوري » : ( ص ٣١٢ ) .

(٣) ما بين القوسين سقط من « د » .

(٤) راجع تفصيل ذلك في « المنهاج مع شرحه مفني المحتاج » : ( ٤ / ١٩٥ )

فما بعد .

(٥) في « ز » ( فيعبر ) .

(٦) في « د » ( صيغة ) والصواب ما أتتناه من « د » .

إنسان فأنصبغ به، فإنه يجب على رب التوب ضمان الصبغ<sup>(١)</sup>، لأحباس ملكه عنده، وإن لم يوجد منه جناية<sup>(٢)</sup>.

ومنها (٧) أن الدية لاتكمل في الشعور الخس عندنا وهي :  
شعر الرأس واللحية ، والحاجين ، والأهداب ، والشاربين ، بل حكومة عدل ، لأن الأصل أن لايجب كمال الدية بإتلاف البعض ، غير أن الشرع [علق<sup>(٣)</sup>] كل الدية بإتلاف الطرف ، لأنه تفويت منفعة الجنس [ فيصير الشخص كالمالك<sup>(٤)</sup> ] في حق ملك<sup>(٥)</sup> المنفعة ، والشعور ليست من هذا القبيل ، فبقي على الأصل وهو : امتناع كمال الدية<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : في كل واحد منها دية كاملة<sup>(٧)</sup>

(١) في « ز » ( يجب عليه رد التوب و ضمان الصبغ ) .

(٢) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٣٠٩ ) .

(٣) ساقطة من « ز » وانظر « مغني المحتاج » ( ٧٧ / ٤ ) .

(٤) في « ز » ( فيتضرر الشخص كالملاك ) وهو تصحيف .

(٥) في « ز » ( تلك ) .

(٦) انظر « المذهب » / ( ٢٠٨ / ٢ ) .

(٧) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٣٣٠ ) « كشف الحقائق » :

( ٢٨٢ / ٢ ) .

إذا فسد المنتبت<sup>(١)</sup> [لأنه فات به الجمال على الكمال ، فيجب فيه دية  
كاملة كما في الأذن ومارن الأنف]<sup>(٢)</sup> .



---

(١) في د د « (إذا ثبت الفساد) وهو خطأ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من د د وانظر « نتائج الأفكار لقاضي زاده

تكملة فتح القدير ، لابن الهمام ( ٢٠٩ / ٨ ) .

## مسألة<sup>(١)</sup> - ٦ -

لاحجة في قول الصحابي على انفراده عند الشافعي رضي الله عنه ولا يجب على من بعده تقليده<sup>(٢)</sup> .  
 واحتج في ذلك بقوله تعالى : « فاعثبروا يا أولي الأبصار<sup>(٣)</sup> » ،  
 أمر بالاعتبار دون التقليد ، ولأن الصحابي لم تثبت عصمته ، والسبب  
 والغلط جائزان عليه ، فكيف يكون قوله حجة في دين الله تعالى<sup>(٤)</sup> .  
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : هو حجة تقدم على القياس ، إذا  
 لم يخالفه أحد من نظرائه<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) ساقطة من « ز » حتى ( ص ٧٩ ) من « د » مسألة الإيجاب والقبول .  
 (٢) هذا قول جمهور الأصوليين وانظر الرسالة للامام الشافعي ( ص : ٥٩٦ )  
 تحقيق احمد شاكر وانظر « جمع الجوامع مع الحلبي والبناني » : ( ٢ / ٣٩٤ )  
 « الشافعي » لشيخنا محمد أبي زمرة رحمه الله ( ص ٣٠٥ ) الطبعة الثانية ١٣٦٧ هـ .  
 « مصادر التشريع » ( ص ٥١٣ ) للتحقق .  
 (٣) « سورة الحشر : ٢ » .  
 (٤) انظر تفصيلاً لهذا في كتابنا « مصادر التشريع » : ( ص ١٢٢ ) فما بعدها  
 وراجع « الأحكام » للأمدى : ( ٤ / ٢٠١ ) وقارن به « إعلام الموقعين » :  
 ( ٤ / ٥٣ ) فما بعدها .  
 (٥) انظر « تأسيس النظر » للدبوسي : ( ص ٥٥ ) « التلويح مع التوضيح » :  
 ( ١ / ١٧ ) فما بعدها .

واحتج في ذلك بقوله ﷺ : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم <sup>(١)</sup> » .

يُنَّ أن في الإقتداء بهم اهتداء ، ولأن اجتهاد الصحابي أقرب إلى الصواب من اجتهاد غيره ، لما اُخصوا به من الدرجة الزائدة ، لمشاهدة الوحي ، وقربهم من الرسول ﷺ ، كيف وأن الظاهر من حاله أن لا يقول ما قاله إلا سماعاً من رسول الله ﷺ لاسيما في ما يخالف القياس .

ويتفرع عن هذا الأصل : مسألة العينة وهي : السلف ، وصورتها ما إذا اشترى ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن ، فإنه صحيح عند الشافعي رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> طرداً للقياس الجلي .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يفسد العقد الأخير <sup>(٣)</sup> ، لقول عائشة رضي الله عنها حيث أُخبرت أن زيد بن أرقم ابتاع عبداً من

---

(١) ذكره ابن عبد البر بإسناد فيه الحارث بن غصين ثم قال : هذا إسناد لا تقوم به حجة ، لأن الحارث بن غصين مجهول . انظر « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر : ( ٩١ / ٢ ) وانظر كلام الشوكاني في هذا في « إرشاد الفصول » : ( ص ٢٤٤ ) . وراجع « تفسير النصوص في الفقه الاسلامي » .  
(٢) انظر « السنن الكبرى » للبيهقي : ( ٣٣٠ / ٥ - ٣٣١ ) .  
(٣) انظر « الهداية وشروحها » : ( ٢٠٨ / ٥ ) « فتح القدير » .

امراً بألف درهم إلى أجل ، ثم ابتاعته منه بمخمسة مائة حالة : بشما بعث وبشما اشترت ، أخبرني زيداً أنه أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب<sup>(١)</sup> ، فأخذ به أبو حنيفة رضي الله عنه ، وترك

(١) في « الإجابة » للزركشي قال عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا معمر والثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة في نسوة فسألنها امرأة فقالت : يا أم المؤمنين ، كنت لي جارية فبعيتها من زيد بن أرقم بثمانمائة إلى العطاء ، ثم ابتعتها منه بمائة ، فنقدته السجادة ، وكسبت علبته ثمانمائة ، فقالت عائشة : بش ما اشتريت وبش ما اشترى زيد بن أرقم . إنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب ، فقالت للمرأة لعائشة : « أ رأيت إن أخذت رأس مالي ورددت عليه الفضل ؟ » . فقالت : فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف .

قال الزركشي : وأخرجه الدارقطني والبيهقي في سننها عن يونس بن أبي إسحاق الهمداني عن أمه الولية قالت : « كنت قاعدة عند عائشة فأتتها أم حجة فقالت : « إني بعث زيد بن الأرقم جارية إلى عطاءه فذكر نحوه » « الإجابة » للزركشي تحقيق الأستاذ سميد الأفغاني ( ١٥١ ) قلت : الذي أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » : ( ٥ | ٣٣٠ - ٣٣١ ) عن المالكية بلفظ « كنت قاعدة عند عائشة رضي الله عنها فأتتها أم حجة » هو عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عنها : أما ما أخرجه من طريق ابنه يونس بن أبي إسحاق عنها فهو قولها : « خرجت أنا وأم حجة إلى مكة فدخلنا على عائشة فذكره » .

هذا : وقد ذهب إلى حديث عائشة - كما يقول الزركشي - جماعة منهم الثوري والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وصححوا حديثها .  
والعالية روى عنها زوجها وابنها ، وهما إمامان وذكرهما ابن حبان في الثقات . =

## القياس<sup>(١)</sup> .

= أما الدارقطني: فقد روى عن الإمام الشافعي أن أم حبة والعمالة مجهولتان، وأن هذا الحديث لا يثبت عن عائشة .  
وقال ابن عبد البر في « الاستدكار » : هذا الخبر لا يثبت أهل العلم بالحديث ، ولا هو مما يحتج به عندهم .

انظر « الإجابة » : ( ص ١٥٢ ) « السنن الكبرى » : ( ٥ / ٢٢١ ) .  
( ١ ) انظر « الجوهر النقي » لابن التركاوي : ( ٥ / ٢٣١ ) مع « السنن الكبرى » .  
هذا وقد ذكر البيهقي أن الربيع بن سليمان قال : قال الشافعي : « قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتاً عنها عابت عليها بيمينها إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم ، وهذا ما لا يجوز » ، لا أنها عابت عليها ما اشترت بنقد وقد باعته إلى أجل .  
ولو اختلف بعض أصحاب النبي ﷺ في شيء ، فقال بعضهم فيه شيئاً وقال غيره خلافه ، كان أصل ما نذهب إليه أنا تأخذ بقول الذي معه قياس ، والذي معه القياس قول زيد بن أرقم ، قال : وجه هذا أنا لا نثبت مثله على عائشة ، مع أن زيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالاً ، ولا يتناع إلا مثله ، ولو أن رجلاً باع شيئاً ، أو ابتاعه ، نراه نحن محرماً وهو يراه حلالاً ، لم نزع أن الله عز وجل ، يحبط من عمله شيئاً ، اهـ .

أما أبو بكر الرازي فقال : « إن قيل : كيف أنكرت الأول وهو صحيح عندنا : قلنا : لأنها علمت أنها قصدت به إيقاع البيع الثاني كما يفعل الناس ، وفي قولها : أرأيت إن لم آخذ إلا رأس مالي ، وثلاثة عائشة الآية دليل على إبقائها العقد الأول وأن المنكر هو الثاني . ولو كانت إنما أنكرت له لكونه يميناً إلى العطاء كما زعم الشافعي لما أيقعت الأول ، اهـ .

انظر « الإجابة » ( ص ١٥٢ ) « الجوهر النقي » ( ٥ / ٢٣١ ) .



## مسألة - ٧ -

المعدول عن القياس يجوز أن يقاس عليه ما في معناه عند الشافعي رضي الله عنه ، واحتج في ذلك : أن القياس يعتمد فهم المعنى ، وقد تحقق ذلك هنا ، فإننا لا نجوز التعليل والتعدي إلا عند ظهور المعنى في الأصل المستثنى عن القياس العام في الفرع الملحق به ، أقصى ما في الباب أن الأصل المستثنى يخالف لأصل آخر ، فأتى خالف أصلاً آخر لا يمتنع تعليله ، والحق غيره به .

والسرفيه هو : أن قواعد الشرع بأسرها تتلاقى في قضايا عامة ، لكن كل قاعدة انفردت بخاصية تخالف خاصية القاعدة الأخرى ، وتلك الخصائص مبناها على التغاير والاختلاف ، إذ لو قلنا : إن الخصائص بأسرها شيء واحد لجعلنا المباحات مباحاً واحداً .

وذهب الحنفية إلى منع القياس على الخارج عن القياس . واحتجوا بأن ركن القياس فهم المعنى في الأصل المقيس عليه ، والمعدول عن القياس ليس كذلك . وهذا فاسد لما ذكرناه<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر في المذهبين « المستصفى » للقرظي : ( ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ ) . « اصول السرخسي » ( ١٥٠/٢ ) طبع مصر ١٣٧٢ هـ « اصول البزدوي مع كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ١٠٢٢/٣ ) .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) إذا اختلف المتبايعان ، والسلعة هالكة في يد المشتري ، أو خرجت من ملكه أو صارت بحال لا يقدر على ردّها بالعيب ، يتحالفان عند الشافعي رضي الله عنه<sup>(١)</sup> ، ويراد أن القيمة ، لأن كل واحد منهما يدعي عقداً غير العقد الذي يدعيه صاحبه ، فيحلف كل واحد على نفي دعوى صاحبه ، كما في حال قيام السلعة<sup>(٢)</sup> .

وعندهم<sup>(٣)</sup> : لا يتحالفان ، لأن التحالف على القبض على وفاء من حيث إن البائع يدعي زيادة على ألف ، والمشتري ينكرها ، والمشتري يدعي وجوب التسليم عند أداء الألف والبائع ينكره فيتحالفان .  
أما بعد القبض : فالتحالف على خلاف القياس ، فلا يلتحق به حال هلاك السلعة .

ومنها (٢) أن مادون أورش الموضحة تتحمله العاقلة عند الشافعي

---

(١) ومعه في هذا محمد بن الحسن أيضاً . انظر «فتح القدير» : (١٩٠/٦)  
فابعدهما «كشف الحقائق» (١١٠/٢) .  
(٢) انظر : «القليوبي وعميره على المحلى» : (٢٣٠/٢) «مغني المحتاج» :  
(٩٧/٢) .

(٣) صاحباً هذا القول - كما علمته - أبو حنيفة وأبو يوسف . انظر  
«فتح القدير» : (١٩٠/٦) «كشف الحقائق» : (١١٠/٢) .

رضي الله عنه لبدل النفس ، وبدل الجناية على الأطراف ، لأن المقادير متساوية بالنسبة إلى الجناية ، والنسبة إلى العاقلة ، فالحكم بالتخصيص محال<sup>(١)</sup> .

وعندهم : لا يضرب على العاقلة ، لأن أصل الضرب على العاقلة خارج عن القياس<sup>(٢)</sup> ، إذ الأصل أن كل جان يختص بموجب جنايته ، وأن لا تزر وازرة وزر أخرى ، فتحميل أرش الموضحة على العاقلة خارج عن هذا القياس ، فلا يقاس عليه ما دونه .



---

(١) انظر « مغني المحتاج » : (٢٦/٤) .

(٢) انظر : « التلويح على التوضيح » : (٥٧/٢) .

## مسألة - ٨ -

ذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى أن الإيجاب والقبول  
له حكمان :

أ- هما : الانعقاد وهو مقترن بهما ، ومعناه الارتباط الحاصل  
من الخطاب والجواب .

والثاني : زوال الملك ، وهو حكم منفصل عن الانعقاد .  
[ واحتجوا في ذلك ] <sup>(١)</sup> : بأن الانعقاد على تجرده معقول في  
نفسه ، محقق في مسائل : كالعقد في مدة الخيار ، والهبة قبل القبض ،  
فإنها منعقدة ولم <sup>(٢)</sup> يتأثر المحل بها ، ولا معنى لانعقادهما إلا تعلق  
الإيجاب والقبول على نهج الخطاب والجواب ، وانتهاض ذلك سبباً  
للملك إذا وجد شرطه [ وهو القبض ] <sup>(٣)</sup> .

قالوا : وإذا ثبت أنها حكمان منفصلان فلا يعتبر في الانعقاد  
إلا أهلية الخطاب والجواب ، فهما صدر الإيجاب والقبول من أهلها

---

(١) في [ ز ] ( إذ الانعقاد ) بدون ( واحتجوا في ذلك ) .

(٢) في [ ز ] ( ولا ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من [ د ] .

وصادفاً محلاً قابلاً لحكمها ثبت الانعقاد أما زوال الملك فينبني<sup>(١)</sup>  
على الولاية على المحل .

والشافعي رضي الله عنه ، أنكر هذا الانقسام ولم يثبت<sup>(٢)</sup>  
لانعقاد معنى سوى كون العقد مفيد الحكم<sup>(٣)</sup> الذي وضع له .  
[ واحتج في ذلك بأن قال ]<sup>(٤)</sup> : الإيجاب والقبول وضعاً سبباً لزوال  
الملك في المحل المملوك إذا صدر من المالك الوالي على المحل ، فلامعنى  
[ لانعقاد بدونه ]<sup>(٥)</sup> [ لتوزيع الأسباب على الأحكام ]<sup>(٦)</sup> . وهذا  
بخلاف الهبة والرهن فإنها شرعت على تلك الوجوه ، فتلقيت كما  
شرعت ووضعت .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الفضولي إذا باع مال الغير لغا بيعه ، ولم ينفذ

---

(١) في [ ز ] ( فيبتي ) .

(٢) في [ ز ] ( الانقاد ) .

(٣) في [ ز ] ( لحكه ) .

(٤) في [ ز ] ( فإن ) دون ( واحتج في ذلك ) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من [ د ] .

(٦) ساقط من [ ز ] وبإثبات (٤) و (٥) تستقيم العبارة .

بالإجازة عندنا<sup>(١)</sup> .

وعندهم : ينفذ<sup>(٢)</sup> ، وكذا إذا أجر ملك الغير ، أو وهبه أو زوج  
[ مولى<sup>(٣)</sup> الغير بغير إذنه ] لا ينعقد عندنا ، وينعقد عنده [ وينفذ<sup>(٤)</sup> ]  
بالإجازة .

ومنها (٢) أن تصرفات الصبي باطلة عندنا<sup>(٥)</sup> [ وعبارته لاغية فيها ]<sup>(٦)</sup>  
وعندهم : يصح نفوذها على إجازة الولي<sup>(٧)</sup> .

★ ★ ★

- 
- (١) انظر لتحقيق المسألة : « مغني المحتاج » : (١٥/٢) « نهاية المحتاج » لشمس  
الدين الرملي : (٣٩٨/٣) فما بعدها مع حاشيتي الشيرازي والرشدي .  
(٢) انظر : « فتح القدير » : (٣٠٩/٥) و : « بدائع الصنائع » : (١٤٨/٥)  
و « كشف الحقائق » : (٣٦/٢) .  
(٣) ساقطة من [ د ] .  
(٤) ساقطة من [ ر ] .  
(٥) انظر « المنهاج مع مغني المحتاج » : (٧/٢) .  
(٦) ما بين القوسين ساقط من [ ز ] .  
(٧) انظر « شرح القديري » : (ص ١٤٨-١٤٩) و « كشف الحقائق » :  
(١٨٥-١٨٤/٢) .

## مسألة - ٦ -

ذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن جواز بيع الأعيان يتبع الطهارة [أي تكون الطهارة فيه شرطاً من جملة الشروط] <sup>(١)</sup> .  
فما كان طاهراً جاز بيعه [عند وجود الشرائط] <sup>(٢)</sup> ، وما لا فلا .  
واحتمج في ذلك : بأن النجس واجب الاجتناب منهى الاقتراب ،  
والبيع وسيلة إلى الاقتراب .

وقال ابو حنيفة : جواز البيع يتبع الانتفاع [فكل ما ذات منفعة به جاز بيعه] <sup>(٣)</sup> واحتمج في ذلك : بأن الأعيان خلقت لمنافع الآدمي ، قال الله تعالى : « خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً » <sup>(٤)</sup> ، فكل <sup>(٥)</sup> ما كان متعلقاً منفعة الآدمي ، كان محللاً للبيع ، قال : ولا يلزم على هذا : الحظر [والحتميز] <sup>(٦)</sup> وعذرة الآدمي ، والجلد قبل

(١) ما بين القوسين ساقط من [ز] .

(٢) ما بين القوسين ساقط من [ز] .

(٣) زيادة من [ز] وجاء في حاشية [د] ( أي لا يشترط الطهارة حيث وجد الانتفاع ) .

(٤) سورة البقرة : ٢٩ / .

(٥) في [ز] ( وكل ) .

(٦) ساقطة من [ز] .

البداع، والودك التجس<sup>(١)</sup> ، فإن عندنا لا يجوز الانتفاع بشيء من هذه الأشياء فلا جله امتنع بيعها .  
ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :  
منها (١) أن الكلب المعلم لا يجوز بيعه عندنا ولا يضمن بالإنلاف كسائر الأموال لأنه نجس<sup>(٢)</sup> .  
وعندهم : يجوز بيعه ويضمن بالإنلاف<sup>(٣)</sup> [كسائر الأموال]<sup>(٤)</sup> .  
ومنها (٢) أن بيع لبن الآدميات جائز عندنا ؛ لظاهره .  
وعندهم لا يجوز<sup>(٥)</sup> لأن الانتفاع به ضرورة فيتقدر بقدر الضرورة ولا يقبل نقل الاختصاص إلى غير محله . ولهذا لا يضمن بالإنلاف .  
ومنها (٣) أن بيع السرقين لا يجوز عندنا لتنجاسته<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في حاشية [د] ( هذا حكاية عنهم فانهم يقولون ذلك ) .  
(٢) في [د] ( لا يجوز بيعه ولا يضمن بالإنلاف لأنه نجس ) وانظر :  
« الأم » ( ١٠/٣ ) « مفتي المحتاج » : ( ١١/٢ ) .  
(٣) انظر « بدائع الصنائع » : ( ١٤٣/٥ ) .  
(٤) ساقطة من [ز]  
(٥) انظر « بدائع الصنائع » : ( ١٤٥، ١٤٣/٥ ) «فتح القدير» : ( ٢٠١/٥ )  
(٦) في كتب الشافعية (السريين) بلجيم وانظر «المنهاج مع مفتي المحتاج» :  
( ١١/٢ ) ولحكم اقتنائه واقتناء كلب الصيد ، انظر « نهاية المحتاج » للرملي :  
\_ ( ٢٨٢/٣ ) مع حاشيتي الشبرايملي والرشدي .



وليجوز عندم لأنه منتفع به في تسييد الأرض وغيره<sup>(١)</sup> .  
ومنها (٤) أن يبع خمور أهل الذمة فيما بينهم ، باطل عندنا<sup>(٢)</sup> ،  
لنجاستها .

وبصح عندم لجواز الانتفاع بها فيما بينهم ، ولذلك بضمن  
بالاتلاف<sup>(٣)</sup> .



- 
- (١) انظر «فتح القدير» : (٢٠٣/٥) .  
(٢) انظر «مغني المحتاج» : (١١/٢) .  
(٣) انظر : «حاشية ابن عابدين» : (١٠٣/٤) .

## مسألة - ١٠ -

اختلف العلماء في مورد عقد النكاح ما هو ؟ فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن مورده المنافع أعني منافع البضع . [ واحتج في ذلك بأمرين <sup>(١)</sup> :

أحدهما : أنها المستوفاة بحكم العقد ، والاستحقاق إنما يراد للاستيفاء ، والمستوفى هو المنافع فكان المستحق هو المستوفى .  
والثاني : أن الله تعالى سَمَّى العوض أجراً في قوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » <sup>(٢)</sup> ، والأجر إنما يستحق في مقابلة المنفعة كما أن الثمن إنما يستحق في مقابلة العين .

وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى أن مورد العين الموصوفة بالحل ، وحكمه ملك <sup>(٣)</sup> العين . واحتج في ذلك بأمر أربعة :  
أحدها : إضافة الحل إلى ذات المنكوحة في قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » <sup>(٤)</sup> .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من [ز] وجاءت العبارة هكذا ( أعني منافع البضع لأنها المستوفاة ) وسياق الكلام يشهد لما أثبتناه من [د] .

(٢) [سورة النساء : ٢٤] .

(٣) في [د] (ذلك) وهو تصحيف .

(٤) [سورة النساء : ٢٤] .

وثانها : أنه لو كان المفقود عليه المنافع لم يصح نكاح الطفلة الرضيعة ، كما لا يصح عقد الإجارة على نهر صغير ، ولا جحش ولا أرض سيخة .

وثالثها : أن عقد النكاح على التأيد ، والعقد على المنافع لا يتأبد .

ورابعها : أن المهر يستقر بوطأة واحدة ، ولو كانت المفقود عليه المنافع ، لكانت الوطأة الواحدة بمثابة سكنى لحظلة واحدة في عقد الإجارة ، فإنه لا يستحق به من الأجرة إلا بقدر ما يخصه .

ومنه من قال : مورده المنفعة ، لكن منفعة البضع أخذت<sup>(١)</sup> حكم الأجزاء والأعيان ، فصار حكمها حكم أجزاء الآدمي . ويتفرع عن هذا الأصل مسائل .

منها (١) أن وطء السيد لا يمنع الرد بالعيب عندنا ، لأنه استيفاء منفعة .

ومنع عدمه ، لأنه في حكم جزء حبسه [ عنده ]<sup>(٢)</sup> وامتنع عليه رد الأصل .

---

(١) في « د » ( إحدى ) وهو تصحيف .

(٢) ساقطة من « ز » .

ومنها (٢) أن النكاح لا ينعقد عندنا إلا بلفظ التزويج والإينكاح ، وهو اللفظ الموضوع شرعاً لتمليك هذا الجنس من المنفعة<sup>(١)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : ينعقد بلفظ البيع والهبة ، وكل لفظ يدل على ملك الذات<sup>(٢)</sup> . وقد تقدم ذكرها في مسائل العبادات . ومنها (٣) أن الخلوّة الصحيحة لا تقرر المهر عندنا ، لأن المعقود عليه المنفعة ، وضمائم المنافع يعتمد تلفها تحت يد من عليه البذل ، ومنافع البضع لا تدخل تحت اليد ، لأنها ليست بمال ولا تقبل الانتقال ، ويد الفاصب لا تمتنع من التزويج ، وما لا يدخل تحت اليد يكون ضمائه بالإتلاف كبذل الحر ، حتى قال أصحابنا : إن البذل لا يقرر باستتجار الحر بالتمكين ، وإنما يقرر بالاستيفاء ، وهو الذي اختاره القفال<sup>(٣)</sup> .

وعندهم : يقرر لأن المعقود عليه عين المرأة وقد سلمت نفسها<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر « المذهب » للشيرازي : ( ٤١ / ٢ ) فما بعدها .

(٢) انظر « تبين الحقائق » : ( ٩٦ - ٩٧ ) .

(٣) انظر « المذهب » : ( ٥٧ / ٢ ) .

(٤) انظر « أحكام القرآن » للجصاص عند تفسير قوله تعالى « وآتوا

النساء صدقاتهن نكحة » ( ٦٩ / ٢ ) .

ومنها (٤) أن التكاح يفسخ<sup>(١)</sup> بالعيوب الخمسة عندنا ، لأن  
المعقود عليه المنفعة ، فيدخلها الفسخ كما في الاجارة<sup>(٢)</sup> .

وعندهم : لا يفسخ<sup>(٣)</sup> ، لأن إثبات الملك في العين كان ضرورياً ،  
إذ الحرية تنافي المملوكية ، فيقدر بقدر الضرورة ، والضرورة قد  
اندفعت بإثبات الطلاق ، والفسخ توسع<sup>(٤)</sup> في محل الضرورة  
فيمتنع<sup>(٥)</sup> .

ومنها (٥) أن الخلع فسخ<sup>(٦)</sup> عندنا على القول المنصور في الخلاف  
والقول الثاني : أنه طلاق ، وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه<sup>(٧)</sup>  
لأن مورد [ عقد ]<sup>(٨)</sup> التكاح في حكم أجزائها وهي حرة ، وملك  
الجزء ضروري ليس بأصل ، والفسخ توسع<sup>(٩)</sup> .

---

(١) في « ز » ( لا يفسخ ) .

(٢) انظر « المذهب » : ( ٨ / ٢ ) .

(٣) في « ز » ( يفسخ ) .

(٤) في « د » ( توسع ) .

(٥) انظر « حاشية ابن عابدين » : ( ٥٩٧ / ٢ ) .

(٦) انظر « الأم » : ( ١٨١ / ٥ ) و « المذهب » : ( ٧٢ / ٢ ) .

(٧) انظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ١٩٩ / ٣ ) .

(٨) ساقطة من النسختين بدليل ما يأتي .

(٩) في « د » ( توسع ) .

ومنها (٨) أن السيد لا يجبر عبده على النكاح عندنا ، لأن مورد عقد النكاح منفعة البضع ، وهي مملوكة من الأمة دون العبد<sup>(١)</sup> .  
وعندهم : يجبر : لأن مورد عقد النكاح في إيجاب أمته ملك العين ، وهو موجود في العبد<sup>(٢)</sup> .  
ومنها (٧) أن الوطء في العتق المبهم لا يكون تعييناً عندنا ، لأنه استيفاء منفعة كالاستخدام .  
وعندهم : يكون تعييناً ، لأنه في حكم استيفاء جزء ، على ما سبق<sup>(٣)</sup> في مسائل السلم .



- 
- (١) انظر قولين في « المذهب » : ( ١ / ٤٠ ) .  
(٢) انظر التفصيل في « الهداية وتكملة فتح القدير » لقاضي زاده : ( ٢٤٦ / ٧ ) .  
(٣) هذا ماورد في النسختين ولعلها ( على ماسياقي ) لأن مسائل السلم مستأخرة تأتي بعد هذه المسائل ، وليست سابقة .

## مسألة - ١١ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه أن موجب عقود المعاوضات  
التسوية بين العوض والمعروض ذاتاً ووصفاً وحكماً .

أما ذاتاً : فبأن يكون كل واحد منها مالاً .

وأما وصفاً : فبأن يكون كل واحد منها جائز أن يكون حالاً  
ومؤجلاً ، ودينياً وعينياً .

وأما حكماً : فبأن يكون كل واحد منها ركناً مقصوداً  
بالعقد<sup>(١)</sup> .

[ واحتج في ذلك باستواء العاقدین في مناسط استحقاق النظر  
لهما ، ووجوب رفع الضرر عنها ، وكوّن العقد مشروعاً  
لمصلحتها ]<sup>(٢)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : إن المبيع ركن العقد والتمن

(١) في « د » ( أن موجب عقود المعاوضات التسوية بين العوض والمعوض  
ذاتاً ووصفاً ، أما ذاتاً : فبأن يكون كل واحد منها مالاً . وأما وصفاً : فبأن  
يكون كل واحد منها ركناً مقصوداً بالعقد ) والتقص في العبارة ظاهر .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

حكم العقد [وعنوا بقولهم : ركن العقد ، أن وجود العقد بدونه لا يتصور ، لأنه محل إضافة الصيغة إليه ، بخلاف الثمن ، فإنه غير داخل في حقيقة العقد ، بل هو حكم العقد وموجبه ، كما أن الموهوب ركن الهبة ، والثواب حكمها وموجبها ]<sup>(١)</sup> وإنما يجب تسليمه تحقيقاً للساواة بين العوضين ، فإن ملك المشتري متعين في البيع ، فيجب أن يتعين ملك البائع بالتسليم .

واحتج في ذلك بأن قال : تساعدنا على أن العجز عن تسليم الثمن لا يمنع صحة العقد ، حتى يصح شري المفلس وشري<sup>(٢)</sup> العبد المأذون [وتصح الكتابة الحالة]<sup>(٣)</sup> مع يقين العجز ، بخلاف المبيع فإنه ركن العقد ، ويشترط القدرة على تسليمه ، حتى لو باع آبقاً لا يصح ونجوز الكتابة الحالة بناء عليه .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل .

منها (١) ان السلم في الدين [الحال]<sup>(٤)</sup> صحيح عندنا تسويه

(١) مابين التوسين ساقط من « ز » .

(٢) في « ز » ( شراء المفلس وشراء عبد المأذون ) .

(٣) مابين التوسين ساقط من « د » .

(٤) ساقطة من « د » .



بين العوض والمعوض<sup>(١)</sup> .

ولا يصح عندهم ، تفرقة بينهما<sup>(٢)</sup> .

ومنها (٣) أن السلم في الحيوان صحيح عندنا ، لأنه جاز أن يكون  
ثمناً فجاز أن يكون مثنياً<sup>(٤)</sup> .

وعندهم : لا يصح ، تفرقة بين المبيع والتمن<sup>(٥)</sup> .

ومنها (٦) أن السلم في المنقطع جنسه لدى العقد ، المعلوم وجوده  
لدي المحل صحيح ، عندنا ، تسوية بين الثمن والمثنى ، فإنهم يسلمون  
أنه لو باع بمكيل أو موزون وكان منقطع الجنس في الحال موجوداً  
عند المحل صح ، والسلمُ بيع المكيل والموزون الى أجل ، ولا فرق  
بين المبيع بالمكيل وبين بيع المكيل ، فإذا لم يمنع<sup>(٧)</sup> انقطاع الجنس  
أحدهما لا يمنع الثاني<sup>(٨)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ، لا يصح ، بناءً على الفرق الذي

---

(١) انظر « المذهب » : ( ٢٩٧/١ ) « التهاج مع مغني المحتاج » : ( ١٠٥/٣ ) .

(٢) انظر « الهداية مع فتح القدير وشرح الصناية » : ( ٣٣٥/٥ ) .

(٣) انظر « المذهب » : ( ٢٩٧/١ ) « مغني المحتاج » : ( ١١٠/٣ ) .

(٤) انظر « الهداية وفتح القدير » : ( ٣٢٧/٥ ) فما بعد .

(٥) في « د » ( يتمتع ) .

(٦) انظر « المذهب » : ( ٢٧٨/١ ) وقارن بـ « مغني المحتاج » : ( ١٠٦/٢ ) .

قدمناه من أن الثمن حكم العقد ، والعجز عن تسليمه لا يمنع صحة العقد <sup>(١)</sup> .

ونحن نقول : هما ركنان في العقد كما تقرر ، ونمنع شري العبد المأذون وشري المفلس للعجز عن التسليم ، وكذلك منعنا الكتابة الحائلة <sup>(٢)</sup> .

ومنها (٤) إفلاس المشتري بالثمن يثبت للبائع حق الفسخ إذا كان المبيع قائماً ، تسوية بين العوض والمعوّض <sup>(٣)</sup> .

وعندهم ، لا يثبت ، لما ذكرناه ، ووافقوا فيما قبل القبض <sup>(٤)</sup> .

ومنها (٥) أن النقود تتعين في عقود المعاوضات عندنا حتى يمتنع إبدائها ، وينفسخ العقد بتلفها لأن حكم العقد تعين الثمن لتعين الثمن ، وإنما جوز كون الثمن في الذمة ، تيسيراً وتسيلاً <sup>(٥)</sup> .

وعندهم ، لا يتعين [ الثمن لأن ] <sup>(٦)</sup> حكم العقد ووجوده

---

(١) انظر « الهداية مع فتح القدير » ( ٢٣١ / ٥ ) فما بعد .

(٢) لمقارنة المذهبين في المسائل المذكورة من السلم انظر « بداية المجتهد » :

( ٢ / ٢٠١ - ٢٠٤ ) .

(٣) انظر « مغني المحتاج على المنهاج » : ( ١ / ٧٥ ) .

(٤) انظر « فتح القدير » : ( ٢٧٠ / ٥ ) .

(٥) انظر « مغني المحتاج » : ( ٢ / ٧٠ ) فما بعدها .

(٦) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

[بوجوبه<sup>(١)</sup>] في النمة ، بخلاف المبيع على ما سبق ، نعم هذه المألية لا يمكن ايصالها إلى المالك ، إنما ايصالها بتعين أشكال الدراهم<sup>(٢)</sup> ، فكان أشكال الدراهم معياراً للماليتها ومكيالاً لها ، والمطلوب منها معنى لا يناسب الاختصاص ، وكانت الإشارة إليها [هي الإشارة<sup>(٣)</sup>] إلى المعيار والميزان ، فإنه يجب العاؤه .

ومن فروع المسألة :

معاقلة : وهي : ما إذا تزوج امرأة على دراهم أو دنانير ودفعها إليها فوهبتها له ثم طلقها قبل الدخول فإنه لا يرجع (عليها) .<sup>(٤)</sup> عندنا لأنها تعينت بقبضها ، وقد رجعت إلى الزوج بعينها<sup>(٥)</sup> .

وعندهم : يرجع عليها بناء على أن الأمان لا تتعين بالعقد فلا

(١) في د د « بوجوده » .

(٢) انظر « الهداية » ( ٢٧٠ / ٥ ) مع فتح القدير .

(٣) في د ز « كالأشارة » .

(٤) في د د « إليها » .

(٥) في حاشية د د : ( المذهب خلاف ما نقل عن الشافعي وهو : ان الزوج يرجع بنصف قيمة الصداق تنزيلاً لهبته من الزوج منزلة هبته من أجنبي ) . وهذا هو الذي عبر عنه الشيخ النووي بلفظ الأظهر حيث قال في « المنهاج » في كتاب الصداق : ( ولوهبته له ثم طلق فالأظهر أن له نصف بدله ) وهو ما ذكره أيضاً صاحب « المهذب » أما ما ذهب إليه المؤلف : فهو اختيار المذني

انظر « المهذب » : ( ٥٩ / ٢ ) .

تتعين بالفسخ ، فكان الذي يستحقه الزوج مالا في ذمتها ، وذاك لم يرجع إليه ، وإنما رجع مثله ، فصار كما لو وهبت له دراهم غير المهر<sup>(١)</sup> . ومنها (٦) أن الصفقة تتعدد بتعدد المشتري عندنا ، كما تتعدد بتعدد البائع ، تسوية بين الايجاب والقبول ، حتى لو باع عينا من اثنين وشرط لهما الخيار استقل كل واحد منها برد نصيبه دون موافقة صاحبه عندنا .

وكذا لو اطلعنا على عيب قديم جاز لأحدهما أن ينفرد برد نصيبه ، لأنه انفرد بعقده فينفرد برده ، كما لو باع اثنان من واحد<sup>(٢)</sup> .  
وعندهم : لا ينفرد لاتحاد الصفقة في صورتها والله أعلم<sup>(٣)</sup> .




---

(١) انظر « فتح القدير » : ( ٤٣٨ / ٢ ) .  
(٢) انظر « المتنازع مع معنى المحتاج » : ( ٤٢ / ٢ ) .  
(٣) راجع « فتح القدير » : ( ٤٣٠ / ٥ ) فما بعدها .

# مسائل الرهن

## مسألة - ١ -

اختلف العلماء في موجب قوله تعالى : « وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة<sup>(١)</sup> » الآية . فعتقد الشافعي رضي الله عنه أن موجب عقد الرهن تعلق الدين بالعين شرعاً ، على معنى تعيين العين المرهونة لأداء حق المرتهن منها ، ومنع المالك من التصرفات المزيللة للملك الرقبة ، كالبيع والهبة ، تغليباً للمعنى الشرعي على المعنى الحسي في اللفظ الدائر بينهما على ما بيناه في مسائل الصوم .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : موجب ملك اليد على سبيل الدوام<sup>(٢)</sup> حساً ، تمسكاً بأن الرهن في وضع اللسان : عبارة عن

---

(١) « سورة البقرة ٢٨٣ » .

(٢) انظر « أحكام القرآن » للجصاص : ( ١ / ٦١٣ ) عند تفسير قوله

تعالى : « فرهان مقبوضة » .

الحبس ، قال الله تعالى : «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» <sup>(١)</sup> أي  
محبوسة .

وقال شاعرهم <sup>(٢)</sup> :

وفارقتك برهن لا فبكاك له

يوم الرحيل فأمسى الرهن قد غلقا

أراد به احتباس قلبه بحبها ، فهم يحملونه على الحبس الحسي وهو  
دوام اليد ونحن نحمله على الحبس الشرعي وهو منع المالك من  
التصرف ، والحجر عليه :

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن رهن المشاع صحيح عندنا ، لأنه قابل لحكمه  
الذي ذكرناه <sup>(٣)</sup> .

ولا يصح عندهم <sup>(٤)</sup> لتعذر دوام اليد ، والحبس على الشائع <sup>(٥)</sup> .

---

(١) « سورة المدثر ٣٨ » .

(٢) هو زهير ، والعلق - في البيت - ضد الفك مأخوذ من غلق الباب  
واستفلق إذا عسر فتحه ، « شرح غريب المهذب » للركبي : ( ١ / ٣١٠ )  
المطبوع مع « المهذب » للشيرازي .

(٣) انظر « المنهاج مع مغني المحتاج » : ( ١٢٢ / ٢ - ١٢٣ ) .

(٤) انظر « احكام القرآن » للجصاص : ( ١ / ٦٣٢ ) .

(٥) في « ز » ( البائع ) وهو تصحيف .

ومنها (٢) أن منافع الرهن لا تتعطل على الراهن عندنا ، لأن  
تعلق الدين بالعين لا يفوت باستيفاء المنافع <sup>(١)</sup> .

وعندم تتعطل <sup>(٢)</sup> ، لأن حكمه ملك اليد على سبيل القوام ،  
ويمكنه من الانتفاع يفضي إلى تغير اليد <sup>(٣)</sup> .

ومنها (٣) أن إعتاق الراهن العبد المرهون مردود <sup>(٤)</sup> عندنا  
لتعلق حق المرتن بعين العبد <sup>(٥)</sup> على ما سبق ، والاعتاق إبطال لذلك  
الحق قصداً ، ولهذا يضمن الراهن قيمة العبد عندنا ، ولزوم حقه ،  
وعصمته ، يمنع إبطاله قصداً .

وعندم : يصح ذلك ، لأن الثابت للمرتن ملك اليد والحبس ،  
وهو مغاير لملك العين ، فليس محل الإعتاق محل حق المرتن ، وإنما  
ضمن حق المرتن لأنه تسبب إلى فوات حقه ، والتسبب كالمباشرة  
في التفويت المضمن على ما عرف <sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر « المهذب » للشيرازي : ( ١ / ٣١١ ) .

(٢) انظر « الهداية مع نتائج الأفكار » : ( ٨ / ٢٢٤ ، ٢٣١ ) فما بعدها .

(٣) هذه المسألة انفردت بها [ ز ] .

(٤) انظر تفصيل أقوال ثلاثة في المسألة والصحيح منها في : « المهذب » :

( ١ / ٣١٢ ) .

(٥) في [ ز ] ( الدين ) .

(٦) انظر « الهداية مع نتائج الأفكار » : ( ٨ / ٢٢٦ ) .

ومنها (٤) أن زوايد المرهون غير مرهونة عندنا<sup>(١)</sup> ، بناء على الأصل المهد ، فإن حق المرتن تعلق بعين<sup>(٢)</sup> المرهون .

وعندهم : هي مرهونة ، لأن الأم مملوكة الراهن عيناً وللمرتن يداً ، فليكن الولد كذلك ، لأنه جزء من الأم ، وأجزاء الشيء تنصف بصفته ، وتحدث على نعته ، تحقيقاً لمعنى الجزئية<sup>(٣)</sup> .

ومنها (٥) أن العين المرهونة أمانة في يد المرتن عندنا<sup>(٤)</sup> ، فإذا تلفت لم يسقط من الدين شيء ، لأن حكمه تعلق الدين بالعين ، فإذا فانت العين ، يلزم بطلان التعلق ، أما فوات الحق من أصله فلا وجه له .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه . هو مضمون بأقل الأمرين ، وهو القيمة أو الدين<sup>(٥)</sup> :

فإن كانت القيمة أقل من الدين سقط من الدين بقدرها ، وإن

---

(١) انظر « المذهب » : ( ٣١٠ / ١ - ٣١٠ ) .

(٢) في « ز » ( بيع ) .

(٣) انظر « نتائج الأفكار تكملة فتح القدير » : ( ٢٤٠ / ٨ ) .

(٤) انظر « الأم » : ( ١٤٧ / ٣ ) و « المذهب » : ( ٣١٥ / ١ ) .

(٥) انظر « أحكام القرآن » للبخاري : ( ٦٢٦ / ١ ) « نتائج الأفكار »

( ١٩٨ / ٨ ) .



كانت أكثر سقط الدين ولم تضمن الزيادة ، بناء على أن حكم الرهن  
 الرهن ملك اليد ، وذلك يوجب سقوط الدين عند هلاك المرهون ،  
 فإن الثابت يد لجهة الاستيفاء ، والأخذ لجهة<sup>(١)</sup> الشيء نازل منزلة  
 الأخذ على حقيقته في الضمان ، كما في يد السوم ، فإنه لما كان مأخوذاً  
 على جهة العقد كان كالمقبوض على حقيقة العقد في الضمان ،  
 كذلك هنا .




---

(١) في « د » ( يجه ) بالباء ، في كليهما .

## مسائل الوكالة<sup>(١)</sup>

### مسألة - ١ -

الأمر المطلق الكلّي لا يقتضي الأمر بشيء من جزئياته عندنا إذ لا اختصاص للجنس بنوع من أنواعه ولا فرد من أفرادهِ<sup>(٢)</sup>.

وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمه الله إلى أنه يقتضي ذلك ؛ لاشتغال الكلّي على الجزئي ضرورة<sup>(٣)</sup>.

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الوكيل بالبيع المطلق إذا قال له موكله : بيع هذه العين ، لا يكون هذا أمراً ببيعها بالفن الفاحش ، ولا بضمن المثل ، ولا بدون ثمن المثل ، ولا بالنقد ، ولا بالسيئة ، إذ لا اختصاص للجنس بنوع من أنواعه ، ولا فرد من أفرادهِ ، وإنما ملك البيع بضمن

---

(١) في هذا العنوان تجوز لأن تحته مسائل من الإجارة والوديعة والعبد المأذون .

(٢) انظر « المستصفى » : ( ١٣ / ٢ ) .

(٣) انظر « مسلم الثبوت » : ( ١ / ٣٩٣ ) .

المثل ، لقيام القرينة الدالة على الرضا بسبب العرف <sup>(١)</sup> .

ومنها (٢) أن الوكيل بالخصوص إذا أقر على موكله ، لم يصح إقراره ؛ لأن اللفظ من حيث إطلاقه لا يتناول ، والقرينة العرفية إن لم تنفخ فلا تقتضيه <sup>(٣)</sup> .

ومنها (٣) أنه إذا وكل وكيلاً يشتري له جارية ذكر جنسها فاشترى عياء ، أو مقطوعة اليدين ، أو الرجلين ، بشمن يساوي ذلك لا يجوز عندنا <sup>(٤)</sup> .

وعنده : يجوز <sup>(٥)</sup> .

ومنها (٤) أن الأجير المشترك إذا اقتصر على المعتاد في عمله قفل الثوب لم يضمن عندنا ؛ فإن اللفظ لا يوجب تقييداً ، والقرينة العرفية

---

(١) انظر «النهاج للنووي وشرحه للخطيب الشربيني» : (٢ / ٢٢٤) هذا : ويلاحظ أن المؤلف اكتفى هنا وفي المسألة التالية بذكر مذهب الشافعية وإن لم يصرح به ولم يذكر مذهب الحنفية على عادته وانظر «نتائج الأفكار تكملة فتح القدير» : (٨ / ٧٠) فما بعدها .

(٢) انظر «المهذب» للشيرازي : (١ / ٣٥١) أما مذهب الحنفية : ففيه تفصيل انظره في «الهداية مع نتائج الأفكار والعناية» (٦ / ١٠٢) فما بعدها .

(٣) انظر «المهذب» : (١ / ٣٥٢) .

(٤) انظر «الهداية مع نتائج الأفكار تكملة فتح القدير» (١ / ٢٨)

فما بعدها .

لا توجب تعين السلافة ، كما في الأجير المنفرد وهو الذي أستؤجر  
عنه ليعمل بمشهد المستأجر ، فإنه لا يضمن ما تعيب في يده <sup>(١)</sup> .

وعندهم : يضمن <sup>(٢)</sup> لأن الأجير المشترك [ تابع للعمل المسمى ] <sup>(٣)</sup>  
في ذمته ، فيحمل على السليم دون المعيب ، كما في بيع العين ، فإذا أتى  
بغيره وأتلف ضمن وأن لم يكن مقصراً .

ودعوى الحرج ساقطة ، لأنه تعتبر في التكاليف ، وههنا تخير ،  
والخير يجوز أن يُشروط عليه سلامة العاقبة ، وهذا بخلاف الأجير  
المنفرد فإن المعقود عليه في حقه منافع المقدرة بالزمان ، دون نفس  
العمل ، بدليل أنه لو سلم نفسه حتى تنقضي مدة الاجارة ، استقرت  
الأجرة من غير عمل ، ولو استتاب غيره في العمل لم يميز ، فإذا  
صرف تلك المنفعة إلى حيث أمره المستحق ، ولم يقصر فيه لم  
يضمن .

---

(١) انظر : تفصيل الأقوال عند الشافعية في «مفني المحتاج» :  
(٢ / ٣٥١ - ٣٥٢) .

(٢) ما ذكره المؤلف هو قول أبي يوسف ومحمد فعندما يضمن إلا من شيء  
غالب كل طريق الغالب والعلو المكابر . وعند أبي حنيفة وهو قول زفر : لا يضمن .  
انظر «نتائج الأفكار تكمة فتح القدير» : (٧ / ٢٠٠ - ٢٠١) .

(٣) في «د» (مانع العمل المنتهى) وهو تصحيح .

ومنها (٥) أن العبد المأفون لا ينزل بالأباق عندنا : لعموم  
الاذن واسترساله على الأحوال والأماكن .

وعندهم : ينزل لقضاء العرف به .

ومنها (٦) المودع إذا سافر بالوديعة من غير ضرورة لم يجوز  
عندنا <sup>(١)</sup> .

وعندهم يجوز <sup>(٢)</sup> .

ومنها (٧) أن الوصي إذا اشترى مال اليتيم لنفسه بأكثر من قيمته  
[ أو باع مال نفسه من الصبي بأقل من قيمته ] <sup>(٣)</sup> لا يجوز عندنا .

وعندهم : يجوز .

ومنها (٨) أن السيد إذا أذن لعبده في التكاح ، أنصرف إلى  
الجائز دون الفاسق .

وعندهم يشمل الجائز والفاسد جميعاً <sup>(٤)</sup> .

---

(١) راجع « المنهاج مع المفتي » : ( ٨٣ / ٣ ) .

(٢) هذا ماذهب إليه أبو حنيفة فالقول عنه جواز السفر وإن كان للوديعة  
حمل ومؤونة وقالوا : ليس له ذلك إن كان للوديعة حمل ومؤونة انظر « نتائج  
الأفكار تكملة فتح القدير » و « العناية على الهداية » : ( ٧٣ / ٧ ) فما بعدها .

(٣) زيادة في [ ز ] .

(٤) في [ د ] ( الجائز والفاسد جميعاً تكرر بعدها مسألة الاستدلال بعدم  
الدليل ) .

# مسائل الأوقار<sup>(١)</sup>

## مسألة - ١ -<sup>(٢)</sup>

الأصل عند الشافعي رضي الله عنه أن الفعل إذا وجد مطابقاً  
لظاهر الشرع حكم بصحته ، ولا تعتبر التهمة في الأحكام ، لأن  
الأحكام تتبع الأسباب الجلية دون المعاني الخفية .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه كل فعل تمكنت التهمة فيه ، حكم  
بفساده ، لتعارض دليل الصحة والفساد .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل ،

منها (١) أن إقرار المريض لغرماء المرض كإقرار لغرماء  
الصحة في تساويان في استحقاق التركة إذ الإقرار مشروع في حالتي  
الصحة والمريض<sup>(٣)</sup> .

---

(١) من [ز] .

(٢) من [ز] لفظ مسألة .

(٣) انظر « المنهاج » : ( ٣٤٤/١ ) .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في أحد مأخذه : الإقرار الثاني لا يصح ، لتعلق حق غرماء الصحة بعين المال .

وقال في المأخذ الثاني ، يصح الإقراران ، غير أنه يقدم إقرار الصحة لأنه أقوى من حيث إنه صادف حال الإطلاق ، والإقرار الثاني صادف حال الحجز والمنع من التبرعات ، فهو متهم فيه من حيث إن الشرع سلبه قدرة التبرع ، فلا يؤمن عدوله من التبرع إلى الإقرار<sup>(١)</sup> .

ومنها (٢) أن الإقرار للوارث صحيح عندنا على القول المنصور<sup>(٣)</sup> كما في حال الصحة .

وعنده لا يصح لأنه متهم فيه ، من حيث إنه ربما أراد تخصيصه فعدل إلى صيغة الإقرار<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٣) أن أمان العبد المحجور عليه صحيح عندنا كما لو أخذ مولاة<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر « تبين الحقائق » : ( ٢٤ / ٥ ) .

(٢) في « المتهاج للنوي » : [ يصح إقرار المريض مرض الموت لأجنبي ، وكذا لوارث على المذهب ] . وانظر « المذهب » : ( ٣٤٤ / ١ ) .

(٣) انظر « تبين الحقائق » : ( ٢٥ / ٥ ) .

(٤) انظر « المذهب » : ( ٢٣٥ / ٣ ) « المتهاج مع مفتي المتهاج » :

( ٢٢٦ - ٢٢٧ ) .

وعنده : لا يصح <sup>(١)</sup> ، إلا إذا قاتل مولاه ، لأنه متهم فيه من حيث إن العبد له قرابة وعشرة في دار الحرب فيؤثرهم على المسلمين فصار كالذمي . قالوا : ولا يلزم على هذا ما لو عتق [ العبد ] <sup>(٢)</sup> ثم أسلم ، لأنه — لما أعتق وأطلق وزالت يد المولى عنه ، واختار المقام في دار الإسلام مع قدرته على العود إلى دار الحرب — ارتفعت التهمة في حقه .

قالوا : ولا يلزم أيضاً ما إذا أذن له مولاه في الأمان ، فإنه يصح ، لأن مولاه لم يأذن له في الأمان إلا بعد تيقنه أن العبد لا يؤثر الكفار على المسلمين .




---

(١) وعند محمد يصح ، وأبو يوسف معه في رواية ومع أبي حنيفة في رواية .  
انظر « الهداية مع فتح القدير والنهاية » ( ٤ / ٣٠٠ ) .

(٢) من [ ز ] .



## كتاب الغصب

### مسألة - ١ - (١)

ذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى أن المضمونات تملك بالضمان ، ويستند الملك فيها إلى وقت وجوب الضمان ، إذا [ كان ]<sup>(١)</sup> المضمون مما يجوز تملكه بالتراضي احترازاً عن المدبر<sup>(٢)</sup> .  
وذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنها لا تملك بالضمان<sup>(٣)</sup> .  
واعلم أن الخلاف في هذا الأصل مبني على أصل آخر وهو البحث عن مقابل الضمان .  
فالشافعي رضي الله عنه يدعي أنه في مقابلة فوات اليد .  
وأبو حنيفة رضي الله عنه يدعي أنه في مقابلة عين المغصوب ،

---

(١) لفظ مسألة من « ز » .

(٢) ساقطة من « ز » .

(٣) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٢٢٢ ) فما بعدها .

(٤) راجع « المذهب » ( ١ | ٣٦٨ ، ٣٧٠ ) .

لأنه الذي وجب رده بالغصب ، فإذا تعذر رد العين وجب رد بدل العين .

وقرروا هذا بأن قالوا :

الواجب ضمان جنس ، ومن غصب دراهم وبدها في حاجاته فالغائت على المالك الدراهم ، فيجب على الغاصب بدل الدراهم ، لا بدل الاستيلاء على الدراهم ، فإن الاستيلاء غير مقصود في نفسه ، وإنما المقصود من الاستيلاء عين المال .

وقالوا ، وإذا ثبت أن الضمان بدل عن العين ، فالجمع بين البديل والمبدل عنه في حق شخص واحد متناقض ، فكان من ضرورة ملك المالك الضمان ، زوال ملكه عن المضمون فوقع الملك في المضمون<sup>(١)</sup> سابقاً عن ملك الضمان واقعاً يقتضي له وإن تقدم عليه ، وكما إذا قال أعتق عبدك عني فقال : اعتقت ، فإنه يقتضي<sup>(٢)</sup> ملكاً سابقاً على العتق ينبي عليه صحة العتق ثم يقع مقتضى له<sup>(٣)</sup> سابقاً عليه .

فالحاصل أن التضمين يقتضي التمليك في البدلين جميعاً ، ولكن بطريق الاقتضاء والضرورة ، والبيع يقتضي الملك بطريق التنصيص ،

---

(١) في « ز » ( في المضمون على صحة المبدل ) .

(٢) في « ز » ( يضمن ) .

(٣) في « ز » ( على ) .

ولذلك افتقر البيع إلى الشرائط، كالقدرة على التسليم وغيرها. وهذا الملك لم يفتر إليه لأنه وقع [بمقتضى تملك] <sup>(١)</sup> البديل ضمناً، وما يحصل كذلك لا تعتبر فيه الشرائط.

قالوا: وخرج على هذا المدبر، فإن التملك فيه ممتنع على ما عرف من أصلنا. هذا غاية كلامهم.

ونحن نقول: الضمان في مقابلة اليد، لأنها هي الفاتنة، وملك العين قائم، فإيجاب البديل عنه محال، وإنما يجب الضمان بدلاً عما فات ولم يفت إلا اليد، فتملك الغاصب. ولم يجز من المالك رضى، ولا دعت إليه ضرورة. محال.

ويتفرع عن هذين الأصلين مسائل:

منها (١) أن الغاصب إذا ضمن قيمة المصوب، ثم ظهر المصوب فهو له الملك المصوب منه يأخذه ويرد القيمة عندنا، لأن الغاصب [لم يملكه] <sup>(٢)</sup>، حتى إذا مات لم يكن عليه مؤونة تجهيزه، ولو كان قريبه لم يعتق عليه <sup>(٣)</sup>.

---

(١) في «ز»، (مقتضى الملك).

(٢) في «د»، (له تملكه) وهو تصحيح.

(٣) انظر «المنهاج»: (١/ ٣٦٨) فتابعهما.

وعندهم ، هو القاصب ، لأنه ملكه بالضمان ، واستند ملكه إلى وقت وجوب الضمان<sup>(١)</sup> .

ومنها (٣) ان الجناية التي [ توجب ]<sup>(٢)</sup> كمال القيمة في العبد بقطع يديه أو رجله ، لا توجب الملك في الجنة عند الضمان عندنا<sup>(٣)</sup> .  
وعندهم : توجب : بناء على أن كل القيمة بدل الكل فلا يجمع بين البذل والمبدل ما أمكن .

وعليه خرّجوا المدبر إذا قطعت يده ، فإن التملك فيه غير ممكن عندهم .

وكلامنا في هذه المسألة أظهر ، لأن المصير إلى مقابلة الواجب بالفئات بالجناية أظهر من مقابلة [ القيمة بالاستيلاء ]<sup>(٤)</sup> الفئات بالغصب .

ويعتضد هذا بقطع إحدى اليدين ، فإنه لا يوجب الملك في النصف .

---

(١) انظر « شرح القُدوري » : ( ص ٢٢٤ ) « تبين الحقائق » : ( ٢٣٠ / ٥ ) .

(٢) في « ز » « توجهت » وهو تصحيف .

(٣) انظر « المذهب » : ( ٣٦٩ / ١ ) .

(٤) في « ز » « الاستيلاء بالقيمة » .

ومنها (٣) إذا غصب حنطة فطحنها ، أو ثوباً فغاطه ، أو شاة  
فذبجها وشواها ، أو غصناً فغرسه فصار شجرة ، أو نحاساً ، أو  
رصاصاً ، فاتخذ منها آنية غرم أرش النقصان إن كان [ وصفه قائماً في  
العين ]<sup>(١)</sup> عندنا<sup>(٢)</sup> .

وعندم : يفرم قيمة المأخوذ ويملك العين<sup>(٣)</sup> ، فإن الضمان في مقابلة  
العين ، وقد تبدلت العين ، فإن مالية الحنطة غير مالية الدقيق ، من  
حيث إنها مفترقان اسماً وصورة [ ومعنى ]<sup>(٤)</sup> فأن الحنطة متبينة  
لأغراض كالبذر والقي والمهرس والطحن ، وهي قابلة للإدخار .  
وهذه المعاني بأسرها تطلب<sup>(٥)</sup> .  
قالوا : فنضمنه قيمة الحنطة<sup>(٦)</sup> .

ومنها (٤) أن القطع والضمان لا يجتمعان عندم لأنه لو ضمن المَلَكَ  
المسروق ، واستند ملكه إلى وقت الأخذ ، فيحصل القطع في ملك

---

(١) في « ز » ( وحقه في العين قائمة ) ويبدو أنه تصحيف .

(٢) انظر « المذهب » : ( ٣٦٩ / ١ ) .

(٣) انظر « تبين الحقائق » : ( ٢٢٦ / ٥ ) .

(٤) زيادة من « ز » .

(٥) في « ز » ( بطلت ) .

(٦) انظر « الهداية مع نتائج الأفكار والعناية » : ( ٣٧٥ / ٧ ) فما بعدها .

نفسه ، وذلك لا يجوز <sup>(١)</sup> .

وعندنا : يجتمعان ، لتعدد السبب ، وعدم إسناد الضمان <sup>(٢)</sup> .

ثم يلحق بهذا الأصل مسائل :

منها (١) أن المسروق منه إذا وهب المسروق <sup>(٣)</sup> من السارق بعد المرافعة لا يسقط عنه القطع عندنا <sup>(٤)</sup> .

وعندهم : يستط ، لأنه ملكها بالهبة وأسند ملكه إلى وقت فلو قطع لقطع في ملك نفسه <sup>(٥)</sup> .

قالوا : والمملك هنا — وإن حصل بعقد الهبة لا بفعل السرقة — غير أن العارض فيها يدرأ <sup>(٦)</sup> بالشبهات كالموجود ابتداء .

ومنها (٢) أن الأب إذا استولد جارية ابنه يلزمه المهر والقيمة عندنا <sup>(٧)</sup> .

وعندهم : لا يلزمه القيمة ، لأنه لو ضمن القيمة استند ملكه إلى

---

(١) انظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ٤ / ٢٦١ - ٢٦٢ ) .

(٢) راجع تفصيل ذلك في « مغني المحتاج شرح المنهاج » : ( ٤ / ١٧٧ ) .

(٣) في « د » ( السرقة ) .

(٤) انظر « المهذب » : ( ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٤ ) .

(٥) انظر « الهداية مع فتح القدير والنهاية » : ( ٤ / ٢٥٦ ) .

(٦) انظر « مغني المحتاج على المنهاج » : ( ٣ / ٣٣٤ ) في بعدها .

(٧) في [ د ] ( يترك ) .

أبتداء الوطء فصاروا طعنا ملك نفسه فلا يلزمه القيمة، بخلاف الجارية المشتركة لأنه هناك ضمن باستحداث الملك لا بالوطء ، لأن الوطء تصرف، والتصرف في الجارية المشتركة لا يوجب الضمان، كالاستخدام وإن كان لا يحل ، كما لو وطئ جاريته وهي حائض<sup>(١)</sup> .

ومنها (٣) أن الحد والمهر يجتمعان عندنا فيمن زنا بجارية الغير لأنه لا يملك الجارية بالضمان<sup>(٢)</sup> .

وعندهم : لا يجتمعان ، لأنه لو وجب المهر في ذلك للملك الواطئ منفعة البضع ، فلو وجب الحد وجب في وطء جارية نفسه ، وهذا مما لا يجوز<sup>(٣)</sup> .

ومنها (٤) إذا استكره الرجل امرأة حرة على الزنا ، وجب عليه الحد والمهر عندنا<sup>(٤)</sup> :

وعندهم : لا يجب المهر ، لما ذكرناه<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٤٩٨ / ٢ ) فما بعدها .

(٢) انظر التفصيل في « مفتي المحتاج » : ( ٢٩٤ / ٢ ) .

(٣) راجع في هذا « فتح القدير مع الهداية والعناية » : ( ١٤٦ / ٤ )

فما بعدها .

(٤) انظر للشرازي في « المهذب » : ( ٦٢ / ٢ ) .

(٥) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ١٥٨ / ٤ ) .

## مسألة - ٢ -

اليد النافلة غير معتبرة في ضمان العدوان عندنا ، بل يكفي إثبات  
اليد بصفة التعدي .

وذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه : إلى أنه لا بد من اليد  
النافلة ، لتحقيق صورة التعدي .

ومستند هذا [ التعدي ] <sup>(١)</sup> اختلاف الفريقين في حد الغصب .  
فذهب أصحاب الشافعي رضي الله عنه إلى أن حد الغصب : إثبات  
اليد العادية على مال الغير <sup>(٢)</sup> .

وذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى أن حده : إثبات  
اليد العادية وتقويت اليد المحقة أو قصرها <sup>(٣)</sup> .

وعملوا هذا بأن الضمان ضمان جبر ، والجبر في مقابلة فایت .

(١) في د ز ، ( التنازع ) .

(٢) انظر « المنهاج » للنووي : ( ٢ / ٢٧٥ ) .

(٣) انظر تعريف الغصب محرراً في « نتائج الافكار » ، تكملة فتح القدير :

( ٧ / ٣٦١ ) .



ولا فابت إلا على المالك، فلا بد من اشتراط فوات [الاستيلاء]<sup>(١)</sup>  
وفواته بإزالة اليد أو قصره .

ونحن نقول : هذا الحد باطل ، فإن الغاصب من الغاصب غاصب  
اسماً وحقيقة وشرعاً ، وضامن للمالك ، ولم يفوت يد المالك بل أثبت  
اليد على مال الغير .

ويبطل أيضاً بما إذا سلب الفلنسة من رأس المالك واحتوت يده  
عليها ، فانه يضمنها بالاتفاق ، مع انه لم يحصل [ زوال يد المالك ]<sup>(٢)</sup>  
في هذه الصورة بزعمهم ، فان يده عبارة عن استيلائه عليها .  
ويتفرع عن هذا الأصل مسائل .

منها (١) أن زوائد المنصوب منصوبة مضمونة عندنا ، سواء  
أكانت متصلة ، أو منفصلة ، موجودة كانت على الغصب ، أو طارئة ،  
لوجود حقيقة الغصب فيها ، وهو إثبات اليد<sup>(٣)</sup> ، فان كان الولد  
بصد أن يحدث في يد المالك ، فحدث في يد الغاصب بسبب خصبه  
السابق ، فكان منع الحصول في يده كالقطع .

---

(١) من حاشية د د .

(٢) في « د » ( زوال الملك ) والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٣) انظر « مفتي المحتاج » : ( ٢ / ٢٩١ ) .

ولذلك وجب الضمان على المغرور بزوجه ، إذا امتنع حصول  
الرق في الولد كما إذا قطعه .

ولأجله ضمن ولد صيد الحرم إجماعاً ، لأنه حصل في يده بطريق  
ثبوت اليد على الأم .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا تضمن زيادات الغصب إلا  
عند منع المالك منها<sup>(١)</sup> ، وقبل ذلك هو أمانة .

ومنها (٢) أن غصب العقار مقصور مضمون عندنا ، فإن المعتبر  
قصر يد المالك عن ملكه مع إثبات اليد عليه على سبيل العدوان<sup>(٣)</sup> ،  
وهذا موجود في العقار إذا انتقلت اليد إلى الغاصب حتى امتنع على  
المالك النفع ، وثبتت اليد للغاصب ، حتى يبني [ على نقلها للملك ]<sup>(٤)</sup> ،  
ومنها (٣) أن المودع إذا تعدى في الوديعة ، ثم ترك التعدي ، لم  
يبرأ من الضمان عندنا لثبوت يد المدون<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر « الهداية » و « نتائج الأفكار » : ( ٢٩٣ / ٧ ) و « تبين  
الحقائق » : ( ٢٢٢ / ٥ ) .

(٢) راجع في هذا « المنهاج وشرح مغني المحتاج » : ( ٢٨٦ / ٢ ) ولم  
يمرض المؤلف هنا لمذهب الحنفية في هذه المسألة وهو أنه لا ضمان في العقار عند  
الشيخين وذهب محمد مذهب الشافعية انظر « المنهاج مع مغني المحتاج » : ( ٩٠ / ٢ ) .

(٣) في « ز » ( عليه مثلها المالك ) وفي « د » ( المالك ) تصحيحاً .

(٤) انظر « المنهاج مع مغني المحتاج » : ( ٩٠ / ٣ ) .

وعندئذ ، لا ضمان ، فإن المضمّن هو الإثبات والإزالة ، ولم  
توجد الإزالة <sup>(١)</sup> .

معتقد الشافعي رضي الله عنه أن منافع الأعيان بمنزلة الأعيان  
القائمة في الماهية <sup>(٢)</sup> ، وحقيقتها عند <sup>(٣)</sup> تميز الأعيان واستعدادها ببيتها  
وشكلها لحصول [الأعراض] <sup>(٤)</sup> منها .

مثاله : أن الدار بسقوفها ثقباً لدفع الحر والبرد ، وبجدرانها لدفع  
السراق والغصاب عما فيها ، وبأرضها لمعنى الهويّ بسكانها إلى أسفل ،  
وكذلك كل عين لها هيئة تتميز بها عن الأخرى ، وبها تستعدّ لحصول  
الغرض منها ، فهي منفعتها وهذه الهيئات أعراض متجددة توجد  
وتفنى كسائر الأعراض <sup>(٥)</sup> ، وهي أموال ، متقومة فإنها خلقت لمصالح  
الآدي وهي غير الآدي .

وإطلاق لفظ المال عليها أحق منه على العين ، إذ التضمن لا يسمى  
مالاً إلا لاشتغالها على المنافع ، ولذلك لا يصح بيعها بدونها .

---

(١) راجع في هذا « تبين الحقائق » : ( ٥ / ٧٦ ) فما يمدّها .

(٢) في [ز] ( المالية ) .

(٣) في [د] ( عندنا ) .

(٤) في [ز] ( الأعراض ) .

(٥) في « و » ( الأموال ) .

وأذكر أبو حنيفة رضي الله عنه كونه المتافع في أنفسها أموالاً  
قائمة بالأعيان .

وزعموا أن حاصلها راجع إلى أفعال يحدثها الشخص المنتفع في  
الأعيان ، بحسب ارتباط المقصود بها ، فيستحيل إتلافها ، فإن تلك  
الأفعال كما توجد تنتفي ، والإتلاف عبارة عن قطع البقاء ، وما  
لا بقاء له لا يتصور إتلافه ، غير أن الشرع نزلها منزلة الأعيان في  
حق جواز العقد عليها ، رخصة ، فتعين الاختصار عليها .

ونحن نقول : هذا مسلم إذا نظرنا إلى الحقائق وسلكتنا طريق النظر .  
ولكن الأحكام الشرعية غير مبنية على الحقائق العقلية ، بل على  
الاعتقادات العرفية ، والمعلوم الذي ذكره ، مال عرفاً ، وشرعاً ،  
وحكم الشرع والعرف غالب في الأحكام<sup>❦</sup> .

والشرع قد حكم بكون المنفعة موجودة مقابلة بالأجرة في عقد  
الاجارة وأثبتت الاجارة أحكام المعاوضات المحصنة ، وأثبتت  
للمنفعة حكم المال .

والعرف يقضي بأن من أثبت يده على دار وسكنها [ مدة ]<sup>(١)</sup>  
أنه يفوق منافعتها .

---

(١) زيادة من « د » .

ويُتفرع عن هذين الأصلين مسائل :

منها (١) أن [ منافع <sup>(١)</sup> ] المقصوب تضمن بالقوات تحت اليد العادية وبالتفويت عندنا <sup>(٢)</sup> .

وعندم : لا تضمن ، حتى [ لو استولي على حر واستخدمه في عمله لم يضمن أجرته ] <sup>(٣)</sup> ولو غصب داراً وسكنها سنين لا أجر عليه <sup>(٤)</sup> .  
ومنها (٢) أن منفعة الحر ، ومنافع الدار يجوز أن تكون صداقاً عندنا <sup>(٥)</sup> .

وعندم : لا يجوز <sup>(٦)</sup> لقوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم <sup>(٧)</sup> » شرط في الإباحة أن تبتغى بالأموال ، والمنافع ليست بمال .

---

(١) ساقطة من « ز » .

(٢) انظر « النهاج مع مفني المحتاج » : ( ٢ / ٢٨٦ ) « نهاية المحتاج » للرملي : ( ٥ / ١٦٨ ) .

(٣) ما بين القوسين زيادة من « ز » .

(٤) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٢٤٤ ) .

(٥) عبارة الإمام النووي : ( وما صح منفعة صح صداقاً ) وانظر « النهاج مع مفني المحتاج » : ( ٢ / ٢٢٠ ) فإي بـ « القليوبي وعميرة » : ( ٣ / ٢٧٤ ) .

(٦) راجع في هذا كلام صاحب المداية والعتاية « فتح القدير » : ( ٢ / ٤٣٤ ) فإي بـ « عمدة » .

(٧) « سورة النساء : ٣٤ » .

ومنها (٢) أن الشقص المهور يؤخذ بالشفعة عندنا بقيمة البضع، وكذلك إذا جعل بدل الخلع أو أجره يؤخذ بقيمة البضع<sup>(١)</sup>.  
وعندهم : لا يثبت فيه الشفعة لأن منافع البضع ليست بمال<sup>(٢)</sup>.  
ومنها (٣) أن شهود الطلاق إذا رجعوا غرموا مهر المثل ، بناءً على أن منفعة البضع مال متقوم شرعاً ، ولهذا ضمنت بالإتلاف في العقد الصحيح والفاقد ، ويقابل بالبدل في الاختلاع ، سيما إذا صدر من الأجنبي<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان في نفسه مالاً ذا قيمة ، فيأبى ساع الحيلولة في اقتضاء الضمان ملحق بالإتلاف .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يغرّمون لأن منفعة البضع في نفسها ليست بمال ، غير أن الشرع أوجب القيمة [ على<sup>(٤)</sup> ] متلفها وألحقها باطراف الآدمي ، وسلك بها مسلك الأعيان تعظيماً لأمرها وصيانة لها عن الإهذار ، على خلاف القياس ، والشهود لم يتلفوا

(١) انظر « منعي المحتاج » : ( ٢٠٢ / ٢ ) « نهاية المحتاج » : ( ٢٠٥ - ٢٠٤ / ٥ ) .

(٢) انظر « شرح القلوري » : ( ص ١٧٤ - ١٧٥ ) « نتائج الأفكار » : ( ٤٣٦ / ٧ ) فما بعدها .

(٣) انظر « المذهب » : ( ٣٤١ / ٢ ) .

(٤) ساقطة من النسختين .

أصلاً فلا يغرمون<sup>(١)</sup> .

وأما وجوب المسال بالعقد عندهم ، فلا إقامة خطر البضع ، حتى لا يستباح من غير عوض ، إذ لو ثبت ذلك لكان بدلاً ، وصيانة البضع عن البذل واجب ، وقد مرست الحاجة إلى استباحته ، فجعل الشرع المال وسيلة إلى الاستباحة تعظيماً له .

ولذلك قالوا : يقدر أقله بعشرة دراهم ليكون استباحة بمال ( خطير<sup>(٢)</sup> ) في الشرع .



---

(١) انظر « شرح القندوري » : ( ص ٤٠٩ ) .

(٢) في « ز » ( له خطر ) .

# مسائل الإجارة

## مسألة - ١ -

فرع الشافعي رضي الله عنه على اعتقاده أن المنافع هيئة قائمة بالمحال تنزيلها منزله الأعيان في عقد الإجارة حتى أثبت لها أحكام الأعيان .

ومن ألفاظه المشهورة أنه قال : الإجارة صنف من البيع <sup>(١)</sup> ، ثم قضى بأن المنافع المعقود عليها تملك مقترنة بالعقد ، وإن تربت في الاستيفاء شيئاً فشيئاً .

واستدل على ذلك بجواز العقد وامتناع بيع المعدوم .

---

(١) في الأم : ( ٣ / ٢٥١ ) قال الشافعي رضي الله عنه : [ والإجازات صنف من البيوع ؛ لأن البيوع كلها ، إنما هي تمليك من كل واحد منها لصاحبه ، يملك بها المستأجر النفعة التي في العبد والبيت والدابة ، إلى المدة التي اشترط ، حتى يكون أحق بالنفعة التي ملك من مالها ، ويملك بها مالك الدابة ، والبيت ، المعوض الذي أخذه عنها ، وهذا البيع نفسه ] أ هـ .



وذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى أن المنافع المعقود  
 عليها لا تملك مقترنة بالعقد ، بل تملك شيئاً فشيئاً على ترتيب الوجود .  
 واستدلوا على ذلك : بأن المنافع معدومة لدى العقد فلا يملكها  
 مالك الدار قبل وجودها ، إذ يستحيل أن يملك عليه ما لا يملكه .  
 قالوا : وهذا هو الذي اقتضى من حيث القياس بطلان<sup>(١)</sup>  
 الإجارة ، إذ العقد لا بد له من محل مملوك ، مقدور على تسليمه  
 [ معين<sup>(٢)</sup> ] ، وهذه المعاني الثلاثة مشهورة<sup>(٣)</sup> في العقد ، غير أنها  
 سقطت الى خلف أقيم مقامها وهي : تلك الدار المقدور على تسليمها .  
 ووجه الخلفيّة فيها أن الدار سبب<sup>(٤)</sup> للنافع ، وهي سبب  
 وجودها .

والأحكام قد تُنَاط بأسباب المعاني ، فتتزل منزلة أعيان المعاني  
 المعلومة<sup>(٥)</sup> .

وكذلك ارتباط حكم الكفر والاسلام بنطق اللسان ، مع

(١) انظر موقف السرخسي من هذه المسألة في كتاب الإجازات من :

« المبسوط » : ( ١٥ / ٧٤ ) .

(٢) زيادة من « ز » .

(٣) في « ز » ( مقصودة ) .

(٤) في « ز » ( بيع ) .

(٥) في « ز » ( المطلوبة ) .

الإعراض عما في الجنان .

وارتبطت الرخصة بصورة السفر مع الإعراض عن المشقة .  
وارتبطت العدة بسبب الشغل وهو الوطء مع الإعراض عن  
الشغل .

وارتبط التكليف بالإسلام والبلوغ<sup>(١)</sup> مع الإعراض عن المعنى  
وهو الهداية .

وارتبطت الشهادة على الملك باليد والتصرف إلى نظائر لا تحصى .  
كل ذلك لأن اتباع المعاني عسير ، فنيطت الأحكام بالأسباب  
الظاهرة ، وألغى اعتبار المعاني الخفية ، وإن كانت هي المطلوبة .  
فكذلك اعتبار الملك ، والقدرة في المنافع ، عرض<sup>(٢)</sup> فإنها  
لا تبقى زمانين ، فالداخل منها في الوجود لا بقاء له حتى يعقد عليه ،  
والذي لم يخلق معدوم لا يتصور اعتبار الشرائط فيه ، فأقيمت الدار  
التي هي سبب وجود المنافع مقام المنافع ، وربطت الشرائط بها  
ضرورة تصحيح<sup>(٣)</sup> العقد فليقتصر في التقدير عليه ، ويردُّ ما عداه إلى  
ما هو الحقيقة .

---

(١) ساقط من « ز » .

(٢) في « ز » ، ( عير ) .

(٣) في [ د ] ( بصريح ) وهو تصحيح .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الأجرة تملك بنفس العقد في الإجارة المطلقة عندنا<sup>(١)</sup> دفعة واحدة كالتن<sup>(٢)</sup> في بيع الأعيان .  
وعندهم : تملك يوماً فيوماً ، ساعة فساعة ، بحسب وجود المنافع<sup>(٣)</sup> .  
ومنها (٢) أن الإجارة المشاع جائزة عندنا ، تنزيلاً لبيع المنافع منزلة بيع الأعيان<sup>(٤)</sup> .

وعندهم ، لا تجوز ، لأن المنافع لا يمكن قبضها إلا بالفعل ، واستيفاء منفعة شائعة غير ممكن ، فإن السكنى فعل لا يتبعض ، وكذلك اللبس ، بخلاف بيع الشائع<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر « مغني المحتاج » : ( ٣٣٤/٣ ، ٣٥٨ )

(٢) في [ د ] ( كالثمرة ) وهو تصحيف .

(٣) انظر : ( المبسوط للشرحي ١٥ / ١١١ ) .

(٤) انظر « المهذب » : ( ١ / ٣٩٥ ) .

(٥) ما ذهب إليه المؤلف هو قول الإمام أبي حنيفة وخالفه صاحبان قال الشرعي في المبسوط : ( ١٥ / ١٤٤ - ١٤٥ ) [ ولو استأجر من رجل نصف أرض غير مقصود ، أو نصف عبد ، أو نصف دابة ، فالعقد فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله ، والشيوع فيما يحتمل القسمة وما لا يحتمل القسمة سواء عنده في إفساد الإجارة . وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله جائز ، وينهايان فيه ، وحجتهم في ذلك : أن هذا معاوضة مال بمال ، فتأزم في المشاع كالبيع . وهذا لأن موجب الإجارة ملك المنفعة وللجزء الشائع منفعة ] اهـ

ومنها (٣) أن الإجارة لا تبطل بموت المستأجر عندنا لأنه ملك  
المنافع بالعقد دفعة واحدة ، ملكاً لازماً فيورث عنه <sup>(٣)</sup> .

وعندهم ، تنفسخ ، لأن ملك المنافع مرتب على الوجود ، وقد  
[ فات ] <sup>(٣)</sup> قبل الملك <sup>(٣)</sup> ، وهذا يبطل عليهم بمن ينصب شبكة  
بها صيد بعد الموت ، فإنه يملكه وارثه ، لجريان السبب في حال الحياة  
[ والسبب هنا هو العقد وقد جرى في حال الحياة <sup>(٤)</sup> ] .

ومنها (٤) أن المؤجر إذا مات لم ينفسخ العقد عندنا <sup>(٥)</sup> لأنه مات  
بعد زوال ملكه ، فلا ينقلب إلى وارثه بموته .

وعندهم : ينفسخ <sup>(٦)</sup> ، لأنه عقد يتجدد على ملكه ، وما يتجدد  
بعد موته ، لا يحدث على ملكه حتى يتناوله مطلق عقد المورث .

---

وبعد أن أورد السرخي ما يحكى عن أبي طاهر الدباس أنه كان يقول : إذا  
أجر أحد الشريكين نصيبه من أجني يصح عند أبي حنيفة وإذا أجزر المالك  
نصف أرضه لا يصح ... قال : [ والأصح أنه لا فرق بينها عنده والعقد قاسد  
لما بيننا ] ٨١ . وانظر « شرح القُدوري » : ( ص ١٦٨ ) .

(١) انظر « المذهب » : ( ٤٠٧ / ١ ) .

(٢) [ د ] ( كان ) .

(٣) انظر « شرح القُدوري » : ( ص ١٧١ ) .

(٤) ما بين القوسين ماقط من [ ز ] .

(٥) انظر : المذهب للشيرازي ( ١ / ٢٢٠ ) .

(٦) انظر : نتائج الأفكار ( تكملة فتح القدير ) ( ٧ / ٢٢٠ ) .

ومنها (٥) أن إضافة الإجارة إلى السنة القابلة لا يصح عندنا  
لتعذر تسليم المنافع العقود عليها<sup>(١)</sup>.

وعندهم : يصح ، بناء على تجدد العقود بحسب وجود المنافع شيئاً  
فشيئاً<sup>(٢)</sup> ، قالوا :

وإذا كانت الإجارة في الأصل لا تنعقد إلا هكذا ، فالتصريح  
به لا يقدر فيه .

ومنها (٦) أن الموصى له بالسكنى إذا مات ورث عنه عندنا .  
وعندهم لا يورث بناءً على الأصلين .



---

(١) قلت : يفرق الشافعية بين أن يكون مستأجر السنة القابلة جديداً ،  
وبين أن يكون هو المستأجر الأول وكان العقد الجديد قبل انقضائها . جاء  
في المنهاج للإمام النووي في كتاب الإجارة : [ ولا يجوز إجارة عين لمنفعة  
مستقبل ، فلو أجرة السنة الثانية لمستأجر الأولى قبل انقضائها جاز في الأصح ] اهـ  
« المنهاج » : ( ٢ / ٣٣٨ ) مع « مفتي المحتاج » .

(٢) انظر « نتائج الأفكار » : ( ٧ / ١٥٠ ) تكملة « فتح القدير » .

# مسائل الشفعة

## مسألة - ١ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه أن مناط الشفعة : اتصال الملكين بجميع أجزائها<sup>(١)</sup> وهو الاختلاط .

والحكمة المرحية فيه سوء المداخلة والمخالطة ، ولزوم مؤونة القسمة ، ثم ضيق الدار عند جريان القسمة ، إذ الغالب اتحاد المرافق في الدار الواحدة كطرح التراب ، ومصعد السطح ، وبالوعة الدار ، وما يجري مجراه ، فهذه أنواع من الضرر فيما يتأبد ، ولا سبيل إلى دفعها [ إلا<sup>(٢)</sup> ] بالسلطان .

وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى أن السبب الموجب<sup>(٣)</sup> لثبوته :

---

(١) في الأصل ( أجزائها ) وهو تصحيف .

(٢) زيادة من [ ز ] .

(٣) في [ د ] ( الموجوب ) وهو خطأ من الناسخ .

أصل اتصال الملتزمين .

والحكمة المرعية في ثبوته : مطلق دفع الضرر الحاصل بسوء  
المعاشرة والصحية ، والتعدي في حدود الملك .

ويتفرع عن العلتين مسائل

منها (١) أن لا شفعة للجار<sup>(١)</sup> عند الشافعي رضي الله عنه  
مصبها منه إلى أن الشفعة تملك قهري تأباه العصمة ، غير أن الشرع  
ورد به في الشريك مقروناً بدفع أنواع من الضرر ، فيتقدر بقدر  
الضرورة . وضرر الجار لا يساويه في اللزوم ، فإنه يمكن دفعه  
بالمرافعة إلى السلطان ، ولذلك إذا اجتمعا قدم الشريك على الجار ،  
ولو تساويا في الضرر ، لتساويا في الاستحقاق ، كما في الخليطين ، فلا  
تلتحق به .

وعنده : تثبت لما ذكرناه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قلت : غير أن فقهاء الشافعية مع تقريرهم أن الشفعة لا تثبت للجار ،  
لا يرون نقض حكم القاضي إذا قضى بالشفعة للجار لأن ذلك من المسائل  
الاجتهادية عديم « جاء في « مغني المحتاج » : ( ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ) [ ولو  
قضى بالشفعة للجار حنفي ، لم ينقض حكمه . ولو كان القضاء بها لشافعي ،  
كنظائره من المسائل الاجتهادية ] ٨١ .

(٢) انظر « شرح القدوري » : ( ص ١٧٢ ) .

ومنها (٢) أن الشفعة عندنا توزع على قدر الأنصباء<sup>(١)</sup> ، لأن  
 مناط الاستحقاق ( هو<sup>(٢)</sup> ) الاتصال بجميع الأجزاء ، واتصال كل  
 جزء من أجزاء ملكه سبب لأخذ ما يتصل به [ فن ازدادت أجزاء  
 ملكه ازداد ما يتصل به ]<sup>(٣)</sup> من الشقص .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يوزع على عدد رؤوسهم  
 بالسوية<sup>(٤)</sup> ، لأن مناط الاستحقاق هو أصل الاتصال ، وقد تساوى  
 فيه فيتساويان في الاستحقاق



- 
- (١) انظر « المنهاج » : ( ٢ / ٣٠٥ ) .  
 (٢) في [ ز ] ( وهو ) .  
 (٣) ما بين القوسين ساقط من [ ز ] .  
 (٤) انظر : المبسوط للرخي ( ١٤ / ٩٧ ) « شرح القدوري » :  
 ص ( ١٨٧ ) .



# مسائل المأذون

## مسألة - ١ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه أن العبد المأذون متصرف لسيد  
بحكم الإذن ، كالوكيل ، والشريك والمضارب .  
وتصرفه يقع <sup>(١)</sup> للسيد فينفذ بحمل الإذن .  
واستدل على ذلك ،  
بأن أعراض العقود زوالاً وحصولاً ، ترجع إلى السيد .  
وبأن المأذون في فرد لا يملك ما عداه ، والمأذون في جنس ، لا يملك  
جنساً سواه كالبيع والتكاح  
ويكون السيد يملك إعادة الحجر عليه متى شاء ، ولو كان الحجر  
قد انقضى وارتفع لما ملك إعادته [ كالمكاتب ] <sup>(٢)</sup> .

---

(١) في [ ز ] ( تقع ) .

(٢) زيادة من [ ز ] .

وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه ، إلى أن العبد يتصرف لنفسه  
بحكم فك الحجر عنه ، كالمكاتب .

وتصرفه يقع لنفسه بموجب إنسانيته ، ثم ينتقل إلى السيد فلا  
ينفذ<sup>(١)</sup> بنوع دون نوع .  
واستدل على ذلك :

بأن العبد ساوى الحر في أهلية التصرف ، بل لا يفارق العبد  
السيد إلا في المالكية والمملوكية ، والمملوكية [ ليست أمراً حقيقياً  
راجعاً إلى الآدمية<sup>(٢)</sup> ] أصلاً بل معنى ، ذلك أن غييره صار أحق  
باستعماله في مصلحة نفسه لوجود الكفر من المملوك ، والاسلام من  
المالك جزاءً بعملهما ، فكان الحجر عليه ، وسلب تصرفاته مع وجود  
عقله ، وهدايته ، وكمال أهليته ، قضاءً لحق السيد واشتغاله بخدمته .  
فإذا فك الحجر عنه في نوع ملك جنس<sup>(٣)</sup> المأذون فيه ، لانحداد  
المقصود فيه ؛ وإن مقصود عقود البياعات<sup>(٤)</sup> والمعاملات واحد ،  
وهو تحصيل الأرباح والأكساب .

---

(١) في [ ز ] ( يتنقد ) .

(٢) في « ز » ( ليست صفة راجعة إلى الآدمي ) .

(٣) في « ز » ( جنس ) .

(٤) في « ز » ( المبيعات ) .

بمخلاف ما إذا اختلف الجنس كالبيع والنكاح .  
وبمخلاف الاذن في الفرد ، فإن قرينة العرف تقيده بالحاجة إلى  
عينه دون التجارة .  
ويتأيد ذلك بالمرتن إذا أذن الراهن أن يبيع من شخص ، فإنه  
يملك بيعه مطلقاً ويؤول الحجر .  
ويتفرع عن هذين الأصلين مسائل .  
ومنها (١) أن المأذون<sup>(١)</sup> في نوع من التجارة لا يصير مأذوناً فيما  
عدها عندنا<sup>(٢)</sup> .  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : الإذن في نوع من التجارة تسلط  
العبد على جميع أنواع التجارة<sup>(٣)</sup> .  
ومنها (٢) أن المأذون في التجارة ، إذا استغرقت ديون التجارة  
أكسابه ، فإن بقية الديون لا تتعلق برقبته عندنا ، ولا يباع فيها ، بل  
تتعلق بقمته يتبع بها إذا عتق<sup>(٤)</sup> .  
لأن تصرفه حق السيد ، فيظهر أثره في محل إذنه ، وهي

(١) في « ز » ( المأذون له ) وكذا اكلمنا تكررت في هذه الصفحة .

(٢) انظر « المنهاج » : ( ٩٩ / ٢ ) مع « مني المحتاج » .

(٣) انظر « شرح القلوبي » : ( ص ٢٣٩ ) .

(٤) انظر « المنهاج مع مني المحتاج » : ( ١٠١ / ٢ ) فما بعدها .

الأكساب ، والرقبة لم يتناولها الإذن .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : تباع رقبته فيها بناء على [ أن ]<sup>(١)</sup>  
التصرف حق العبد ، والإذن يقتضي تعلق الديون بحقه ، والرقبة  
حقه فيتعلق بها<sup>(٢)</sup> .

ومنها (٣) أن المأذون في التجارة لا يؤثر نفسه عندنا ، لأن  
منفعة ملك السيد ، ولم يأذن له في التصرف فيها ، فلا يعتاض عنها ،  
كسائر أموال السيد<sup>(٤)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يملك الإجارة ، لأنه مأذون له  
في الاكتساب ، والإجارة أحد طرق الاكتساب<sup>(٥)</sup> .

ومنها (٦) أن السيد إذا رأى عبده يبيع ويشترى ، فسكت ، لم  
يصح تصرفه عندنا<sup>(٧)</sup> .

لأنه متصرف بالإذن ، والسكوت لا يكون إذناً ، لأنه

---

(١) ساقطة من « د » .

(٢) راجع في هذا شرح القدوري : ( ص ٢٤١ ) .

(٣) انظر « المتهاج مع مغني المتهاج » : ( ٢ / ١٠٠ ) « نهاية المحتاج »

للرملي : ( ١٧٢ / ٤ ) .

(٤) انظر في هذا « الهداية مع العناية ونتائج الأفكار » : ( ٣٣٧ / ٧ ) .

(٥) انظر « المتهاج ومغني المتهاج » : ( ٢ / ١٠٠ ) « نهاية المحتاج » :

( ١٧٤ / ٤ ) .

مؤردد محتمل لا دلالة له ، وسكوت البكر مأخوذ من النص لا من القياس .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : السكوت إذن ، لدلالته على الرضى ، فإن العبد متصرف لنفسه لكن حق السيد تعلق به والسكوت كاف في إسقاط الحق كما في الشفيع <sup>(١)</sup> .

وهذا يعطل عليهم بالسكوت في بيع الحر مال غيره ، ويبسح الراهن عند سكوت المرتن .

ويلحق بأذيال هذا الأصل :

مسألة : وهي : أن الموصى له في نوع من التصرف يقتصر ولا يتعدى [ عندنا لأنه يتصرف بالتفويض <sup>(٢)</sup> ] كالمضارب والوكيل <sup>(٣)</sup> .  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يصير وصياً مطلقاً ، لأن الوصية ولاية ، والولاية لا تنجزأ ، وما لا يتجزأ [ فإثبات <sup>(٤)</sup> ] بعضه إثبات كله <sup>(٥)</sup> .

---

(١) وخالف في ذلك زفر . انظر « الهداية والعناية ونتائج الأفكار » : ( ٧ / ٣٣٥ ) فما بعدها .

(٢) في « ز » ( محل التفويض ) .

(٣) انظر « نهاية المحتاج » : ( ١٠٦ / ٦ ) فما بعدها .

(٤) ساقطة من « ز » .

(٥) انظر تفصيل الأقوال في « الهداية والعناية ونتائج الأفكار » : ( ٨ / ٤٩٣ ) فما بعدها .

## مسائل<sup>(١)</sup>

من التذرع والاهلية

ذهب جماهير العلماء إلى أن التحسين والتقييع واجبان إلى الأمر والنهي ، فلا يقبح شيء لعينه ، ولا يحسن شيء لعينه ، بسل المعنى بكونه قبيحاً محرماً ، أنه متعلق بالنهي ، والمعنى بكونه حسناً واجباً أنه متعلق بالأمر .

واحتجوا في ذلك بأن إيجاب العقل شيئاً من ذلك لا يخلو : إما أن يكون ضرورياً ، أو نظرياً .

والأول محال ، فإن الضروريات لا تنازع فيها ، كيف . ونحن جم غفير وعدد كثير لا نجد أنفسنا مضطرين إلى معرفة حسن هذه الأفعال ولا قبح نقائصها .

والثاني أيضاً محال ، لإنضائه إلى التسلسل<sup>(٢)</sup> .

---

(١) يباح في الأصل .

(٢) انظره المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني وتقريرات الشربيني :

(١ / ٥٤) فما بعدها .

وذهب المتشائمون إلى أبي حنيفة رضي الله عنه من علماء الأصول  
إلى أن الأفعال تقسم إلى ثلاثة أقسام .

فمنها ما يستقل العقل بدرك حسنه وقبحه بدنية ، كحسن الصدق  
الذي لا ضرر فيه وقبح الكذب الذي لا نفع فيه .

ومعنى استقلال العقل بدرك ذلك عتدم : أنه لا يتوقف على  
إخبار مخبر .

ومنها : ما يدرك حسنه وقبحه بنظر العقل كحسن الصدق  
المشتمل [ على الضرر ] <sup>(١)</sup> [ وقبح الكذب المشتمل على النفع ] <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما لا يستقل العقل بدرك حسنه وقبحه أصلاً ، دون  
تنبيه الشرع عليه كحسن الصلاة والصوم والحج والزكاة ، وقبح تناول  
الخمر والخنزير ولحوم الحمر الأهلية .

وزعموا أن أمر الشرع في هذا القسم ونهيه ، كاشف عن وجهه  
حسن هذه الأفعال وقبحها ، لعلهم بأن امتثال أمره فيها يدعو إلى  
المستحسنات العقلية ، وكذلك الترك في نقيضها من المناهي .

واحتجوا على كون العقل مدركاً لمعرفة الحسن والقبح ، بأن

---

(١) في « ز » ( على النفع ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

البراهمة يقبحون ويحسنون مع إنكارهم الشرائع وجحدهم النبوات .  
وهو فاسد فاتهم يقبحون ويحسنون في المنافع والمضار الناجزة  
والخلاف فيما لا يتعلق به عرض عاجل ، وكان المقصود منه الثواب  
أو درأ العقاب الآجل ، وهم لا يحسنون ولا يقبحون<sup>(١)</sup> فيه .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) ان إسلام الصبي المميز لا يصح عندنا .

لأن الإسلام لا يعقل إلا بعد تقدم الإلزام ، كما لا يعقل  
الجواب إلا بعد تقدم الخطأ ، فإنه من أسماء الشبه والإضافة<sup>(٢)</sup> ،  
والإسلام : عبارة عن الاستسلام والإذعان ، والابتداء بالتبرع  
لا يسمى إسلاماً ولا انقياداً ، كما أن الابتداء بالكلام لا يسمى جواباً  
والإلزام<sup>(٣)</sup> متنف في حق الصبي فانتفى الإسلام<sup>(٤)</sup> .

وذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه : إلى صحة إسلامه<sup>(٥)</sup>

(١) انظر « أصول السرخسي » : ( ١ / ٦٠ - ٧٣ ، ٧٨ ) و « كشف

الأسرار على أصول التزودي » : ( ١ / ٢٥٧ - ٢٩٠ ) .

(٢) في ذ « ( الإضافية ) هكذا وبدون واو قبلها .

(٣) في ذ « ( الالتزام ) .

(٤) انظر « المستصفى » للغزالي : ( ١ / ٨٥ ) .

(٥) انظر « أصول السرخسي » : ( ٢ / ٢٣٧ - ٣٤١ ) و « التلويح على

التوضيح » : ( ٢ / ١٦٠ - ١٦٨ ) .



بناء على أن الزوم يثبت عقلاً ، والعقل يوجب على الصبي ، والبالغ ،  
إذا كان الصبي عاقلاً .

ومنها (٢) أنه إذا نذر صوم يوم العيد وأيام التشريق لا ينعقد  
نذره ، ولا يصح صومه فيها عندنا <sup>(١)</sup> ، لأنهي الوارد فيه <sup>(٢)</sup> .

وعندهم : يصح ، بناء على أن الصوم عبادة مأمور بها ، والأمر به  
يدل على كونه حسناً ، فيستحيل أن ينهى عنه ، فيجب صرف النهي  
إلى معنى وراهه ، كترك إجابة الداعي مثلاً <sup>(٣)</sup> .

قالوا : ولا يلزم على هذا ، الصوم والصلاة في زمن الحيض  
والنفاس ، فإن ذلك من باب النفي ، لا من باب النهي ، ومعنى النفي

---

(١) انظر « المذهب » : ( ١ / ١٨٩ ، ٢٤٢ ) « منهاج الوصول للبيضاوي  
وشرحه للانسوي » : ( ١ / ٧٤ ) فما بعدها .

(٢) روى أحمد والبخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله  
ﷺ « انه نهى عن صوم يومين : يوم الفطر ويوم النحر » ولأحمد عن سعد بن  
أبي وقاص قال : « أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي أيام مني أنها أيام أكل  
وشرب ولا صوم فيها - يعني أيام التشريق - وللدارقطني عن أنس « أن  
النبي ﷺ نهى عن صوم خمسة أيام في السنة : يوم الفطر ويوم النحر وثلاثة  
أيام التشريق » وانظر المحقق « تفسير النصوص في الفقه الاسلامي » : ( ٢ / ٤٠ ) .

(٣) انظر « أصول السرخسي » : ( ١ / ٨٥ ) فما بعدها « التلويح على  
التوضيح » : ( ١ / ١٢٦ ) فما بعدها « سلم الوصول لشرح نهاية السؤل » للشيخ  
بجيت : ( ٢ / ٣٠٩ ) .

إخيار الشرع بانعدام هذه العبادات [ شرعاً ] <sup>(١)</sup> في زمن الحيض ،  
 لقيام النافي لها ، وهو حدث الحيض والنفاس .  
 .. ولا يلزم على هذا الاستحاضة ، فإن ذلك ملحق بالأمراض  
 لا بالأحداث ، والمرض لا يتأفها .  
 ومنها (٢) أن شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض غير مقبولة  
 عندنا لتهمة الكذب <sup>(٣)</sup> .  
 وعدم : تقبل ، لأن قبح الكذب ثابت عقلاً ، وكذلك حسن  
 الصديق ، وكل ذي دين محتجب ما هو محذور دينه وعقله ظاهراً <sup>(٤)</sup> .




---

(١) في « ز » ( شرط ) وهو تصحيف .  
 (٢) انظر « المهذب » : ( ٢ / ٣٢٤ ) .  
 (٣) انظر « الهداية مع النجاة وفتح القدير » : ( ٦ / ٤١ ) فيما بعدها .

## قاعدة جامعة (١)

المشروعات أصلها حسن عند أهل الرأي ، لأن العبادات إظهار  
العبودية والخضوع لله تعالى ، وتعظيم الخالق ، وشكر المنعم .  
والمعاملات سبب لاقامة المصالح ، وقطع المنازعات .  
والمناكحات سبب للتنازل والتكاثر من العباد والعباد<sup>(١)</sup> .  
والعقوبات ، والحدود : سبب لاستبقاء الأنفس ، والعقول  
والأديان ، والأبضاع ، والأموال .  
قالوا : ولا يخفى على كل ذي عقل حسن هذه الأشياء ، فلا  
يتصور نسخها ولا النهي عنها .

[ وإنما كیفیاتها وھیأتها وشروطها تعرف بالشرع لا بالعقل ، فجاءت  
أن یرد النسخ والنهی عنه ، فقی ورد النهی مضافاً إلى شیء منها یجب

---

(١) فی « د » ( حسنة ) .

(٢) کذا فی النسختين .

• صرف النهي إلى مجاور له ، صيانة لأدلة الشرع عن التناقض <sup>(١)</sup> [ .  
 أما عندنا : فالحسن والقبح تابعان للأمر والنهي على ما سبق ،  
 فيتصور الأمر بالشيء والنهي عن عينه ، والله تعالى أعلم <sup>(٢)</sup> .




---

(١) في د ز « سقط أساء العبارة فهي هكذا ( فيجاز أن يرد الفسخ والنهي عنه مجاور له صيانة لأدلة الشرع عن التناقض ) » .  
 (٢) انظر « تفسير النصوص » : ( ٢ / ٣٨٧ ) فما بعدها للمحقق .

## كتاب النكاح<sup>(١)</sup>

مذهب الشافعي رضي الله عنه : أن الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده ، والنهي عن الشيء ليس أمراً بضده .

بدليل أن الذي يأمر بالشيء قد لا يخطر بباله التعرض لأضداد الأمور به ، إما الذهول ، أو إضراب ، فكيف يكون أمراً بالشيء أو ناهياً عنه مع غفلته وذهوله عنه .

ومذهب الأصوليون من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه [ إلى ]<sup>(٢)</sup> أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن أضداده إن كان له أضداد ، وإن لم يكن له إلا ضد واحد فالأمر به يقتضي النهي عن ذلك الضد ، وكذلك النهي عن الشيء يقتضي الأمر بضده على التفصيل الذي بيناه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) من « ز » .

(٢) ساقطة من « د » .

(٣) قلت : هذا هو رأي المؤلف فيما ذهب إليه الشافعية والحنفية . وفي كتب الأصول ما قد يخالف هذا الإطلاق عن المنهيين ، انظر مثلاً « أصول السرخسي » : ( ١ / ٩٤ ، ٢٧١ ) ، « الإسئوي على التهاج » : ( ٢ / ٦٥ ) ، « جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية البناني » : ( ١ / ٣٧٨ ) فما بعدها .

واحتجوا في ذلك ، بأن من أمر غيره بالخروج من الدار فقد كره منه سائر اضداده من القيام والقعود والاضطجاع ، لأنه [ لا <sup>(١)</sup> ] يأمر بالخروج مع إرادته لما ينافيه ، لاستحالة الجمع بينهما في الأمر الواحد .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن التخلي لنوافل العبادات أولى من الاشتغال بالنكاح عندنا <sup>(٢)</sup> .

لأن النكاح إما مباح أو [ مندوب ] <sup>(٣)</sup> مشوب بحظ النفس واتباع الهوى ، والنوافل مندوب إليها حقاً لله تعالى على الخصوص .  
وعندهم : الاشتغال بالنكاح أولى <sup>(٤)</sup> .

لأن الذي منهى عنه نهي تحريم ، والنكاح يتضمن ترك الزنا ، لما فيه من الاستغناء بالمباح عن السفاح ، فكان مأموراً به أمر إيجاب .  
فلئن قلنا <sup>(٥)</sup> : لو كان واجباً لأثم بتركه ، ومن ترك النكاح لا يأثم .

(١) ساقطة من « د » .

(٢) ساقطة من « ز » .

(٣) ساقطة من « ز » .

(٤) انظر كلام ابن المهام في « فتح القدير » : ( ٢ / ٢٤٠ ) .

(٥) من « ز » ( قالوا ) وهو خطأ .

قالوا : يمنع .

ونقول : من ترك النكاح جميع عمره فوات من غير نكاح يعاقب في الدار الآخرة .

ومنها (٢) أن إرسال الطلقات الثلاث مباح عندنا <sup>(١)</sup> ، لأن موجبها قطع نكاح مباح .

وعندهم : حرام وبدعة <sup>(٢)</sup> ، لأنه تضمن قطع مصلحة وجبت إقامتها بالكلية ، واحترزوا بقولهم « بالكلية » عن التفريق .  
فلئن قلنا ، النكاح عند تنافي الأخلاق يصير مفسدة فلم يتضمن قطع مصلحة .

قالوا : النكاح لا يصير مفسدة [ لا <sup>(٣)</sup> باعتبار ذاته ولا باعتبار ما يختص به من الأحكام ، إذ لو كان كذلك لامتنع شرعية النكاح ولم يحتاج إلى قاطع .

---

(١) انظر « المتهاج ومعني المتهاج » : ( ٣ / ٣١١ ) فما بعدها .

(٢) انظر « الهداية وفتح القدير » : ( ٣ / ٢٤ ) فما بعدها .

(٣) خبر موجودة في « ز » .

## مسألة - ١ -

راوي الأصل إذا أنكر رواية الفرع إنكار جاحد ، قاطعاً  
مكذباً للراوي لم يعمل به ، ولم يصر الراوي مجروحاً ، لأنه مكذب  
شيخه ، كما أن شيخه مكذب له ، وكلاهما عدلان ، كاليستين إذا تكاذبتا  
فإنه لا يوجب جرح أحدهما .

أما إذا أنكر انكار متوقف ، بأن قال : « لست أذكر » أو « لا  
أعرفه » فيعمل بالخبر عند الشافعي رضي الله عنه .

واحتج في ذلك : بأنه عدل روى ، وقد أمكن تصديقه في روايته  
فوجب أن يعمل بروايته ، كما لو صدقة راوي الأصل ، ولأن  
عدالة الفرع ثابتة على القطع واليقين ، وتوقف الأصل لا يدل على  
التكذيب ، إذ لم ينكر إنكار جاحد ، فمن الجائز أنه حدثه ثم نسيه ،  
لأن الإنسان عرضة للنسيان ، واليقين لا يرفع بالشك <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر « المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني » : ( ٢ / ١٢٧ )

فما بعدها .



ولمبت الحنفية : إلى أنه لا يجوز العمل به <sup>(١)</sup> .  
واحتجوا في ذلك بأمرين :

أحدهما : أنهم قالوا : لو كان الحديث حجة في حق غير الشيخ  
لكان حجة في حق الشيخ .

ووجه ذلك : أن الشيخ هو الأصل المروي عنه ، وإذا بطل  
الحديث في حقه بطل في حق غيره بطريق الأولى .

الثاني : أنهم قالوا : لا خلاف أن شهود الأصل لو [ وقفوا ] <sup>(٢)</sup>  
وقالوا : ما نذكر ذلك ولا نحفظه ، لم يميز للحاكم العمل بشهادة شهود  
الفرع ، فكذلك في رواية الخبر .  
ويتفرع عن هذا الأصل :

بطلان التكاح بلا ولي عند الشافعي رضي الله عنه <sup>(٣)</sup> ، لما روى  
سليمان بن موسى عن الزهري بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال : « أيما

---

(١) ما ذكره المؤلف عن الحنفية هو قول الشيخين : أبي حنيفة وأبي يوسف  
وكان محمد مع الشافعي في العمل بحديث « أيما امرأة .. » من رواية سليمان بن  
موسى عن الزهري الذي يأتي . وانظر اختلاف علماء الحنفية حول هذه  
المسألة في « أصول السرخسي » : ( ٥ - ٣ / ٢ ) .

(٢) في « ز » ( توافقوا ) .

(٣) انظر « المتهاج مع مفتي المتهاج » : ( ١٤٧ / ٣ ) فما بعدها .

امراً نكحت<sup>(١)</sup> نفسها بغير إذن وإياها فتكاحها باطل. باطل باطل فإن  
 مسها<sup>(٢)</sup> فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من  
 لا ولي له<sup>(٣)</sup>، ولا مبالاة بإنكار الزهري رواية سليمان عنه لما ذكرناه.  
 وأبو حنيفة رضي الله عنه طرد القياس، ولم ير الاحتجاج  
 بالحديث؛ لقول الزهري عن سليمان بن موسى لا أعرفه<sup>(٤)</sup>.

(١) في «ز» (انكحت) والصواب ما أثبتناه.

(٢) في «ز» (مسحها) وهو تصحيف.

(٣) الحديث أخرجه البيهقي من رواية سليمان بن موسى عن الزهري عن  
 عروة عن عائشة رضي الله عنها بلفظ «فإن أحبلها».

وبدون لفظ «نفسها» ويلفظ «دخل بها» رواه الإمام أحمد في مسنده  
 وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انظر «معالم السنن» (١٩٦/٣) «السنن  
 الكبرى» للبيهقي: (١٠٥/٧) «الجمهر النقي»: (١٠٥/٧) «نيل  
 الأوطار»: (١٣٦/٦) «الدارمي»: (١٣٧/٢).

(٤) أشرنا من قريب إلى أن محمد بن الحسن خالف أبا حنيفة وأبا يوسف  
 وكان مع الشافعي في الأخذ بهذا الحديث وانظر «أصول السرخسي»: (٣/٥-٢)  
 «الجمهر النقي» لابن التزيدي: (١٠٥/٧) مع السنن  
 الكبرى للبيهقي.

## مسألة - ٢-

ذهب الشافعي رضي الله عنه [ إلى <sup>(١)</sup> ] أن ولاية الإيجاب في حق  
البنات معللة بالبكارة ، لا بالصغر <sup>(٢)</sup> .

واحتج في ذلك ، بأن التكاح في حق البنات من جملة المضار من  
من حيث إنه إرفاق وإذلال من غير حاجة تدعو إليه . والولاية  
نقبت للولي على الصغير نظراً له ، وإقامة لما تدعو حاجته إليه ، دون  
ما يضر به ، ولهذا لا يملك هبة مال الصغير ، ويملك قبول الهبة له ،  
ولا يملك البيع بغبن فاحش ، ولا يملك الطلاق والعتاق عليه ، لأنه  
لا يتعلق بهما دفع حاجة الصغير ، والنكاح بما لا يتعلق به دفع حاجة  
الصغير ، فلا يصلح الصغر علّة للإيجاب .

وهذا بخلاف إنكاح الصغار ، فإن ذلك من جملة المصالح في حقهم  
من حيث إنه يحصل لهم ملك النفوس ، ولا يلزم على هذا ثبوت  
ولاية الإنكاح [ بعد البلوغ لأنها تحتاج إلى التكاح ] <sup>(٣)</sup> ، ولا نصير في

(١) ساقطة من [ ز ] .

(٢) انظر « نهاية المحتاج » للرملي : ( ٢٢٣/٦ ) فما بعدها .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

الأعم الأغلب عنه ، ولا يتيسر أمر معيشتها بدونه .

وذبح أبو حنيفة رضي الله عنه إلى أن ولاية الإنكاح في حق  
الصغار [ والإجبار ] <sup>(١)</sup> معللة بالصغر <sup>(٢)</sup> .

واحتج في ذلك : بأن النكاح متعلق بالمصالح من الجانبين جميعاً من  
حيث أن مصلحة المعاش في العادات الجارية إنما يقوم بازدياد الرجال  
والنساء ، ولأن شهوة الفرج شهوة أصلية في الذكر والأنثى ، ولا  
طريق إلى القضاء إلا بطريق الازدياد ، وكذلك مصلحة بقاء النسل .

ويتفرع عن هذا الأصل مسألتان :

أحدهما : أن الثيب الصغيرة لا تزوج عندنا ، لزوال علة الإيجاب <sup>(٣)</sup>  
( وهي البكارة <sup>(٤)</sup> ) .

[ وعندهم : تجبر ، لقيام علة الإيجاب <sup>(٥)</sup> ، وهي الصغر <sup>(٦)</sup> ] .

---

(١) في « د » ( والصغار ) :

(٢) انظر « شرح القُدوري » : ( ص ٢٤٨ ) .

(٣) انظر « نهاية المحتاج » : ( ٢٢٤ / ٦ ) فما بعدها .

(٤) في « ز » ( وهي الصغر ) وهو خطأ :

(٥) انظر « شرح القُدوري » : ( ص ٢٤٩ ) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

الثانية : أن البكر البالغ تزوج إجباراً عندنا<sup>(١)</sup> .  
وعندم : لا تزوج إلا برضاها<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم ذكره مستقصى في  
قاعدة المفهوم في مسائل البيع<sup>(٣)</sup> .

★ ★ ★

---

(١) انظر «النهاج مع نهاية المحتاج» : (٦/٢٢٢ - ٢٢٣) .

(٢) انظر «شرح القدوري» : (ص ٢٤٨) .

(٣) انظر ما سبق (ص ١٦٢) فما بعدها .

## مسألة - ٣-

ذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن قرب القرابة معتبر في الاستقلال بالنكاح .

واحتج في ذلك بتقديم الأب على الجد عند الاجتماع .  
 وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى الاكتفاء بأصل القرابة .  
 واحتج في ذلك باستقلال الجد عند عدم الأب فإنه لم يستقل لعدم الأقرب ، بل لمكان أهليته .  
 ويتفرع عن هذا الأصل مسائل .

منها (١) أن غير الأب والجد لا يملك تزويج الصغير والصغيرة عندنا <sup>(١)</sup> .

وعنده يملك <sup>(٢)</sup> .

ومنها (٢) أن الولي الأقرب إذا غاب غيبة [ متقطعة ] <sup>(٣)</sup> لا تبطل ولايته ولا تنتقل إلى القريب ، بل الحاكم يزوجه نيابة عن

(١) انظر « المنهاج مع مفتي المحتاج » : ( ٣ / ٣٥٠ - ٣٥١ ) .

(٢) انظر « الهداية مع الضاية وفتح القدير » : ( ٢ / ٤٠٥ ) .

(٣) ساقطة من « د » .

الأقرب<sup>(١)</sup> .

وعنده : يزوجها الأبعد<sup>(٢)</sup> .

ومنها (٣) أن المعتق وابن العم لا يستقل بتولي [ طرفي العقد ]<sup>(٣)</sup> ولا يزوج من نفسه عندنا<sup>(٤)</sup> ، والجدة يستقل بتولي طرفي النكاح على حفيده .

وعندهم : يستقل كالجد<sup>(٥)</sup> ، ولا خلاف أن الأب يختص بتولي الطرفين في مال الطفل .



---

(١) راجع في ذلك « المنهاج مع نهاية المحتاج » : ( ٢٣٦ / ٦ ) .

(٢) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٤٢٥ / ٢ ) .

(٣) في « ز » ( النكاح ) .

(٤) انظر « المنهاج مع مفني المحتاج » : ( ١٥٠ / ٣ ، ١٦٣ ) .

(٥) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٢٤٧ / ٢ ) فما بعدها .

## مسألة - ٤ -

ذهب أبو حنيفة ومن تابعه من الأصوليين إلى أن المطلق والمقيد إذا وردا في حادثة واحدة لا يحمل المطلق على المقيد لأن كلام الحكمي محمول على مقتضاه ، ومقتضى المطلق الإطلاق ، والمقيد التقييد . وقال الشافعي رضي الله عنه : يحمل المطلق على المقيد ، لأن الحكمي إنما يزيد في الكلام لزيادة في البيان ، فلم يحسن إلقاء تلك الزيادة بل يجعل كأنه قالهما معاً ، ولأن موجب المقيد متيقن ، وموجب المطلق محتمل <sup>(١)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن النكاح لا يتعقد بحضور الفاسقين عند الشافعي رضي الله عنه لقوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل <sup>(٢)</sup> »

---

(١) انظر التفصيل في مسائل حل المطلق على المقيد عند العلماء ومصادر البحث فيها « تفسير النصوص في الفقه الاسلامي » : ( ٢٠٠ / ٢ ) فما بعدها للتحقق .  
(٢) الحديث أخرجه عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ الإمام أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله ، وباللفظ نفسه أخرجه البيهقي من رواية عائشة رضي الله عنها ، كما أخرجه عنها أيضاً بزيادة « فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » . وعند ابن حبان « قبل » « فإن تشاجروا ... » « وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل » .



فإنه تقييد للشهادة بالعدالة<sup>(١)</sup> .

وعندم : يتعقد<sup>(٢)</sup> ، لمطلق قوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بولي وشهود<sup>(٣)</sup> » .

والشافعي رضي الله عنه نزل هذا المطلق على المقيد [ لا تحساد الواقعة وأبو حنيفة قدم المطلق على المقيد ]<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٢) أن الفاسق لا يلي التزويج بالقرابة عندنا<sup>(٥)</sup> : لقوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي<sup>(٦)</sup> عدل » .

---

= وقال الشافعي رضي الله عنه : روي عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله ﷺ قال : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل . ذكره البيهقي .  
كما رواه البيهقي بهذا اللفظ موقوفاً على عمر رضي الله عنه «السنن الكبرى» :  
(٧ / ١٢٥ - ١٢٦) وانظر كلام ابن حزم عن حديث « شاهدي عدل » في «المحل» : (٩ / ٤٦٥) .

(١) انظر «المنهاج» للنووي وراجع ما ذكره الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» : (٣ / ١٤٤) فما بعدها .

(٢) انظر «الهداية والنهاية وفتح القدير» : (٢ / ٣٥١) فما بعدها .

(٣) أخرج البيهقي عن الحارث عن علي رضي الله عنه : « لا نكاح إلا بولي ولا نكاح إلا بشهود » . وهو بهذا اللفظ عند الدارقطني أيضاً .

(٤) زيادة من «ز» .

(٥) انظر عبارة الإمام النووي في «المنهاج» : (٣ / ١٥٥) فما بعدها .

مع «مغني المحتاج» .

(٦) انظر ما سلف (ص ١٥٤) التعليق .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يليه <sup>(١)</sup> : لمطلق قوله عليه السلام  
« لا نكاح إلا بولي وشهود » .

ومنها <sup>(٢)</sup> أن إعتاق الرقبة الكافرة لا يميز في كفارة الظهار  
عندنا <sup>(٣)</sup> ، حملا لمطلق قوله تعالى فيه : « فتحرير رقبة <sup>(٤)</sup> » على قوله  
تعالى في كفارة القتل : « فتحرير رقبة مؤمنة <sup>(٥)</sup> » وقد مضى ذكر هذه  
المسألة في صدر الكتاب <sup>(٦)</sup> .

ومنها <sup>(٧)</sup> أن السيد إذا كان له عبد كافر لا تجب عليه صدقة  
الفطر عنه عندنا <sup>(٨)</sup> لأنه روى نافع عن مالك عن ابن عمر رضي الله  
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أدوا صدقة الفطر عن كل حر

---

(١) انظر « الهداية وشروحها » : ( ٣٥١ / ٢ ) فما بعدها .

(٢) انظر « نهاية المحتاج » للرملي : ( ٨٦ / ٧ ) مع جاشية الشبرايملي .

ولم يذكر المؤلف الحكم عند الحنفية وهو أنها تجزئ . انظر « الهداية مع

العناية وفتح القدير » : ( ٢٣٤ / ٣ ) .

(٣) [ سورة المجادلة : ٣ ] .

(٤) [ سورة النساء : ٩٢ ] .

(٥) انظر ما سلف ( ص ١٣٢ ) فما بعدها .

(٦) انظر « إحكام الأحكام » لابن دقيق العيد : ( ٤١٥ / ١ ) « تفسير

النصوص » : ( ٢٠٤ / ٢ ) فما بعد للحقق « المذهب » : ( ١٦٣ / ١ ) .

وعبد نصف صاع من بر<sup>(١)</sup> ، وروي عنه « أدوا عن كل حر ، وعبد من المسلمين نصف صاع من الحنطة<sup>(٢)</sup> » .

فالشافعي رضي الله عنه يحمل المطلق على المفيد ويشترط الايمان وأبو حنيفة رضي الله عنه لا يحمل<sup>(٣)</sup> ولا يشترط الايمان<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في سنن أبي داود والدارقطني ومصنف عبد الرزاق وروى الزهري عن عبد الله بن ثعلبة أن رسول الله ﷺ قال : « أدوا عن كل حر ، وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر ، أو صاعاً من شعير » وقد أطال صاحب نصب الراية (٤٠٦/٢) في بيان وجوهه والحكم عليه . وانظر «تفسير النصوص» : (٢ / ٢٠٤) .

(٢) روي مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ « فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، على كل حر ، أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والإمام أحمد .

هذا وقد ذكر الحافظ في «الفتح» عن ابن المنذر انه قال : « لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يعتمد عليه . ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت ، إلا الشيء اليسير منه ، فلما كثرت في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير ، وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ، ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قمح » ا هـ «فتح الباري» (٣ / ٢٤٠) .

(٣) انظر « الهداية مع فتح القدير » : (٢ / ٣٥) .

(٤) انظر « شرح معاني الآثار » : (١ / ٣٢١) و « فتح الباري » : (٣ / ٢٣٨) في الكلام عن الحديث من حيث وجود كلمة « من المسلمين » في بعض رواياته وعدم وجودها في البعض الآخر .

## مسألة - ٥ -

مذهب الشافعي رضي الله عنه أن شهادة النساء شهادة ضرورية غير أصلية واحتج في ذلك بأمرين :  
أحدهما : أن الشهادة ولاية دينية ، وأمانة شرعية ، لا تنال إلا بكمال الحال ، لما فيها من تنفيذ قول الغير على الغير ، وتنزيل قول المعصوم في إفادة الصدق في الخبر ، « النساء ناقصات عقل ودين <sup>(١)</sup> » ، ولهذا لم تقبل شهادتهن في كثير من القضايا ، لما خصصن به من الغفلة والذهول ونقصان العقل <sup>(٢)</sup> . وحيث قبلت أقيمت شهادة اثنتين مقام رجل واحد .

الثاني : أن الشهادة تقام في منصب القضاء على رؤوس الاشهاد ، ويتصل الأمر فيها بالتزكية والتعديل والبحث عن البواطن ، وذلك نهاية في التبرج والتكشف المنافي لحالهن [ فأصل قبول الشهادة من

---

(١) جاء في الحديث « ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من إحداكن » . وهو جزء من حديث طويل رواه البخاري ومسلم . وانظر «فتح الباري» : (٢٧٩/١) «تفسير النصوص» : (٥٠٧/١) .  
(٢) لا بد أن نذكر أنه كان من حكمته تعالى - والله أعلم - أن أعطى المرأة من العقل ما يتفق مع تكوينها الذي يؤهلها لحل رسالتها كما أراد هو سبحانه ، بحيث تتكامل البنية ويكون كل جزء قد أخذ بمقداره ومكانه الطبيعي ، وقل مثل ذلك في الرجل إذ أعطي ما يتفق مع الذي أعده الله له ، وهذا ما توحى به مجموعة النصوص في الكتاب والسنة إذا نظر فيها جملة دون أخذها تفاريق .

النساء مشكل ، فإن النقص الذي يمنع قبول الشهادة في موضع يجب في حكم القيام أن يمنع في كل موضع كالرق [ <sup>(١)</sup> ] فكان أصل قبول الشهادة من النساء خارجاً عن القياس [ <sup>(٢)</sup> ] .

وما هذا شأنه ، يجب الاختصار فيه على مورد النص ، والنص لم يرد إلا في المال ، وما يقصد به المال من بيع أو رهن ، وما في معناهما <sup>(٣)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : شهادة النساء شهادة أصلية <sup>(٤)</sup> ، بدليل وجوب العمل بها مع القدرة على شهادة الرجال [ ولو كانت ضرورية لما سمعت مع القدرة على شهادة الرجال ] <sup>(٥)</sup> . وقصورها عن كمال الحال وما جبلن عليه من الغفلة والنسيان فقد جبر بالعدد ، وقد نبه الشرع عليه بقوله تعالى : « أن تضل » [ أحداهما فتذكر ] أحداهما الأخرى <sup>(٦)</sup> .

(١) ما بين القوسين ساقط من « د » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ز » قلت : واستقام الكلام يجمع المبارتين .

(٣) انظر « المذهب » : ( ٤ / ٣٣٣ ) .

(٤) انظر « فتح القدير على الهداية » : ( ٦ / ٩ - ٩ ) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

(٦) سورة البقرة : ٢٨٢ .

ويتفرع عن هذا مسألتان :

احداهما : أن النكاح لا يتعقد بشهادة رجل وامرأتين لما ذكرناه<sup>(١)</sup> .

وعندهم : يتعقد<sup>(٢)</sup> .

و<sup>(٣)</sup> لذلك لا يثبت الطلاق والعناق والوصية والوكالة وكل حق ليس بمال ولا يقصد منه المال<sup>(٤)</sup> .

الثانية : أن شهادة القابلة وحدها لا يقبل<sup>(٥)</sup> .

وعنده : تقبل حتى يثبت به النسب والميراث والطلاق المعلق بالولادة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) راجع « المذهب » : ( ٢ / ٣٣٣ ) .

(٢) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٢ / ٣٥٢ ) .

(٣) من هنا يبدأ حزم في نسخة [ ز ] ويستمر حتى ص ١٥١ من [ د ] عند قوله ( وذهبت القدرية والحنفية ) حيث بدأ الكلام بقوله ( والحنفية . . ) .

(٤) انظر « المذهب » : ( ٢ / ٣٣٣ ) .

(٥) انظر المصدر نفسه ( ٢ / ٣٣٤ ) .

(٦) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٤٠٠ ) .

## مسألة - ٦ -

ذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه : إلى أن حكم الشيء يدور مع أثره وجوداً وعدمياً ، فينزل وجود أثر الشيء منزلة وجوده ، وعدمه منزلة عدمه ، استدلالاً بوجود الأثر على وجود المؤثر ، وبانتفائه على انتفائه .

والشافعي رضي الله عنه منع ذلك محتجاً فيه بحقيقة الأصل ، فإن الأحكام والآثار تابعة للحقائق حساً ، وحقيقة ، وفي تنزيل أثر الشيء منزلة ذلك الشيء في وجوده ، وعدمه ، جعل المتبوع تابعاً ، وذلك قلب الحقائق .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل .

منها (١) أن المصابة بالفجور ، إذا زالت بكارتها بالزنا المحض ، فإنها تستنطق عندنا لوجود حقيقة التوبة <sup>(١)</sup> .

وعندهم : تزوج كما تزوج الأبكار ، ويكفي بسكوتهما ، لأنه وطء [غير] <sup>(٢)</sup> متعلق به حكم من أحكام الملك ، ولا خاصة من

(١) انظر ه المذهب « للشيرازي : ( ٣٧ / ٢ ) .

(٢) زيادة لا بد منها .

لخصائصه ، فأشبه الوثبة والظفرة ، ولا يزول حكم البشارة (١) .

ومنها (٢) ان نكاح الأخت في عدة الأخت الباقية ، جائز عندنا لأن المحرم هو الجمع في السبب المثمر للوطء ، أو في الوطء المقصود بهذا السبب ، وقد انعدم ذلك حقيقة (٣) .

وعندهم : لا يجوز ، لأن العدة من خصائص أحكام النكاح ، فجعل بقاؤه ، بمنزلة بقاء أصلها ، في تحريم الجمع (٣) .  
ومنها (٣) إذا طلق الحرة ثلاثاً ، ثم تزوج أمة في عدتها جاز عندنا .

وعنده : لا يجوز (٣) .

ومنها (٤) أن المختلعة ، لا يلحقها صريح الطلاق ، لزوال حقيقة النكاح .

---

(١) ما ذكره المؤلف عن الحنفية هو قول أبي حنيفة . أما أبو يوسف وعبد :

فهما مع الشافعي في هذه المسألة . انظر « الهداية مع المنايا وفتح القدير » : (٤٠٢/٢) فما بعدها .

(٢) انظر كلام الشيرازي رحمه الله في « المنهاج » : (٤٣/٢) .

(٣) انظر « شرح القدوري » : (ص ٢٩٢) « الهداية وفتح القدير » :

(٢٩٦/٣) .

(٤) في « د » (وعندهم : يمتنع) .



- وعندهم ؛ يلحقها ما دامت في العدة ، كما ذكرناه .
- ومنها (هـ) أن الميتة في مرض الموت لا ترث عندنا <sup>(١)</sup> .
- وعندهم ؛ ترث ، ما دامت العدة قائمة <sup>(٢)</sup> .




---

(١) انظر « المذهب » : ( ٢٥ / ٢ ) .

(٢) « كنز الدقائق مع كشف الحقائق » : ( ١٢٦ / ٢ ) .

## مسألة - ٧ -

إذا دار اللفظ بين معناه الشرعي ومعناه اللغوي ترجح حمله على المعنى الشرعي دون الوضع <sup>(١)</sup> اللغوي عندنا <sup>(٢)</sup> ، لما ذكرناه في تبیین النية .

وذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى أنه يترجح حمله على الموضوع اللغوي مجاز فيما عداه والكلام بحقيقته إلى أن يدل الدليل على المجاز <sup>(٣)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة عندنا <sup>(٤)</sup> .  
وعندهم : يوجبها <sup>(٥)</sup> .

---

(١) في كل من « د » و « ز » ( وضع ) بالتنكير .

(٢) انظر « جمع الجوامع مع الشرح للمعالي وحاشية البناني » : ( ١ / ٣٠١ )  
فما بعدها .

(٣) انظر « التلويح على التوضيح » : ( ١ / ٦٩ ) فما بعدها .

(٤) انظر الشيرازي في « المذهب » : ( ٢ / ٤٣ ) .

(٥) انظر « فتح القدير والتمنية مع الهداية » : ( ٢ / ٣٦٥ ) فما بعدها .

ومدار نظر الفريقين ، على تفسير اسم النكاح في قوله تعالى :  
 « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » <sup>(١)</sup> .  
 أبو حنيفة رضي الله عنه يقول : معناه الوطء ، لأنه مأخوذ من  
 الضم ، والجمع ، قال تعالى ، « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » <sup>(٢)</sup> ، يعني  
 الوطء ، وحيث ورد النكاح في الشرع ، بمعنى العقد ، فلاجل أنه  
 سبب للوطء ، فغير بالسبب عن المسبب .

وقال الشافعي رضي الله عنه : معناه العقد ، لأنه لم يرد في الشرع  
 مطلقاً إلا وأريد به العقد قال صلى الله عليه وسلم : « لَا نِكَاحَ إِلَّا  
 بولي وشهود » <sup>(٣)</sup> ، ويقال : حضرنا نكاح فلان وإنما يراد به العقد ،  
 فيصرف عند الإطلاق إليه ، كما في لفظ « الصلاة ، والصوم » ، فإنهما  
 عند الإطلاق يمحلان على الصلاة الشرعية ، والصوم الشرعي ، دون  
 اللغوي ، وأما قوله تعالى ، « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » وقوله عليه  
 السلام : « نَاكِحَ الْيَدِ مَلْعُونٌ » <sup>(٤)</sup> . فإنما حمل على الوطء ، لأنه

(١) « سورة النساء : ٢٢ » .

(٢) « سورة النساء : ٤٦ » .

(٣) انظر : ص ١٣٤ الحاشية رقم ٢ .

(٤) حديث ضعيف رواه ابن لهيعة من حديث طويل في سننه . وقال  
 الرهاوي في حاشيته على شرح « المنار » للنسفي في أصول الفقه : ( لا أصل له )  
 وانظر « الأسرار المرفوعة » للملا علي القاري : ( ص ٥٦٩ ) تحقيق الأستاذ محمد  
 الصباغ « كشف الحقائق » للمجاوي : ( ٣٢٥ / ٢ ) .

لا يَحْتَمِلُ الْعَقْدُ .

ومنها (٣) أن المحرم لا يجوز له [ أن ] يتزوج ، وأن يزوج عندنا (٣) لقوله عليه السلام : لا يَنْكِحُ المحرم ولا يَنْكِحُ (٣) .

وعندهم : يجوز له ذلك (٤) ، وحلوا لفظ النكاح على الوطء دون العقد (٥) ، وعليه حل أبو حنيفة رضي الله عنه لفظ النكاح في قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » (٦) ، حتى جاز للحر نكاح الأمة بدون خوف العنت .

---

(١) زيادة لا بد منها .

(٢) انظر « المنهاج مع مغني المحتاج » : ( ١٨٦ / ٣ ) .

(٣) عن ابن بن عثمان قال : سمعت أبي عثمان بن عفان يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يَنْكِحُ المحرم ولا يَنْكِحُ » رواه الجماعة إلا البخاري ، قال الخطابي : الرواية الصحيحة لا يَنْكِحُ المحرم بكسر الحاء على معنى النهي لا على حكاية الحال . زاد مسلم وأبو داود في رواية والنسائي « ولا يَخْطُبُ » . وانظر « معالم السنن » : ( ١٨٢ / ٢ ) « نيل الأوطار » : ( ١٥ / ٥ ) .

(٤) انظر « الهداية مع الناية وفتح القدير » : ( ٣٧٤ / ٢ ) فما بعدها حيث الاستدلال على الجواز بما ورد في الصحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم » .

(٥) انظر « المغني » لابن قدامة : ( ٣٣٢ / ٣ ) طبعة المنار بمصر ١٣٦٨ هـ .

(٦) « سورة النساء : ٢٥ » .

## مسائل الصداق

### مسألة - ١ -

الصداق عند الشافعي رضي الله عنه تمحض حقاً للمرأة : ثبوتاً ، واستيفاء .

واحتج في ذلك باستقلالها بإسقاطه ، وبأن فوائده عائدة اليها .  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : الصداق حق لله تعالى ابتداء ،  
وربما قال : الوجوب لله تعالى ، والواجب لها ، واحتج في ذلك :  
بأن المهر يجب لا بإيجابها ، بل بإيجاب الشرع ، حتى لو اتفق  
الزوجان على إسقاطه وجب .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أزم فوضة البضع لا تستحق المهر عندنا بنفس العقد<sup>(١)</sup> .  
وعندهم : تستحق ذلك وإن رضيت بأن لا يجب لها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر «التنوير في المنهاج» : (٣ / ٢٢٩) فما بعدها مع «معني المحتاج» .

(٢) انظر «فتح القدير مع الهداية والضاية» : (٢ / ٤٤٠) فما بعدها .

ومنها (٢) أن الصداق لا يتقدر عندنا ، بل يجوز قليله وكثيره (١) .  
وعندم : يقدر أقله بعشرة دراهم ، حتى لو ذكر خمسة وجب  
عشرة .

وعلاو ذلك : بأنه أقل مال له خطر في الشرع ، حتى يقطع به  
السارق ، فلا يستباح البضع بدونه (٢) .

ومنها (٣) أن المرأة إذا خطبها كفؤ بدون مهر المثل ورضيت به  
يجب على الأولياء تزويجها عندنا ، فإن أبوا زوجها القاضي (٣) .  
وعندم : لا تلزمهم الإجابة كما لو دعت إلى غير كفؤ (٤) .



---

(١) انظر «المنهاج مع منفي المحتاج» : (٣ / ٢٣٩) فما بعدها .

(٢) انظر «الهداية مع العناية وفتح القدير» : (٢ / ٤٣٥) فما بعدها .

(٣) انظر في هذا «نهاية المحتاج» للرملي مع حاشيتي الشبراملي والرشيدي :

(٦ / ٢٤٩) فما بعدها .

(٤) انظر «شرح القدوري» : ( ص ٢٥٢ ) .

(١)

## مسائل اختلاف الدارين

اختلاف الدارين ، أعني دار الإسلام ودار الحرب ، لا يوجب تبين الأحكام عند الشافعي رضي الله عنه .

واحتج في ذلك : بأن الدور ، والأماكن ، والرابع ، لاحكم لها لدار البغي ودار العدل ، وإنما الحكم لله تعالى ، ودعوة الإسلام عامة على الكفار ، سواء أكانوا في أماكنهم أو في غيرها .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : إختلاف الدارين يوجب تبين الأحكام .

واحتج في ذلك أن تبين الدارين ، حقيقة ، وحكماً ، تازل عزلة الموت ، والموت قاطع للأملك ، فكذا تبين الدارين .

---

(١) بياض في الأصل بين كلمة ( كفو ) في آخر مسائل الصداق ، وكلمة ( إختلاف ) في أول الكلام عن إختلاف الدارين ، مما جعلنا نرجح ان ماسقط من الكلام ، هو العنوان الذي أثبتناه .

ولقد جمعت هذه المسائل في [ د ] موضوعة - كما يرى - بين مسائل الصداق ومسائل الطلاق الآتية ، مع ان ما يتعلق منها بالنكاح - كما ذكره المؤلف - مسألة واحدة ، على ان البياض في مكان العنوان ووجود الجزم في [ ز ] مما يباعض عن الجزم بأن هذا من عمل المؤلف رحمه الله .

قال ، وهذا لأن الملك في الأصل إنما يثبت بالاستيلاء على المملوك والاستيلاء ينقطع بتباين الدار حقيقة وحكماً .

أما الحقيقة؛ فبالخروج عن يد المالك .

وأما الحكم : فبانقطاع يده من الولايات والتصرفات .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) ما إذا هاجر أحد الزوجين إلينا ، مسلماً ، أو ذمياً ،

وتخلف الآخر في دار الحرب لا ينقطع النكاح عندنا بنفس الخروج .

وينقطع عندهم ؛ لتباين الدار <sup>(١)</sup> .

ومنها (٢) إذا أسلم الحرني ، وخرج إلينا ، وترك ماله في دار

الحرب ، ثم ظهر المسلمون على دارهم ، فإن ماله لا يملك عندنا .

وعندهم ؛ يملك ، ويكون من جملة الغنائم .

ومنها (٣) من أسلم في دار الحرب ، ولم يهاجر إلى دار الإسلام

فهو معصوم يجب على قاتله الدية والقصاص ، وعلى من أتلف ماله

الضمان كما في دار الإسلام .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يحرم قتله وأخذ ماله ، ولكن لا يجب

الضمان <sup>(٢)</sup> . فإن العصمة المقومة تثبت بالدار ، والحرمة تثبت بالإسلام .

---

(١) انظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ٥٠٩ / ٢ ) .

(٢) انظر « بدائع الصنائع » : ( ١٣٢ / ٧ ) .



## مسائل الطلاق

وقد خرجنا قسماً منها على أصول مقدمة فنأتي على سائرها .

### مسألة - ١ -

المقتضى لا عموم له عند أبي حنيفة رضي الله عنه .  
واحتج في ذلك بأن المقتضى ما يضمن<sup>(١)</sup> في الكلام ضرورة  
تصحيحه صيانة له عن الحلف كقوله تعالى : « واسأل القرية<sup>(٢)</sup> » وما  
هذا شأنه يتقدر بقدر الضرورة<sup>(٣)</sup> .  
وذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنه يعم<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في الأصل : ( يضمن ) وهو تصحيح .

(٢) « سورة يوسف : ٨٢ » .

(٣) انظر « تقويم الأدلة » للدبوسي : ( ص ٢٤٤ ) « كشف الأسمار على  
اليزودي » لعبد العزيز البخاري : ( ١ / ٢٥٧ ) .

(٤) في الحاشية هنا : ( المرجح في المذهب عندنا هو ما نقله عن أبي حنيفة ) =

واحتج في ذلك بأن المقتضى هو المطلوب النص ومراده ، فصار  
كالمذكور نصاً ، ولو كان مذكوراً كان له عموم وخصوص ، فكذا  
إذا وقع مقتضى النص .

ويتفرع عن هذا الأصل :

أنه إذا قال لزوجته ، أنت طالق ، ونوى به ثلاثاً فإنه يصح منه<sup>(١)</sup>  
ويقع الثلاث عندنا من حيث إن قوله : أنت طالق يقتضي طلاقاً لا  
محالة ، فصار الطلاق كالمذكور نصاً ، ولو كان مذكوراً بأن قال :  
أنت طالق الطلاق أو ثلاثاً ونوى به الثلاث صح إجماعاً ، فكذلك هذا .  
وعندم لابقع أكثر من واحدة<sup>(٢)</sup> .

---

قلت : ما ذكره المؤلف نسبه إلى الشافعي ومن معه كثير من أصولي الحنفية  
كالديلمي وعبد العزيز البخاري شارح أصول البزدوي ، ونقل هذه النسبة  
أيضاً التفتازاني من الشافعية ، ولكن إذا عدنا إلى المصادر الأصولية للمتكلمين  
نجد أن البعض ذكروا مذهبين هما : القول بعموم المقتضى ، وعدم القول به  
مقدمين هذا القول الثاني في الذكر ، صنيع السبكي في « جمع الجوامع » :  
( ١ / ٢٤٤ ) كأنجد البعض الآخر لا يذكرون القول بعدم عموم المقتضى  
صنيع أبي الحسن الآمدي في « الإحكام » ( ٢ / ٣٦٣ ) فما بعدها ومن قبله الإمام  
الغزالي في « المستصفى » : ( ٢ / ٦٢ ) وانظر في هذا بحثاً مفصلاً عن المذاهب  
في عموم المقتضى في « تفسير البصوص » : ( ١ / ٥٦١ ) فما بعدها للبحر .

( ١ ) انظر في هذا « المهذب » : ( ٢ / ٨٤ ) .

( ٢ ) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٣ / ٤٨ ) فما بعدها

« شرح القدوري » : ( ص ٢٦٦ ) .

## مسألة - ٢ -

مذهب الشافعي رضي الله عنه أن الرجعة في الطلاق لا تقبل الانقطاع بالشرط<sup>(١)</sup> .

واحتج في ذلك بأن الطلاق سبب مؤثر في التكاح ، وليس إلى العباد تغيير الأوضاع ، بل الذي إلينا استعمال الأسباب كما شرعت ، والطلاق بعد الدخول لم يُشرع مزيلاً ؛ فمن أراد أن يجعله مزيلاً كان مغيراً وضع الشرع ، نازلاً منزلة من يريد جعل الهبة مزيلاً من غير قبض ، وقاطعة الرجوع حيث ثبت الرجوع .

وأبو حنيفة رضي الله عنه يدعي أنها تقبل الانقطاع بالشرط<sup>(٢)</sup> . واحتج في ذلك : أن الطلاق، شرع مزيلاً في أصله بدليل أنه يزيل قبل الدخول ، وعند ذكر العوض ، ولو لم يضع مزيلاً لما اختلف بها بعد الدخول وما قبله ، ولما تصور تأثير العوض في الإزالة .

وهنا ضعيف ؛ لأن الدخول يؤكد الملك ، فيكسبه استقراراً ، والطلاق في الملك المستقر لم يشرع مزيلاً ، والعوض يلحق الطلاق

---

(١) انظر « المذهب » للشيخ الرازي : ( ٢ / ١٠٣ ) .

(٢) انظر لهذه المسألة « فتح القدير » : ( ٣ / ١٦٠ ) فيها بعدد .

ببقية المعاوضات في الزوم، فينزل منزلة التملك بعوض بالنسبة إلى التملك بغير عوض .

ويتفرع عن هذا الأصل مسألتان :

إحدهما : أن كنايات الطلاق كلها راجع عندنا كالصريح<sup>(١)</sup> .  
وعنه : بوائن إلا ثلاثة ألفاظ وهي : اعتدي ، واستبرئي رحمك ،  
وأنت واحدة<sup>(٢)</sup> .

الثانية : إذا قال لزوجته المدخول بها : أنت طالق بآنسة  
لا رجعة لي فيها ، وقعت رجعية عندنا .  
وعندم : تقع بآنسة<sup>(٣)</sup> .



---

(١) انظر في هذا « المذهب » : ( ٨٠ / ٢ ) فما بعدها .

(٢) انظر التفصيل في « الهداية وفتح القدير » : ( ٩١ / ٣ ) فما بعدها .

(٣) انظر « فتح القدير » : ( ٧٨ / ٣ ) .

## مسألة - ٣ -

الحل في النكاح عند الشافعي رضي الله عنه يتناول الذات المشتملة على الأجزاء المتصلة فيها اتصال خلقة ، أصلاً ، ومقصوداً .

واحتج في ذلك بقوله تعالى : « فانكحوا من ياذن أهلن<sup>(١)</sup> » .  
أضاف الإنكاح إلى ذواتهن ، والنوات عبارة عن مجموع الأجزاء والأعضاء الموجودة لدى العقد .

وذهب أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى أن مورد الحل إنسانية المرأة دون الأجزاء والأعضاء المعينة ، وزعموا أن الأعضاء المعينة بالنسبة إلى مورد الحل كالمعدومة .

واحتجوا في ذلك : بأن الأجزاء الموجودة لدى العقد ، تنحل وتتجدد جميعاً ، ويبعد كل البعد أن يقال : ورد النكاح على شعورها ، وكل شعرة نبتت بعد النكاح بتعلق بها نكاح ، حتى تتجدد في كل يوم منكوحة لم توجد حال العقد .

قالوا : وعن<sup>(٢)</sup> هذا قضى الشرع بأف من اشترى عبداً ، فخرج نصفه مستحقاً ، سقط قسطه من الثمن .

---

(١) [ سورة النساء من الآية : ٢٥ ] .

(٢) كذا في الأصل ولعلها ( وعلى هذا ) .

ولو سقطت يده ، لم يسقط قسطه من الثمن ؛ لأن مورد العقد  
إنسانية العبد ، وبها مقابلة الثمن ، وذلك لا يناسب الأعضاء المعينة .  
فتبين أن الأعضاء المعينة كالمعدومة بالنسبة إلى مورد العقود ، ولو  
كان استيفاء المقاصد من حيث العقل ، لا يستغني عنها ضرورة الوجود .  
ويتفرع عن هذا الأصل : إضافة الطلاق إلى الجزء المعين ، فإنه  
يصح عندنا ، من حيث إنه محل لحل النكاح فكان محلاً لحل الطلاق .  
ثم المضاف إلى بعض الأجزاء يلحق بالمضاف إلى الكل : إما  
سراية أو عبارة<sup>(١)</sup> كما في الجزء المشاع والأعضاء الرئيسية ، فكذا  
المضاف إلى سائر الأجزاء .

وعندهم : لا تصح هذه الإضافة لما ذكرناه<sup>(٢)</sup> .

وهذا الخلاف جارٍ في إضافة العتق إلى عضو معين على ما سبق .




---

(١) في «الهدب» للشيرازي : ( ٢ / ٨٠ ) [ وفي كيفية وقوعه وجهان :  
أحدهما : يقع على الجميع باللفظ ، لأنه لما لم يتمييز كان تسمية البعض تسمية  
الجميع ، والثاني : أنه يقسم على الجزء المسمى ثم يسري لأن الذي سماه  
هو البعض ] ٨١ .

(٢) قلت : أما زفر : فهو مع الشافعي في هذه المسألة . انظر : « فتح  
القدیر » : ( ٣ / ٥٣ ) .

## مسألة - ٤ -

ذهب القدرية والحنفية إلى أن قوله ﷺ : «رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup> مجمل لا يجوز الاحتجاج به ، لتردده بين نفي الصورة والحكم .

وهذا فاسد : فإن نفي الصورة لا يمكن أن يكون مراداً ، لما فيه من نسبة كلامه ﷺ إلى الخلف فكان المراد رفع حكمه ، على ما قررناه في مسائل الصوم<sup>(٢)</sup> .

(١) ذكره صاحب الجامع الصغير عن الطبراني ورمز لصحته . وقد تعقبه الميثمي بأن فيه يزيد بن ربيعة الرجي وهو ضعيف . قال المناوي : وقصارى أمر الحديث أن النووي ذكر في الطلاق من الروضة أنه حسن ، ولم يسل له ذلك ، بل اعترض باختلاف فيه وتباين الروايات . انظر المناوي في «فيض القدير على الجامع الصغير» : ( ٤ / ٣٤ ) . وجاء في «اللائ» قول البيهقي : ( لا يوجد بهذا اللفظ وأقرب ما وجد ما رواه ابن عسدي في «الكامل» عن أبي بكر بلفظ «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً : الخطأ والنسيان والأمر بكرهون عليه .. » ) وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس يرفعه قال : « أن الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه ابن حبان عنه يرفعه وكذا الحاكم وقال : ( صحيح على شرط الشيخين ) وانظر « تفسير النصوص » ( ٣٤٩ / ١ ) للحقق .

(٢) انظر ماسبق ( ص ١١٧ ) فما بعدها .

ويتفرغ عن هذا الأصل مسائل:

منها (١) أن طلاق المكره، وعتاقه، وبيعه، وإجارته، ونكاحه، ورجعته، وغيرها من التصرفات لا يصح عندنا<sup>(١)</sup>، لأن رفع حكم الإكراه إنما يكون بانعدام الحكم المتعلق به، كوقوع الطلاق والعتاق، وصحة البيع والنكاح.

أما وجوب القصاص بقتله، فيستثنى من عموم الصيغة، تعظيماً لأمر الدم<sup>(٢)</sup> فإنه لاسبيل إلى استباحته لحاصة حرمة.

كما شرع قتل الجماعة بالواحد مستثنى عن قاعدة القياس<sup>(٣)</sup>. ولهذا لم نحكم بارتفاع الإثم مع أن الصيغة تنفيه بحكم الوضع.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: التصرفات تنقسم إلى: لازمة لا تقبل الرد، ولا يشترط فيها الرضا؛ كالطلاق، والعتاق، والنكاح فيصح منه ويلزم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر في هذا «المهذب»: (٧٨/٢).

(٢) قلت. هذا هو القول الصحيح عند الشافعية وقد يعبرون عنه بالأظهر. ويقابله قول غير معتبر. انظر «المهذب»: (٣٧٧/٢). الأشباه والنظائر:

(ص ٢٨٢، ٢٤٨) و«مغني المحتاج»: (١٩/٤).

(٣) انظر الشافعي في «الأم»: (٥٠/٧).

(٤) راجع «الهداية والعناية مع فتح القدير»: (٣٩/٣) «البدائع»:

(١٠٠/٣) (٧١٣/٧) وانظر «تفسير النصوص»: (٥٦٩/١) فيها بعدها للمحقق.



وإلى : جائزة تقبل الرد، ويشترط فيها الرضا، كالبيع، والهبة،  
والإجارة، فتصح منه ولا تلزم .  
وربما قالوا : تنعقد ولا تلزم ، بناء على أن الرضا في العقود من  
باب الشروط وفساد الشرط عنده يوجب فساد الوصف دون الأصل  
على ما قررناه في مسألة البيع الفاسد<sup>(١)</sup> .



---

(١) انظر ما سبق ( ص ١٦٨ ) فابعدهما .

## مسألة - ٥ -

كلمة ( حتى ) للفاية في قوله تعالى : « حتى تنكح زوجاً غيره »<sup>(١)</sup> ،  
عند الشافعي رضي الله عنه تقول : سرت حتى أتيت البصرة »<sup>(٢)</sup> .  
ومعناها عنده : تأقبت التحريم الثابت بالطلاق الثلاث ، وابتهاؤه  
بوطء الزوج الثاني<sup>(٣)</sup> .

واحج في ذلك : أن المرأة خلقت علفة من كونها من بنات آدم ،  
وتحريم نكاحها بالطلاق عارض ، فإذا انتهى التحريم العارض بوطء  
الزوج الثاني ، حلت بالمعنى الأول ، لا بالزوج الثاني ؛ كمنافع المال  
عند انقضاء مدة الإجارة ، فإنها تصير للمالك بالمعنى الأول ، لا  
بانقضاء المدة

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : هي للرفع والقطع<sup>(٤)</sup> كما في قوله

(١) [ سورة البقرة : ٢٣٠ ] .

(٢) انظر « جمع الجوامع مع المحلي والبناني » : ( ١ / ٣٤٥ ) فما بعدها .

(٣) انظر في هذا « الأم » : ( ٥ / ١٦٥ ) « احكام القرآن » للشافعي

جمع البيهقي : ( ١ / ٢٢٨ ) تحقيق الشيخ عبد الغني عبد الحائق « السنن الكبرى »  
للبيهقي : ( ٧ / ٣٣٣ ) .

(٤) قال أبو بكر الجصاص عند قوله تعالى : « حتى تنكح زوجاً غيره » :

[ غاية التحريم الموقع بالثلاث ، فإذا وطئها الزوج الثاني ارتفع ذلك التحريم  
الموقع وبقي التحريم من جهة أنها تحت زوج كسائر الأجنبية ففق فأرقها الثاني  
وانقضت عدتها حلت للأول ] اهـ « احكام القرآن » : ( ١ / ٤٦٢ ) .

تعالى : « ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا » (١) ، حتى ترفعوا  
الجنب ، عبر عن ارتفاع الجنبه بالاغتسال بكلمة « حتى » .

واحتج في ذلك بقوله ﷺ : « لعن الله المحلل والمحلل له » (٢) ،  
سمى الزوج الثاني محلاً ، والمحل من يثبت حلّاً في المحلل وينتبه ، كما  
أن المسود من يثبت للسود في المحل ، والمبيض من يثبت للبياض .  
ويتفرع عن هذا الأصل :

مساة الهدم وهي : ما إذا طلق امرأته طلاقاً ، أو ظفقتين ،  
فتمكحت زوجاً آخر ثم عادت إليه بنكاح جديد ، فإنه لا يملك عليها

(١) [ سورة النساء : ٤٣ ] .

(٢) رواه الامام أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه  
وقال ابن حجر : رواه ثقات وقال النعمي في الكفا : « صح من حديث ابن  
مسعود ورواه النسائي والترمذي بإسناد جيد » وعن علي رواه أهل السن إلا  
النسائي « انظر المناوي في « فيض القدير » : ( ١٧١ / ٥ ) .

قلت : رواية النسائي عن ابن مسعود « لعن رسول الله ﷺ الراشمة  
واللوشمة والواصة والموصولة وآكل الربو وموكله والمحلل والمحلل له » ( ١٤٩ / ٦ )  
أما ابن ماجه : فقد رواه عن ابن عباس بلفظ « لعن رسول الله ﷺ المحلل  
والمحلل له » وبهذا اللفظ رواه عن علي أيضاً ، ويطلق « لعن الله المحلل والمحلل  
له » رواه عن حفص بن غصن الذي ذكر أن رسول الله ﷺ قال : « ألا  
أخبركم بالثبتي المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : هو المحلل » لعن الله  
المحلل والمحلل له « سنن ابن ماجه ( ١ / ٦٢٣ ) وانظر معالي السنن : ( ١٩٣ / ٣ ) .

إلا بقية الطلاق عندنا<sup>(١)</sup>؛ لأن وطء الزوج الثاني، شرع أداة على انتهاء تحريم العقد.

وإنما يعقل الانتهاء، بعد ثبوت المتبهي وهو التحريم، فإذا لم يثبت لم يعقل انتهاء • والطلقة الواحدة، والطلاق، لا توجب تحريم العقد حتى يحتاج إلى وطء منتهو عنده، فكان الوطء مستغنى عنه في هذه الحالة.

وعندم: وطء الزوج الثاني<sup>(٢)</sup> يهدم ما سبق من الطلاق، ويرفعه لأنه إذا [رفع]<sup>(٣)</sup> أثر الطلاق الثلاث، فلا أثر يرفع أثر الواحدة والاثنين كان أولى.

• • •

---

(١) انظر المذهب: (١٠٥/٢) ذ المنهاج مع مفتي المنهاج: (٢٩٣/٣) فما بعدها.

(٢) قلت: تصاعده المؤلف إلى الحنفية بقوله: [وعندم] هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله: لا يهدم ما دون الثلاث: انظر الهداية وشروحها مع فتح القدير: (١٧٨/٣) فما بعدها.

(٣) ساقطة من الأصل.

## مسألة -٦-

ذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن الحل الثابت بالنكاح في حق الأمة ، كالحل الثابت في حق الحرة واحتج في ذلك : أن الزوج يستحق من زوجته الأمة ما يستحقه من زوجته الحرة ، غير أن حقه فيها ، قد يكون مزحوماً بحق السيد ، ولو ترك السيد حقه من الخدمة ، تسلط الزوج بحكم النكاح على زوجته الأمة تسلطه على زوجته الحرة ، فهي بمثابة الحرة المحبوسة في حق إذا فكحها فكح .

ويعتقد أبي حنيفة رضي الله عنه : أن الحل الثابت بالنكاح في حق الأمة دون الحل الثابت في حق الحرة . واحتج في ذلك بأمرين :

أحدهما - أن حق السيد فيها مقدم على حق الزوج ، فإنه لا يسلمها إلى الزوج في زمان الانتفاع ، والاستخدام .

الثاني - أن أمد الرجعة ناقص فيها ، بسبب نقصان عيبتها ، ويتفرع عن هذا الأصل ،

مسألة - وهي ، أن طلاق الأمة كطلاق الحرة عندنا<sup>(١)</sup> ، إذا كان الزوج حراً ، من حيث إن النكاح اقتضى لزوم الأمة ، ما اقتضاه لزوم الحرة .  
وعندم ، تطلق الأمة طلفتين<sup>(٢)</sup> ، سواء أكان الزوج حراً أم عبداً  
لنقصان حق الزوج فيها على ما سبق .



- 
- (١) انظر « معني المحتاج على المنهاج » : ( ١ / ٢٩٤ ) .  
(٢) انظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ٣ / ٤٢ ) .  
(٣) في النسختين ( أو ) .

## مسائل الرجعية<sup>١١</sup>

### مسألة - ١ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه : أن الطلاق الرجعي يزيل ملك  
النكاح من وجه .

واحتم في ذلك : بوجوب العدة عليها ، حتى تحسب أقرؤها  
من العدة بالإجماع .  
وبانتفاص العدد به .

وبأن موجب الطلاق يُضاد موجب النكاح ، وإذا اجتمعا وجب

---

(١) لقد رأينا وضع هذا العنوان للطابقة بينه وبين ما تحب من الكلام  
أما العنوان المثبت في [ د ] فهو : [ كتاب الوصية ] وعدم التطابق أو التناسب  
واضح ، ولم نعلم ماذا في [ ز ] لأن الحزم فيها يستمر حتى ص : ١٥١ من المخطوطة  
[ د ] وأغلب الظن أن يحتوى كتاب الوصية ، والعنوان الذي أئتمناه منقطعان  
من المخطوطة التي هي أصل النسخة [ د ] أو أنه سوي النسخ .

الجمع بينهما بقدر الإمكان ، فيحكم بزوال النكاح بالإضافة إلى حل الاستمتاع ، وبقائه بالإضافة إلى ماعده من الأحكام .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : الطلاق الرجعي لا يزيل ملك النكاح بوجه ، وإنما تأثيره في نقصان العدد ، وتحريم الخلوة ، والمسافرة بها .

واحتج في ذلك : باستقلال الزوج بالرجعة ، وتفرد الطلاق ، والخلع ، والإيساء ، والظهار ، واللعان ، وجريان التوارث ، والانتقال إلى عدة الوفاة ، ووقوع الطلاق عليها بقوله : زوجاتي طوالتي ، واستمرار جميع أحكام النكاح .  
فيتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن المطلقة الرجعية ، محرمة الوطء عندنا<sup>(١)</sup> ، لزوال الملك المفيد للحل من وجه .

وعندهم ، لا يحرم<sup>(٢)</sup> ، لأن الملك إذا بقي ، كان الحل من ضرورته إذ لا يعقل ملك للنكاح غير مفيد للحل .

---

(١) انظر « مني المحتاج على المنهاج » : ( ٣٤٠ / ٣ ) .

(٢) انظر « الهداية مع فتح القدير » : ( ١٧٣ / ٣ ) .



ومنها (٢) أن الرجعة ، لا تحصل عندنا إلا بالقول<sup>(١)</sup> ، لأنه استباحة  
بضع محرم ، فيفتقر إلى القول كابتداء التكاح

وعندهم : يحصل بنفس الوطء ، حتى قالوا : لو نزلت المرأة على  
زوجها حصلت الرجعة ، وكذا كل فعل موجب حرمة المصاهرة ،  
كاللئس ، والنظر<sup>(٢)</sup> .

ومعنى حصول الرجعة عندهم : إرتفاع تحريم الخلوة بالمرأة  
والمسافرة بها .

ومنها (٣) أن وطء الرجعة يوجب المهر عندنا<sup>(٣)</sup> .  
وعندهم : لا يوجب<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٤) أن الإشهاد على الرجعة واجب عندنا على قول<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر « المذهب » : ( ١٠٣ / ٢ ) .

(٢) انظر « فتح القدير » ( ١٦١ / ٣ ) .

(٣) قلت : يجب مهر المثل في هذه الحال ان لم يراجها حتى انقضت عدتها  
وانظر التفصيل في : « المذهب » : ( ١٠٢ / ٢ ) « المتنازع مع مني المحتاج » :  
( ٣٤٠ / ٣ ) .

(٤) انظر « فتح القدير » : ( ١٦٢ / ٣ ) فما بعدها .

(٥) قلت : الرجوب هو قول الشافعي رحمه الله في القديم ، ولكن الجديد  
أن الإشهاد لا يجب ولكن يستحب . وقد ذكر صاحب المذهب القولين دون  
ترجيح ، غير أن النووي في المتنازع قال : [ والجديد انه لا يشترط الإشهاد فتصح =

وعندم : لا يجب " .



---

=بكتابة [ وعبر عنه في الروضة بالأظهر .  
انظر د الأم « لشاقي : ( ٢٢٦ / ٥ ) ، « المذهب » لشيرازي : ( ١٠٣ / ٢ )  
« مفتي المحتاج على المنهاج » : ( ٣٣٦ / ٣ ) .  
( ١ ) ولكنه مستحب عندم . انظر « العناية على الهداية » ففتح القدير :  
( ١٦٢ ) فيما بعدها .

## مسائل النفقات

### مسألة - ١ -

مذهب الشافعي رضي الله عنه : أن نفقة الزوجات واجبة بطريق  
المعاوضة عن الحبس ، كما وجب الصداق في مقابلة ما ثبت له من  
ملك الطلاق .

واحتج في ذلك ؛ بسقوط نفقتها عند خروجها وبروزها . حيث  
فات المعوض .

وذهبت الحنفية ؛ إلى أنها واجبة بطريق الصلة لنفقة القريب .  
وزعموا أن النفقة تابعة في النكاح ، إذ ليس النكاح من  
عقود اكتساب المال .

وأما القيد والحبس : فشروع لمصلحتها ، فإن الأحسن بها لزوم  
فقر البيت ، والتحرز والستر ، صيانة لعرضها ، مع ما للناس عليه من  
دواعي الفساد .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن الإعسار بالنفقة يثبت للمرأة حق الفسخ عندنا

تحقيقاً للعرضية<sup>(١)</sup> .

وعندئذ ، لا يثبت به إلا القدرة على مفارقة المنزل ، والخروج  
للاكتساب<sup>(٢)</sup> .

ومنها (٢) أن نفقة الزوجات معلومة مقدرة ، كسائر الأعراض عندنا  
على الموسر مدآن ، وعلى المعسر مدة ، وعلى المتوسط مد ونصف<sup>(٣)</sup> .  
وعندئذ ، لا تتقدر ، بل الواجب مقدار الكفاية ، كما في نفقة  
القريب . ويختلف ذلك باختلاف حالها ، وسنها ، وصحتها ، وسقمها  
وتفاوت حالاتها<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٣) أن نفقة الزوجة تنقرر في الذمة ، ولا تسقط بمضي  
الزمان ، كسائر الديون والأعراض<sup>(٥)</sup> .  
وعندئذ : تسقط بمضي الزمان كنفقة القريب<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر « المذهب » : ( ١٦٣ / ٢ ) .

(٢) انظر « الهداية وفتح القدير » : ( ٣٢٩ / ٣ ) فما بعدها « شرح  
القديري » : ( ص ٢٩٨ ) .

(٣) انظر « المذهب » : ( ١٦١ / ٢ ) « نهاية المحتاج » للزملي : ( ١٧٧ / ٧ )  
فما بعدها .

(٤) انظر « فتح القدير » : ( ٣٢٢ / ٣ ) فما بعدها « شرح القديري » :  
( ص ٢٩٦ ) .

(٥) انظر « نهاية المحتاج » : ( ١٩١ / ٧ ) .

(٦) انظر « فتح القدير » : ( ٣٢٢ / ٣ ) .

## مسألة - ٢ -

ذهبت الحنفية إلى : أن صور الأسباب الشرعية هي المرعية  
المعتبرة في الأحكام دون معانيها .

واحتجوا في ذلك : بأن المعاني ، لو كانت مرعية في ربط الأحكام  
بها ، لبطلت فائدة نصب الأسباب ، إذ لا فائدة في نصب الأسباب ،  
سوى إدارة الحكم عليها ، دفعاً للعسر والحرج عن الناس ، ونفياً  
للتخبط والالتباس .

فإن المعاني مما يختلف ( كية ) في الزيادة والنقصان و ( كيفية ) في  
الظهور والختفاء .

قالوا : ولهذا تعلق رخص السفر ( بصورة السفر دون مضمونه  
حتى إن الملك الذي يتأدى في مهوره ، ويسرى في سراياه وجنوده ،  
ثبت له من الرخص ما ثبت للساعي على قدمه ، نظراً منا إلى صورة  
السفر ، دون مضمونه ومعناه .

وكذلك النوم ، لما كان سبباً لانتفاض الوضوء ، اعتبرت صورته  
من غير نظر إلى نفس الحدث .

وذمب الشافعي رضي الله عنه إلى أن : لا عبرة بصورة الأسباب  
الشرعية الخالية عن المعاني الشرعية التي تتضمنها .

واحتج في ذلك : بأن صور الأسباب لا تناسب الأحكام ، وإنما  
المناسب ما تتضمنه صور الأسباب .

وحيث اعتبرنا صور الأسباب دون مضمونها ، فذلك لتعذر  
الوقوف والإطلاع على مضمونها ، وإلا فتي أمكن الإطلاع على  
مضمون السبب فهو المعبر ، لا صورة السبب .

وعليه يجري ما استشهدوا به من السفر : فإنما أحلنا على صورة  
السفر ، لأن مقدار المشقة ، لا إطلاع لنا عليه .

وكذلك في فعل التزم لما تعذر الوقوف على مضمونه ، من حيث  
إن الخارج لطيف ، يمكن خروجه من غير أن يعلم ، أدرك الحكم على  
صورة السبب ، دون مضمونه .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن المشرق إذا تزوج بمغربية ثم أتت بولد لسته أشهر  
فصاعداً :

قال الشافعي رضي الله عنه : لا أحكم بأنه لحق به ، لأن مضمون  
السبب أمكن الإطلاع عليه ؛ إذ قد علمنا قطعاً أن من هو بالمشرق ،  
لا يحل من هم بالمغرب ، فأئمننا صورة السبب وعلقتنا الحكم على

مضمونه (١١).

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يلحق به <sup>(١٢)</sup> ؛ لوجود صورة السبب وهو الفراش <sup>(١٣)</sup> .

ونحن نقول : صورة الفراش إنما كان سبباً في غير هذه الحالة ، لأنه تعذر علينا الوقوف على مضمونه ، فإنا إذا رأينا إنساناً يدخل على زوجته ، ويروح ويغدو إليها : تعذر علينا العلم ، هل وطئها أو لا ؟ فإذا أنت بولد ، أدخلنا الحكم على صورة الفراش ، لتعذر الإطلاع على المضمون .

أما المشرقي مع المغربية : فقد أمكننا الوقوف على مضمون السبب ، وقد علمنا قطعاً ، أن الولد ليس منه فلم نعتبر صورة السبب . ومنها (١٤) أنه إذا تزوج امرأة حاضرة ، وطلقها من ساعته في مجلس العقد من غير دخول ، ثم جاءت بولد ، لا يثبت نسبه منه عندنا <sup>(١٥)</sup> . وعندهم : يثبت ، إذا جاءت به لسته فصاعداً <sup>(١٥)</sup> .

---

(١) انظر « المهذب » : ( ٢ / ١٤٠ ) .

(٢) انظر « فتح القدير » : ( ٣ / ٣٠٠ ) فإيضا ، حاشية ابن عابدين . ( ٢ / ٦٣٠ ) .

(٣) انظر « بدائع الصنائع » ( ٦ / ١٤٣ ) .

(٤) انظر « المهذب » : ( ٢ / ١٣٠ ) .

(٥) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٣ / ٣٠٠ ) .

ومنها (٢) إذا نكح أمه ، أو أخته ، أو محرماً من محارمه ، أو المطلقة ثلاثاً ، أو المحرّسية ، ثم وطئها في هذا العقد ، فإنه يُحدّ عندنا ولا تصير صورة العقد الحالي عن مضمونه شبهة في درء الحد<sup>(١)</sup> .  
وعندهم : لا يُحدّ ، بناءً على أن صورة العقد هي السبب المبيح في موضع الوفاق ، فيصير شبهة هنا ، وإن لم يُبيح<sup>(٢)</sup> ؛  
ومنها (٣) إذا استأجر امرأة ليزني بها ، فزنى فإنه يُحدّ عندنا<sup>(٣)</sup> .  
وعندهم : لا يُحدّ ، لوجود صورة السبب والله أعلم<sup>(٤)</sup> .



- 
- (١) انظر في هذا « المذهب » : ( ٢ / ٢٦٦ ) وفي ( ٢ / ٣٦٨ ) نص الشيرازي على أن الحد في وطء ذات الرحم المحرم التي تزوجها مشروط باعتقاد التحريم .  
(٢) انظر للتفصيل في هذه المسألة « شرح القُدوري » : ( ٣٤٨ ) « فتح القدير » : ( ٤ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ) « حاشية ابن عابدين على الدر المختار » : ( ٣ / ١٥٣ ) فما بعدها .  
(٣) انظر « المذهب » : ( ٢ / ٣٦٨ ) .  
(٤) جاء في « الدر المختار على تنوير الأبصار » ، قول صاحب الدر رحمه الله : ( والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة ) . انظر ( ٣ / ١٥٧ ) مع حاشية ابن عابدين .



# كتاب الجراح

## مسألة - ١ -

نفى المساواة بين شيئين يقتضي العموم عند الشافعي رضي الله عنه  
حتى تنفى المساواة من كل وجه في كل حكم .

واحتج : بأن النفي لا يقتضي الاختصاص بوجه من وجوه المساواة  
دون وجه ، فيعم ضرورة ، إذ ليس تخصيصه ببعض الوجوه دون  
البعض ، أولى من العكس ، ولهذا قلنا : إن التكرار في سياق  
النفي نعم<sup>(١)</sup> .

وقال الحنفية : لا يقتضي العموم ؛ لأن المساواة المطلقة تقتضي  
المساواة من كل الوجوه ، إذ لا ذلك ، لوجب إطلاق لفظ المتساويين  
على جميع الأشياء ، إذ كل شيئين لا بد أن يستويا في بعض الأمور ،  
من كونهما معلومين ، ومذكورين ، وموجودين ، وفي سلب ما عداهما  
عنهما .

---

(١) انظره إحكام الأحكام ، للأمدى : ( ٢ / ٣٦٠ ) فما بعدها .

وإذا ثبت أن المعتبر في طرف الإثبات ، المساواة من كل الوجوه ،  
كفى في طرف النفي ، نفي الاستواء من بعض الوجوه ، لأن نقيض  
الكلبي هو الجزئي<sup>(١)</sup> .

وبتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن المسلم لا يقتل بالكافر عندنا ، لأن جريان القصاص  
بينها يقتضي الاستواء<sup>(٢)</sup> ، والله تعالى قد نفاه بقوله : « لا يستوي  
أصحاب النار وأصحاب الجنة »<sup>(٣)</sup> .

وعندم : يقتل لأن نفي المساواة قد حصل بحكم آخر ، فالتسوية  
بينها في هذا الحكم لا تمنع مدلول النص<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٢) أن دية الذمي والمستامن لا تبلغ دية المسلم عندنا<sup>(٥)</sup> .  
وعندم : تساوي دية المسلم<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر في هذا « فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت » : ( ٢٨٩ / ١ ) .  
(٢) انظر « المذهب » : ( ١٧٣ / ٣ ) « المنتهاج » : ( ١٦ / ٤ ) مع  
« مفتي المحتاج » .

(٣) سورة

(٤) انظر « المبسوط » : ( ١٣١ / ٢٦ ) فابعدا « فواتح الرحموت  
بشرح مسلم الثبوت » : ( ٢٨٩ / ١ ) « شرح القديري » : ( ص ٢٣٤ ) .

(٥) انظر الشيرازي في « المذهب » : ( ١٩٧ / ٢ ) .

(٦) انظر « شرح القديري » : ( ص ٣٢٧ ) .

لَمْ يَتَّخِذْ عَنْ نَفْيِ الْمَسَاوَةِ الْعَامَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ أَنْ لَا يُقْتَلَ  
 حُرٌّ بَعْدَ عُنْدِنَا<sup>(١)</sup> ، لِقِيَامِ شَبْهَةٍ مَا أُوجِبَ نَفْيُ الْمَسَاوَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ  
 وَالْكَافِرِ وَهُوَ الْكُفْرُ ، فَإِنَّ الرِّقَّ مِنْ آثَارِ الْمَيْسِجِ<sup>(٢)</sup> فَيَعْمَلُ فِي الشَّبْهَةِ  
 عَمَلُ أَصْلِهِ .

وَعِنْدَهُمْ : يُقْتَلُ بِهِ : لِإِنْكَارِهِمْ عُمُومِ نَفْيِ الْمَسَاوَةِ<sup>(٣)</sup> .

★ ★ ★

---

(١) انظر في هذا المذهب « الشيرازي » : ( ١٧٣ / ٢ ) .

(٢) وهو الكفر .

(٣) انظر « شرح القديري » : « ص ٣٢٤ » .

## مسألة - ٢ -

ذهب أصحابنا إلى أن مقدوراً واحداً بين قادرين غير قديمين متصور ، وعنوا بالواحد ما لا يتجزأ ولا يقبض ، تفريعاً على إثبات الجواهر الفرد .

وذهبت القدرية والحنفية إلى أن ذلك ما لا يتصور .

واعلم أن الخلاف في هذه المسألة ينبنى على أصل عظيم الشأن في أصول الديانات ، وهو : أن القدرة الحادثة لا تأثير لها في إيجاد المقدور عند علمائنا ، بل المقدورات الحادثة بأسرها واقعة بقدرة الله تعالى عند تعلق قدرة العبد بها .

وعندهم : أن مقدورات العباد بأسرها واقعة بقدرتهم ، حتى قالوا بخلق الأعمال ، وانقطاع قدرة الله تعالى عن مقدورات العباد .

واحتج علمائنا بأن قالوا : أجمعنا على أن المرادات مشتركة بين المرئيين ، وكذلك المكروهات مشتركة بين الكارهين ، والمظنونات بين الظانين ، والمعتقدات بين المعتقدين ، والمعلومات بين العالمين .

فكذلك المقدورات بين القادرين وجب أن تكون مشتركة .

واحتج المخالفون بأن قالوا : كون مقدور واحد بين قادرين  
يفضي إلى محال ، وما أفضى إلى المحال كان محالاً .

أما إفضاؤه إلى المحال ، فلأن كل واحد منهم لو باشر فعل مقدوره  
في محل آخر ، أو في جهة أخرى ، لزم أن يكون شيء واحد  
موجوداً في محلين أو جهتين مختلفتين ، وهذا محال ، ومن شك في  
استحالته دل على نقصان في عقله .

وأما أن ما يفضي إلى المحال كان محالاً ، فلأن إفضاء المفوضيات ،  
وتأثير المؤثرات ، من الأمور اللازمة والصفات الذاتية للفعل والمؤثر ،  
ويستحيل أن يوجد المؤثر ، ولا يكون له تأثير وإفضاء إلى حكمه ،  
وإذا استحال وجود حكمه استحال وجوده لا محالة .

ويظهر ذلك بالحركة مع السكون ، فإنه لما استحال أن يكون  
المحل الواحد ساكناً متحركاً ، وأسود أبيض ، في حالة واحدة  
استحال وجود الحركة مع السكون ، والسواد مع البياض في محل  
واحد في وقت واحد ، لأن الحركة علة للتحركية ، والسكون علة  
للساكنية .

كذلك فيما نحن فيه ، إذا استحال وجود مقدور واحد في جهتين  
مختلفتين استحال كونه مقدوراً لقادرين ، لأنه هو المفضي إلى ذلك .

ويُتفرع عن هذا الأصل :

أن الأيدي تقطع بيد واحدة عندنا ، لأن قطعات الأجزاء  
من اليد مشتركة بين الكل فيكون كل واحد منهم قاطعاً على سبيل  
الكلام ، لأنه ما من جزء من الفعل إلا وكل واحد منهم فاعله .  
وعندم : لا تقطع ؛ لأن كل واحد من الفاعلين فاعل مقدور  
نفسه ، فيختص كل منهم بالقطع الذي مقدور نفسه ، دوت مقدور  
صاحبه ، وكان قطع كل جزء قطعاً على سبيل الانفراد .

★ ★ ★

### مسألة - ٣ -

لا مانع من إجراء القياس في أسباب الأحكام عند الشافعي رضي الله عنه .

وذهب الحنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي<sup>(١)</sup> إلى منع ذلك .  
ودليل الجواز وشبهة الخصوم ما أسلفناه في مسائل الصيام<sup>(٢)</sup> .  
والذي يخص هذه المسألة القياس في الأسباب : ما يؤدي إثباته إلى نفيه كان ساقطاً<sup>(٣)</sup> .

وإنما قلنا ذلك : لأننا إذا قلنا اللواط على الزنا في إيجاب الحد مثلاً ، فإما أن نقول : الزنا كان سبباً لأجل وصف مشترك فيه بينه وبين اللواط ، أو لا نقول ذلك .

فإن كان الموجب هو المشترك : خرج الزنا واللواط عن كونها سببين . وجب للحد ، لأن التعليل بالقدر المشترك يمنع التعليل بخصوص كل واحد منها .

وإن قلنا : ليس الموجب هو القدر المشترك بينه وبين اللواط ، امتنع القياس عليه إذ لا بد من القياس من جامع .

---

(١) انظر د الإحكام للأمدي : ( ٤ / ٨٦ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ١٢٧ ) قانينها .

(٣) في كلا النسختين ( ساقطاً ) وهو تصحيف .

وهذا بخلاف القياس في الأحكام<sup>(١)</sup> ، فإن ثبوت الحكم في الأصل لا ينافي كونه معللاً بالقدر المشترك بينه وبين الفرع .  
والجواب من وجهين :

أحدهما : أن هذا يبطل عليهم قياسهم الأكل على الجماع في كفارة الفطر ، مع أن الأكل لا يسمى وقاعاً .

فان قالوا : ليس ذلك قياساً ، بل عرفنا بالبحث والتنقيح أن الكفارة ليست كفارة الجماع بل كفارة الإفطار .

قلنا : ونحن أيضاً عرفنا بالبحث والتنقيح ، أن الحد ليس هو حد الزنا ، بل حد القدر المشترك بينه وبين اللواط .

والثاني : أنا نستبدل على جواز ذلك بإجماع الصحابة رضوان الله

---

(١) قلت : الذي يخالف في الحد للوطاة ، هو أبو حنيفة رحمه الله ، إذ يرى التعزير فقط ، وأبو يوسف ومحمد مع الشافعي في أن موجب اللواطاة حد الزنا ، وإذا كانا مع الشافعي رحمه الله فليس ذلك قياساً في نظرهما ، لأنها متفقان مع أبي حنيفة على عدم القيام في الحدود - ولكن الحد وجب بالنص . هذا مع العلم أن للشافعي قولاً آخر في اللواطاة وهو قتل الفاعل والمفعول .  
انظر : المبسوط للرخسي ( ٩ / ٧٧ ) ، « المذهب » للشيرازي : ( ٢ / ٢٦٨ ) « فتح القدير » : ( ٤ / ١٥٠ - ١٥٢ ) .



عليهم ، حيث الحقوا الشرب بالقذف <sup>(١)</sup> في إيجاب الثمانين ، وهما  
سيان مختلفان

ويتفرع عن هذا الأصل مسألتان :

أحدهما : أن السيد يملك إقامة الحد على مملوكه ، إلخافاً لولاية  
السيادة الخاصة بولاية الإمامة العامة ، نظراً إلى إيجاد المقصود ، وإن  
اختلف السبيان صورة .

---

(١) قلت : لعل المؤلف رحمه الله يشير إلى ماورد عن عمر رضي الله عنه  
من جلد الشارب ثمانين وسكوت الصحابة رضوان الله عليهم ومن ذلك ماروي  
( عن أنس أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلد يجر يدتي نحو أربعين ،  
قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن بن عوف :  
أخف الحدود ثمانون ، فأمر به عمر ) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي  
وصححه ( شرح معاني الآثار للطحاوي : ( ٢ / ٩٠ ) ، « نيل الأطار » للشوكاني :  
٥ ( ٢٤٦ / ٢ ) )

هذا : ويعد أن أورد أبو جعفر الطحاوي الأحاديث والآثار في حد  
شارب الخمر ( ٢ / ٨٧ - ٩١ قال :

( فهذا الذي وجدنا فيه التوقيف من رسول الله ﷺ في حد الخمر وهو :  
ثمانون : فإن كان ذلك ثابتاً فقد ثبت به الثمانون : وإن لم يكن ثابتاً فقد ثبت عن  
أصحاب رسول الله ﷺ ما قد تقدم ذكرنا له في هذا الباب من إجماعهم على  
الثمانين ، ومن استباطهم إياها من أخف الحدود ) هـ .

قلت : والكلام عن حد شارب الخمر على سبته مبسوط في مظانه من كتب  
الحديث والفقه ، وانظر : « الإحكام شرح عمدة الأحكام » لابن دقيق العيد :  
٥ ( ٣٦٨ / ٢ ) .

الثانية : أن شهود القصاص إذا رجعوا ، وقالوا نعمدنا ، وقتل  
المشهود عليه ، يجب القصاص عندنا ، قياساً للشهادة الباطلة على  
الأكراه بجامع السبب <sup>(١)</sup> .

وعندم : لا يجب : لأنها سبيان مختلفان ، وفي إلحاق أحدهما  
بالآخر إبطال خصوص كل واحد منهما على ما سبق <sup>(٢)</sup> .



---

(١) انظر : « المذهب » : ( ٢ / ٢٤٠ ) ، و « المنهاج مع صفى المحتاج » :  
( ٦ / ٤ ) .

(٢) انظر في هذا : « فتح القدير مع الهداية والعناية » : ( ٦ / ٦٤ ) في  
الرجوع عن الشهادة .

## مسألة - ٤ -

ذهب الشافعي رضي الله عنه ومن تابعه من علماء الأصول إلى أن اللفظ المشترك يحمل على جميع معانيه<sup>(١)</sup>.

واحتج في ذلك بأمرين :

أحدهما : أن اللفظ استوت نسبته إلى كل واحد من المسميات ،  
فليس تعين البعض منها بأول من البعض ، فيحمل على الجميع  
احتياطاً .

الثاني : أنه دل على جوازه ، وقوعه ، قال الله تعالى : « إن الله  
وملائكته يصلون على النبي<sup>(٢)</sup> » والصلاة من الله رحمة ، ومن  
الملائكة استغفار ، وأراد الله تعالى باللفظ الواحد المعنيين جميعاً<sup>(٣)</sup> .  
وكذلك قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة

---

(١) انظر : « الأحكام » للآمدي : ( ٢ / ٣٥٢ ) فإيها « البرهان »  
لامام الحرمين ( لوحة ٨٦ ) مخطوط . وواضح أن الحمل على المعنيين جميعاً  
مشروط بتجرد اللفظ المشترك القرينة الصارفة إلى واحد من مضميه وانظر  
« تفسير النصوص » : ( ٢ / ١٤٢ ) للمحقق .

(٢) « سورة الأحزاب » : ٥٦ .

(٣) انظر : التلويح على التوضيح ( ١ / ٦٧ ) .

قروء<sup>(١)</sup> ، فإنه أراد به الحيض والطمهر ، فمن أدى اجتهاده إلى الحيض أخذ به ومن أدى اجتهاده إلى الطهر أخذ به<sup>(٢)</sup> .  
وزعم القدرية والحنفية إلى منع ذلك<sup>(٣)</sup> .

واحتجوا [ في ذلك<sup>(٤)</sup> ] بأن أرباب الوضع ، إنما وضعوا هذا الاسم لكل واحد من المسميات ، على سبيل البدل ، لا على سبيل الجمع ، فإذا حمل على الجميع ، كان استعماله في ضد ما وضع له ، وعكس ما قصد به<sup>(٥)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل .

أن موجب العمد التخيير بين القصاص والدية عند الشافعي رضي الله عنه ، مستفاداً من قوله تعالى : « ومن قتل ظلوماً فقد

---

(١) « سورة البقرة : ٢٢٨ » .

(٢) هنا ينتهي الحرم الذي بدأ في « ز » من ص : ١٣٧ « ز » .

(٣) قلت : ومع هؤلاء إمام الحرمين من الشافعية وقرق بعض علماء الحنفية بين حالتي التفي والاثبات فأجازوا أن يراد بالمشارك عمل واحد من معانيه في التفي دون الاثبات . انظر « البرهان » : الوجه ٨٦ ، أصول البزدوي مع كشف الاسرار لعبد العزيز البخاري : ( ٤٠ / ١ ) فما بعدها « التلويح » : ( ٦٩ / ١ ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

(٥) التفصيل في موضوع « المشارك » ومذاهب العلماء فيه ومناقشة الأدلة .

وآثار الاختلاف في هذا « تفسير النصوص » : ( ١٣٨ / ٢ - ١٤٦ ) للحقق .

جعلنا لوليه سلطاناً<sup>(١)</sup> « فإن السلطان يحتمل الدية والقصاص<sup>(٢)</sup> .  
 فلا جرم خير الشافعي رضي الله عنه بينهما ، وأثبت وصف  
 الوجوب لكل واحد منهما<sup>(٣)</sup> .  
 وعندم : لا يغيّر<sup>(٤)</sup> [ بل يحمل على القصاص عيناً ]<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

---

(١) [ سورة الاسراء : ٣٣ ] .

(٢) انظر « المذهب » : ( ١٨٨ / ٢ ) .

(٣) قال النووي في « المنهاج » : ( ٤٨ / ٤ ) فما بعدها [ موجب المصد  
 القود ، والدية بدل عند سقوطه ، وفي قول : أحدهما ، ميماً وعلى القولين للولي  
 عفو على الدية بشير رضا الجاني ] وقارن بـ « مفتي المحتاج » : ( ١٨ / ٢ ) فما بعدها .  
 (٤) جاء في الهداية : [ هو واجب عيناً ، وليس للولي أخذ الدية إلا  
 برضى القاتل ] وانظر « شرح القدوري » : ( ص ٣٧٣ ) .

(٥) في « د » [ بل الأكمل إلا على القصاص ] وهو تصحيح .

## مسألة - ٥ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه أن معنى القصاص مقابلة محل  
الجناية بالمحل الفائت بالجناية جبراً [ أي من الجاني بالمحل الفائت من  
المجني عليه بالجناية ] <sup>(١)</sup>.

واحتج في ذلك بقوله تعالى : « وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ  
بِالنَّفْسِ » <sup>(٢)</sup> ، أي أن النفس في مقابلة النفس .

ولأنه ثبت حقاً لولي القتل ، وأن يكون [ لفائدة ] <sup>(٣)</sup> يختص  
بها ، حتى يظهر معنى الاستحقاق في حقه .

ودعت الحنفية إلى أن معنى القصاص مقابلة الفعل بالفعل  
جزاءً وزجراً .

واحتجوا في ذلك بقوله تعالى : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » <sup>(٤)</sup>  
قالوا : معناه أن الزجر يحصل به ، فيبقي الجاني والمجني عليه في  
الأحياء <sup>(٥)</sup> .

---

(١) من حاشية « ٥ » .

(٢) [ سورة المائدة : ٤٥ ] .

(٣) في « ز » ( لفاية ) .

(٤) [ سورة البقرة : ١٧٩ ] .

(٥) انظر لايضاح هذه الفكرة « المبسوط » للرخسي : ( ١٢٦/٣٦ - ١٢٩ ) .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل .

منها (١) أن الواحد إذا قتل جماعة يقتل بواحدٍ عندنا ،  
وللباقين الدية لتعذر الاستحقاق باعتبار تعذر المحال <sup>(١)</sup> .

عندم : يقتل بهم <sup>(٢)</sup> [ اكتفاءً بمقابلة الفعل بالفعل ] <sup>(٣)</sup> .  
ومنها (٢) أنه إذا قطع يميني رجلين ، قطع بالأول ، وللآخر الدية  
بدلاً عن المحل الفائت <sup>(٤)</sup> .

وعندم : يقطع <sup>(٥)</sup> بهما اكتفاءً <sup>(٦)</sup> .

ومنها (٣) أن شريك الأب يلزمه القصاص عندنا تحقيقاً لمقابلة

---

(١) انظر « المذهب » : ( ٢ / ١٨١ ، ٢٠٦ ) و ( المتاجم مع مفتي المحتاج ) :  
( ٤ / ٢٣ ) فهناك التفصيل .

(٢) انظر للدفاع عن وجهة نظر الحنفية في هذا الاختلاف بين قاضي زاده  
وغيره من بعض فقهاء المذهب نتائج الأفكار ، تكملة فتح القدير : ( ٢٧٩/٨ )  
وراجع « المبسوط » : ( ٢٦ / ١٢٧ ) فما بعدها « شرح القدوري » : ( ص ٣٢٨ ) .

(٣) في « ز » ( مقابلة للفعل بالفعل ) .

(٤) انظر « المذهب » : ( ٢ / ١٨٢ ) .

(٥) في « د » ( يقتل ) وهو خطأ .

(٦) في « المبسوط » للمرخسي : ( ٢٦ / ١٣٩ ) [ ولو قطع رجل  
يمينى رجلين قطعت يمينه بها وغرم دية يد منها عندنا ، سواء قطعها معاً أو على  
التعاقب ] ٨١ . وانظر نتائج الأفكار على الهداية : ( ٨ / ٢٨٠ ) « حاشية  
ابن عابدين » : ( ٥ / ٣٥٨ ) .

المحل بالمحل كما في شريك الأجنبي<sup>(١)</sup>.

وعندم : لا قصاص عليه ، لأن القصاص مقابلة الفعل بالفعل ،  
وفعل الشريك منها قاصر ، من حيث إنه شارك من لا قود عليه ،  
كشريك الخاطيء<sup>(٢)</sup>.

ومنها (٤) أنه إذا مات من وجب عليه القصاص ، أخذت الدية  
من ماله عندنا ، بدلاً عن المحل<sup>(٣)</sup>.

وعندم : لا تؤخذ ، لأن المستحق له فعل القتل<sup>(٤)</sup> وقد  
فات<sup>(٥)</sup>.

ومنها (٥) أنه إذا قُتل إنسان ، فوارثه الكبير لا ينفرد باستيفاء  
القصاص عندنا بل ينتظر بلوغ الصبي<sup>(٦)</sup>.

لأن الثابت للورثة استحقاق المحل ، والورثة يستحقونه إرثاً ،  
والصبي لا يتأتى استحقاقه ، بدليل ما لو كان منفرداً .

- 
- (١) راجع « المذهب » : ( ٢ / ١٧٤ ) « للحتاج مع مغي المحتاج » : ( ٤ / ٢٠ ) .  
(٢) انظر « حاشية ابن عابدين على الدر المختار » : ( ٥ / ٢٥٩ ) فما بعدها .  
(٣) انظر في هذا « مغي المحتاج » : ( ٤ / ٤٨ ) .  
(٤) في « د » ( القتل ) .  
(٥) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٣٢٨ ) ابن عابدين : ( ٥ / ٣٥٧ ) .  
(٦) انظر « المذهب مع مغي المحتاج » : ( ٤ / ٣٩ - ٤٠ ) .



وغندهم : يستبد الكبير باستيفائه في المحل ، لأن القصاص  
استحقاق فعل القتل جزاء ، والصغير ليس أهلاً لاستحقاقه<sup>(١)</sup> .

ومنها ٨٧ أن مستحق القصاص في النفس ، إذا قطع اليد وعفا  
عن النفس ، لم يلزمه أرش اليد عندنا ، سواء وقف القطع أو سري .  
لأن استحقاق المحل ، أعني جملة نفس القاتل ، يوجب إهدار  
الأطراف في حق المستحق ، من حيث إنه وسيلة إلى استيفاء حقه .  
إذا لا يمكنه الاستيفاء إلا بقطع جزء من أجزاء البنية ، وتضمنه  
بما يمنع الاستيفاء ، فوجب إهداره ، كما قلنا في سرية القيود .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : إن وقف ، ضمن ، وإن سري ،  
لم يضمن .

لأن الثابت له استحقاق فعل القتل ، وهو تفويت الروح دون  
الأطراف .



---

(١) انظر التفصيل في « حاشية ابن عابدين على الدر المختار » : (٣٨٧/٥) .

## مسألة - ٦ -

ذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن التمسك بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع ، وإن لم [ تكن ] <sup>(١)</sup> مستندة إلى الجزئيات الخاصة المعينة جائز .

مثال ذلك : ما ثبت وتقرر من إجماع الأمة ، أن العمل القليل لا يبطل الصلاة ، والعمل الكثير يبطلها .

قال الشافعي رضي الله عنه : حد العمل الكثير ، ما إذا فعله المحلي اعتقده الناظر إليه متخللاً عن الصلاة ، وخارجاً عنها ، كما لو اشتغل بالحياطة والكتابة وغير ذلك .

والعمل القليل : ما لا يعتقد الناظر مرتكباً خارجاً عن الصلاة كسبوبة ودائه ، ومسح شعره .

وليس لهذا التقدير أصل خاص يستند إليه ، وإنما استند إلى أصل كلي وهو أنه :

قد تقرر في كليات الشرع ، أن الصلاة مشروعة للخشوع

---

(١) زيادة لا بد منها .

والخضوع ، فإدام الانسان على هيئة الخشوع ، يعد مصلياً ، وإذا انخرم ذلك لا يعد مصلياً .

وقتل الجماعة بالواحد من هذا القيل عند الشافعي رضي الله عنه<sup>(١)</sup> فإنه عدوان وحيف<sup>(٢)</sup> في صورته ، من حيث إن الله تعالى قيد الجزاء بالمثل فقال : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به<sup>(٣)</sup> » .

ثم عدل أهل الإجماع عن الأصل [ المتفق عليه ]<sup>(٤)</sup> لحكمة كلية ومصلحة معقولة .

وذلك أن المائلة لو روعيت هنا ، لأفضى الأمر إلى سفك الدماء المحضى إلى الفناء ، إذ الغالب وقوع القتل بصفة الشركة ، فإن الواحد يقاوم الواحد غالباً .

---

(١) قلت : تحت عنوان ( الثلاثة يقتلون الرجل أو يصيبونه يجرح ) روى الإمام الشافعي في « الأم » : ( ١٩ / ٦ ) عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل قتله قتل غيلة وقال عمر : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ، هـ . هذا وجعل المؤلف « قتل الجماعة بالواحد » عند الشافعي مستنداً إلى المصلحة ، مع وجود الأثر المذكور عن عمر رضي الله عنه ، مرتبط بما قرره في صدر الكتاب عن موقف الشافعي من قول الصحابي .

وانظر « المذهب » : ( ١٧٤ / ٢ ) .

(٢) في « ز » ( وحرام ) .

(٣) [ سورة التحل : ١٢٦ ] .

(٤) زيادة من « ز » .

فَعِنْدَ ذَلِكَ يَصِيرُ الْحَيْفُ فِي هَذَا الْقَتْلِ عَدْلًا عِنْدَ مِلَا حَظَّةِ الْعَدْلِ الْمَتَوَقَّعِ مِنْهُ ، وَالْعَدْلُ فِيهِ جَوْرٌ عِنْدَ النَّظَرِ إِلَى الْجَوْرِ الْمَتَوَقَّعِ مِنْهُ .  
فَقَلْنَا بِوُجُوبِ الْقَتْلِ دَفْعًا لِأَعْظَمِ الظَّالِمِينَ بِأَيْسَرِهِمَا .  
وَهَذِهِ مَصْلَحَةٌ لَمْ يَشْهَدْ لَهَا أَصْلٌ مَعِينٌ فِي الشَّرْعِ ، وَلَا دَلٌّ عَلَيْهَا نَحْصُ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ .

بَلْ هِيَ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى كَلِمَةِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ : حِفْظُ قَانُونِهِ فِي حَقِّهِ الدَّمَاءِ ، مِبَالِغَةٌ فِي حِسْمِ مَوَادِّ الْقَتْلِ وَاسْتِبْقَاءِ<sup>(١)</sup> جِنْسِ الْإِنْسِ .  
وَاحْتِجُّ فِي ذَلِكَ : بِأَنَّ الْوَقَائِعَ الْجُزْئِيَّةَ [ لَا نِهَايَةَ لَهَا ، وَكَذَلِكَ أَحْكَامُ الْوَقَائِعِ ]<sup>(٢)</sup> لَا حَصْرَ لَهَا ، وَالْأَصُولُ الْجُزْئِيَّةُ الَّتِي تَقْتَبِسُ مِنْهَا الْمَعَانِي وَالْعُلَلُ مَحْصُورَةٌ مِتْنَاهِيَّةٌ ، وَالْمِتْنَاهِي لَا يَفِي بِغَيْرِ الْمِتْنَاهِي .  
فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ ، يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى إِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ الْجُزْئِيَّةِ ، وَهِيَ التَّمَسُّكُ بِالْمَصَالِحِ الْمُسْتَنَدَةِ إِلَى أَوْضَاعِ الشَّرْعِ ، وَمِقَاصِدِهِ عَلَى نَحْوِ كَلِمَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْدِ إِلَى أَصْلٍ جُزْئِيٍّ<sup>(٣)</sup> .

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ (وَاسْتِبْقَاءٌ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ « ز » .

(٣) انْظُرْ « الْمُسْتَصْفَى » : ( ١ / ٣١٠ ) وَ ( ٢ / ٢٩٩ ) وَ « مَصَادِرُ

التَّشْرِيعِ وَمَنَاهِجُ الِاسْتِنْبَاطِ » : ( ص ١٨٨ ) فَمَا بَعْدَهَا لِلْمَحَقِّقِ .

## وذهبت الحنفية والقاضي<sup>(١)</sup> من أصحابنا إلى : منع الاستدلال بجنس هذه المصلحة<sup>(٢)</sup> .

(١) وهو أبو بكر محمد بن الطيب المعروف بالبلقلافي ، البصري ، انتهت إليه رئاسة المتكلمين على طريقة الأشعري . له تصنيف في علم الكلام وغيره توفي سنة ٤٠٣ هـ .

(٢) قلت : إذا كانت المصلحة المرسلة هي تلك المصلحة التي تدخل في تصرفات الشارع ومقاصده ولم يتم دليل من الشارع على اعتبارها بخصوصها أو إلغاءها فإن كثيراً من الفروع عند الحنفية تدل على رعاية تلك المصلحة وإن كان عنوان ذلك الاستحسان عندهم كما في جواز الاستصناع وتضمين الأجير المشترك انظر « المبسوط » : ( ١٦١ / ٥ ) « بدائع الصنائع » : ( ٢٢٣ / ) وفي مسألة قتل الجماعة بالواحد التي أوردها المؤلف نجد أن الاتفاق واقع بين الشافعية والحنفية على قتل الجماعة بالواحد ، ولكن كل يحكم به من طريق ، فإذا كان الشافعي يستند فيه إلى مصلحة مستندة إلى كلي الشرع ، وهو حفظ قانونه في حقن الدماء - كما ذكر المؤلف - فإن الحنفية تحكم به من طريق الاستحسان ، قالوا : ولأن شرع القصاص لحكمة الحياة ، وذلك بطريق الزجر . قال شمس الأئمة السرخسي في « المبسوط » : ( ١٢٦ / ٢٦ ) : [ وإن اجتمع رهط على قتل رجل بالسلاح . فعلمهم فيه القصاص . بلغنا عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بذلك ، وهو استحسان ، والقياس : أن لا يلزمهم القصاص وقد ذكر في كتاب الإقرار ، لأن المتبر في القصاص المساواة لما في الزيادة من الظلم على المتدي . وما في التقصان من الجلف في حق المتدي عليه ، ولا مساواة بين العشرة والواحد ، وهذا شيء يعلم ببداهة العقل ، فالواحد من العشرة يكون مثلاً للواحد ، فكيف تكون العشرة مثلاً للواحد ، وأيد هذا القياس قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » وذلك ينفي مقابلة النفوس بنفس واحدة =

واحتجوا في ذلك : بأن الأصل أن لا يعمل بالظن ، لما فيه من خطر فوات الحق ، إذ الإنسان قد يظن الشيء مفسدة ، وهو مصلحة ، وقد يظنه مصلحة وهو مفسدة ، غير أننا صرنا إلى العمل به عند الاستناد إلى أصل خاص وهو الإجماع ، وبقينا فعياً عدا ذلك على مقتضى الأصل .

فتفرع عن هذا الأصل <sup>(١)</sup> .

أن القتل بالمتكفل يوجب القصاص عند الشافعي رضي الله عنه ، فإنه باب لو فتح لاتخذ طريقاً إلى سفك الدماء ، وقد رأينا الشرع قتل الألف بواحد حسماً لمواد القتل <sup>(٢)</sup> [ فوجب أن يقتل بالمتكفل

---

= لكننا تركنا هذا القياس لما روي (أن سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً فقتل عمر رضي الله عنه بالقصاص عليهم وقال : لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم ) ولأن شرع القصاص لحكمة الحياة ، وذلك بطريق الزجر كما قررنا ، ومعلوم أن القتل يغير حق في العادة لا يكون إلا بالتغالب والاجتماع ، لأن الواحد يقاوم الواحد ، فلو لم توجب القصاص على الجماعة بقتل الواحد لأدى إلى سد باب القصاص وإبطال الحكمة التي وقعت الإشارة إليها بالنص [ ١٠١ ] وانظر « إرشاد الفحول » للشوكاني : ( ص ٢٤٢ ) « المدخل الفقهي المصمم » للاستاذ مصطفى الزرقاء : ( ٦٠ / ١ - ٧٦ ) « مصادر التشريع » : ( ص ٤٨٤ ) فما بعدها للمحقق .

(١) في « ز » ( فتفرع عن هذا الأصل مسائل أن .. ) زيادة ( مسائل ) .  
 (٢) انظر « المنهاج ومفاتيح المحتاج » : ( ٣ / ٤ ) فما بعدها ومزبداً من التفصيل في « المهذب » : ( ١٧٦ / ٢ ) .

حسماً لمواد القتل<sup>(١)</sup> .

ولهذه الحكمة وجب القصاص على المكره المتسبب في القتل<sup>(٢)</sup> ،  
فجعل الشافعي رضي الله عنه قتل الجماعة بالواحد أصلاً ، ثم ألحق به  
المتقتل ، ثم ألحق به المكره على القتل ، ثم تدرج من الإكراه إلى  
شهود القصاص<sup>(٣)</sup> ، كل ذلك مبالغة في [ حقن الدماء<sup>(٤)</sup> ] .

✱ ✱ ✱

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « د » .

(٢) قلت : وجوب القصاص على المكره - بكسر الراء - هو الأصح  
عند الشافعية . أما المكره - بفتح الراء - فالأظهر عندهم أيضاً وجوب القصاص  
عليه . وانظر « المذهب » : ( ١٧٧ / ٢ ) « المنهاج ومعه مغني المحتاج » :

( ٩ / ٤ ) فما بعدها .

(٣) انظر في هذا « المذهب » : ( ١٧٧ / ٢ ) .

(٤) في « د » ( في الحقن ) .

## مسألة - ٧ -<sup>(١)</sup>

ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن للعموم صيغة ولفظاً يدل عليه ،  
لكن مع الاحتمال ، لا قطعاً وبقيناً فيوجب العمل دون العلم .  
واحتج في ذلك بأن من قال : ما من صيغة من صيغ العموم ،  
إلا ويحتمل أن يكون مراده المتكلم منها الخصوص ، فيمكن فيه  
شبهة عدم العموم ، مقارناً لوروده ، وإذا تطرق الاحتمال ذهب  
اليقين<sup>(٢)</sup> .

ودليل الاحتمال أمران :

أحدهما : أن اللفظ العام قابل للتأكيد ، كقوله : جاءني الرجال  
كلهم أجمعون ، ولولا أن فيه احتمالاً لكان التأكيد زيادة عريّة عن  
الفائدة .

الثاني : أن قول القائل : جاءنا الرجال كلهم ، يقين في الثلاثة ،

---

(١) ساقطة من « ٥ » .

(٢) انظر « المستصفى » : ( ٢ / ٥٠ ) « مختصر المنتهى » لابن الحاجب

شرح المضد : ( ١ / ٢١٦ / ٢١٧ ) .



مشكوك في الزيادة ، فلا يحمل على المشكوك فيه قطعاً و يقيناً ،  
وإنما يحمل عليه مع الاحتمال .

ثم : دليل الجواز من كتاب الله تعالى ، قال الله تعالى : الذين  
قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم<sup>(١)</sup> وأراد به  
البعض .

وذمبت الخفية إلى أن للعموم ألفاظاً شرعية ، وأوضاعاً  
معلومة<sup>(٢)</sup> ، لا يدخلها التخصيص قطعاً و يقيناً .

واحتجوا في ذلك بإجماع الصحابة رضوان الله عليهم ، وهو ما  
روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأبي بكر رضي الله عنه لما هم  
بقتال مانعي الزكاة : أليس قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن  
أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله »<sup>(٣)</sup> .

فاحتج بعموم لفظ « الناس » على أبي بكر ، ولم ينكر عليه أبو  
بكر ولا غيره هذا الاحتجاج ، بل عدل أبو بكر إلى الاستثناء وقال :

---

(١) [ سورة آل عمران : ١٧٣ ] .

(٢) انظر « أصول السرخسي » : ( ١ / ١٣٥ ) « أصول البازدي » :  
( ١ / ٣٠١ ) مع « كشف الأمراء » لمبدع المزيه البخاري .

(٣) انظر « صحيح مسلم » بشرح النووي : ( ١ / ٢١٠ ) .

« ألم يقل : إلا بحقها ، . وكذلك عثمان رضي الله عنه لما سمع قول الشاعر<sup>(١)</sup> وكل نعيم لا محالة زائل ،

قال : كذب الشاعر ، فإن نعيم أهل الجنة لا يزول . فلو لا أن كلمة « كل » للعموم لما أنكر عثمان ذلك .

واعلم أن الاستدلال بالإجماع من إثبات هذا المقصود ، مما لا سبيل لها ، فإنما عرفنا كون الإجماع حجة لألفاظ عامة ، كقوله تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى<sup>(٢)</sup> . » الآية وكذلك قوله ﷺ : « لا تجتمع أمتي على الضلالة<sup>(٣)</sup> » وكذلك قوله ﷺ « ما استحسنة المسلمون فهو

---

(١) وهو لبيد بن ربيعة والبيت بتمامه :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محال زائل  
وعثمان ، هو : ابن مظعون الجمحي رضي الله عنه . أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً ،  
وهاجر إلى الحبشة الهجرة الأولى نقل ابن حجر قصته مع لبيد مفصلة عن ابن  
إسحاق . توفي رضي الله عنه بعد شهوده بدر آفي السنة الثانية للهجرة « الإصاية » :  
( ٢ / ٤٥٧ ) .

(٢) [ سورة النساء : ١١٥ ] .

(٣) وفي رواية « إن أمتي لا تجتمع على ضلالة . فإذا رأيتم الاختلاف ،  
فعلكم بالسواد الأعظم » رواه ابن ماجه وفيه ضعف ، لكن له طريقان آخران :  
أحدهما عند الحاكم ، والآخر عند أبي حاتم ، وفي كليهما ضعف ، وفي لفظ  
« اتبعوا السواد الأعظم » رواه أبو نعيم في الحلية من حديث ابن عمر ، وأصله  
للترمذي . « تخريج أحاديث البزدوي » لابن قطلوبغا ( مخطوط ) وانظر  
« المقاصد الحسنة » ( ص : ٤٦٥ ) .

عند الله حسن<sup>(١)</sup> ، ومن منع الأصل منع القرع . وإذا عرفت هذا الأصل فاعلم أنه مبني على هذا الخلاف<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ذكر السخاوي في « المقاصد الحسنة » الحديث بلفظ « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » وقال : أحد في كتاب السنة - وهم من عزاء للسند - من حديث أبي وائل عن ابن مسعود قال « إن الله نظر في قلوب المباد فاختار له أضعاباً منهم فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه » فآراه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح » ثم قال السخاوي : وهو موقوف حسن . وكذا أخرجه البزار والطبراني وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية بل هو عند البيهقي في الاعتقاد من وجه آخر عن ابن مسعود . وفي الحاشية : بل هو في السند أيضاً . « المقاصد الحسنة » ( ص ٣٦٧ ) طبع مصر ١٣٧٥ هـ .

(٢) قلت : وهكذا نرى أن الشافعية والحنفية متفقون على أن للعام ألفاظاً معلومة ، فهم بمن يسمهم الأصوليون أرباب العموم . ولكن الاختلاف في دلالة العام على كل فرد بخصوصه هل هي قطعية أم ظنية ؟ قال بالأول أكثر الحنفية ، وقال بالثاني الشافعية ، وعلى الأصح قال به الشافعية ومن معهم من ألفوا في أصول الفقه على طريقة المتكلمين وكذلك أبو منصور المازيني من الحنفية ومن تابعه من مشايخ مرقند . وكان هذا الاختلاف في العام إذا لم يدخله التخصيص . أما العام الذي دخله التخصيص : فهم متفقون على أن دلالة على ما بقي من الأثراد بعد أن دخله التخصيص دلالة ظنية لا قطعية فيجوز تخصيصه بالدليل الظني كخبر الواحد والقياس . انظر « أصول السرخسي » : ( ١ / ١٣٤ ) « كشف الأملار » : ( ١ / ٧٩٤ ) « التلويح على التوضيح » : ( ١ / ٤٠ ) ولزبد من البيان انظر المبحث في « تفسير النصوص » : ( ٢ / ١٠٦ ) فما بعدها للمحقق حيث أدلة كل ويبحث كل دليل ، وبعض ما ترتب على الاختلاف من آثار .

## مسألة - ٨ -<sup>(١)</sup>

تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز عند الشافعي رضي الله عنه .

واحتج في ذلك بأن القياس دليل شرعي معمول به ، فوجب أن يجوز التخصيص به ، قياساً على خبر الواحد والكتاب ، ولأننا إذا خصصنا العموم بالقياس ، فقد عملنا بالدليلين جميعاً . أما إذا اعرضنا عن القياس وجرينا على مقتضى عموم الكتاب والسنة أدى ذلك إلى العمل بأحد الدليلين وتعطيل الآخر<sup>(٢)</sup> .

ودعت الحنفية إلى إنكار ذلك . واحتجوا فيه بأن التخصيص نازل منزلة النسخ ، من حيث إن كل واحد منهما إسقاط لموجب

---

(١) جاءت هذه المسألة في « ز » على الشكل التالي : ( مسألة أخرى أصولية وهي : أن عموم الكتاب ، هل يجوز تخصيصه بالقياس أم لا ؟ فالثافعي : حيث ذهب إلى : أن دلالة العموم ظنية ، جواز تخصيصه به فقال : القياس دليل شرعي معمول به ، فجاز التخصيص قياساً على خبر الواحد . وأبو حنيفة : حيث ذهب إلى : أن دلالة العموم قطعية ، يقينية ، منع تخصيصه بالقياس وزعم أن تخصيصه بالقياس ، نازل منزلة النسخ ) .  
(٢) انظر « مختصر المنتهى لابن الحاجب وشرح المضد » : ( ١٤٩ / ٣ )  
فما بهما « الأحكام » للأمدى : ( ٤٧٦ / ٢ - ٤٩١ ) .

اللفظ ، غير أن النسخ إسقاط لموجب اللفظ العام في بعض الأزمان ،  
والتخصيص إسقاط لموجب اللفظ في بعض الأعيان .

[ وهذا ضعيف : فإن النسخ إسقاط ، والتخصيص بيان  
وإيضاح ، ولهذا لا يجوز اقتران الناسخ بالمنسوخ ، ويجوز اقتران  
الدليل الخاص باللفظ العام ]<sup>(١)</sup> .

ويتفرع عن هذا الأصل :

أن مباح الدم إذا التجأ إلى الحرم ، لا يعصمه الالتجاء عند  
الشافعي رضي الله عنه طرداً للقياس الجلي<sup>(٢)</sup> .

وعندهم : يعصمه [ ذلك ]<sup>(٣)</sup> لعموم قوله تعالى : « ومن دخله  
كان آمناً »<sup>(٤)</sup> .

فالشافعي رضي الله عنه خصص عموم هذا النص بالقياس ،  
لقيام موجب الاستيفاء ، و [ بعد ]<sup>(٥)</sup> [ احتمال ] [ المانع ]<sup>(٦)</sup>

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

(٢) انظر : الفخر الرازي في « التفسير » : ( ١٦١ / ٨ ) « النهاج مع

شرحه مفتي المحتاج » : ( ٤٣ / ٤ ) .

(٣) ساقطة من « د » .

(٤) [ سورة آل عمران : ٩٧ ] .

(٥) في « ز » ( ولعدم ) .

(٦) في « ز » ( المنافع ) وهو تصحيف .

اذ لا مناسبة بين الياذ إلى الحرم ، وإسقاط حقوق الآدميين ، المبنية  
على الشُّع والظُّن والمضايقة .

كيف وقد ظهر الغاؤه فيما إذا أنشأ<sup>(١)</sup> القتل في الحرم ، وفي قطع  
الطرق .

وأبو حنيفة رضي الله عنه : لم يجوز تخصيص هذا العموم  
بالقياس وإن كان جلياً<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

---

(١) في «د» (نشأ) .

(٢) انظر «احكام القرآن» للجصاص : (٢ / ٢٤ - ٢٥) .

## مسألة - ٩ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه : أن الحاصل مفعولاً بإذن الشرع ،  
كالحاصل بإذن من له الحق من العباد .

واحتج في ذلك : بأن الله تعالى خالق الخلق ، ومالكهم على  
الحقيقة ، وإنما تثبت الحقوق المضافة إلى العباد بآيات الله تعالى إياها  
[ لهم ] <sup>(١)</sup> « ألا له الخلق والأمر » <sup>(٢)</sup> ، فكان المأذون في فعله من قبل  
الله تعالى كالمأذون في فعله بإذن المستحق .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : المفعول بإذن الشرع يتقسم إلى  
قسمين :

إلى ما يكلف المستوفي فعله ويؤمر به .

وإلى ما ينجبر فيه بين فعله وتركه .

فما كلف المستوفي فعله ينزل منزلة المستوفي بإذن المستحق ، حتى  
لا يشترط فيه سلامة العاقبة ، كالإمام إذا قطع يد السارق .

---

(١) ساقطة من « ز » .

(٢) [ سورة الاعراف : ٥٤ ] .

وماخير فيه المستوفي بسين فعله وتركه [ لا ]<sup>(١)</sup> ينزل منزلة  
المأذون من قبل المستحق<sup>(٢)</sup> .

والفرق بينهما : ان تكليف الفعل ، ينفي اشتراط السلامة فـيما  
يتولد منه ، لأن الاحتراز عنه غير ممكن .

وأما التخيير بين فعل الشيء وتركه ، لاينفي اشتراط السلامة ،  
لأن الاحتراز عنه ممكن .

ويتفرع عن هذا الأصل : أن سرابة القصاص غير مضمونة عند  
الشافعي رضي الله عنه .

وصورتها : ما إذا وجب القصاص على رجل ، في يده ، أو رجله  
فقطعت قصاصاً ، فمات المقتص منه ، فإنه لا يضمن عندنا<sup>(٣)</sup> .

لأن الشرع أذن له في قطع يده من غير قضاء القاضي ، فصار كأن  
الجلاني أذن له بنفسه .

ولو أذن له في القطع ثم سرى الى النفس ، فإنه لا يضمن وفاقاً .

---

(١) ساقطة من « د » .

(٢) في « ز » ( الشرع ) .

(٣) انظر « المذهب » : ( ١٨٨ / ٢ ) .



وعند أبي حنيفة رضي الله عنه : يضمن<sup>(١)</sup> ، لأن الشرع أذن له في  
القطع بشرط سلامة العاقبة ، وهو مخير فيه .

بخلاف الإمام إذا قطع يد السارق فصرى الى نفسه ، فإنه لا يضمن  
لكونه مكلفاً فعله .

\* \* \*

---

(١) أما أبو يوسف ومحمد - كما جاء في الهداية - فقد قالوا : لا يضمن .  
وانظر « كنز الدقائق مع كشف الحقائق وشرح الوقاية » : ( ٢ / ٢٧٦ )  
فابعداها .

## مسألة - ١٠ -

كلمة دَمَنَ، اذا وقعت شرطاً عَمَّت الذكور والإناث عند الشافعي رضي الله عنه .

واحتج في ذلك ؛ بأشعارها بالعموم عند الإيهام في باب الشرط ،  
وافئاف الشرع والوضع على القضاء [ بذلك ] <sup>(١)</sup> ، فإن من قال : من  
أتاني أكرمته ، لم يختص وجوب إكرامه بالذكور دون الإناث ،  
وكذلك اذا قال : من دخل داري من أرقائي فهو حر ، اندرج في  
حكم التعليق العييد والإماء <sup>(٢)</sup> .

وذهب الخنفية الى أنها تخص الذكور دون الإناث <sup>(٣)</sup> .  
واحتجوا في ذلك بأن من قال بالتسوية بينهما ، فقد ابطل تقسيم  
العرب فيما ورد في لغتها ، فإنهم قالوا : في الذكور : من ، ومنان ،  
ومنون . وفي الإناث : مَنَّة ، ومَنَّتَان ( ومَنَات ) <sup>(٤)</sup> قال شاعرهم :

(١) في « ز » ( بين كل ) .

(٢) انظر لهذا « جمع الجوامع » : ( ١ / ٣٦٢ ، ٤٠٩ ) .

(٣) انظر « التوضيح مع التلويح » : ( ١ / ٥٩ ) .

(٤) ساقطة من « ز » .

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عمو ظلاماً<sup>(١)</sup>  
غير أن هذا ضعيف ، فإنه من شواذ اللغة ، والقانون الأصلي في  
بابها التعميم ، كما ذكرنا .

وينفرد عن هذا الأصل :

أن المرتدة تقتل عند الشافعي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> ؛ تمسكاً بقوله  
ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه »<sup>(٣)</sup> .

وعندهم : لا تقتل<sup>(٤)</sup> ، لقصور اللفظ عن تناولها .

(١) في حاشية « د » ( وأيضاً يحتمل اثنان ذكور الجن واثنتهم ) والبيت  
رواه أبو زيد في النوادر مع أبيات ثلاثة ونسبه إلى شير بن الحسارث الضبي  
والأبيات هي :

ونار قد حضأت لها بليل	يدار لا أريد بها مقاما
سوى تحليل راحة وعين	أكالها غشافة أن تناما
أتوا ناري فقلت منون اتم	فقالوا الجن قلت عمو ظلاما
فقلت إلى الطعام فقال منهم	زعم نحمد الأفس الطاماما

(٢) انظر « المذهب » : ( ٢ / ٢٢٢ ) .

(٣) رواه البخاري والإمام أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي  
وابن ماجه وابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفها عن ابن عباس رضي الله  
عنها وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن معاوية بن حيدة ، وفي معجمه  
الوسط عن عائشة مرفوعاً انظر « النسائي » : ( ٧ / ١٠٤ ) « معالم السنن » :  
( ٣ / ٢٩٢ ) « فتح الباري » : ( ١٢ / ٢٢٠ ) « نصب الراية » : ( ٣ / ٤٥٦ )  
« فيض القدير » للفناوي : ( ٦ / ٩٥ ) .

(٤) انظر « شرح القنطوري » : ( ص ٣٤٤ ) .

# كتاب الحدود ومسائل حد الزنا

## مسألة - ١ -

الكافر يدخل تحت الخطاب العام ، الصالح لتناوله وتناول غيره  
عند الشافعي رضي الله عنه ، لما بينا من أن خطابه بفروع الإسلام  
يمكن ، وإنما يخرج عن بعضها بدليل : كخروج الحائض والنفساء ،  
والمسافر<sup>(١)</sup> ، والمريض عن بعض العمومات بدليل .  
وذهبت الحنفية إلى أنه : لا يدخل : تفريعاً على أنهم غير  
مخاطبين بالقروع<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ساقطة من « ز » .

(٢) انظر « المستصفى » : ( ٩١ / ١ ) فما بعدها .

(٣) انظر « أصول السرخسي » : ( ٧٣ / ١ ) فما بعدها . وراجع  
« التلويح والتوضيح » : ( ٢١٤ / ١ ) فما بعدها . « مسلم الثبوت مع شرحه »  
« فوائده الرحمات » : ( ١٢٨ / ١ ) فما بعدها حيث التفصيل في هذا الموضوع  
والتفريق بين العقائد والمبادئ والمعاملات ، ثم ما هو مذهب مشايخ سمرقند من  
الحنفية وما هو مذهب البخاريين منهم .

[ وهذا باطل <sup>(١)</sup> ] لما قررناه في تلك المسألة .

ويتفرع عن هذا الأصل .

« أن الذمي الثيب إذا زنا يرحم عندنا <sup>(٢)</sup> ، لعموم قوله ﷺ :  
« الثيب بالثيب رجماً بالحجارة <sup>(٣)</sup> » .  
وعندهم <sup>(٤)</sup> : لا يرحم ، لما ذكرناه .

\* \* \*

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

(٢) المهذب « ٢٥٦/٢ » .

(٣) الحديث بلفظ ( رمية ) أخرجه أبو داود من رواية عباد بن الصامت  
« الثيب بالثيب جلد مائة ورمياً بالحجارة » ورواه عن عباد بن الصامت مسلم  
وأبو داود والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد في مسنده بلفظ « خذوا عني ،  
قد جعل الله لمن سيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة » ، والثيب بالثيب ،  
جلد مائة والرجم » وفي رواية لمسلم من حديث طويل عن عباد أيضاً « الثيب  
بالثيب والبكر بالبكر ، الثيب جلد مائة ثم رجم بالحجارة » ، والبكر جلد مائة  
ثم نفي سنة » والذي أخرجه البيهقي عن عباد « البكر بالبكر جلد مائة ونفي  
سنة » ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم بالحجارة » انظر « معالم السنن » :  
( ٣ / ٣١٥ ) « السنن الكبرى » : ( ٨ / ٢١٠ ) « النووي على مسلم » :  
( ١١ / ١٩٠ ) .

(٤) في « الهداية » : أبو يوسف في رواية لا يشترط الاسلام للاحصان .  
انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٤ / ١٣٢ ) فما بعدها . قلت : والذي  
عند الحنفية المجلد للذمي الثيب لا يرحم . انظر المصدر السابق الصفحة نفسها .

## مسألة - ٢ -

لا يمكن دعوى العموم في واقعة لشخص معين ، قضى فيها رسول الله ﷺ بحكم ، وذكر علته أيضاً ، إذا أمكن اختصاص العلة بصاحب الواقعة عند الشافعي رضي الله عنه .

واحتج في ذلك : بأن الصيغة [ عَرِيَّة ] <sup>(١)</sup> عن أوقات العموم ، فالحكم بالعموم مغ انتفاء ما يدل على العموم ، حكم يوم العموم لا بلفظه .

وذبت الحنفية ؛ إلى وجوب تعميمه إذا كان من عداه في معناه .  
ويتفرع عن هذا الأصل :

سقوط اعتبار التكرار في الإقرار بالزنا عند الشافعي رضي الله عنه سلوكاً لجادة القياس كما في سائر الأقاير <sup>(٢)</sup> .

واشترط التكرار أربع مرات في أربعة مجالس عند أبي حنيفة

---

(١) في « د » ( عريت ) .

(٢) انظر « معالم السنن » للنخطابي : ( ٣ / ٣١٧ - ٣١٨ ) « المذهب » :

( ٢ / ٣٤٥ ) .

رضي الله عنه<sup>(١)</sup> تمسكاً بقضية ماعز ، أنه حيث جاء وأقر أربعاً ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الآن حين أقررت أربعاً فبمن »<sup>(٢)</sup> وهذا تعليل .

والشافعي رضي الله عنه يقول : لا : بل كالتوقف رسول الله ﷺ لكونه شك في سلامة عقله إذ قال : « أبك جنون » ، ثم قال : « أندري ما الزنا ؟ » فقال : نعم أنيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً ، فأمر برجه ، وهذا ينص ولا يعم ، إذ لا صيغة لعمومه .

---

(١) انظر تفصيل هذا في « الهداية مع فتح القدير » : ( ١١٧ / ٤ ) فما بعدها « شرح التدوير » : ( ص ٣٤٤ ) .

(٢) قصة ماعز رواها عن عدد من الصحابة الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي بروايات متعددة وألفاظ مختلفة ، واتفق عليها الشيخان دون تسمية صاحب القصة .

وفي رواية لأبي داود عن ابن عباس قال : « جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين فقال : شهدت على نفسك أربع مرات ، اذهبوا به فارجموه » .

وله أيضاً عن يزيد بن نعم بن مزال قال رسول الله ﷺ : « انك قد قلتها أربع مرات فبمن .. » الحديث .

وانظر « معالم السنن » : ( ٣١٧ / ٣ ) « فتح القدير » : ( ١٠٠ / ٢ )

### مسألة - ٣ -

اسم الزنى حقيقة في الزاني والزانية عندنا ، ومسمى اللفظ متحد والتعدد في محله ، بدليل قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا<sup>(١)</sup> » ، واتحاد الاسم يدل على اتحاد المسمى ، ظاهراً وغالباً ، ولذلك استويا في استحقاق العقوبة .

وذهبت الحنفية إلى أن الاسم يطلق على الرجل حقيقة ، وعلى المرأة مجازاً . ووجه المجاز أنها نسبت إلى فعل الزنا فسميت زانية ، ولأن الزنا عبارة عن فعل ولا فعل لها ، وإنما هي محل الفعل وممكنة منه .

وينفرد عن هذا الأصل :

أن العاقلة البالغة إذا مكنت صبياً ، أو مجنوناً ، أو نزلت على رجل مكره [مربوط في شجرة]<sup>(٢)</sup> واستدخلت فرجه ، لزمها الحد عندنا ، لأنها زانية ، لفعلها وتمكينها<sup>(٣)</sup> .

---

(١) [سورة النور : ٢] .

(٢) في « د » ( مضبوط ) .

(٣) قال الشيرازي في « المذهب » : ( ٢ / ٣٦٨ ) [وإن كان أحد الشريكين في الوطء صغيراً والآخر بالغا ، أو أحدهما مستيقظاً والآخر نائماً ، أو أحدهما =



وعندهم ، لا يلزمها ، لأن الزنا عبارة عن فعل محرم ، والفعل  
من الواطيء ، وهي محل لا فعل لها <sup>(١)</sup> .



---

عاقلا والآخر مجنوناً ، أو أحدهما مختاراً والآخر مستكراً ، أو أحدهما مسلماً  
والآخر مستأمناً ، وجب الحد على من هو أهل الحد ، ولم يجب على الآخر ، لأن  
أحدهما انفرد بما يوجب الحد ، وانفرد الآخر بما يسقط الحد ، فوجب الحد على  
أحدهما وسقط عن الآخر [ ١٥٦ / ٤ ] . وانظر « مقني المحتاج » : ( ١٤٦ / ٤ ) .  
( ١ ) انظر « فتح القدير » : ( ١٥٦ / ٤ ) .

## مسألة -٤-

لا مانع من إجراء القياس في الأسماء اللغوية المشتقة من المعاني  
كلفظ الخمر المشتق من التخدير ، والسرقه المشتقة من استراق الأعين  
عند أصحاب الشافعي رضي الله عنهم .

واحتجوا في ذلك : بأننا رأينا العرب وضعت ( أسامي لمسميات  
مخصوصة ، ثم انقرضت تلك المسميات ، وانعدمت )<sup>(١)</sup> وحدثت  
أعيان آخر تضاهي تلك الأعيان التي وضعت تلك الأسامي بازائها في  
الشكل والصورة والهيئة ، فنقلت تلك الأسامي اليها ، ولم يكن  
ذلك الا بطريق القياس والإلحاق .

وذهب أصحاب أبي حنيفة [ والمتكلمون ]<sup>(٢)</sup> إلى منع ذلك .

واحتجوا في ذلك بأن قالوا : ركن القياس فهم المعنى ، والمعنى  
غير مفهوم من اللغة .

وإنما قلنا ذلك : لأن العرب يحتمل أنها وضعت اللغة وضعاً

---

(١) في « د » ( أسماء في مسميات وانعدمت ) .

(٢) في « ز » ( المتكلمون ) بدون واو .

يحتمل القياس ، [ ويحتمل أنها وضعت صيغاً لا تحتمل القياس ]<sup>(١)</sup>  
ومع تعارض الاحتمال يتمتع المصير إلى القياس .  
وهذا بخلاف القياس في الأحكام الشرعية ، فإنه مستند إلى  
القاطع [ السعي ]<sup>(٢)</sup> وهو إجماع الصحابة رضي الله عنهم على العمل  
بالقياس .

أما [ في ]<sup>(٣)</sup> مسألتنا فليس من الممكن أن ينقل عن واضع اللغة  
كيعرب ، وقحطان ، ومعد ، وعدنان : أن القياس يجري في اللغات<sup>(٤)</sup> .  
ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن اللواط يوجب حد الزنا عندنا<sup>(٥)</sup> ، لوجود معنى

(١) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

(٢) ساقطة من « ز » .

(٣) ساقطة من « د » .

(٤) انظر لتحقيق المسألة : «اللمع» لأبي إسحاق الشيرازي : ( ص ٦٤ )  
« المستصفى » للزالي : ( ١ / ٣٢٢ ) ( ٣ / ٣٢٥ ) « مختصر المنتهى » لابن الحاجب  
بشرح العبد ( ١ : ٦١ ) طبع الريزي ١٣٠٧ « تيسير التحرير » لأمر بادشاه  
( ٥٧ / ١ ) طبع مصطفى الحلبي ١٣٥٠ هـ .

(٥) هذا أحد قولين عند الشافعي ، والقول الثاني أنه يجب قتل الفاعل  
والمفعول ، لما روي من قوله ﷺ : « من وجدته يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا  
الفاعل والمفعول » أخرجه أبو دارود والترمذي وابن ماجه وصحح الحاكم  
إسناده . وانظر « المذهب » : ( ١٦٨ / ٢ ) « مغني المحتاج » : ( ١٤٤ / ٤ ) .

الزنى فيها ، وكان أبو العباس بن سريج<sup>(١)</sup> إذا سئل عن هذه المسألة يقول : أنا أستدل<sup>(٢)</sup> على أن اللواط زنا ، فإذا ثبت ذلك ، فحكم الزنا ثابت ( بنص الكتاب<sup>(٣)</sup> ) ، وهكذا كان إذا سئل عن مسألة التبيذ ، يقول ، أنا أستدل على أن التبيذ خمر ، فإذا ثبت ذلك ، فحكم الخمر منصوص عليه في كتاب الله تعالى .

وعندم : لا توجب الحد<sup>(٤)</sup> ، لامتناع القياس في هذا الباب على ما سبق .

(١) ابن سريج هو : أحمد بن عمر بن سريج القاضي بشيراز ثم بغداد ، أحد عظماء الشافعية ، بلغت مصنفاته أربعمائة ، وقد فرّج على كتب محمد بن الحسن ، عنه السبكي في الطبقات مجددًا على رأس مائة ، توفي سنة ٣٠٦ هـ . « وفيات الأعيان » : ( ١ / ٤٨ ) « الفكر السامي » للحجوي : ( ٣ / ١٣١ - ١٣٢ ) .  
(٢) في « د » ( أول ) .

(٣) في « ز » ( بالنص ) فقط .

(٤) ما ذكره المؤلف هو مذهب أبي حنيفة حيث لا حد عليه ويعزر وزاد في الجامع الصغير - كما قال صاحب الهداية - : ويودع في السجن . أما محمد وأبو يوسف : فقالا : عليه الحد . انظر « الهداية وفتح القدير » : ( ٤ / ١٥٠ ) فما بعدها .

ومنها (٣) أن النباش يقطع عندنا إلحاقاً له بسارق مال الحي<sup>(١)</sup> .  
وعندهم : لا يقطع لما ذكرناه<sup>(٢)</sup> .



---

(١) يفرق الشافعية بين ما إذا كان القبر في بركة بعيداً عن المقبرة فلا يعتبر حرزاً للكفن فلا يقطع النباش ، وبين ما إذا كان في مقبرة فيعتبر حرزاً ويقطع النباش . وانظر « المذهب » : ( ٢ / ٢٧٨ ) « مغني المحتاج » : ( ٤ / ١٦٥ ) .  
(٢) هذا عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : عليه الققطع . انظر « الهداية والعناية » : ( ٤ / ٢٣٤ ) مع فتح القدير .

## مسائل السرقة

### مسألة - ١ -

استصحاب حكم العموم [ إذا لم <sup>(١)</sup> ] يقسم دليل الخصوص  
[ متعين ] <sup>(٢)</sup> عند القائلين بالعموم ، وعليه بني الشافعي رضي الله  
عنه معظم مسائل السرقة .

والخصم يدعى في كل مسألة منها قيام شبهة خصصة لا تقوى على  
دفع العموم ، على ما بيناه في تعليقنا المسمى بـ ( درر الغرر ) .

منها (١) أن القطع يتعلق بسرقة ما أصله على الإباحة عند  
الشافعي رضي الله عنه ، كالخطب والحشيش والصبور والمعادن ،  
تمسكاً بعموم قوله تعالى : « والسارق والسارية فاقطعوا أيديهما » <sup>(٣)</sup>  
وعموم الآية يقبضي إيجاب القطع في كل ما يسمى آخذه سارقاً ،

---

(١) في « ذ » ( إلى أن ) .

(٢) في « د » ( فتعين ) .

(٣) [ سورة المائدة : ٢٨ ] .

فَكُل من يَطلق عليه اسم السارق مقطوع بحكم العموم ، إلا ما استثناء الدليل <sup>(١)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ، لا قطع في جميعها إلا في الساج والآبنوس لشبهة الاشتراك فيها <sup>(٢)</sup> [ بأصل التعلق ] <sup>(٣)</sup> .

ومنها (٢) أنه يجب القطع بسرقة الأشياء الرطبة ، كالطعام <sup>(٤)</sup> والفواكة والمائعات عندنا <sup>(٥)</sup> [ والمتعلق ] <sup>(٦)</sup> عموم الآية .

والخصم يدعي شبهة باعتبار نقصان ماليتها من حيث إنها مال في الحال دون المآل <sup>(٧)</sup> .

ومنها (٣) أنه يجب القطع على الزوج بسرقة ما ن زوجته ، لعموم الآية <sup>(٨)</sup> .

---

(١) انظر « مغني المحتاج » : ( ٤ / ١٦٢ ) .

(٢) وعن أبي يوسف أنه يجب القطع في كل شيء إلا الطين والتراب والسرقة .

انظر « فتح القدير » : ( ٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، ٢٣٢ ) .

(٣) ما بين القوسين غير موجود في « ز » .

(٤) في « ز » ( كالبطيخ ) .

(٥) انظر « مغني المحتاج » : ( ٤ / ١٦٢ ) .

(٦) في « ز » ( لتعلق ) .

(٧) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٤ / ٢٢٧ ) فما بعدها .

(٨) قال الامام النووي في « المنهاج » : ( ٤ / ١٦٢ ) والأظهر قطع أحد

الزوجين بالآخر .

وعننه : لا يجب ، لشبهة جريان التوارث الذي لا يدخله حجب ،  
كما في الأب والابن <sup>(١)</sup> .

★ ★ ★

---

(١) انظر في هذا المهداية وشرحها العناية وفتح القدير « : ( ٢٣٩ / ٤ ) .



## مسألة<sup>(١)</sup>

( في بيان حقيقة السبب )

إعلم أن السبب في وضع اللسان : عبارة عما يتوصل به  
إلى مقصود كالطريق الموصل<sup>(٢)</sup> إلى المكان المقصود ، والحبل الذي  
به ينزح الماء ، فإن الوصول إلى المكان المقصود بالسير لا بالطريق ،  
لكن لا بد من الطريق ، ونزح الماء بالاستقاء لا بالحبل ، لكن  
لا بد من الحبل ، وأسباب السموات : طرائقها .

قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

ومن هاب أسباب المنايا يئلنه      ولو نال أسباب السماء بسلم  
وحده : ما يحصل الشيء عنده لابه<sup>(٤)</sup> . وبه يفارق العلة فإن  
العلة ما يحصل الشيء بها .

وهما في إيجاب الحكم سواء ، غير أن العلة ما اقتضت الحكم من

---

(١) من « ز » وفي « د » ( بياض ) .

(٢) في « د » ( الوصول إلى المكان المقصود بالسير فإن الوصول بالسير ) .

(٣) الشاعر زهير بن أبي سلمى والبيت من معلقته المشهورة .

(٤) انظر « الإحكام » للأمدي : ( ١ / ١٨١ ) فما بعدها و ( ٣٥٥ / ٣ ) .

غير واسطة، [ ولا شرط بتوقف <sup>(١)</sup> ] الحكم على وجوده ، كقول  
القائل : أنت طالق ، فإنه يستعقب الطلاق من غير توقف على شرط ،  
فسمى علة .

وأما السبب ، فما أفضى إلى الحكم بواسطة أو وسائط كقوله:  
إذا دخلت الدار فأنت طالق ، سمي سبباً لتوقف الحكم على واسطة  
دخول الدار .

وإذا عرفت ذلك : فاعلم أن الوسائط بين الأسباب والأحكام  
منقسمة إلى : مستقلة ، وإلى غير مستقلة . ففيها كانت الواسطة مستقلة  
أضيف الحكم إليها دون السبب ، لكونها أقرب <sup>(٢)</sup> السبين .  
مثاله : البيع ، والهبة ، والإرث ، والوصية ، فإنها أسباب  
موضوعة للملك .

ثم : التصرفات المقصودة من الأعيان تستفاد بالملك ، لا بهذه  
الأسباب ، لأن الملك واسطة مستقلة تصلح لإضافته الحكم إليها .  
فأما إذا كانت الواسطة غير مستقلة ، إما لعدم مناسبتها ، أو  
لخفائها فإن الحكم يضاف إلى السبب الأول دون الواسطة ، كمن رمى

---

(١) في « د » ( ولا يشترط توقف ) .

(٢) في « ز » زيادة ( إلى ) .

الى انسان فأصابه فقتله ، فإن القتل يحال على السبب الأول وهو الرمي ، ولا يحال على الوسائط من خروج السلم وقطع الهواء ، لأن هذه الوسائط غير صالحة فلا يضاف الحكم إليها .

ولذا اذا كان الوصف القريب خفياً ، والبعيد جلياً ، كالحادث مع النوم ، والمشقة مع السفر ، فإن الحكم مضاف الى البعيد الذي ليس بمقصود لعسر الوقوف على القريب المقصود .

والقول الجامع من هذا الجنس : أنه مهما اجتمع في محل الحكم وصفان ظاهران متعاقبان ، يصلح كل واحد منهما لإضافة الحكم إليه على تقدير الانفراد ، فإن الحكم أبداً يضاف إلى الوصف القريب دون البعيد ، فإن الوصف القريب حينئذ يكون هو علة الحكم ، والوصف البعيد [ هو علة العلة <sup>(١)</sup> ] ، والحكم يضاف إلى العلة دون علة العلة .

ومثاله : حفر البئر مع التردية ، والتلقي بالسيف مع الرمي من شامق ، والقطع مع الحز ، ونصب حجر في محل عدوان مع حفر البئر إذا تعثر بالحجر فوقه في البئر .

وهذه جملة لانتزاع فيها ، وإنما يقع النزاع (بعدها <sup>(٢)</sup>) في تحقيق

---

(١) في « ز » ( في حكم علة العلة ) .

(٢) في « ز » ( بعد هذا ) بدلاً من ( بعدها ) .

الواسطة المستقلة ، وعدمها في المسائل ، إما في مناسبتها ، أو في ظهورها وصلاحياتها لاضافة الحكم إليها .  
ويتفرع عن هذا الأصل مسألتان :

أحدهما - إذا اشترى أباه بنية التكفير لا يقع عتقه عن كفارته عند الشافعي رضي الله عنه ، لأن الواجب عليه التحرير والتحرير هو إيجاد سبب الحرية ، والحرية هنا تحصل قهراً ، وسيبها القرابة السابقة والواسطة المنحلة<sup>(١)</sup> وهي الشراء لا تصلح سبباً ، بل هو شرط مهد لحل العتق وهو الملك ، والمحال من قبيل الشروط ، كالجنسية مع الطعام والاحصان مع الزنا ، فاقترنت نية الكفارة بشرط التحرير دون سببه<sup>(٢)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يقع عن كفارته لأن الشراء سبب لملك . والملك سبب للعتق بواسطة الملك مضافاً إلى الشراء ، فكان الشراء هو السبب الموجب للعتق [ لحدوث العتق ]<sup>(٣)</sup> عقيقه ، والقرابة شرطاً<sup>(٤)</sup>

---

(١) كذا في النسختين ، ولعلها ( المحلة ) .

(٢) انظر « مغني المحتاج » : ( ٣ / ٣٦٠ ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « د » .

(٤) انظر « فتح القدير » : ( ٣ / ٢٣٧ ) .

الثانية : أن البيمة إذا صالت على إنسان فقتلها دفعاً عن نفسه ، لم يضمناها عند الشافعي رضي الله عنه ، لأن السبب الداعي إلى قتلها صياها ، فهي قتيلة نفسها ، فلا يجب على الدافع ضمانها<sup>(١)</sup> .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : يجب ضمانها لأن الداعي إلى قتلها خوفه على نفسه ، ووجوده<sup>(٢)</sup> ، وإن كنا نعلم أن السبب المولد لذلك الخوف هو الصيال ، غير أن الخوف لما كان واسطة مستقلة بإيجاب الضمان ، كما في حق المضطر ، أضيف الحكم إليه دون السبب الأول والله أعلم<sup>(٣)</sup> .



---

(١) انظر «النهاج وشرحه مغني المحتاج» : (٤ / ١٩٤) .

(٢) في «د» «وحووه» .

(٣) انظر «البدائع» : (٧ / ١٦٤) فما بعدها . «كنز الدقائق مع كشف

الحقائق» : (٢ / ٢٩٥) .

# كتاب السير

وقد خرجنا معظم مسائله على أصولها في مواضعها فنأتي على تمامها

## مسألة - ١ -

ملك الغنائم لا يتوقف على الاحراز بدار الاسلام ، بل يحصل بمجرد الاستيلاء عند الشافعي رضي الله عنه .  
واحتمج في ذلك بقوله تعالى « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله نحسه<sup>(١)</sup> » ويكون المال غنيمة اسماً ، وكوننا غانمين لا يقف على دار الاسلام ، فيوجب مطلق الكلام إثبات حق الخس لله تعالى ، وثبوت الخس لله يدل على ثبوت الملك<sup>(٢)</sup> في الاخماس الاربعة لانه في مقابلته<sup>(٣)</sup> .

---

(١) [سورة الأنفال : ٤١] .

(٢) في « د » ( المال ) .

(٣) انظر « المذهب » : ( ٢ / ٢٤٤ ) « معنى المحتاج مع المنهاج » :

( ٤ / ٢٢٤ ) فما بعدها .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه: الحق في الغنيمة يتعلق  
بالاخذ ويملك بالإحراز<sup>(١)</sup> .

واحتج في ذلك بجواز [ البسط<sup>(٢)</sup> في الطعام من غير ضمان ]<sup>(٣)</sup>  
ولا ضرورة ، وبعدم نفوذ العتق والاستيلاء من الآحاد .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن قسمة الغنائم في دار الحرب جائزة عندنا<sup>(٤)</sup> .  
وعندهم لا يجوز ما لم تحرز بدارنا<sup>(٥)</sup> .

ومنها (٢) أن المدد إذا لحق الغنائم قبل إحراز الغنيمة بدار  
الاسلام لا يشاركونهم عندنا<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر « فتح القدير » : ( ٢٠٩ / ٤ ) فما بعدها .

(٢) البسط لغة : مجاوزة حد القصد في الاتفاق ومنه قوله تعالى : « ولا تبسطوا كل البسط » وكثيراً ما يعبر الفقهاء بـ « التبسط » .

(٣) في « د » ( القسط في الطعام من غير طعام ) .

(٤) قلت : الذي في « المذهب » : ( ٢٤٤ / ٢ ) ( والمستحب أن يقسم ذلك في دار الحرب ويكره تأخيرها إلى دار الاسلام من غير عذر ) .

(٥) هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد : الأفضل أن تقسم في دار الاسلام . « فتح القدير » : ( ٣١١ / ٤ ) .

(٦) انظر « المذهب » : ( ٢٤٦ / ٢ ) .

وعندهم : يشاركون <sup>(١)</sup> .

ومنها (٣) أن الغازي إذا جاوز الدرب فارساً ، وكانت وقت القتال راجلاً ، فله سهم راجل عندنا ، وهكذا بالعكس ، لأن الملك يحصل عندنا بالآخذ فيعتبر وقت الآخذ <sup>(٢)</sup> .

وعندهم : إذا جاوز الدرب فارساً فله سهم فارس ، وإن كانت راجلاً فله سهم راجل <sup>(٣)</sup> .

ومنها (٤) أن الجندي إذا مات قبل القسمة يورث نصيبه عندنا .  
وعندهم : لا يورث .

ومنها (٥) أن الامام إذا فتح مدينة لم يجز له أن يمن عليهم ، لأن الغنائم ملكوا بنفس الآخذ ، فليس له أن يبطل عليهم ملكهم .  
وعندهم : يجوز له ذلك ، لأنهم لم يملكوها بعد .



---

(١) انظر « الهداية والنهاية » : ( ٣١٢ / ٤ ) مع فتح القدير .

(٢) انظر « المذهب » : ( ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ) .

(٣) انظر « الهداية والنهاية وفتح القدير » : ( ٣٢٥ / ٤ ) فما بعدها .



## مسألة - ٢ -

اللفظ العام انا ورد تلي سبب خاص يختص به عند الشافعي

رضي الله عنه .

واليه ذهب مالك ، وأبو ثور <sup>(١)</sup> ، والمزني <sup>(٢)</sup> ، والفضال الشافعي <sup>(٣)</sup>

---

(١) هو ابراهيم بن خالد بن أبي اليان السكلي ، الفقيه البغدادي ، أحد أصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه ، كان من الثقات المأمونين في الفقه والدين ، جمع في كتبه بين الحديث والفقه .

قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه : هو عندي في مسلاخ سفيان الثوري ، أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة توفي سنة ٢٤٦ هـ .

(٢) هو أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل أحد أصحاب الشافعي رضي الله عنه قال في حقه : المزني أصر مذهبي ، صنف كثيراً من الكتب منها « المختصر » الذي قال فيه ابن سريج انه أصل الكتب المصنفة في مذهب الامام الشافعي ، وعلى مثاله رتبوا ولكلامه فسروا وشرحوا اشتهر إلى جانب علمه بكثرة العبادة والزهد . توفي سنة ٢٦٤ هـ عن تسع وثلاثين سنة .

(٣) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل ثقة على ابن سريج ، وكان إمام عصره يما وراء النهر ، له مصنفات عدة منها : شرح رسالة الامام الشافعي . وكتاب في الأصول ، وكتاب في محاسن الشريعة . توفي سنة ٣٦٥ هـ .

وأبو بكر الدقاق<sup>(١)</sup> من أصحابنا رضي الله عنهم .

واحتجوا في ذلك بأن قالوا : اللفظ نص في حق السبب إجماعاً حتى لا يجوز تخصيصه بدليل .

وكون اللفظ نصاً في محل السبب دليل على أنه لم يتناول غيره ، إذ لو تناول غيره لتناوله على وجه الظهور حتى يجوز تخصيصه وإخراجه بالدليل المخصص ، ولو تناول غيره على وجه الظهور وجب أن [ لا ]<sup>(٢)</sup> يتناول محل السبب على وجه النص ، لأن اللفظ العام إذا كان مستغرقاً متناولاً مسميات ، لا يكون متناولاً للبعض على سبيل الظهور ، والبعض على وجه النص ، لأن نسبة اللفظ العام إلى جميع المسميات نسبة واحدة .

ولما انفقنا على تناوله محل السبب على وجه كان نصاً فيه ولم يجوز تخصيصه ، دل ذلك على أنه اختص به واقتصر عليه ، وصلو ذلك بمنزلة ما لو سئل النبي ﷺ عن شيء فأجاب بـ ( لا أو نعم ) فإنه يختص

---

(١) هو : محمد بن محمد بن جعفر البغدادي ، الشافعي ، المعروف بابن الدقاق ويلقب بالخطاط ( أبو بكر ) فقيه أصولي ولي القضاء بكرخ بغداد ، من آثاره : شرح المختصر ، فرائد الفوائد ، وكتاب في أصول الفقه . توفي سنة ٣٩٣ هـ .  
(٢) ساقطة من « د » .

بالسائق وفقاً<sup>(١)</sup> .

ونهبنا الخفية في طوائف من علماء الأصول: إلى أن ذلك لا يمنع التعليق بعموم اللفظ .

واحتجوا بأن قالوا : الدليل المخصص ما يمنع الجمع بين مقتضاه ومقتضى اللفظ العام ، وذلك مقصود فيما نحن فيه ؛ إذ ليس في خصوص السبب ما يمنع التعليق بعموم اللفظ ، ولا تناقض في الجمع بينهما ، فيحمل على كل ما يتناوله ويقتضيه بفحواه ومعناه<sup>(٢)</sup> .

وبتفرع عن هذا الأصل :

أن قوله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمُ الله عليه » وإنه لفسق<sup>(٣)</sup> ، ولا يمنع حل متروك التسمية عند الشافعي رضي الله عنه سواء تركها عامداً أو ناسياً تخصيصاً للآية بحل السبب وهو الميتة ، فإن العرب كانوا يأكلونها ويجادلون بها المسلم<sup>(٤)</sup> بأكلهم بما أماتوه ،

---

(١) انظر « الإحكام » للأمدى : ( ٥٧ / ٢ - ٥٨ ) .

(٢) انظر « المستصفى » : ( ٦٠ / ٢ ) « التلويح مع التوضيح » : ( ٦٢ / ١ )  
فما بعدها .

(٣) [ سورة الأنعام : ١٢١ ] .

(٤) انظر « نهاية المحتاج » للرملي مع « حاشية الشبرايملي » : ( ١١٢ / ٨ ) .

(٥) في « د » ( المعلم ) وهو تصحيف .

وامتناعهم مما آتاه الله تعالى ، فسمى الذبيح باسم الله إذ العرب كانت تسمى الذبيح بسملة .

ويدل على ذلك سياق الآية وما بعدها ، .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : لا يحل اذا تركها عامداً <sup>(١)</sup>

اتباعاً لظاهر العموم . وإخراج الناسي منه كان لدليل محض كما في سائر العمومات <sup>(٢)</sup> .

★ ★ ★

---

(١) من « ز » .

(٢) انظر « نتائج الافكار تكملة فتح القدير » : ( ٨ / ٥٥ ) « رد المختار

على الدر المختار » لابن عابدين : ( ٥ / ١٩٠ ) .

## مسألة - ٣-

خبر الواحد اذا خالف قياس الأصول ، يقدم على القياس عند الشافعي رضي الله عنه <sup>(١)</sup> .

واحتج في ذلك بأن الخبر أقوى من القياس فوجب أن يقدم عليه وانما قلنا ذلك [ لأن الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم ، والقياس قول القائل المجتهد وقول النبي معصوم عن الخطأ ، وقول القياس ليس بمعصوم عن الخطأ ] <sup>(٢)</sup> ولا يخفى أن قول المعصوم أقوى من قول غير المعصوم .

ونعيت الحنفية الى تقديم القياس عليه .

واحتجوا في ذلك بأن قالوا : القياس أقوى من الخبر ، فوجب أن يقدم عليه ، قالوا : وانما قلنا ذلك : لأن القائل المجتهد على يقين

(١) انظر لتفصيل المذاهب في المسألة « إحكام الأحكام » للامسدي :

( ١ / ٢٧٠ - ٢٠١ ) و ( ٤ / ٣٨٦ ) فيما بعدها .

(٢) في « د » ( لأن الخبر قول النبي ﷺ المعصوم عن الخطأ ، وقول القياس ليس بمعصوم عن الخطأ ، ولا يخفى أن قول المعصوم أقوى من قول غير المعصوم ) .

من اجتهاد نفسه وليس على يقين من الخبر ، لأننا لا نقطع بصحة خبر الواحد ، ولهذا لا يوجب العلم ، وإنما نظن كونه حديثاً ، ويستحيل أن يقدم ما ثبت ظناً على ما علم يقيناً .  
ويتفرع عن هذا الأصل :

إن الجنين يتذكى بذكاة أمه عند الشافعي رضي الله عنه ، لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « أن جماعة أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : إنا نحر الإبل ، ونذبح الشاة ، ونجد في بطنها جنيناً ميتاً ، أفنلقيه أو نأكله ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : كلوه فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه <sup>(١)</sup> .

وعندهم : لا يتذكى بذكاة أمه <sup>(٢)</sup> تقديماً لقياس الأصول على الخبر

(١) رواية أحمد وأبي داود عن أبي سعيد « قلنا يا رسول الله تنحر الناقة ونذبح البقرة ، والشاة ، في بطنها الجنين ، نلقيه أم نأكله ؟ قال : كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه » .

وفي رواية لابن ماجه عن أبي سعيد قال : « سألنا رسول الله ﷺ عن الجنين فقال : كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه » .

وانظر « معالم السنن » للخطابي : ( ٢٨١ / ٤ ) « سنن ابن ماجه » : ( ١٠٦٧ / ٢ ) .

(٢) قلت : في « معالم السنن » للخطابي : ( ٢٨٢ / ٤ ) قال ابن المنذر : ( لم يزو عن أحد من الصحابة والتابعين وسائر علماء الأمصار أن الجنين لا يؤكل إلا باستئذان الزكاة فيه غير ما روي عن أبي حنيفة قال : ولا أحسب أصعبه =

المذكور .

ووجه كونه في معارضة [ قياس الأصول ] <sup>(١)</sup> : أن الأصل في  
الشرع أن كل ما كان مستحباً كان حراماً ، وكل ما يحقن فيه  
الدم المستحب يكون حراماً ، والجنين في بطن الأم كذلك .



---

«وافقوه عليه [ قلت : والذي في « نتائج الافكار » لقاضي زاده ] وهذا عند  
أبي حنيفة ، وهو قول زفر والجسن بن زياد رحمهما الله ، وقال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله : إذا تم خلقه أكل ، وهو قول الشافعي [ أ ] « نتائج الافكار » :  
( ٨ / ٦١ ) . ولزيد من البيان انظر « تفسير النصوص » : ( ١ / ٢٣٢ ) فما  
بعدها للمحقق .

(١) ما بين القوسين ساقط من « ز » وجاء بعد هذا في كل من النسختين  
( أصول القياس ) وقد رأينا إثبات النص على هذا الشكل تشبيهاً بمعنى  
وسياق الكلام .

# مسائل الإيمان

## مسألة - ١ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه أن الكفارات كلها شرعت ضماناً للعتل من حقوق الله تعالى جبراً ، كالدية المشروعة ضماناً لنفس الأدمي ، فلا نظر إلى صفة العمل ، سواء تمحض عدواناً ، أو كان دائراً بين الحظر والإباحة ، لأن فوات حق الله لا يختلف باختلاف صفة الفعل .

وذهبت الحنفية إلى أن الكفارات كلها شرعت جزاء للفعل فيراعى فيها صفة الفعل<sup>(١)</sup> .

واحتجوا في ذلك : بأن قالوا : تأملنا الكفارة نفسها فوجدناها مركبة من وصفين :

وصف العبادة ، ووصف العقوبة :

---

(١) انظر لكل من وجهي الشافعية والحنفية « تفسير التلصص » :  
(١ / ٥٣٦) لما بيدها للتحقق .



فأستدلنا بالحكم على أن سيئه وجب أن يكون دائراً بين الحظر والإباحة ، ليصير معنى العبادة مضافاً إلى وصف الإباحة ومعنى العقوبة مضافاً إلى وصف الحظر .

قالوا : ولا يلزمنا المثل الصغير ، لأنه دائر بين التأديب المباح ، وبين صيرورته قتلاً بتقصير من جهته ، وفي المثل الكبير قالوا : هو غير موضوع للقتل ، بل لأموار أخرى غير القتل .

قالوا : ولا يلزم قتل المستأمن حيث لا توجب الكفارة ، وإن وجدت فيه شبهة الإباحة ، لأن شبهة الإباحة هناك في المحل لا في فعل القتل .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) أن اليمين الغموس <sup>(١)</sup> توجب الكفارة عندنا <sup>(٢)</sup> لتفويت حق الله تعالى [ بالخالفة ] <sup>(٣)</sup> .

وعندهم : لا توجب ، لأن السبب لم يتصف بشيء من الإباحة ،

---

(١) اليمين الغموس ( أن يحلف على أمر أنه كان ولم يكن أو على أمر أنه لم يكن وكان ) وقد سميت غموساً لغموسها صاحبها في الإثم في النار .

(٢) انظر « المذهب » : ( ٢ / ١٢٨ ) .

(٣) زيادة في « ز » .

بل هو عدوان محض<sup>(١)</sup> .

ولهذا قالوا : إن القتل العمد ، لا يوجب الكفارة عندنا لتمحض فعله عدواناً كما في الزنا ، والسرقة<sup>(٢)</sup> .

ومنها (٢) أن تقديم الكفارة على الحنث جائز عندنا لتحقيق السبب الموجب وهو اليمين<sup>(٣)</sup> .

وعندهم : لا يجوز<sup>(٤)</sup> ، لأن [ سبب الوجوب ]<sup>(٥)</sup> ما يتركب من وصفي الإباحة والحظر ، واليمين في نفسها مباحة ، والمحظور هو الحنث ، فكانت اليمين إحدى جزأي السبب الموجب لها ، وإنما تنعقد سبباً بالحنث المحرم بموجب اليمين .

\* \* \*

---

(١) انظر في هذا « الهداية والعناية مع فتح القدير » : ( ٤ / ٣ - ) .

(٢) انظر « شرح القدوري » : ( ص ٢٢٣ ) « تبين الحقائق » لازيلي : ( ١٠٠ - ٩٩ / ٦ ) .

(٣) انظر التحقيق في « المذهب » : ( ١٤١ / ٢ ) .

(٤) راجع « الهداية والعناية » : ( ٤ / ٢٠ ) فما يمدحها مع فتح القدير .

(٥) في « ز » ( السبب الموجب ) .

## مسألة - ٢ -

شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا عند الشافعي رضي الله عنه ، لقوله تعالى : « لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً <sup>(١)</sup> » .

والبرهان القاطع فيه : أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يترددون في الحوادث بين الكتاب والسنة ، والاجتهاد ، وكانوا لا يرجعون إلى الكتب المنزلة على الأنبياء المتقدمين <sup>(٢)</sup> .

ونقل عن أبي جنيفة رضي الله عنه أنه قال : ما حكاه الله تعالى في كتابه من شرائع الماضين فهو شرع لنا ، إذ لا فائدة من ذكره إلا الإحتجاج به <sup>(٣)</sup> .

ويدل عليه قوله تعالى : « ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم »

(١) [ سورة المائدة : ٤٨ ] .

(٢) انظر تفصيلاً للعطاء وتفريقاً بين أحكام عرض لها الكتاب والسنة وأحكام لم يعرض لها الكتاب والسنة في « المتمد » لأبي الحسين البصري : ( ٢ / ١٩٩ ) فيما بعدها .

(٣) انظر « التوضيح مع التلويح » : ( ١٦ / ١٧ ) « إرشاد الفحول » للشوكاني : ( ص ٢٤ ) « تسهيل الوصول » للمحلاوي : ( ص ١٦٦ ) فيما بعدها وقارن به « أحكام القرآن » للجصاص : ( ٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥ ) .

حنيفاً<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى : « إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا<sup>(٢)</sup> » .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) إذا نذر ذبيح ولده لم يتعقد نذره عندنا<sup>(٣)</sup> ، إذ لا أصل له في شرعنا .

ويتعقد عندهم ، تمسكاً بقضية الخليل عليه السلام<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٢) أن الأضحية غير واجبة عندنا لاتتفاءلادارك الوجوب فيها<sup>(٥)</sup> .

وعندهم يجب<sup>(٦)</sup> : لقوله تعالى حكاية عن الخليل عليه السلام :

---

(١) [ سورة النحل : ١٢٣ ] .

(٢) [ سورة المائدة : ٤٤ ] .

(٣) انظر « المنهاج ومغني المحتاج » : ( ٣٥٦ / ٤ ) « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي : ( ١١١ / ١٥ ) فما بعدها .

(٤) قلت : يتعقد النذر عندهم ، وعلى الناظر عند أبي حنيفة ومحمد ذبيح شاة ولا شيء عليه عند أبي يوسف . انظر « أحكام القرآن » لأبي بكر الجصاص : ( ٤٦٤ / ٣ ) فما بعدها « الجامع لأحكام القرآن للقرطبي » : ( ١١١ / ١٥ ) .

(٥) انظر « المذهب » : ( ٢٣٧ / ١ ) « مغني المحتاج » : ( ٢٨٧ / ٤ ) .

(٦) قلت : هذا قول أبي حنيفة وزفر واختلفت الروايات عن الصحابين بين السُّنِّيَّة والوجوب . انظر « البدائع » : ( ٨٥ / ٦ ) « شرح القدروري » : ( ص ٣٧١ ) .

قُلْ: إِن صَلَاتِي وَنُسُكِي، وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ<sup>(١)</sup>.  
والأمر في شرعه أمر في شرعنا.



---

(١) [ سورة الأنعام : ١٦٢ ] .

## مسائل الأقيسة

### مسألة - ١ -

معتقد الشافعي رضي الله عنه : أن حقيقة القضاء إظهاراً لحكم الله تعالى وإخبار عنه ، وليس هو إثبات حق على سبيل الابتداء .  
[ واحتج في ذلك : بأن المدعي إنما يطلب حقاً ثابتاً له من قبل ، ولا يدعي التملك ابتداءً ، إذ لو ادعى التملك ابتداءً لكان معترفاً بأنه مبطل في دعواه الملك ، والبينة مصدقة له فيما ادعاه حسب ما ادعاه ، والقضاء إمضاء لما شهدت به البينة ، فإذا أعطيناه حقاً أثبتناه وأنشأناه كان غير المدعى به وغير المشهود به  
وذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أن حقيقة القضاء إثبات الحكم المدعى وإنشاء له <sup>(١)</sup> .

واحتج في ذلك بأمرين :

أحدهما - أن قوله : قضيت وحكمت ، إنما يصدق ، إذا كان

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ( ٥ ) .

الحكم مستفاداً منه ، كقول القائل : سوّدت وبيضت .  
وكذا قوله : ألزمتك المال ، إنها يكون صحيحاً وصدقاً إذا كان  
اللزوم مستفاداً منه .

الثاني - أن الظهور حاصل بتعديل الشهود ، ولا يزداد اظهر  
البيئة بقوله : قضيت ، فإلّا بالحكم يتوقف على القضاة لولا أنه مثبت ،  
فكيف ولو قال : أظهرت وأمضيت ، لم يكن قضاءً .  
وأعلم أن ما ذكروه من الوجهين ضعيف :

أما الأول : فلأن قول القاضي : قضيت وحكمت ، لا يجري على  
ظاهره ضد كل فريق ، فإن ظاهره ، إثبات الحكم ، وهو صنع  
الربح ورجل لا غير ، إلا أنكم تجوزتم وقلتم : هو حاكم ، على معنى  
أنه أتى بسبب أثبت الله عقبيه حكماً ، وأضيف إليه لتسيه ، ونحن  
تجوزنا وقلنا : هو حاكم ، على معنى أنه مظهر حكم الله تعالى فينا ، فإن  
المختفي الذي لا دليل عليه كالمعدوم في نفسه بالإضافة إلينا ، فصح أن  
يسمى مظهره مثبتاً مجازاً .

وأما توقف الحكم بعد التعديل على القضاء : فلأن حال الشهود  
في محل الاجتهاد ؛ اذ يتصور الجرح بعد التعديل ، فجعل الشرع قوله :  
قضيت ، مراداً ، الخروج الأمر عن محل الاجتهاد حتى جاز العمل .  
ويتفرع عن هذا الأصل مسائل ثلث :

إحداهما - أن القضاء على الغائب نافذ عندنا ، لظهور حق المدعي عنده بالبيئة العادلة المسموعة إجماعاً<sup>(١)</sup> .

ولا ينفذ عندهم ، لأنه إثبات ، والإثبات لا يعقل إلا عن ناف ، فصار الإنكار شرطاً للقضاء<sup>(٢)</sup> .

أما الإقرار : فهو حجة دون عمل القاضي ، ولهذا لا يختص بمجلس الحكم ، ولا يتوقف على قول القاضي .

المسألة الثانية - أن قضاء القاضي بشهادة الزور ، لا يبيح المحظور عند التشافعي رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> لأن القضاء إخبار وإظهار ، والإخبار يتعلق بالخبر عنه على ما هو به [ أن صدقاً فصدقاً وإن كذباً فكذب كالعلم يتعلق بالمعلوم على ما هو به<sup>(٤)</sup> ] والكذب كيف يبيح المحظور ، اذ لو أباح ، لاستوى الصدق والكذب وهو محال .

وعندهم<sup>(٥)</sup> : يبيح ذلك ، لأن القضاء انشاء وإثبات للحكم من

---

(١) انظر المتهاج مع مغني المحتاج : ( ٤ / ٤٠٦ ) فما بعدها « نهاية المتهاج » : ( ٨ / ٢٥٥ ) فما بعدها .

(٢) انظر « بدائع الصنائع » للكاظمي : ( ٧ / ١٤ ) فما بعدها . « كنز الدقائق مع كشف الحقائق » : ( ٢ / ٦٦ ) .

(٣) انظر « مغني المحتاج » : ( ٤ / ٣٩٧ ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « د » .

(٥) قلت : هذا عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين وفي « فتح القدير » : =



حيث إن القاضي قضى بأمر الله عن الله<sup>(١)</sup> غير منتسب إلى التقصير، وهو نائب الله، وقول النائب قول المنوب عنه، فكان المنوب عنه قال: ملك فلائ.

وقررنا هذا بأن قالوا: للقاضي ولاية إنشاء العقود والفسوخ، حتى لو باع ملك الغير من أجل المصلحة جاز.

فقد رنا هنا إنشاء العقد ضمناً، وضرورة، صيانة للقضاء المستند إلى أمر الله عز وجل عن الإبطال.

قالوا: وخرجت عليه الأملاك المرسلة، لأن هناك تعارضت الاحتمالات لتعدد أسباب الملك، والله أعلم.



= (٥ / ٤٩٣) [ القضاء بالعقود، والفسوخ، بشهادة الزور، بغير علم القاضي، نافذ عند أبي حنيفة باطناً خلافاً لصاحبيه وباقي الأئمة. ومن المثل: ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي جاحدة، وأقام بينة زور، فقضى بالنكاح بينها، حل للمدعي وطؤها، ولما التمسكين خلافاً لهم ] ١٥٠. وانظر «بدائع الصنائع»:  
(١٥ / ٧).

(١) في «ز» ( قضى بأمر الله تعالى ) .

## مسائل الشهادات

### مسألة - ١ -

مذهب الشافعي رضي الله عنه حصول الترجيح بكثرة الأدلة ، وانضمام علة الى علة ، وان صلحت كل واحدة ان تكون مستقلة . واحتج في ذلك : بأننا إذا فرضنا دليلين متعارضين متساويين في القوة في ظننا ، ثم وجدنا دليلاً آخر يساوي أحدهما ، فمجموعها لا بد وأن يكون زائداً على ذلك الآخر ، لأن مجموعها أعظم من كل واحد منها ، وكل واحد منها مساوٍ لذلك الآخر ، والأعظم من المساوي أعظم وأرجح <sup>(١)</sup> .

ودعيت الحنفية <sup>(٢)</sup> إلى أن الترجيح أنها يحصل بوضوح زيادة تنشأ

---

(١) انظر « الإحكام » للأمامي : ( ٣٢٥ / ٤ ) فيما بعدها « التوضيح والتأويل » : ( ١١٤ / ٢ ) فيما بعدها .

(٢) انظر « أصول السرخسي » : ( ٢٦٤ / ٢ - ٢٦٥ ) « التأويل على التوضيح » : ( ١١٤ / ٢ ) فيما بعدها .

من عين <sup>(١)</sup> أحد الدليلين على الآخر صفة ناشئة منه كقولهم : هذه الدرام راجحة إذا مالت كفة الدرام على كفة الصنح بصفة الثقل .  
 [ أما انضمام <sup>(٢)</sup> دليل إلى دليل ، أو علة إلى علة أخرى ، فلا يوجب رجحان تلك العلة .

واحتجوا في ذلك بأننا أجمعنا على أن الشهادة والفتوى ، لا تتقوى بكثرة العدد ، فإن شهادة شاهدين ، وشهادة أربعة فيما يثبت بشاهدين سواء ، وشهادة عشرة [ وشهادة أربعة فيما يثبت بأربعة سواء ] <sup>(٣)</sup> .  
 وأيضاً أجمعنا على أن الخبر الواحد لو عارضه ألف قياس يكون راجحاً على الكل ، وذلك يدل على أن الترجيح لا يحصل بانضمام دليل إلى دليل .

ويُفْرَعُ عن هذا الأصل :

أن بيّنة ذي اليد مسموعة ، وتقدم على بيّنة الخارج عندنا ، لاعتضاد بيّنته باليد <sup>(٤)</sup> .

(١) في « د » ( من غير ) وهو تصحيف .

(٢) في « د » ( أما بانضمام ) والصواب ما أثبتناه .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ز » .

(٤) انظر « معني المحتاج مع اللهاج » : ( ٤ / ٤٨٠ - ٤٨١ ) .

وعندهم ، لا تسمع ، لأن اليد دليل مستقل بإثبات [ الحكم ]<sup>(١)</sup>  
فلا يصلح [ لترجيح بيعة ]<sup>(٢)</sup> لأنها منفصلة عن البيعة<sup>(٣)</sup> .

★ ★ ★

---

(١) في « ز » ( الملك ) .

(٢) في « ز » ( الترجيح بيعة ) .

(٣) انظر « كثر الدقائق مع كشف الحقائق » : ( ١١٥/٢ - ١٠٦ ) .

## مسألة - ٣ -

الاستثناء إذا تعقب جملاً نسق بعضها على بعض ، رجع إلى جميع الجمل عند الشافعي رضي الله عنه وأصحابه ، ولا يختص بالجملة الأخيرة <sup>(١)</sup> .

مثاله : أن يقول : وقفت داري هذه على بني فلان ، وخاني هذا على بني فلان إلا الفساق منهم .

واحتجوا في ذلك بأمر ثلاثة ،

أحدهما - أن الإجماع منعقد على أن الإنسان إذا قال : لفلان على خمسة ، وخمسة ، إلا سبعة ، أنه يكون مقراً بثلاثة .

ولو كان الاستثناء يختص بالجملة الأخيرة ، لكان مقراً بعشرة ، لأن الاستثناء حينئذ يختص بالجملة الثانية ، ويكون استثناء مستغرقاً بل زائداً عليه ، والاستثناء المستغرق باطل .

وحيث اتفقنا على أنه يكون إقراراً بثلاثة دل أنه انعطف على جميع الجمل .

---

(١) انظر « مناهج الوصول » للبيضاوي مع شرحه للإسنوي والبدخسي :

( ٢ / ١٢٦ ) فما بعدها . « الأحكام » للأمدى : ( ٤٣٨ / ٢ ) فما بعدها .

الثاني : أفا أجمعنا على أن الاستثناء المعلق بمشينة الله تعالى ،  
والمقيد بالشرط يرجع إلى جميع الجمل ، كقول القائل : نساؤه<sup>(١)</sup>  
طوائق وعبيده أحرار ، وأمواله صدقة إن شاء الله ، فإنه يرجع إلى  
الجميع ، حتى لا يقع شيء من الأحكام .

وكذا إذا قال : عبيده أحرار ونساؤه طوائق إن دخلوا الدار ،  
فإن هذا الشرط يرجع إلى الجميع ، ولا يقتصر على واحدة من الجملتين .  
الثالث : أن الجمل<sup>(٢)</sup> التي سبقت الجملة الأخيرة لا يخلو : إما أن  
يقال : إنها منقطعة عن الجملة الأخيرة كالمسكوت عنها ، أو هي  
مرتبطة بالجملة الأخيرة .

إن قيل : إنها كالمقطوعة المسكوت عنها ، فالاستثناء إذا تعقب  
كلاماً منقطعاً مسكوتاً عنه كان لغواً منقطعاً ، فإنه لو قال : له علي  
عشرة وسكت ، ثم قال : إلا خمسة ، لم يعد ذلك استثناء ، ولا  
عبرة به .

وفي مسألتنا يحسن أن نعيد الاستثناء إلى الجمل السابقة ، ولا نعد  
ذلك لغواً ولا استثناء منقطعاً ، ولو كانت كالمسكوت عنها ، لما حسن

---

(١) في « ز » النسبة إلى ضمير المتكلم في الثلاثة ( نسائي ، عبيدي ، أموالني ) .

(٢) في « د » ( ولأن الجمل ) بسقوط كلمة ( الثالث ) .

إعادة الاستثناء إليها<sup>(١)</sup>.

وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه وأصحابه : إلى أن الاستثناء  
يختص بالجملة الأخيرة دون ما قبلها من الجمل<sup>(٢)</sup>.

واحتجوا في ذلك بأمر ثلاثة :

أحدها : أن الاستثناء لو كان يرجع إلى جميع الجمل وجب أن  
يكون الاستثناء [ من ]<sup>(٣)</sup> الاستثناء راجعاً إلى الجملتين جميعاً  
الاستثناء والمستثنى منه .

وقد اتفقا على أنه لو قال : له علي عشرة إلا خمسة إلا درهماً  
كان هذا الاستثناء راجعاً إلى الاستثناء الذي تقدمه لا إلى المستثنى  
منه ، فليكن في مسألتنا مثله .

الثاني : أنهم قالوا : رجوع الاستثناء إلى الجملة الأخيرة  
مستيقن ، ورجوعه إلى ما قبلها من الجمل محتمل مشكوك فيه ، فلا  
يثبت بالشك والاحتمال .

الثالث : أنا لو قلنا : يرجع الاستثناء إلى جميع الجمل ، أدى

---

(١) انظر « الفهم » لأبي إسحاق الشيرازي : ( ص ٢٠ - ٢١ ) .

(٢) انظر « التوضيح مع التلويح » : ( ٢ / ٣٠ ) .

(٣) ساقطة من « د » .

ذلك إلى اجتماع عاملين في معمول واحد ، والعاملان لا يجوز اجتماعهما على معمول واحد .

أما الدليل على أنه لا يجوز اجتماع عاملين في معمول واحد<sup>(١)</sup> : هو أننا لو قدرنا اجتماع ناصبين لمنسوب واحد فلو قدرنا انعدام أحدهما ، فإنما ينعدم بضده وهو الرفع أو الجر ، أدى ذلك إلى أن يصير الشيء الواحد منصوباً مرفوعاً في حالة واحدة وذلك محال .

وهذا ينزع إلى قاعدة عقلية ، وذلك أن المتكلمين قالوا : لا يجوز اجتماع سوادين أو بياضين ، في محل واحد ، لأننا لو قدرنا اجتماعهما ، وقدرنا انعدام أحدهما ، فإنما ينعدم أحد الضدين [ بطريان<sup>(٢)</sup> ] الآخر ، فيفضي ذلك إلى اجتماع السوادين والبياضين في المحل الواحد وذلك محال .

وأما الدليل على إفضائه إلى اجتماع عاملين في معمول واحد : هو<sup>(٣)</sup> أن العامل فيما بعده « إلا » هو ما قبل « إلا » بواسطة « إلا » لأنها قوت الفعل فأوصلته إلى ما بعدها .

فإذا قلنا : إن الاستثناء يرجع إلى الجمل كلها ، احتجنا أن نعمل

---

(١) كذا في الأصل ولعلها ( فهو ) .

(٢) في « ز » ( الجريان ) .

(٣) كذا في الأصل ولعلها ( فهو ) .



[كل واحدة<sup>(١)</sup>] فيما بعد إلا ، فيجتمع في معمول واحد عاملاًن .  
ثم قد يكون أحدهما نصباً كما في قوله تعالى : « ولا تقبلوا لهم  
شهادة أبداً<sup>(٢)</sup> » ، وقوله : « أولئك هم الفاسقون » رفع ، فيمتنع الرفع  
والنصب في المحل الواحد<sup>(٣)</sup> .

وهذا الذي ذكره مذهب سيويه .  
وقد ذهب أبو العباس المبرد : إلى أن العامل في الاستثناء هو  
(إلا) ابتقدير أستثني زيداً ، فعلى هذا [لا]<sup>(٤)</sup> يؤدي إلى اجتماع  
عاملين .

ويتفرع عن هذا الأصل :  
أن المحدود في القذف إذا تاب قبلت شهادته عند الشافعي رضي  
الله عنه .

لأن الاستثناء في قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات » ثم لم  
يأتوا بأربعة شهداء فأجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة

(١) في « ز » (كل واحد) .

(٢) [سورة النور : ٤] .

(٣) انظر « أحكام القرآن » للجصاص : (٣ / ٣٤٠) فيما بعدها .

(٤) (لا) ساقطة من « د » .

أبدأ وأولئك هم الفاسقون. إلا الذين تابوا<sup>(١)</sup> يرجع إلى جميع الجمل  
فيرتفع رد الشهادة كما ارتفع الفسق<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل ، لو عاد إلى جميع الجمل لسقط الحد بالتوبة فإنه منها .

قلنا : سقط على أحد قولي الشافعي رضي الله عنه ، وعلى التسليم :  
إنما لم يسقط الحد بالتوبة لأن المقلب فيه حق الأدمي ، فلا يسقط إلا  
بإستيغائه ، لا للحلل في اقتضاء الصيغة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) [ سورة النور : ٤ ] .

(٢) انظر « المنهاج مع مفتي المحتاج » : ( ٤ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ) .

(٣) انظر « أحكام القرآن » للبحاص : ( ٣ / ٣٤١ ) فما بعدها . « كنز

الدقائق مع شرحه كشف الحقائق » : ( ٢ / ٧٧ ) .

هذا : وقد سلك إمام الحرمين الجويني مسلكاً آخر في [ فهم ] الآية ،  
فقد خالف الشافعية في طريق الاستنباط ، وإن وافقهم فيما يمد بقبول شهادة  
الغلبة إذا تابوا ، قال رحمه الله في البرهان : [ القول بأن الواو الماطفة ناسقة ،  
عاطفة ، مشتركة ، - مما يقتضي جعل الجمل ، وإن ترتبت ذكراً . جملة واحدة ،  
ويقتضي ذلك سائر مسائل الاستثناء عنها - خفي عن التحصيل مشعر يحيل مورده  
بالعربية ، والتشريك الذي ادعى هؤلاء ، إنما يجري في الأفراد التي لا تستقل  
بنفسها وليست جملة مفقودة بانفراخها : كقول القائل : رأيت زيداً وعمراً .

أما إذا اشتمل الكلام على جمل . وكل جملة لو قدر السكوت عليها ، لاستقلت  
بالإفادة ، فكيف يتخيل اقتضاء التشريك فيها ، ولكن جملة معناها الخاص  
بها ، وقد يكون بعضها نفيًا ، وبعضها إثباتًا ، كقول القائل .

أقبل بنو نعيم ، وارفضت قرش ، وتألبت عقيل ؛ فكيف يتحقق الاشتراك =

في هذه المعاني المختلفة ؟

ثم قال : ونحن نقول : إذا اختلف المعاني ، وتباينت جهاتها ، وارتبط كل معنى بجملة ثم استعقب الجملة الأخيرة استثناء ، فالرأي الحق : الحكم باختصاصه بالجملة الأخيرة ؛ فإن الجمل - وإن انتظمت تحت سياق واحد - ليس لبعضها تعلق بالبعض ، وإنما ينعطف الاستثناء على كلام مجتمع في غرض واحد . وإن اختلفت المقاصد في الجملة ، فكل جملة مستقلة بنفسها لا تعلق لها بما بعدها ، والواو ليست لتعيين المعنى ، وإنما هي لاسترسال الكلام وحسن نظمه . والجملة الأخيرة تفصل الاستثناء عن الجملة المتقدمة من حيث أن الخافض في ذكرها ، أخذ في معنى يخالف معنى الجملة المتقدمة ، ففُضِرَ عنه ، فيظهر - والحالة هذه - اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة .

ثم قال فيما بعد : وأما آية القذف : فإنها خارجة عن القسمين جميعاً على ما سنوضحه الآن قائلين : قوله تعالى « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً » حكم في جملة ، وقوله : « وأولئك هم الفاسقون » في حكم التمثيل لحكم الجملة المتقدمة ؛ فإن الشهادة في أمثال هذه المحال بالفسق ترد . فإذا تاب ، رفعت التوبة عنه الرد ، وانعطف أثرها على الرد لا محالة ، فكأنه قال تعالى : ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً لأنهم فاسقون إلا الذين تابوا . وهذا يدركنا سؤال من سأل فقال : هلا حطّتم الحد بالتوبة ؟ فإنا نقول : الحد في حكم الرد المنقطع فإنه موجب جبريرة ارتكبتها ، والغرض من الحد الزجر عن أمثالها . ولو سقط الحد باظهار التوبة لاستجراً للفسقة على الاعراض ، فلم تر للحد ارتباطاً بالرد والفسق ، وإنما ارتباطه بالزجر الذي وضعه الشارع ، فكانا عطفنا التوبة على جملة واحدة ، مؤذنة بالتمثيل ، ولم يلزم عطف أثرها على حكم جملة منقطعة عنها .

فإذا جرت مسألة قبول شهادة القذفة لائحة مع استمساكنا بالحق المبين في مأخذ الأصول [ ١٨٠ ] .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا تقبل شهادته أبداً ، لاختصاص  
الاستثناء بالجملة الأخيرة <sup>(١)</sup> .



---

= البرهان : مخطوطة دار الكتب المصرية ( نسخة مصورة ) .  
(١) انظر « أحكام القرآن » للجصاص .

# سائل عتيق

وقد معنى معظمها فتأتي على سائرها

## مسألة - ١ -

المجاز عند الشافعي رضي الله عنه خلف عن الحقيقة في الحكم ،  
كما أنه خلف عنه في التكلم .

على معنى : أن إثبات الحكم به يبنى على تصور الحقيقة وإمكانها  
في نفسها .

واحتج في ذلك : بأن الأصل بناء الأحكام على الحقائق اللغوية  
دون الألفاظ المجازية ، غير أن المجاز أقيم مقام الحقيقة ، لقربه منها  
إتساعاً في النطق ، وشرط ثبوت الحكم في الخلف إمكان ثبوته  
في الأصل <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر « التحرير مع التقرير والتحجير » للكمال بن الهمام : ( ٣٢ / ٢ )

فما بعدها .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم  
والنطق ، لا في الحكم بل المجاز في الحكم أصل بنفسه .

فاللفظ إذا وجد وتعذر العمل بحقيقته ، وله مجاز متعين ، صار  
مستعاراً لحكمه بغير نية ، كما قال في النكاح بلفظ الهبة .

واحتج في ذلك بأن هذا تصرف في التكلم فلا يتوقف على احتمال  
الحكم كالاستثناء ، فإن من قال لأمرأته : أنت طالق ألفاً إلا تسعمائة  
وتسعة وتسعين ، يقع عليها طلاق ، وإن كنا نعلم أن إيقاع ما زاد  
على الثلاث من طريق الحكم غير ممكن ، لكن لما كان من حيث  
التكلم صحيحاً صح <sup>(١)</sup> .

ويفرع عن هذا الأصل :

أنه إذا قال لعبده الذي هو أكبر سنّاً منه : [ هذا ابني ولن هو  
أصغر سنّاً منه : هذا أبي ] <sup>(٢)</sup> لا يعتق عند الشافعي رضي الله عنه ،  
لأن حقيقة هذا الكلام غير متصورة ، فكان مجازه لغواً لأنه خلف  
عنه في إثبات الحكم .

---

(١) انظر التفصيل في « التاويح على التوضيح » : ( ١ / ٨٢ - ٨٣ ) .

(٢) في « ز » ( لعبده الذي هو أكبر منه سنّاً هذا أبي ولن هو أصغر منه  
سنّاً هذا ابني ) والصحيح ما أئبناه من « د » .

وعنده <sup>(١)</sup>؛ يعتق لأنه أصل بنفسه في الحكم فلا يتوقف على  
إمكان الحقيقة .



---

(١) أما أبو يوسف ومحمد : فقولهما قول الشافعي في هذه المسألة . انظر  
« فتح القدير » : ( ٣ / ٣٦٤ - ٣٦٦ ) حيث الكلام أيضاً عن القاعدة الأصولية  
التي بني عليها هذا الفرع .

## مسائل الكتابة

### مسألة - ١ -

ذهب الشافعي رضي الله عنه : إلى أن المعقود عليه في عقد الكتابة رقية المكاتب .

واحتج في ذلك بإضافة العقد إليه فإنه يقول : كاتبك ، ومحل العقد ومورده [ فيما ] <sup>(١)</sup> يضاف العقد إليه ، ويزول الملك عنها بأداء النجوم ، وبالرجوع إلى قيمتها عند فساد العتق .

وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : المعقود عليه في الكتابة هو [ كسب العبد وفك الحجر عنه .

واحتج في ذلك : باستحقاق النجوم عليه في الحال ] وتمكن السيد من المطالبة بها ، ولو كان المعقود عليه نفسه وذاته لما طوبل بالنجوم في

---

(١) في « ذ » ( ما ) .



الحال [ <sup>(١)</sup> ] لأن العوض إنما يستحق على من سلم له العوض ، والمكاتب لم يسلم له نفسه في الحال ، فكيف يستحق عليه العوض في الحال ، وحيث استحق عليه العوض في الحال وطوب به دل أن المعقود عليه الاكتساب <sup>(٢)</sup> وفك الحجر عنه لأنه هو الذي يسلم له ، فكان العوض في مقابله .

ويتفرع عن هذا الأصل مسائل :

منها (١) إذامات المكاتب عن [ غير ] <sup>(٣)</sup> وفاء ، انفسخت الكتابة عند الشافعي رضي الله عنه ، ومات رقيقاً ، لأن المعقود عليه الرقبة وقد فانت قبل تسليمها إلى العبد <sup>(٤)</sup> .  
ونعني بالرقبة عتق العبد فينزّل منزلة فوات المبيع قبل القبض .  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه : إذامات وخلف وفاء ، مات حراً في آخر جزء من أجزاء حياته .  
وإن لم يخلف وفاء ، وله ولد يستسعى الولد حتى يؤدي النجوم ، فيحكم بحريته .

(١) ما بين القوسين زيادة من « ز » .

(٢) في « د » ( الاكساب ) .

(٣) ساقطة من « ز » .

(٤) انظر « نهاية المحتاج » للرملي : ( ٢٩٥ / ٨ ) .

وان لم يخلف وفاءً ولا ولدًا مات رقيقاً<sup>(١)</sup> .

ومنها (٢) أن الكتابة الحائلة باطلة عند الشافعي رضي الله عنه ، لأن المعقود عليه الرقبة ، وعقبا غير مستحق في الحال ، بل عند أداء النجوم<sup>(٣)</sup> .

وعندهم : يصح ، لأن العوض في مقابلة فك الحجر والقدرة على الاكتساب ، وقد تحقق في الحال<sup>(٤)</sup> .

ومنها (٣) إذا زوج ابنته من مكاتبه ثم مات [ أي السيد ]<sup>(٥)</sup> انفسخ النكاح عندنا وانتقل الملك في الرقبة إليها<sup>(٦)</sup> .  
وعندهم : لا يفسخ ، بل يؤدي نجومه فيعتق ، على ما ذكرناه ، [ وهذا آخر الكتاب<sup>(٧)</sup> ] والله تعالى أعلم بالصواب .

★ ★ ★

---

(١) انظر « الهداية مع العناية وتكملة فتح القدير » : ( ٧ / ٢٧٢ ) فيما بعدها .

(٢) انظر « المذهب » : ( ٢ / ١٠ ) « نهاية المحتاج على المنهاج » : ( ٨ / ٣٨٣ ) .

(٣) انظر « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٧ / ٢٣١ ) « شرح القدوري » : ( ص ٣١٦ ) .

(٤) ما بين القوسين من الحاشية في « د » وغير موجودة في « ز » .

(٥) في « د » ( وانتقل الملك فيه إلى البنت ) .

(٦) من « ز » .

تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توقيفه ، وصلى الله على  
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وذلك في الثامن عشر من ذي الحجة الحرام  
عام ثلاثة وعشرين وثمانمائة . حسبنا الله ونعم الوكيل <sup>(١)</sup> .



---

(١) هذا ما وجد في آخر نسخة « د » . والحمد لله أولاً وآخراً .

## الفهارس

- أ - فهرس الآيات
- ب - فهرس الأحاديث
- ج - فهرس الأعلام
- د - فهرس الأبواب
- هـ - فهرس المسائل الأصولية والقواعد الفقهية
- و - فهرس الفروع
- ز - فهرس المسائل الأصولية
- ح - فهرس القواعد الفقهية
- ط - فهرس المراجع
- ي - فهرس الخطأ والصواب

## أ - الآيات

### - الميزة -

الآية	السورة	الصفحة
«إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم» المائدة : ٦	٥٦، ٧٢، ٧٧، ٥١	
«إلا له الخلق والأمر» الاعراف: ٥٤	٣٢٣	
«إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم» المؤمنون: ٦	١٠٥	
«والذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم» آل عمران: ١٧٣	٣٢٧	
«أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين» البقرة : ٣١	٣٩	
«إن الصفا والمروة من شعائر الله» البقرة : ١٥٨	٥٣	
«أن تفضل إحداها، فتذكر إحداها الأخرى» البقرة : ٢٨٢	٢٦٧	
«إن الله وملائكته يصلون على النبي» الأحزاب: ٥٦	٣١٣	
«وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً» المجادلة : ٢	١٣٣	
«إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور . . .» المائدة : ٤٤	٣٧٠	
«إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين»	١٠٥	للمؤمنون: ٦

### - ح -

«حتى إذا بلغوا النكاح» النساء : ٦	٢٧٣
«حتى تشكح زوجاً غيره» البقرة : ١٣٠	٢٨٨

### - خ -

«خلق لكم مافي الأرض جميعاً» البقرة : ٢٩	١٨٩
---	-----

الآية	السورة	الصفحة
-------	--------	--------

- ف -

« فَأَنزَلْنَا بِمُوسَى الْوَحْيَ »	هود : ١٣	٣٩
« فَأَنزَلْنَا بِسُورَةِ مَثَلِهِ »	يونس : ٣٨	٣٩
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	النساء : ٢٥	٢٨٣
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	الحشر : ٢	١٧٩
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	المجادلة : ٣	٢٦٤
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	النساء : ٩٢	٢٦٤
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	المنكيات : ١٤	١٥٤
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	التوبة : ١٢٢	٦٢
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	البقرة : ١٨٥	١٩٢
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	البقرة : ١٨٥	١٢٨

- ق -

« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	التوبة : ٢٦	١٦٧
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	الأنعام : ١٦٢	٣٧١
« فَأَنزَلْنَا بِمَثَلِهِمْ أَهْلَهُنَّ »	الأنعام : ١٤٥	١٧٢

الآية	السورة	الصفحة
- ك -		
« كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى »	العلق : ٧	١١١
« كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده »	الانعام : ١٤١	١١٨
« كل نفس بما كسبت رهينة »	المدثر : ٣٨	٢٠٤
- ل -		
« لا يدعون مع الله إلهاً آخر . . . » إلى قوله		
« يضاعف له العذاب »	الفرقان : ٦٨	٩٩
« لكلل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً »	المائدة : ٥٢	٣٦٩
« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاؤوا فإن الله يغفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق ، فإن الله سميع عليم »	البقرة : ٢٣٦-٢٣٧	٨٥
« لئن كوا أموالكم بينكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض »	النساء : ٢٩	١٤٣
- م -		
« ما سلكتكم في صقر ، قالوا لم نك من المصلين »	القمر : ٤٢	٩٨
- هـ -		
« هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً »	البقرة : ٢٩	١٥٦ ، ١٨٩
- و -		
« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة »	النساء : ٤	١٩٤
« وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم »	النساء : ٢٤	٩١ ، ١٩٢
« وإن كنتم جنباً فاطبروا »	المائدة : ٦	٥٨
« وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن »	الطلاق : ٦	١٦٦

الآية	السورة	الصفحة
« وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً ، فرهان مقبوضة »	البقرة : ٢٨٣	٢٠٣
« وإن نفعل في أموالنا ما نشاء »	هود : ٨٧	١٤٤
« وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً »	المجادلة : ٢	
« ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة »	البقرة : ٥٨	٥٥
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »	المائدة : ٣٨	٣٤٨ ، ٧٨
« وأسأل القرية . . »	يوسف : ٨٢	٢٢٩
« واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة »	الأنفال : ٤١	٣٥٦
« وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً »	الأعراف : ١٦١	٥٦
« وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس »	المائدة : ٤٥	٣١٦
« ولا جنباً إلا عابري سبيل حق فتفتسوا »	النساء : ٤٣	٢٨٩
« ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق »	الأنعام : ١٢١	٣٦١
« ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف »	النساء : ٢٢	٢٧٣
« وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به »	النحل : ١٢٦	٣٢١
« ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً »	التحل : ١٢٣	٣٧٠
« والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء . . . »	النور : ٤	٣٨٣
« ولكم في القصص حياة »	البقرة : ١٧٩	٣١٦
« وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون »	القاريات : ٥٦	١٣٨
« والمطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء »	البقرة : ٢٢٨	٣١٤
« ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً »	الإمراء : ٣٣	٣٩٥



الآية	السورة	الصفحة
«ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات ، فهما ملكتان أيماكم من فتياتكم المؤمنات »	النساء : ٢٥	١٦٥ ، ٨٣
« ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة ، النساء ١٣٥	النساء : ٩٢	١٣٥
« ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير مبدل المؤمنين نوله ما تولى » النساء : ١١٥	النساء : ١١٥	٣٢٨
« وويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة » فصلت : ٦ - ٧	فصلت : ٦ - ٧	٩٩
« ومن دخله كان آمناً » آل عمران : ٩٧	آل عمران : ٩٧	٢٣١
- ي -		
« يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين »	آل عمران : ٤٣	٥٦



## ب — الاحاديث

— الحمزة —

الصفحة	الحديث
٥٣	« ابدؤوا بما بدأ الله به »
٢٣٦	« أدوا صدقة الفطر عند كل حر وعبد ، نصف صاع من بر »
٢٣٦	« أدوا عن كل حر وعبد ، من المسلمين ، نصف صاع من الخنطة »
٦٢	« إذا جاوز الحتان الحتان ... »
٦٢	« إذا قعد ... »
٦٢	« إذا مس »
١٨٠	« أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم ، اهتديتم »
١٢٤	« أعتق رقبة »
١٠٣	« الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن »
١٤٦ ح ٦٦	« المتبايعان بالخيار ، ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه : اختار ، ح ٦٦ »
٣٢٧	« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله »
٢٨٥ ح	« إن الله وضع عن أمي ... »
	« أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل باطل باطل ، فإن مسها ، فلها المهر بما استحلت من فرجها ، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له »

— ب —

١١٢	« بني الإسلام على خمس ... »
٨٢	« بين الرجل وبين الكفر ، ترك الصلاة »

— ٤٠٠ —

المصنف	الحديث
	- ت -
٦٤	« يتوضأ الرجل »
	- ث -
	« الثيب بالثيب رجلاً بالحجارة »
	- ج -
٢٨٥	« رفع عن أمي الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه »
	- ص -
٨٢	« الصلاة عماد الدين ، فمن تركها فقد هدم الدين »
	- ع -
٨٣	« العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة »
	- ف -
١٦٢	« في ساعة الغنم زكاة »
	= ل -
	« لا تبيعوا الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، وللح بالملح ، لإسواء بسواء ، يدأ بيد عيناً بعين ، فإذا اختلف الجنس ، فبيعوا كيف شئتم . يدأ بيد »
١٥٦	
٣٢٨	« لا تجتمع أمي على الضلالة »
١٢٢	« لا صلاة لفرد خلف الصف »
١٢١	« لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »
١٥٤ ، ١١٩ ، ٥٦	« لا صلاة إلا بطهور »
١١٨	« لا صيام لمن يجتمع الصيام من الليل »
٢٨٩	« لعن الله المحلل والمحلل له »
٢٦٣	« لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل »
٢٦ - ٢	- ٤٠١ -

٢٧٣ ، ٢٦٤	« لا نكاح إلا بولي وشهود »
٥٤ ، ١٢٢	« لا نكاح إلا بولي موحد »
٨٣	« لا يحل دم امرئ مسلم إلا ... »
٢٧٤	« لا ينكح المحرم ولا ينكح »

- م -

٢٢٨	« ما استحسنه المسلمون فهو عند الله حسن »
٣٣٧	« من بدل دينه فاقتلوه »
٢٦٦	« ما رأيت ناقصات ... »
١٦٤	« من باع نخلة بعد أن تؤبر ، فثمرها للبائع ، إلا أن يشترطها المبتاع »
٨٢	« من ترك الصلاة متعمداً ، فقد كفر »
٦٤	« من مس ذكره فليتوضأ »
	« من نسي ، وهو صائم ، فأكل أو شرب ، فليتم صومه ، فإنما
٩٦	أطعمه الله وسقاه .. »

- ن -

٢٧٣	« نكح اليد ملعون »
-----	--------------------

من الآثار

٦٦	سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ...
٨٣	كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ...
٦٣	لا أسمع أحداً يقول ...

## ج- الاعلام

### - الحمزة -

الأمدي : ٢٨٠ ، ٣٠٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٣

ابن العربي : ٤٠

ابن ثور : ٢٥٩

ابن عابدين : ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ١٩٥

أبو حنيفة : ٤١ ، ١٨١ ، ٢٣١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٣١٠ ،  
٣٣٠ ، ٣٤٧ ، ٣٦٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٠ .

أبي يوسف : ٤٢ ، ١٨١ ، ٢٣١ ، ٢٧٢ ، ٣٠ ، ٣٢٥ ، ٣٤٠ ،  
٣٤٧ ، ٣٥٤ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٨٩ .

ابن حجر : ٤٤ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٢ ،  
١٢٦ ، ١٦٤ ، ٣٢٨ .

ابن بطال : ١٤١ .

ابن الجوزي : ١٢٥ .

ابن عبد السلام : ٤٥ .

لبو موسى الأشعري : ٦٣ ، ٦٣ ، ١٥٤ .

ابو داود : ٦٤ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٥٤ ، ٢٦٥ ، ١١٧ ، ١٤٦ ،  
١٦٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩ ، ٣١١ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ .

٢٤١ ، ٣٣٧ ، ٣٦٤ .

ام كلثوم بنت عقبة : ٦٥ .

- ابن المنذر : ٤٦٥ .  
 ابن حباب : ٦٥ .  
 ابن عينية : ١٢٥ .  
 ابو حامد : ٧٥ .  
 ابو اسحق السبيعي : ١٨١ .  
 ام حبه : ١٨١ .  
 ابو الأحرص : ١٨١ .  
 ابن التريفي : ١٨٢ .  
 ابو بكر الرازي : ١٨٢ .  
 ابو طاهر الدباس : ٢٣٣ .  
 أسماء بنت أبي بكر : ٢٦٥ .  
 ابن خزيمة : ٢٧٣ .  
 أبان بن عثمان : ٢٧٤ .  
 ابن مسعود : ٢٨٩ ، ٣٢٩ .  
 ابن السبكي : ٧٥ .  
 أبو بكر : ١٦٢ ، ٣١١ .  
 ابو نعيم : ٣٢٩ .  
 الأسبجاني : ١٤١ .  
 الأزهرى : ١٤١ .  
 ابن أبي حاتم : ٣٢٨ .  
 ابن سريج : ٣٤٦ ، ٣٥٩ .  
 ابن الحاجب : ٣٤٥ .  
 ابو بكر (الجلصاى) : ١٦٤ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٨٨ ، ٣٢٢ .  
 ابو الدرداء : ٨٢ .  
 ابو النضر : ٨٢ .

- أبو جعفر : ٨٢ .
- أبو هريرة : ٩٦ ، ١٢١ ، ٢٩٥ .
- أبو القاسم بن سلام : ٨٩ .
- أبو زيد النبوي : ١٠٦ ، ١٧٩ .
- أبو الحسن الكرخي : ١٠٩ ، ١٤٣ .
- ابن ماجه ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ،  
٢٨٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٦٤ .
- ابن خزيمة ١١٧ .
- ابن حبان ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٥٤ .
- ابن حزم ١١٧ ، ١٦٢ ، ٢٦٣ .
- أبو داود الطيالسي ١٢٠ .
- أبو المصحح المزلي ١٢٠ .
- أبو عوانة ١٢٠ .
- أبو دقيق العيد ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ٣١١ .
- أبو عباس ١٢٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ .
- أبو خيثم ١٢٢ .
- أبو سعيد الخدري ٣٦٤ .
- أبو صخر البياضي ( سلة - سلمان ) ١٢٤ .
- أبو بشكوال ١٢٤ .
- أبو القيم ١٧٩ .
- أبو عبد البر ١٨٠ ، ١٢٥ ، ١٨٢ .
- أبو أبي شيبة ١٢٤ ، ٣٣٧ .
- أبو بردة ١٥٤ .
- أحمد شاكر ٧٩ ، ١٤٦ ، ١٧٩ .

أحمد بن حنبل ١١٢ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١١٢ ، ١٤٦ ، ١٦٢ ، ١٨١  
٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨٩ ، ٣١١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٥٩ ، ٣٤١

أنس بن مالك ٨٢ ، ١٦٢ ، ٣١١ .

الإسنوي ٧٥ ، ١١٠ ، ٢٥١ .

الأوزاعي ١٨١ ، ١٢٥

ابن إسحاق ٣٢٨

ابن مظمون ٣٢٨

- ب -

اليزار ٨٢ ، ٣٢٩

البناني ٧٥ ، ١٧٢

البيهقي ٨٢ ، ١٠٢ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ،

١٦٢ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٣٣٩

البخاري ٨٢ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٤٦ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ٣٣٧

البرهان ١٠٩

البلقيني ٤٥

بصرة بنت صفوان ٦٤ - ٦٥

الباجي ٦٥

البيضاوي ٧٥ ، ١٠٩

البزدي ٢٤٦ ، ٨١ ، ٧٩ ، ٣١٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨

الباقلاني ٣٣٣

بادشاه ٣٤٥

- ت -

الترمذي ١١٢ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٥٤ ، ١٦٢ ، ٢٥٦ ، ٢٨٩ ، ٣١١

٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤١

- ٤٠٦ -



- ث -

الثوري ١٨١ ، ٢٥٩

- ج -

جابر بن عبد الله ٥٣ ، ٨٢ ، ٢٦٥

الجويني ٢٨٤

الجصوي ٣٤٦

- ح -

الحسن بن زياد ٤٣ ، ١٦٩

حفصة بنت عمر ١١٧

الحافظ الهيثمي ١٢٠

الحارث ٢٦٣

الحارث بن حصين ١٨٠

الحاكم ١٥٤ ، ١٦٢ ، ٢٢٨

- خ -

الخطابي ٦٤ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ٢٧٤ ، ٣٦٤ ، ٦٦

- د -

الدارقطني ٥٣ ، ٨٢ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٨١ ، ٢٦٥

الدارمي ٦٤ ، ١٤٦ ، ٢٥٦

- ذ -

الذهبي ٢٨٩

- ر -

الركبي ٢٠٤ ، ١٤١

راغب الطباخ ٦٤

الربيع ٨٢ ، ١٨٢

الريزوي ٣٤٥

- ٤٠٧ -

- ز -

الزركشي ١٨١ ، ٦٣

زفر ٤١ ، ٢٨٤ ، ٢٧٠ ، ٤٢ ، ٩١ ، ٨٧

الزهرى ١٧١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥

الزيلعي ١٠٩

زيد بن أرقم ١٨١ ، ١٨٢

- من -

السرخسي ٦٢ ، ١٠٩ ، ١٠٥ ، ١٢٩ ، ١٤١ ، ٢٣١ ، ٢١٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٦

٢٤٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥١ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٦٥ ، ٩١ ، ٦٤ ، ٩٢

سميد بن المسيب ٦٥ ، ١٢٥ ، ٢٢١

سليمان بن موسى ٢٥٦

سميد بن جبيل ١٢٢

سلعة بن صخر ١٢٤

سفيان بن عيينة ١٢٥

السيوطي ٢٨٥

سميد الأفغاني ٦٣ ، ١٨١

السخاوي ٢٢٩

- ش -

الشريفي ( الخطيب ) ٤٢ ، ١٥٧ ، ٢٠٩ ، ١٥٠ ، ٨٥

الشافعي ٧٥ ، ٧٩ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٧٩ ، ١٨١

١٨٢ ، ١٩٥ ، ٢٠١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩

٢٨٦ ، ٣١٠ ، ٣٢١ ، ٢٩٥ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٨٤

١٢٢ ، ٣٨٩ ، ٦٢ ، ٨٦

الشوكاني ٦٦ ، ٣١١ ، ٥٢ ، ٩٦

- ٤٠٨ -

الشيرازي ١٤٠ ، ١٤٥ ، ٢٠٤ ، ٢٣٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦  
 ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٤٢ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ١١٥ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٣٣٩ ،  
 ٣٤٥ ، ٣٤٢

- ص -

صفوان بن نوفل ٦٥

- ط -

الطحاوي ٦٢ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٥٤ ، ٣١١  
 الطبراني ٨٢ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧  
 طلق بن علي ١٢٢  
 الطيالسي ٣٢٩ ، ١٢٠

- ع -

عائشة ٦٢ ، ٦٣ ، ١٠٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٣٣٨  
 العالمية ١٨١ .  
 عبادة بن الصامت ١٢١ ، ١٥٦ ، ٣٣٩ !  
 عبد الرحمن بن علي بن شيان ١٢٢  
 عبد الرحمن بن عوف ٣١١ .  
 عبد الرزاق ١٨١ ، ٣٦٥ ، ٣٣٧  
 عبد القوي ( الحافظ ) ١٢٤ .  
 عبد الله بن أحمد بن حنبل ٢٦٢  
 عبد الله بن ثعلبة ٢٦٥  
 عبد الله بن يوسف ١٤٦ .  
 عبد الله بن عباس ٢٨٩  
 عبد الله بن عمر ١٦٤ ، ٣٢٨ ، ٦٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٤٦ ، ١٢٠  
 عبد الله بن الزبير ٢٦٥  
 عبيد الله بن عدي ٦٢

- ٤٠٩ -

عنان بن عفان ٢٧٤ ، ٢٦٥  
 عروة بن الزبير ٢٥٦ ، ٦٤ ، ٦٥  
 عقبة بن عامر ٢٨٩ .  
 علي بن أبي طالب ٢٨٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٣ ، ٦٢  
 علي بن شيان ١٢٢ .  
 عمر بن الخطاب ٢٦٣ ، ٦٢ ، ٣٢١ ، ٣١١ ، ٢٣  
 عمر بن حصين ٢٦٢  
 عمرو بن شعيب ١٤٦  
 عيسى بن سبرة ١٢٠ .  
 عيسى بن يزيد ١٢٠ .

- غ -

الغزالي ٦٠ ، ٦٢ ، ٣٤٥ ، ٨١ .

- ف -

الفخر ( الرازي ) ٤٠ ، ١١٩ ، ٣٣١ .

- ق -

قاضي خان ١٤١ .  
 قاضي زاده ٨٨ ، ١٧٨ ، ٣١٧ ، ٣٦٥ .  
 القموري ١٤٣ .  
 القرطبي ١٦٥ .  
 القفال ١٩٤ ، ٣٥٩ .

- ك -

الكاساني ٤٢ ، ٤٢ ، ١٠٥ ، ١٤٣ ، ١٤١ .  
 الكمي ١٣٨ .  
 الكمال بن الهمام ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٧٨ .  
 - ٤١٠ -

- ل -

ليبد بن ربيعة ٣٢٨ .

- م -

ماعز بن نعم ٣٤١ .

مالك بن انس ٥٥ ، ٦٤ ، ١٤٦ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ٣٦٥ ، ٣٥٩ .

محمد بن محمد بن عبد الكريم ٣٦ .

محمد بن الحسن ٤٣ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، ٢٢٣ ، ٢٧٠ ، ٢٩٠ ،

٣١٠ ، ٣٤٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٨٩ ، ٣٣٥ .

محمد ابو زهرة ١٧٩ ، ١٧٤ .

محمد بن عبد الرحمن ٦٥ .

محمد اديب صالح ( ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ، ١٣٥ ، ١٧٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ،

٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٦ ، ٣٦٦ ) ج وانظر في الكتاب ( للمحقق ) .

مروان بن الحكم ٦٤ ، ٦٥ .

المزني ٣٥٩ .

مسلم ٥١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٥٥ ، ٢٦٥ ،

٢٨٩ ، ٣١١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٥٣ .

مصطفى محمد ٦٥ .

مماوية بن حنيفة ٣٣٧ .

المطلي بن منصور ١٢٥ .

معمر ١٢١ ، ١٨١ .

المتاوي ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٣٧ .

- ن -

نافع ١٤٦ ، ٢٦٥ .

النسائي ٥٣ ، ٦٤ ، ٩٥ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٤٦ ،

١٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨٩ ، ٣٢٧ .

- ٤١١ -

التوحي ٨٢ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ٨١ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ،  
 ١٥٠ ، ٢٦٣ ، ٢١٣ ، ٢٣٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٤٨٠ ،  
 ٨٢ ، ٨٣ .

- ه -

هشام بن عروة ٦٤ .  
 الهيثمي ٢٨٥ .

- و -

ورقة بن نوفل ٦٥ .

- ي -

يحيى بن يحيى ١٤٦ .  
 يزيد بن ربيعة ٢٨٥ .  
 يزيد بن نعم ٣٤١ .  
 يونس بن أبي اسحق الحمداني ١٨١ .

★ ★ ★

## د - المسائل الاصولية والقواعد الفقهية

الصفحة	الموضوع
٣٨	كتاب الطهارة ( وفيه عشر مسائل )
	( المسألة الأولى ) : الأصل في الأحكام الشرعية التمسك عند
٣٨	الشافعي ، والتعليل عند أبي حنيفة
	( المسألة الثانية ) : العلة الفاصلة صحيحة عند الشافعي ، باطلة
٤٧	عند أبي حنيفة
	( المسألة الثالثة ) : الزيادة على النص ليست نسباً عند الشافعية ،
٥٠	وذهب أبو حنيفة إلى أنها نسخ
	( المسألة الرابعة ) : حرف ( الواو ) النسيئة للترتيب عند
٥٣	أصحاب الشافعي ، وللإشتراف المطلق عند أصحاب أبي حنيفة
	( المسألة الخامسة ) : إذا أمر المكلف بفعل أجزأه من ذلك ما يقع
	عليه اسم الفعل المأمور به ، عند الشافعي ، وقال قوم : لا بد من
٥٨	فعل كل ما يتناوله اسمه
	( المسألة السادسة ) : خبر الواحد فيما يتم به البإوى ، مقبول
٦٢	عند الشافعي ، ولا كذلك عند أبي حنيفة
	( المسألة السابعة ) : إذا دار اللفظ بين الحقيقة والجواز ، جاز
	أن يكون كلاهما مراداً عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز
٦٨	إرادة الحقيقة والجواز في حالة واحدة

- مسائل التيميم :
- ( المسألة الأولى ) : كلمة ( من ) للتبويض عند الشافعي ولا ابتداء  
الغاية عند أبي حنيفة ٧١
- ( المسألة الثانية ) : استصحاب الحال في الإجماع المتقدم ، بعد  
وقوع الخلاف ، حجة عند الشافعي ، ولا حجة فيه عند أبي حنيفة ٧٣
- ( المسألة الثالثة ) : مطلق الأمر يقتضي التكرار ، عند الشافعي  
ولا يقتضي التكرار عند أبي حنيفة والتحقيق في هذا . ٧٥
- كتاب الصلاة ( وفيه سبع مسائل ) :
- ( المسألة الأولى ) : المصيب واحد في المجهدات الفروعية ، والحق  
فيها متعين عند الشافعي . وذهب الحنفية إلى أن كل مجتهد مصيب . ٧٩
- ( المسألة الثانية ) : الحق في المجهدات الفروعية واحد عند الله تعالى  
وبجاء اجتihad المجتهدين في طلب الأشبه بالحق عند كل منهم . ٨١
- ( المسألة الثالثة ) : ينقسم الواجب إلى مُضَيَّق وموسع عند الشافعي  
وزعم أصحاب أبي حنيفة أن الوجوب يختص بآخر الوقت . ٩٠
- ( المسألة الرابعة ) : فعل النامي والغافل لا يدخل تحت التكليف  
عند الشافعي ، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن عليه تكليفاً في أفعاله . ٩٥
- ( المسألة الخامسة ) : الكفار مخاطبون بفروع الإسلام عند الشافعي  
وقال أبو حنيفة وجاهل أصحابه : إنهم غير مخاطبين . ٩٨
- ( المسألة السادسة ) : صلاة المأموم ، عند الشافعي ، أداء على سبيل  
الموافقة ، وعند أبي حنيفة : شركة وموافقة . ١٠٢
- ( المسألة السابعة ) : النكاح يتناول الزوج كما يتناول الزوجة .  
وحكه : الزوجية المقدرة بين الزوجين عند الشافعي ، وقال  
أبو حنيفة : النكاح يتناول الزوجة دون الزوج ، وحكه : حدوث  
الملك للزوج على الزوجة . ١٠٥



- ١٠٨ كتاب الزكاة ( وفيه مسألتان )  
( المسألة الأولى ) : الأمر المطلق ، المرد عن القرائن ، يقتضي  
الفور ، عند الشافعي ، وذهب الكثير الى أنه على التراخي .
- ١٠٨ ( المسألة الثانية ) : الزكاة مؤونة هالية وجبت للفقراء على الأغنياء  
ومعنى العبادة فيها تابع عند الشافعي . وقال أبو حنيفة : إنها وجبت  
عبادة لله تعالى ابتداءً ، وشرعت ارتياضاً للنفس .
- ١١٠ كتاب الصوم : ( وفيه ست مسائل )  
( المسألة الأولى ) : التفي المضاف الى جنس الفعل ، يجب العمل  
بمقتضاه ، ولا يبعد من الحملات ، عند الشافعية ، وذهب الحنفية الى  
امتناع العمل به ، ودعوى الإجمال .
- ١١٧ ( المسألة الثانية ) : إذا سئل رسول الله ﷺ عن قضية تتضمن  
أحكاماً فيمن بعضها ، وسكت عن البعض - بما يحتاج الى بيان منه -  
دل على انتفاء وجوبه عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يدل .
- ١٢٤ ( المسألة الثالثة ) : حقيقة خطاب التكليف : المطالبة بالفعل أو  
الاجتناب له ، عند الشافعي ، وذهب أصحاب أبي حنيفة الى أن  
التكليف ينقسم الى : وجوب أداء ، ووجوب في القيمة .
- ١٢٧ ( المسألة الرابعة ) : كل حكم شرعي أمكن تعليقه ، فالقياس فيه  
جائز عند الشافعي ، وذهب أصحاب أبي حنيفة الى أن القياس  
لا يجري في الكفارات .
- ١٣٢ ( المسألة الخامسة ) : الأمور بالشيء ، يعلم كونه مأموراً به ، وإن  
لم يبيض زمان الإمكان عند الشافعية ، وعند البعض : لا يعلم كونه  
مأموراً مالم يبيض زمان يسع للفعل المأمور به .
- ١٣٦ ( المسألة السادسة ) : لا يصير المباح واجباً بالتلبس ، وكذا المندوب  
عند الشافعية ، وذهب الحنفية الى خلاف ذلك .
- ١٣٨

- ١٤٠ كتاب الحجج ( وفيه مسألة واحدة )  
( المسألة ) لا يمنع دخول النيابة في التكاليف البدنية ، عند الشافعي  
وعندهم : لا تدخلها النيابة .
- ١٤٠  
١٤٣ كتاب البيوع ( وفيه عدة مجموعات تحتها مسائل )  
( المسألة الأولى ) : الأصل الذي تنبنى عليه العقود المالية ، التراضي  
المدلول عليه بالإيجاب والقبول .
- ١٤٣  
( المسألة الثانية ) : نفي الأغرار والأخطار المؤدنة بالجهالات عن  
مصادر العقود ومواردها .
- ١٤٥  
( المسألة الثالثة ) : الشرط اذا دخل على السبب ، ولم يكن مبطلاً ،  
كان تأثيره في تأخير حكم السبب الى حين وجوده . لافي منسح  
السببية عند الشافعي . وذهب اصحاب ابي حنيفة الى ان الشرط اذا  
دخل على السبب ، يمنع انعقاده سبباً في الحال .
- ١٤٨  
مسائل الربا  
( المسألة الأولى ) : حقيقة الاستثناء : اخراج بعض الجملة عن  
الجملة بحرف و إلا ، او ما يقوم مقامه . وزعم ابو حنيفة ان الاستثناء  
لفظ يدخل على الكلام العام ، فيمنعه من اقتضائه العموم  
والاستغراق .
- ١٥٢  
( المسألة الثانية ) : الملة الموجبة لاشتراط القيود ، عند الشافعي  
الطعم لآخر . والجنسية محل تحريم ربا الفضل . وقال ابو حنيفة :  
الملة في الكيل تبسج لجنسه .
- ١٦٥  
( المسألة الثالثة ) : تخصيص الحكم بصفة من اوصاف الشيء ، يدل  
على نفي الحكم عما عدا محل تلك الصفة ( المقصود ) عند اصحاب  
الشافعي . ومنع اصحاب ابي حنيفة ذلك .
- ١٦٢

- ( المسألة الرابعة ) : تنقسم التصرفات الى مانهى الشرع عنها لمنى يرجع الى ذاتها ، والى مانهى عنه لمنى يرجع الى شروطها وتوابعها ، وخلاف الأئمة في تقسيم التصرفات الحسية ، حسب مصطلح كل منهم ١٦٨
- ( المسألة الخامسة ) : الاستدلال بعدم الدليل ، على نفي الحكم ، او بقاء ما هو ثابت بالدليل ( الاستصحاب ) حجة على الخصم ، عند الشافعي ، وليس بحجة عند الحنيفة ١٧٢
- ( المسألة السادسة ) : قول الصحابي ، على انفراده ، ليس بحجة ، ولا يجب على من بعده تقليده ، عند الشافعي ، وابو حنيفة يقدمه على القياس اذا لم يخالفه احد من نظرائه ١٧٩
- ( المسألة السابعة ) : المدلول عن القياس ، يجوز ان يقاس عليه ما في معناه ، عند الشافعي ، وذهب الحنيفة الى منع القياس على الخارج على النص ١٦٣
- ( المسألة الثامنة ) : الايجاب والقبول له حكمان : الانعقاد ، وهو مقترن بهما ، وزوال الملك ، وهو حكم منفصل عن الانعقاد ، والشافعي ينكر هذا الانقسام ١٨٦
- ( المسألة التاسعة ) : وقد وردت برقم ٦ خطأ : جواز بيع الأعيان يتبع الطهارة ، عند الشافعي ، ويتبع الانتفاع عند أبي حنيفة . ١٨٩
- ( المسألة العاشرة ) : مورد عقد النكاح ، منافع البضع عند الشافعي والعين الموصوفة بالطل ، عند أبي حنيفة ١٩٢
- ( المسألة الحادية عشرة ) : موجب عقود المعاوضات ، التسوية بين العوض والمعرض ، ذاتاً ووصفاً ، وحكماً ، عند الشافعي ، وذهب ابو حنيفة الى أن المبيع ركن العقد ، والثمن حكمه ١٩٧

- مسائل الرهن :
- ( المسألة الاولى ) : موجب عقد الرهن ، تعلق الدين بالمعين شرعاً ،  
عند الشافعي ، وقال ابو حنيفة : موجب : ملك اليد على سبيل  
الدوام حساً  
٢٠٣
- مسائل الوكالة
- ( المسألة الاولى ) : الامر المطلق الكلي ، لا يقتضي الامر بشيء  
من جزئياته عند الشافعية ، ويقتضي ذلك عند اصحاب ابي  
حنيفة .  
٢٠٨
- مسائل الاقرار
- ( المسألة الاولى ) : اذا وجد الفعل مطابقاً لظاهر الشرع حكم  
بصحته ، ولا تعتبر التهمة في الاحكام ، وقال ابو حنيفة : كل  
فعل تمكنت التهمة فيه ، حكم بفساده  
٢١٢
- كتاب القصب ( وفيه مسألتان )  
٢١٥
- ( المسألة الاولى ) : المضبوطات تملك بالضيان ، ويقع الملك مستنداً الى  
وقت وجوب الضيان ، ومنه ذهب الشافعي انها لا تملك بالضيان  
٢١٥
- ( المسألة الثانية ) : اليد الناقصة غير ممتبرة في وجوب ضمان المدوان  
عند الشافعي ، بل يكفي اثبات اليد بصفة التمدي ، وذهب اصحاب  
ابي حنيفة الى انه لا بد من اليد الناقصة ، لتتحقق صورة التمدي  
٢٢٢
- ( المسألة الثالثة ) : منافع الاعيان بمنزلة الاعيان القائمة في الماهية ،  
عند الشافعي ( سقط رقم هذه المسألة سهواً ) .  
٢٢٥
- مسائل الإجارة
- ( المسألة الاولى ) : تملك للمنافع المقنود عليها مقترنة بالمقد ، عند  
الشافعي ، وذهب اصحاب ابي حنيفة الى انها تملك شيئاً فشيئاً ،  
على ترتيب الوجود  
٢٣٠

## مصائل الشفعة

( المسألة الاولى ) : مناط الشفعة اتصال المالكين بجميع اجزائها  
( الاختلاط ) ، عند الشافعي ، وذهب ابو حنيفة الى أن السبب  
الموجب لثبوته اصل اتصال المالكين .

٢٣٦

## مصائل المأذون

( المسألة الاولى ) : العبد المأذون متصرف لسيده بحكم الاذن ،  
كالوكيل عند الشافعي ، وذهب ابو حنيفة الى انه يتصرف لنفسه  
بحكم فك الحجر عنه ، كالكتاب

٢٣٩

٢٤٤

## مصائل ( من التندر والأهلية )

التحصين والتقييح واجعان الى الامر والنهي ، عند جواهر العلماء ،  
وذهب الحنفية الى تقسيم الأفعال الى ثلاثة اقسام ؛ بحسب استقلال  
العقل باذراك الحسن والتقيح ، وعدمه .

٢٤٩

( قاعدة جامعة ) : المشروعات أصلها حسن ، عند أهل الرأي ،  
ويرى الشافعية أن الحسن والتقيح ، تابعان للأمر والنهي .

٢٥١

## كتاب النكاح ( وفيه عدة مجموعات تحتها مسائل )

( ... تمهيد ) : الأمر بالشيء ليس نهياً عن ضده ، وكذا العكس ،  
عند الشافعي ، وذهب الحنفية الى خلاف ذلك .

٢٥٤

( المسألة الاولى ) : راوي الأصل إذا أنكر رواية الفرع إنكار  
متوقف ، يعمل بالخبر عند الشافعي ، وذهب الحنفية الى أنه لا يجوز  
العمل به .

٢٥٤

( المسألة الثانية ) : ولاية الإيجابار في حق البنات ، معللة بالبراءة ،  
عند الشافعي ، وبالصغر ، عند أبي حنيفة .

٢٥٧

- ( المسألة الثالثة ) : قرب القرابة معتبر في الاستقلال بالنكاح عند الشافعي ، واكتفى أبو حنيفة بأصل القرابة . ٢٦٠
- ( المسألة الرابعة ) : المطلق والمقيد إذا وردا في حادثة واحدة ، لا يحمل المطلق على المقيد ، عند أبي حنيفة ، وقال الشافعي : يحمل . ٢٦٢
- ( المسألة الخامسة ) : شهادة النساء ، شهادة ضرورية ، غير أصلية ، عند الشافعي ، وذهب أبو حنيفة إلى أنها أصلية . ٢٦٦
- ( المسألة السادسة ) : حكم الشيء بدور مع أثره ، وجوداً ، وعدمه ، عند أصحاب أبي حنيفة ، ومنع الشافعي ذلك ؛ محتجاً بحجية الأصل . ٢٦٩
- ( المسألة السابعة ) : إذا دار اللفظ بين معناه الشرعي ومعناه اللغوي يرجح حمله على المعنى الشرعي عند الشافعية وعلى اللغوي عند أصحاب أبي حنيفة . ٢٧٢
- مسائل الصداق :
- ( المسألة الأولى ) : الصداق تمحض حقاً للمرأة ، ثبوتاً واستيفاءً ، عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : للصداق حق لله تعالى ابتداءً . ٢٧٥
- مسائل اختلاف الدارين :
- ( المسألة الأولى ) : اختلاف الدارين لا يوجب تبين الاجكام ، عند الشافعي . ووجهه ، عند أبي حنيفة . ٢٧٧
- مسائل الطلاق :
- ( المسألة الأولى ) : المتنفي لا عموم له عند أبي حنيفة ، وذهب الشافعي إلى أنه يسم وتحققنا للمسألة . ٢٧٩
- ( المسألة الثانية ) : الرجعة في الطلاق لا تقبل الانقطاع بالشرط عند الشافعي ، وادعى أبو حنيفة أنها تقبل الانقطاع به . ٢٨١

- ( المسألة الثالثة ) : الحل في النكاح ، يتناول الذات المشتقة على  
الاجزاء المتصلة فيها اتصال خلقية ، أصلاً ومقصوداً . وذهب أصحاب  
أبي حنيفة إلى أن مورد الحل انسانية المرأة ، دون الأجزاء . ٢٨٣
- ( المسألة الرابعة ) : « رفع عن أمي الخطأ... الحديث » مجمل عند  
القدرية والحنفية ، لتردده بين نفي الصورة والحكم ، وعند الشافعية ،  
نفي الصورة ، لا يمكن أن يكون مراداً . ٢٨٨
- ( المسألة الخامسة ) : كلمة ( حق ) للناية في قوله تعالى : « حق تنكح  
زوجاً غيره » عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : هي للرفع والقطع . ٢٨٨
- ( المسألة السادسة ) : الحل الثابت بالنكاح في حق الأمة ، كالحل  
الثابت في حق الحرة ، عند الشافعي ، ومعتقد أبي حنيفة : أنه دونه . ٢٩١
- مسائل الرجعة :
- ( المسألة الاولى ) الطلاق الرجعي يزيل ملك النكاح من وجه ، عند  
الشافعي ، وينحصر تأثيره عند أبي حنيفة ، في نقصان المدد ،  
وتحريم الخطوة والمسافرة بها . ٢٩٣
- مسائل النفقات :
- ( المسألة الاولى ) : نفقة الزوجة واجبة بطريق المعاوضة عن الحبس  
عند الشافعي ، وبطريق الصلة لنفقة القريب ، عند الحنفية . ٢٩٧
- ( المسألة الثانية ) : صور الأسباب الشرعية ، هي المرعية في الأحكام ،  
دون معانيها ، عند الحنفية ، وقال الشافعي : لاعتبرة بصورة  
الأسباب الشرعية الخالية عن المعاني الشرعية ، التي تتضمنها . ٢٩٩
- كتاب الجراح ( وفيه عشر مسائل ) : ٣٠٣
- ( المسألة الاولى ) : نفى المساواة بين شئين ، يقتضي العموم ، عند  
الشافعي ، وقال الحنفية : لا يقتضي . ٣٠٣

- ( المسألة الثانية ) : المقدور الواحد بين قادرين غير قديين ، متصور ،  
عند الشافعية ، وغير متصور عند الحنفية . ٣٠٦
- ( المسألة الثالثة ) : لامانع من اجراء القياس في أسباب الأحكام ،  
عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى المنع . ٣٠٩
- ( المسألة الرابعة ) : اللفظ المشترك ، يحمل على جميع معانيه ، عند  
الشافعي ، ومنع القدريّة والحنفية ذلك . ٣١٣
- ( للمسألة الخامسة ) : معنى القصاص ، مقابلة محل الجناية بالمحل الفاتئ  
بالجناية جبراً ، عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى أن معناه : مقابلة  
الفعل بالفعل جزاء وجزراً . ٣١٦
- ( المسألة السادسة ) : التمسك بالمصالح المستندة الى كلي الشرع دون  
الجزئيات المينة جائز عند الشافعي ، وذهبت الحنفية الى مننع  
الاستدلال بمنح هذه المصلحة . ٣٢٠
- ( المسألة السابعة ) : ان للعموم صيغة ولفظاً يدل عليه ، مع الاحتمال ،  
فيوجب العمل دون العلم عند الشافعي ، وذهبت الحنفية الى أن  
للعوم الفاظاً شرعية لا يدخلها التخصيص قطعاً وقيناً . ٣٢٦
- ( المسألة الثامنة ) : تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز عند  
الشافعي ، وانكر الحنفية ذلك . ٣٣٠
- ( المسألة التاسعة ) : الحاصل مفعولاً باذن الشرع كالحاصل باذن من  
له الحق من العباد ، وذهب أبو حنيفة إلى أن المفعول باذن الشرع  
ينقسم إلى قسمين . ٣٣٣
- ( المسألة العاشرة ) : كلمة « مَنْ » إذا وقعت شرطاً عمت المذكور  
والاثنان عند الشافعي ، وخصها الحنفية بالذكر . ٣٣٦



- ٣٣٨ كتاب الحدود ومسائل حد الزنا ( وفيه أربع مسائل )  
( المسألة الأولى ) : الكافر يدخل تحت الخطاب العام عند الشافعي ،  
٣٣٨ وذهبت الحنفية الى أنه لا يدخل .
- ( المسألة الثانية ) : لا يمكن دعوي العموم في واقعة لشخص معين ،  
قضى فيها رسول الله ﷺ بحكم ، وذكر علته أيضا ، إذا أمكن  
اختصاص العلة بصاحب الواقعة ، عند الشافعي .  
٣٤٠
- ( المسألة الثالثة ) : اسم الزنى حقيقة في الزاني والزانية عند الشافعي ،  
٣٤٢ وذهبت الحنفية الى أن الاسم يطلق على الرجل حقيقة وعلى المرأة مجازاً .
- ( المسألة الرابعة ) : لا مانع من اجراء القياس في الأسماء اللغوية المشتقة  
من المعاني عند اصحاب الشافعي ، ومنع اصحاب أبي حنيفة ذلك .  
٣٤٤
- مسائل المعرفة : ( وهى ثنتان )  
٣٤٨ ( المسألة الأولى ) : استصحاب حكم العموم إذا لم يتم دليل الخصوص  
متعين عند القائلين بالعموم .  
٣٤٨
- ( المسألة الثانية ) : في بيان حقيقة السبب وخلاف العلماء في ذلك .  
٣٥١
- كتاب الصير : ( وفيه ثلاث مسائل ) .  
٣٥٦
- ( المسألة الأولى ) : ملك الفنائم لا يتوقف على الاحراز بدار الاسلام  
بل يحصل بمجرد الاستيلاء ، عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : الحق  
٣٥٦ في النسيئة يتعلق بالأخذ ويملك بالاحراز .
- ( المسألة الثانية ) : اللفظ للعام إذا ورد على سبب خاص يختص به  
عند الشافعي ، وذهبت الحنفية الى أن ذلك لا يمنع التعلق بعموم اللفظ .  
٣٥٩
- ( المسألة الثالثة ) : خبر الواحد إذا خالف قياس الأصول يقدم على  
القياس عند الشافعي ، وذهبت الحنفية الى تقديم القياس عليه .  
٣٦٣

- ٣٦٦ . مسائل الأيمان : ( وهي ثلثان )  
 ( المسألة الأولى ) : الكفارات كلها شرعت ضماناً للتعلف من حقوق الله تعالى جبراً عند الشافعي ، وذهبت الحنفية الى أن الكفارات كلها شرعت جزاء للفعل .
- ٣٦٦  
 ( المسألة الثانية ) : شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ، عند الشافعي ، ونقل عن أبي حنيفة خلاف ذلك .
- ٣٦٩  
 مسائل الأقضية :
- ٣٧٢  
 ( المسألة الأولى ) : حقيقة القضاء إظهار الحكم الله تعالى وإخباره وليس هو إثبات حق على سبيل الابتداء عند الشافعي ، وذهب أبو حنيفة إلى أن حقيقة إثبات الحكم الملقى وإنشاء له .
- ٣٧٢  
 مسائل الشهادات : ( وهي ثلثان ) .
- ٣٧٦  
 ( المسألة الأولى ) : يحصل الترجيح بكثرة الأدلة وانضمام عدة إلى عدة وإن صلحت كل واحدة أن تكون مستقلة ، عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى أن هذه الأمور لا توجب رجحان تلك العلة .
- ٣٧٦  
 ( المسألة الثانية ) : الاستثناء إذا تعقب جملاً نسق بعضها على بعض رجع إلى جميع الجمل عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يختص بالجملة الأخيرة .
- ٣٧٩  
 مسائل العتق :
- ٣٨٧  
 ( المسألة الأولى ) : المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم والنطق .
- ٣٩٠  
 مسائل الكتابة :
- ٣٩٠  
 ( المسألة الأولى ) : الموقود عليه في عقد الكتابة رقبة الم كاتب عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : الموقود عليه هو اكتساب العبد وفك الحجر عنه .

## و- القروع<sup>(١)</sup>

### كتاب الطهارة :

١- فروع المسألة الاولى : ( الاصل في الاحكام الشرعية التعمد عند الشافعي ، والتعليل عند أبي حنيفة ) / ص : ٣٨ .  
تعين الماء لازالة النجاسة (٤١) . الماء المتغير بالطهارات ، تغيراً فاحشاً لا يجوز التوضي به (٤٢) ، لا يجوز التوضي بنبذ التمر عند عدم الماء في السفر (٤٣) . جلد الكلب لا يطهر بالدباغ (٤٤) . ذكاة ما لا يؤكل لحمه لا تفيد طهارة الجلد (٤٥) . تعين لفظة التكبير في افتتاح الصلاة ، والتسليم في اختتامها (٤٦) . لا يقوم غير الفاتحة مقامها في الصلاة (٤٧) . امتناع الابدال في باب الزكوات (٤٨) . حرمة تحليل الخمر (٤٩) . لا تجزئ التغذية والتمشية في الكفارات (٥٠) . وجوب استيعاب العدد فيها (٥١) .

٢- فروع المسألة الثانية : ( العلة الفاصلة صحيحة عند الشافعي ، باطلة عند أبي حنيفة ) / ص : ٤٧ .

الحكم في محل النص يضاف الى النص عند الشافعي ، والى العلة عند أبي حنيفة (٥٢) . الخارج من غير السيلين لا ينقض الوضوء (٥٣) . الاقطار بالاكل والشرب في نهار رمضان لا يوجب الكفارة (٥٤) . علة تحريم الربا في النقدين الثمنية المختصة بها (٥٥) . علة وجوب نفقة الغريب البعوضة بالوعدة بالدين والولود (٥٦) .

---

(١) جرينا في القروع على الاشارة الى المسألة بمض الأحيان من احدى وجهتي النظر فيها بين المذممين ، نظراً لتكرار اختلاف الرأي في كل الفروع القادمة ، وغالباً ما تكون الاشارة لنهب الامام الشافعي رحمه الله .

٣ - فروع المسألة الثالثة : ( الزيادة على النص ليست نسخاً عند الشافعية ، وقال ابو حنيفة : إنها نسخ ) / ص : ٥٠ .  
وجوب النية في الوضوء (٥١) التفريب بشرع مع الجلاء (٥١) جواز القضاء بشاهد وبين (٥٢) .

٤ - فروع المسألة الرابعة حرف ( الواو ) الناسقة للترتيب عند اصحاب الشافعي ، وللإشراك المطلق عند أصحاب أبي حنيفة ، / ص : ٥٣ .  
الترتيب في أعمال الوضوء مستحق (٥٦) . وجوب البداية بالسمي بالصفة (٥٧) .

فروع المسألة الخامسة ( إذا أمر المكلف بفعل أجزاء من ذلك مايقع عليه اسم الفعل للأمور به عند الشافعي . وقال قوم : لا بد من فعل كل مايتناوله اسمه ) / ص : ٥٨ .

قوله تعالى : « وإن كنتم جنبا فاطهروا » لايجب المضمضة والاستنشاق في طهارة الغسل (٥٨) يكتفى بمسح الرأس بما يطلق عليه اسم المسح (٥٩) .  
المحرم إذا لبس الخيط يلزمه الغدية وإن لم يستدم (٦٠) إذا نذر هدياً مطلقاً يحزبه ما يطلق عليه الامم (٦٠) إذا أقر الرجل بمال عظيم قبل تفسيره بأقل ما يتمول (٦١) .

فروع المسألة السادسة ( خبر الواحد فيما يتم به البإوى مقبول عند الشافعي غير مقبول عند أبي حنيفة ) / ص : ٦٢ .

مس' الذكر ينقض الوضوء (٦٤) قبول احاديث الجهر بالتسمية (٦٥) قبول شهادة المفرد بروية الحلال إذا كانت السماء مصحبة (٦٦) . ثبوت خيار المجلس في عقود المعاوضات (٦٦) .

فروع المسألة السابعة ( إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز ، جاز أن يكون كلاماً مراداً عند الشافعي ، وقال ابو حنيفة : لا يجوز إرادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة ) / ص : ٦٨ .

لمن المرأة يوجب انتقاض الطهارة عند الشافعي (٦٩) شرب النبيذ المسكر موجب للحد كالخمر (٦٩) اذا قال لأمتي : انت طالق ، ونوى به العتق ، عتقت ( ٧٠ ) .

فروع المسألة الثامنة ( مسائل التيمم ) : كلمة (من) للتبويض عند الشافعي ولا ابتداء للفاية عند أبي حنيفة / ص : ٧١ . يجب على التيمم نقل الصعيد إلى الوجه واليدين عند الشافعي (٧١) .

فروع المسألة التاسعة : استصحاب الحال في الاجماع المتقدم بعد وقوع الخلاف حجة عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة لاحجة فيه / ص : ٧٣ .  
إذا رأى التيمم الماء في أثناء صلاته ، بطلت صلاته (٧٣) .

فروع المسألة العاشرة : الامر : هل يقتضي التكرار عند الشافعي ، ولا يقتضي التكرار عند أبي حنيفة ؟ وتحقيق ذلك . ص : ٧٥ .  
لا يجمع بين فريضتين يتيمم واحد (٧٧) لا يجوز التيمم لفريضة قبل وقتها (٧٨) . السارق يؤتى على أطرافه الأربعة بتكرار السرقة (٧٨) .

#### كتاب الصلاة

فروع المسألة الاولى : ( المصيب واحد في المجتهدات الفروعية والحق فيها متعين عند الشافعي . وذهب الحنفية وغيرهم الى أن كل مجتهد مصيب ) / ص : ٧٩ .  
من اشتبهت عليه القبلة واجتهد وصلى الى جهة غلب على ظنه أنها جهة القبلة ثم بان له يقين الخطأ ، يلزمه القضاء عند الشافعي (٨٠) .

فروع المسألة الثانية : ( الحق في المجتهدات الفروعية واحد عند الله تعالى : ومجال اجتهاد المجتهدين في طلب الأشبه بالحق عند كل منهم ) / ص : ٨١ .  
تارك الصلاة متمداً إذا امتنع عن قضائها قتل (٨١) تمييم النية معتبر في صوم رمضان (٨٣) . لمان العبد والنمي صحيح (٨٤) ، حد القذف يرث (٨٤) المولي يوقف بعد أربعة أشهر ؛ فإن فاه ، وإلا كلف الطلاق أو طلق عليه

القاضي (٨٥) . المدتان من رجلين هل تتداخلان؟ (٨٦) تجب قيمة العبد بالفة ما بلغت (٨٦) يعتبر جنين الأمة في تقويعه بأمه (٨٧) . لاتسقط الجزية بالاسلام والموت ، ولا بتداسخل السنين (٨٩) .

فروع المسألة الثالثة : ( ينقسم الواجب الى مضيق وموسع عند الشافعي؛ ورم أصحاب أبي حنيفة أن الوجوب يختص بآخر الوقت ) / ص : ٩٠  
تجب الصلاة بأول الوقت وجوباً موسعاً ممتداً (٩٢) تعجيل الصلوات في أوائل الأوقات أفضل لثلا يتعرض لخطر العقاب (٩٢) .  
إذا سافر في أول الوقت ، أو حاضت بعد دخول الوقت ، ومضى مقدار الفل من الزمان وجب عليه الاتمام ، وعليها القضاء (٩٣) .

قضاء الصلوات وغيرها تجب وجوباً موسعاً (٩٣) يجب الحج موسعاً (٩٤) ،  
فروع المسألة الرابعة : ( قل النامي والغافل لا يدخل تحت التكليف عند الشافعي ، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن على النامي والغافل تكليفاً في أفعاله ) / ص : ٩٥ .

كلام النامي لا يبطل الصلاة (٩٥) إذا تهمض فسبق الماء الى حلقه فلا قضاء عليه (٩٦) إذا صب الماء في حلق النائم لا قضاء عليه (٩٧) . إذا تطيب المحرم أو لبس ناسياً لأفنية عليه (٩٧) .

فروع المسألة الخامسة : ( الكفار مخاطبون بفروع الاسلام عند الشافعي وقال أبو حنيفة وجامير أصحابه : أنهم غير مخاطبين ) / ص : ٩٨ .  
إذا أسلم المرتد لزمه قضاء الصلوات الفائتة في أيام الردة وكذا الصيام (٩٩)  
إذا اجتمع على المسلم صلوات وزكوات فارقده ثم أسلم لم تسقط عنه (١٠٠) حكم ظهار القمي (١٠٠) الكفار اذا استولوا على أموال المسلمين وأحرزوها بدارم لا يلكونها (١٠٠) .

فروع المسألة السادسة : صلاة المأموم عند الشافعي أداء على سبيل الموافقة وعند أبي حنيفة : شركة وموافقة / ص ١٠٢

القدوة لا تسقط قراءة الفاتحة عن المأموم (١٠٣) اختلاف نية الإمام والمأموم  
لا ينعكس القدوة مع التساوي في الأفعال (١٠٣) . إذا كان كون الإمام محدثاً بعد  
الصلاة لم تجب الاعادة على المأموم (١٠٣) إذا وقفت المرأة يحجب الإمام انقضت  
صلاتها (١٠٣) .

فروع المسألة السابعة : ( النكاح يتناول الزوج كما يتناول الزوجة وحكمه :  
الزوجة المقدرة بين الزوجين ، عند الشافعي ، وقال : أبو حنيفة النكاح يتناول  
الزوجة دون الزوج ، وحكم حدوث الملك للزوج على الزوجة ) / ص : ١٠٥  
يحوز للرجل غسل زوجته ، كما يحوز لها غسله (١٠٦) لا ينعقد النكاح إلا  
بلفظ التزويج والإنكاح الدالين على حكمه (١٠٦) إذا أضاف الطلاق الى نفسه  
ونوى الطلاق يقع (١٠٧) .

### كتاب الزكاة :

فرع المسألة الاولى : ( الأمر المطلق المبرد عن القرائن يقتضي الفور عند  
الشافعي . وذهب كثير من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم الى أنه على التراخي )  
/ ص : ١٠٨ .

الزكاة هل تجب على الفور (١١٠) إذا حال الحول على المال ، ووجبت الزكاة ،  
وتمكن من أدائها ، ثم تلف ، لم تسقط الزكاة (١١٠) .

فرع المسألة الثانية : ولم تأخذ رقة المسائل الكبرى في الصلب ( الزكاة مؤونة  
مالية وجبت للفقر له على الأغنياء ، ومعنى العبادة تبع فيها عند الشافعي ،  
وقال أبو حنيفة : الزكاة وجبت عبادة الله تعالى ابتداءً ، وشرعت ارتياضاً  
لنفسه بتنقيص المال ) / ص : ١١٠

الزكاة تجب على الصبي والمجنون (١١٢) لا تسقط الزكاة بموت من هي عليه  
(١١٢) تجب الزكاة على المديون (١١٣) وتجب في مال الضمان (١١٣) لازكاة في  
الحلي المباح (١١٣) المستفاد في أقتاء الحول لا يضم الى ما عنده (١١٤) لا يضم

أحد التقنين إلى الآخر في كمال التصاب (١١٥) الخلطة مؤثرة في الزكاة فتحمل  
المالين كمال واحد والمالكين كالك واحد (١١٥) لا يجب العشر فيما عدا  
الأنقوات (١١٦) .

### كتاب الصوم

فروع المسألة الأولى (التفي المضاف الى جنس الفعل يجب العمل بمقتضاه،  
ولا بعد من المجملات عند الشافعية، وذهب الحنفية الى امتناع العمل به ودعوى  
الإجمال) / ص : ١١٧

اعتبار التبييت في الصوم (١١٩)

فروع المسألة الثانية : ( اذا سئل الرسول عن قضية تتضمن احكاماً فبين  
بعضها وسكت عن البعض - مما يحتاج الى بيان منه - دل على انتفاء وجوبه  
عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يدل / ص ١٢٤ .  
١ - المطاوعة في نهار رمضان لا يلزمها الكفارة عند الشافعية (١٢٤) .

فروع المسألة الثالثة : « حقيقة خطاب التكليف المطالبة بالفعل ، أو  
الاجتناب له عند الشافعي ، وذهب أصحاب أبي حنيفة الى أن التكليف  
ينقسم الى وجوب أداء ووجوب في الذمة ، / ص : ١٢٧  
إذا أفاق المجنون في أثناء الشهر لا يلزم قضاء ماضى من أيام الجنون (١٣٠)  
الصوم غير واجب على المريض والمساقر والحائض (١٣٠)

فروع المسألة الرابعة : ( كل حكم شرعي أمكن تعليقه فالقياس جائز فيه  
عند الشافعي ، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن القياس لا يجري في الكفارات)  
/ ص : ١٣٢ .

إذا جامع في يومين من رمضان لزمه كفارتان (١٣٣) المنفرد برؤية الهلال  
إذا رد لحاكم شهادته يلزمه الكفارة إذا جامع في ذلك اليوم (١٣٣) من تعدد  
استدانة الجماع حتى طلع عليه الفجر ولم ينزع لزمته الكفارة (١٣٣) القتل العمد  
يجب الكفارة (١٣٥) .



فروع المسألة الخامسة : ( الأمور بالشيء يعلم كونه مأموراً وإن لم يخض زمان الإمكان عند الشافعية ، وزعم البعض إلى أنه لا يعلم كونه مأموراً مالم يخض زمان يسع الفعل المأمور به ) / ص : ١٣٦  
إذا أفطر بالجماع ثم مرض في آخر النهار ، أو جن ، أو حاضت المرأة ، أو مات لم تسقط الكفارة (١٣٦) .

فروع المسألة السادسة ( لا يصير المباح واجباً بالتلبس ، وكذا التدوب عند الشافعية ، وزعمت الحنفية إلى خلاف ذلك ) / ص : ١٣٨  
إذا شرع في صوم التطوع أو صلاة التطوع لا يصير واجباً عليه بالشروع (١٣٩) المعذور في حج التفل يتحلل ولا قضاء عليه (١٣٩)

#### كتاب الحج :

فروع المسألة الأولى : ( لا يمنع دخول النيابة في التكاليف والمبادات البدنية عند الشافعي ، وعندهم لا تدخلها النيابة ) / ص : ١٤٠  
يجوز للمضروب أن يستأجر أجيراً يجهج عنه (١٤١) من استقر وجوب الحج في ذمته ، إذا عجز ، فبذل ابنه الطاعة للحج عنه وجب قبوله (١٤٢) ، إحرام الولي عن الصبي صحيح (١٤٢) من بلغ مضروباً يلزمه الحج بطريق الاستئابة : (١٤٢) إذا مات المستطيع أخرج من ماله ما يجهج به عنه غيره (١٤٢) .

#### كتاب البيوع :

فروع المسألة الثانية : ( نفي الاغرار والأخطاء المؤذنة بالمبالات ، عن مصادر العقود ومواردها ) / ص : ١٤٥  
بطلان البيع والشراء في الأعيان الغائبة (١٤٥) شرع خيار المجلس في عقود المعاوضات (١٤٦) .

فروع المسألة الثالثة : ( الشرط إذا دخل على السبب ولم يكن مبطلاً كان تأثيره في تأخير حكم السبب إلى حين وجوده... والخلاف في ذلك ) / ص : ١٤٨

البيع بشرط الخيار يتعقد سبباً لنقل المال في الحال (١٤٩) خيار الشرط  
يورث (١٤٩) لا يصح تعليق الطلاق بالملك وكذلك المتاق (١٥٠) .

#### مسائل الربا :

فروع المسألة الأولى : ( حقيقة الاستثناء لإخراج بعض الجملة عن الجملة  
بحرف ( الا ) أو ما يقوم مقامه ، عند الشافعي ، ويرى أبو حنيفة أن الاستثناء  
لفظ يدخل على الكلام العام فيمنعه من اقتضاء العموم والاستغراق ) ص : ١٥٢ .  
الأصل في الأموال الربوية تحريم بيع بعضها ببعض ، والجواز يثبت مستثنى  
من قاعدة التحريم مقيداً بالشروط الواردة في الحديث ( ١٥٥ ) . يشترط في بيع  
الطعام بالطعام التقابض سواء اتحد الجنس أو اختلف ( ١٥٧ ) بيع الرطب  
بالبتمر باطل ( ١٥٨ ) إذا باع مد عجوة ودرهما بمد عجوة ونظائرها ، لا يصح  
( ١٥٨ ) بيع اللحم بالحيوان باطل ( ١٥٩ ) .

فروع المسألة الثانية : ( العلة الموجبة لاشتراط القيود عند الشافعية الطعام  
لاغير والجنسية محل لتحريم ربا الفضل ، وقال أبو حنيفة : العلة في الكيل تبع  
لجنسه ) ص : ١٦٠

الجنس بالفراده لا يحرم النساء ( ١٦١ ) .

فروع المسألة الثالثة : ( تخصيص الحكم بصفة من أوصاف الشيء ، يدل  
على نفي الحكم عما عدا محل تلك الصفة ( المفهوم ) عند أصحاب الشافعي ،  
ومنع أصحاب أبي حنيفة ذلك ) / ص : ١٦٢

إذا باع نخلة قبل أن تؤبر ، فثمرتها تندرج تحت البيع ( ١٦٤ ) الواجد  
لطول الحرة لا يبيح له نكاح الأمة ( ١٦٥ ) نكاح الأمة الكتابية لا يبيح ( ١٦٥ )  
لائقة للمبتوتة إذا كانت حائلاً ( ١٦٦ ) لا يبيح أخذ الجزية من غير أهل  
الكتاب ( ١٦٦ ) .

فروع المسألة الرابعة : ( تنقسم التصرفات إلى ما نهى الشرع عنها لمعنى

يرجع إلى ذاتها . وإلى ما نهى عنه لعن يرجع إلى ثبوتها وتوابعها ، وخلاف الأئمة في تقسيم التصرفات الحسية حسب مصطلح كل منهم ) / ص : ١٦٨  
البيع الفاسد لا ينقذ ولا يفيد الملك أصلا (١٧٠) الجارة الفاسدة لا تنقذ ملك المتافع (١٧١) بيع المكره لجارته ينقذ ان (١٧٢) العاصي يسفر لا يترخص ترخص المسافر (١٧٣) .

فروع المعاملة الخامسة : ( الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم ، أو بقاء ما هو ثابت بالدليل ( الاستصحاب ) حجة على الخصم عند الشافعي ، دون الخفية ) / ص : ١٧٢ .

الصلح على الإنكار باطل (١٧٣) الطيب المملوك إذا أكل من فريسته مرة واحدة (١٧٤) لا يقضى على الناكل بمجرد نكوله ، بل يمرض اليمين على المدعي (١٧٤) إذا تداعى رجلان داراً في يد ثالث ، وأقام كل واحد منها بيته على أن جميع الدار له (١٧٥) . التدبير المطلق لا يمنع البيع (١٧٥) إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد المشترك وكان المعتق معصراً عتق نصيبه (١٧٦) الدية لا تسكن في الشهور الخمس (١٧٧) .

فروع للمعاملة السادسة : ( قول الصحابي على انفراد ، ليس بجعة ، ولا يجب على من من بعده تقليده ، وأبو حنيفة يقدمه على القياس . إذا لم يخلفه أحد من نظرائه ) ١٧٩ .  
مسألة العينة : إذا اشترى ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن ، فإنه صحيح (١٨٠) .

فروع المسألة السابعة : ( للدول عن القياس يجوز أن يقاس عليه ما في معناه عند الشافعي ، وذم الخفية إلى منع القياس على الجواب عن النص ) ١٨٣ .

اختلف المتأيدان والسلمة مالكة في يد المشتري أو خرجت من ملكه (١٨٤)  
مادون أرض الموضوعة تتحمل المأقلة (١٨٤) .

فروع المسألة الثامنة : ( الأيجاب والقبول له حكان : الانعقاد ، وهو مقترن بها ، وزوال الملك ، وهو حكم منفصل عن الانعقاد ، والشافعي ينكر هذا الانقسام ) ١٨٦ .

القبولي اذا باع مال الغير لفا بيعة ، ولم ينفذ بالاجازة ( ١٨٧ ) . تصرفات للصبي باطلة ( ١٨٨ ) .

فروع المسألة التاسعة : ( جواز بيع الاعيان يتبع الطهارة عند الشافعي ، ويتبع الانتفاع عند أبي حنيفة ) ١٨٩ .

الكلب المظلم لا يجوز بيعه ولا يضمن بالاتلاف ( ١٩٠ ) بيع لبن الادميات جائز ( ١٩٠ ) لا يجوز بيع السرقة ( ١٩٠ ) بيع خمر اهل الذمة فيما بينهم باطل ( ١٩١ ) .

فروع المسألة العاشرة : ( مورد عقد النكاح منافع البضع عند الشافعي ، والعين الموصوفة بالحلل عند أبي حنيفة ) / ص : ١٩٢ .

وطه السيد لا يمنع بالرد بالميب ( ١٩٣ ) النكاح لا ينمقد الا بلفظ التزويج والانكاح ( ١٩٤ ) الخلوة الصحيحة لا تقرر المهر ( ١٩٤ ) النكاح ينفسخ بالعيوب الخمسة ( ١٩١ ) الخلع فسخ ( ١٩٥ ) السيد لا يجبر عبده على النكاح ( ١٩٦ ) الوطء في العتق الميهم لا يكون تعييناً ( ١٩٦ ) .

فروع المسألة الحادية عشرة : ( موجب عقود المعاوضات التسوية بين العرض والمعرض ذاتاً ووصفاً وحكماً ، عند الشافعي . وذهب أبو حنيفة الى ان المبيع ركن العقد ، والثمن حكمه ) / ص : ١٩٧ .

السلم في الدين الحال صحيح ( ١٩٨ ) السلم في الحيوان صحيح ( ١٩٩ ) السلم في المنقطع جسده لدى العقد المعلوم وجوده لدى المحل ، صحيح ( ١٩٩ ) اغلاس المشتري بالثمن يثبت للبائع حق الفسخ اذا كان المبيع قائماً ( ٢٠٠ ) . العقود تتم في عقود المعاوضات ( ٢٠٠ ) تعدد الصفقة بتعدد المشتري ( ٢٠٢ ) .

### مسائل الرهن :

فروع المسألة الأولى : ( موجب عقد الرهن تعلق الدين بالعين شرعاً ، عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : موجب ملكة اليد على سبيل اللزوم حساً ) ٢٠٣ .  
صحة رهن المشاع ( ٢٠٤ ) منافع الرهن لا تتمثل على الرهن ( ٢٠٥ ) اعتاق الرهن العبد للرهن مردود ( ٢٠٥ ) زوائد الرهن غير مرهونة ( ٢٠٦ ) العين المرهونة أمانة في يد المرتن ( ٢٠٦ ) .

### مسائل الوكالة :

فروع المسألة الأولى : ( الأمر المطلق الكلي ، لا يقتضي الأمر بشيء من جزئياته عند الشافعية ، ويقتضي ذلك عند أصحاب أبي حنيفة ) ٢٠٨ .  
الوكيل بالبيع المطلق إذا قال له موكله : بع هذه العين ، ملك بيها بئمن المثل ( ٢٠٩ ) ، الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله ، لم يصح إقراره ( ٢٠٩ ) ، إذا وكل وكيلًا بشراء جارية ذكر جنسها ، فاشترى مربية بئمن يسأري ذلك ، لا يجوز ( ٢٠٩ ) ، الأجير المشترك إذا اقتصر على المتعاد من عمله ، فتلّف الثوب ، لم يضمن ( ٢٠٩ ) ، العبد المأذون لا يميز بالألق ( ٢١١ ) المودع إذا سافر بالوديعة من غير ضرورة لم يميز ( ٢١١ ) ، الوصي إذا اشترى مال اليتيم لنفسه بأكثر من قيمته لا يجوز ( ٢١١ ) إذا أذن السيد لعبده في النكاح ، انصرف إلى الجائر دون الفاسق ( ١١ ) .

### مسائل الإقرار :

فروع المسألة الأولى : ( إذا وجد الفعل مطابقاً لظاهر الشرع ، حكم بصحته ، وتعتبر التهمة في الأحكام ، وقال أبو حنيفة : كل فعل تمكنت التهمة فيه ، حكم بفساده ) ٢١٢ .  
إقرار المريض لغرماء المرض ، كإقراره لغرماء الصحة ، لأنه مشروع في الحالتين ( ٢١٢ ) الإقرار للوارث صحيح ( ٢١٣ ) ، إمان العبد المحجور عليه ( ٢١٣ ) .

## كتاب الفصب

فروع المسألة الأولى : ( المضمونات تملك بالضمان ، ويقع الملك مستنداً ، ومنصب الشافعي ، أنها لا تملك بالضمان (٢١٥) .

الضمان عند الشافعي في مقابلة فولت اليد ، وعند أبي حنيفة في مقابلة عين المنصوب (٢١٧) إذا ضمن الفاصب قيمة المنصوب ، ثم ظهر ، فهو للمالكه المنصوب منه (٢١٧) ، الجنابة التي توجب كمال القيمة في العبد ، لا توجب الملك بالجنة عند الضمان (٢١٨) إذا أحدث الفاصب في العين المنصوبة ما يخرجها عن مطلق الاسم الأصلي بزيادة وصف قائم فيها ، غرم ارش النقصان ( ٢١٩ ) القطع والضمان لا يجتمعان (٢١٩) إذا وهب الموقوف منه الموقوف من السارق بعد البرائة ، فما الحكيم ؟ (٢٢٠) إذا استولد الأب جارية ابنه فما يلزمه ؟ (٢٢٠) هل يجتمع الحد والمهر ؟ (٢٢١) .

فروع المسألة الثانية : ( يعتبر في وجوب ضمان المدوان ، إثبات اليد بصفة التمدي ، عند الشافعي ، ولا بد من اليد الناقلة عند أصحاب أبي حنيفة (٢٢٢) زوائد المنصوب مضمونة (٢٢٢) غصب القمار متصور (١١٠) المودع إذا تعدى في الوديعة ، ثم ترك التمدي ، لم يبرأ من الضمان (١١٠) .

فروع المسألة الثالثة : وقد سقط ترقيمها من الأصل ( منافع الأعيان بمنزلة الأعيان القائمة في الماهية ، عند الشافعي ، وأنكر أبو حنيفة كون المنافع في أصلها أموالاً قائمة بالأعيان (٢٢٤) منافع المنصوب تضمن بالقوات تحت اليد العادية ، وبالقنوت (٢٢٧) ، بخفة الحر ومنافع الدار يجوز أن تكون صدقاً (٢٢٧) يؤخذ الشقص المور بالشفعة بقيمة البضغ (٢٢٨) إذا رجع شهود الطلاق غرموا مهر المثل (٢٢٨) .

دمعائل الاجارة :

( فروع المسألة الأولى : ) تملك المنافع المعقود عليها ، مقترنة بالمقيد ،

عند الشافعي ؛ وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أنها تملك على ترتيب الوجود (٢٣٠) .

تملك الأجرة بنفس العقد في الإجارة المطلقة (٢٣٣) إجارة الشارع جائزة (٢٣٣) ، لا تبطل الإجارة بموت المستأجر (٢٣٤) إذا مات المؤجر لم ينسخ العقد (٢٣٤) إضافة الإجارة إلى السنة القابلة لا تصح (٢٣٥) الموصى له بالسكنى إذا مات ، ورث عنه (٢٣٥) .

#### مسائل الشفعة :

فروع المسألة الأولى : مناط الشفعة اتصال المالكين بجميع أجزائها (وهو الاختلاط) عند الشافعي ، وأصل اتصال المالكين عند أبي حنيفة (٢٣٧) لا شفعة للجبار (٢٣٧) ، توزع الشفعة على قدر الانصاء (٢٣٨) .

#### مسائل المأذون :

فروع المسألة الأولى : المنة المأذون مقصوف لسيده ، عند الشافعي ، ولنفسه ، عند أبي حنيفة (٢٣٩) .  
المأذون في نوع من التجارة لا يصير مأذوناً فيما عداه (٢٤١) ، إذا استغرقت ديون التجارة اكتساب المأذون فيها ، فبقية الدينون لا تتعلق بربقه (٢٤١) ،  
المأذون في التجارة لا يؤجر نفسه (٢٤٢) إذا رأى السيد عبده يبيع ويشترى فسكت ؛ لم يصح تصرفه (٢٤٢) . الموصى له في نوع من التصرف يقتصر عليه (٢٤٣) .

#### مسائل (من التلوي والأهلية) :

هل التحسين والتقبيح عقليان أم شرعيان ؟ (٢٤٤) .  
إسلام الصبي للميز لا يصح (٢٤٩) إذا نذر صوم يوم العيد وأيام التشريق ، لا ينقد نذره ، ولا يهبط صومه فيها (٢٤٧) شهادة أهل الذمة بمصهم على بعض ، غير مقبولة (٢٤٨) ، قاعدة خامسة في هذا الموضوع (٢٤٩) .

### كتاب النكاح :

فروع المقدمة : الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده ، وكذا العكس ، عند الشافعي ، وذهب الحنفية إلى خلاف ذلك (٢٥١) .  
التخلي لنوافل العبادات أولى من الاشتغال بالنكاح (٢٥٢) ، إرسال الطلقات الثلاث مباح (٢٥٣) .

فروع المسألة الأولى : راوي الأصل ، إذا أنكر رواية الفرع إنكار متوقف ، يعمل بالخبر ضد الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى أنه لا يجوز العمل به (٢٥٤) . النكاح بلا ولي باطل (٢٥٥) .

فروع المسألة الثانية : ( ولاية الإيجاب ، في حق البنات ، معللة بالبكارة عند الشافعي ، وبالصغر عند أبي حنيفة ) (٢٥٧) .  
الثيب الصغيرة لا تزوج (٢٥٨) البكر البالغ تزوج إجباراً (٢٥٩) .

فروع المسألة الثالثة : قرب القرابة معتبر في الاستقلال بالنكاح ، عند الشافعي ، واكتفى أبو حنيفة بمطلق القرابة (٢٦٠) .  
لا يملك غير الأب والجد تزويج الصغير (٢٦٠) إذا غاب الولي الأقرب لا تبطل ولايته ولا تنتقل (٢٦٠) المعتق وابن العم لا يستقل بتولي طرفي العقد ، ولا يزوج من نفسه (٢٦١) .

فروع المسألة الرابعة : المطلق والمقيد إذا وردا في حادثة واحدة ، لا يحمل المطلق على المقيد عند أبي حنيفة ، وقال الشافعي : يحمل (٢٦٢) .  
لا ينعقد النكاح بحضور الفاسقين (٢٦٢) الفاسق لا يلي للتزويج بالقرابة (٢٦٣) اعتناق الرقة الكافرة ، لا تجزى في كفارة الظهار (٢٦٤) السيد إذا كان له عبد كافر لا تجب عليه صدقة الفطر عنه (٢٦٤) .

فروع المسألة الخامسة : شهادة النساء ، شهادة ضرورية ، غير أصلية ، عند الشافعي ، وذهب أبو حنيفة إلى أنها أصلية (٢٦٦) .



لا ينعقد النكاح بشهادة رجلين وامرأتين (٢٦٦) شهادة القابلة وحدها لا تقبل (٢٦٨) .

فروع المسألة السادسة : حكم الشيء يدور مع أثره ، وجوداً ، وعدمه عند أصحاب أبي حنيفة ، ومنع الشافعي ذلك ؛ محتجاً بحجية الأصل (٢٦٩) .  
للصابة بالفجور ، إذا زالت بكارتها بالزنى المحض ، تستنطق (٢٦٩) نكاح الأخت في عدة الأخت البائنة ، جائز (٢٧٠) إذا طلق الحرة ثلاثاً ثم تزوج أمة في عدتها جاز (٢٧٠) المختامة لا يلحقها صريح النكاح (٢٧٠) المبتوتة في مرض الموت ، لا ترث (٢٧١) .

فروع المسألة السابعة : إذا دار اللفظ بين معناه الشرعي واللغوي ، ترجح حمل على الشرعي ، عند الشافعية ، وعلى اللغوي ، عند أصحاب أبي حنيفة (٢٧٢) .

الزنى لا يوجب حرمة المصاهرة (٢٧٢) المحرم لا يجوز له أن يتزوج وأن يزوج (٢٧٤) .

مماثل الصداق :

فروع المسألة الأولى : الصداق تمحض حقاً للمرأة ، عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : الصداق حق لله تعالى ابتداءً (٢٧٥) .

مقوضة البضع لا تستحق المهر بنفس المقد (٢٧٥) الصداق لا يتقدر (٢٧٦) إذا خطب المرأة كفؤ بدون مهر المثل ، ورضيت به ، لزم الأولياء تزويجها (٢٧٦) .

مماثل اختلاف الدارين :

اختلاف الدارين لا يوجب تبان الأحكام ، عند الشافعي ، ويوجب عند أبي حنيفة (٢٧٧) .

إذا هاجر أحد الزوجين إلينا وتخلف الآخر في دار الحرب ، لا ينقطع النكاح (٢٧٨) إذا أسلم الحربي ، وخرج إلينا ، وترك ماله ، لا يملك إذا ظهر

المسلمون على أرضهم (٢٧٨) بن أسلم في دار الحرب ، وله هاجس البناء فهو  
معصوم ، يجب على قاتله الدية والقصاص (٢٧٨) .

#### مسائل الطلاق :

فروع المسألة الأولى : المقتضى لا عموم له ، عند أبي حنيفة ، وقال  
الشافعي : إنه يعم ، وتحرير القاعدة (٢٧٩) .

إذا قال لزوجته : أنت طالق ، ونوى به ثلاثاً ، يصح منه (٢٨٠) .

فروع المسألة الثانية : الرجعة في الطلاق ، لا تقبل الانقطاع بالشرط ،  
عند الشافعي ، وادعى أبو حنيفة أنها تقبل (٢٨١) .

كنايات الطلاق ، كالصريح ، كلها راجع (٢٨٢) ، إذا قال لزوجته  
المدخول بها : أنت طالق طليقة بائة لا رجعة لي فيها ، وقعت رجعية (٢٨٣) .

فروع المسألة الثالثة : الحل في النكاح يتناول الذات المشتمة على الأجزاء  
التصلة فيها اتصال خلقة ، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن مورد الحل  
إنسانية المرأة (٢٨٣) .

إضافة الطلاق إلى الجزء المين ، وإضافة المتق إلى عضو معين ! (٢٨٤) .

فروع المسألة الرابعة : ورفع عن أمي الخطأ والنسيان . . . والخلاف  
حول كونه مجمل (٢٨٥) .

تصرفات للكره لا تصح (٢٨٦) وجوب القصاص مستثنى (٢٨٦) .

فروع المسألة الخامسة : كلمة « حتى » للناية في قوله تعالى : « حتى تسكن  
زوجاً غيره » عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : هي للرفع والقطع (٢٨٨) .  
مسألة الهدم (٢٨٩) .

فروع المسألة السادسة : الحل الثابت بالنكاح في حق الأمة كالحل الثابت  
في حق الحرة (٢٩١) .

طلاق الأمة كطلاق الحرة إذا كان الزوج حراً (٢٩٢) .

#### مسائل الرجعة :

فروع المسألة الأولى : الطلاق الرجعي يزيل ملك النكاح من وجه ، عند الشافعي ، وينحصر تأثيره عند أبي حنيفة ، في نقصان المدد ، وتحريم الخلوة والمسافرة بها (٢٩٣) .

المطلقة الرجعية محرمة الوطء (٢٩٤) الرجعة لا تحيل إلا بالقول (٢٩٥) .  
وطء الرجعة يوجب المهر (٢٩٥) الإشهاد على الرجعة واجب (٢٩٥) .

#### مسائل النفقات :

فروع المسألة الأولى : نفقة الزوجات واجبة بطريق المعاوضة عن المجلس عند الشافعي ، وذهب الحنفية إلى أنها واجبة بطريق الصلة لنفقة القريب (٢٩٧) .

الإعصار بالنفقة يثبت للمرأة حق الفسخ (٢٩٧) نفقة الزوجات معلومة مقدرة (٢٩٨) نفقة الزوجة تتقرر في الدمة ولا تسقط بمضي الزمان (٢٩٨) .

فروع المسألة الثانية : صور الأسباب الشرعية هي المتبصرة في الأحكام ، دون معانها عند الحنفية ، وخالف في ذلك الشافعية (٢٩٩) .

المشرك إذا تزوج بغيرية ، ثم أتت بولد لسته أشهر فصاعداً (٣٠٠) إذا تزوج امرأة حاضرة ، وطلقها من ساعته في مجلس العقد من غير دخول ، ثم جاءته بولد (٣٠١) نكح من لا تحل له ثم وطنها في هذا العقد (٣٠٢) . استأجر امرأة ليزني بها ، فزنى ، يحد (٣٠٢) .

#### كتاب الجراح :

فروع المسألة الأولى : نفي السلواة بين شيئين ، يقتضي العمزم ، عند الشافعي ، وقال الحنفية : لا يقتضيه . (٣٠٣) .

لا يقتل المسلم بالطفر (٣٠٤) دية الدمي والمستأمن ، يقتل حمى بمعد (٣٠٤) .

فروع المسألة الثانية : المقدور الواحد بين قاصدين غير قديين متصور ،  
عند الشافعية ، وغير متصور عند الحنفية ( ٣٠٦ ) .  
تقطع الأيدي بيد واحدة ( ٣٠٨ ) .

فروع المسألة الثالثة : لا مانع من اجراء القياس في أسباب الأحكام ،  
عند الشافعية ، وذهب الحنفية إلى المنع ( ٣٠٩ ) .  
يملك السيد إقامة الحد على مملوكه ( ٣١١ ) شهود القصاص إذا رجعوا وقالوا  
تعمدنا وقتلوا المشهود عليه ، يجب عليهم القصاص ( ٣١٢ ) .

فروع المسألة الرابعة : لا لفظ المشترك يحمل على جميع معانيه عند الشافعي  
ومنع القدرية والحنفية ذلك ( ٣١٣ ) .  
موجب الصد التخيير بين القصاص والدية ( ٣١٤ ) .

فروع المسألة الخامسة : معنى القصاص مقابلة محل الجناية بالمحل الفاتت  
بالجناية جبراً عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى أن معناه مقابلة الفعل بالفعل  
جزاء وزجر ( ٣١٦ ) .

إذا قتل الواحد جماعة يقتل بواحد ، وللباقين الدية ( ٣١٧ ) إذا قطع عيني  
رجلين قطع بالأول ، وللآخر الدية ( ٣١٧ ) يلزم شريك الأب القصاص ( ٣١٧ )  
إذا مات من وجب عليه القصاص اخذت الدية من ماله ( ٣١٨ ) إذا  
قتل إنسان فوارثه الكبير لا ينفرد باستيفاء القصاص ( ٣١٨ ) مستحق  
القصاص في النفس إذا قطع اليد وعفا عن النفس لم يلزمه أرش اليد سواء  
وقف القطع أو مرى ( ٣١٩ ) .

فروع المسألة السادسة : التمسك بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع دون  
الجزئيات المعينة جازت عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى منع الاستدلال بحسب  
هذه المصلحة ( ٣٢٠ ) .

القتل بالثقل يوجب القصاص ( ٣٢٤ ) يجب القصاص على المكره المتسبب  
في القتل ( ٣٢٥ ) .

فروع المسألة السابعة : هل للعموم صيغة ، وهل هي على الاحتمال أم على القطع واليقين ( ٣٢٦ ) .

فروع المسألة الثامنة : تخصيص عموم الكتاب بالقياس جازر عند الشافعي والكر الحنفية ذلك ( ٣٣٠ ) .

مباح الدم لا يعضه الالتجاء إلى الحرم ( ٣٣١ ) .

فروع المسألة التاسعة : الحاصل مفعولاً بأذن الشرع كالحاصل بأذن من له الحق من المباد ، وذهب أبو حنيفة إلى أن المفعول بأذن الشرع ينقسم إلى قسمين ( ٣٣٣ ) سراية القصاص غير مضمونة ( ٣٣٤ ) .

فروع المسألة العاشرة : كلمة « مَنْ » إذا وقعت شرطاً عت الذكور والاثاث عند الشافعي ، وخصها الحنفية بالذكور ( ٣٣٦ ) .  
تقتل المرتدة عند الشافعي ( ٣٣٧ ) .

كتاب الحدود :

فروع المسألة الاولى : الكافر يدخل تحت الخطاب العام عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى أنه لا يدخل ( ٣٣٨ ) .  
النهي الثيب يرجم إذا زنى ( ٣٣٩ ) .

فروع المسألة الثانية : لا يمكن دعوى العموم في واقعة لشخص معين ، قضى فيها رسول الله ﷺ بحكم ، وذكر علته أيضاً ، إذا أمكن اختصاص الملة بصاحب الواقعة عند الشافعي ( ٣٤٠ ) .

سقوط اعتبار التكرار في الإقرار بالزنى ( ٣٤٠ ) .

فروع المسألة الثالثة : امم الزنى حقيقة في الزاني والزانية عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى أن الامم يطلق على الرجل حقيقة وعلى المرأة مجازاً ( ٣٤٢ )  
إذا مكنت العاقلة البالغة صبياً أو مجنوناً لزمها الحد ( ٣٤٢ ) .

فروع المسألة الرابعة : لا مانع من إجراء القياس في الامماء اللغوية المشتقة

من المعاني عند أصحاب الشافعي ، ومنع أصحاب أبي حنيفة ذلك ( ٣٤٤ )  
اللوأط يوجب حد الزنى ( ٣٤٥ ) التباش يقطع ، الحاقاً له بسارق مثقال  
الحي ( ٣٤٧ ) .

#### مسائل المارقة :

فروع المسألة الاولى : استصحاب حكم الموم إذا لم يقم دليل الخصوص  
متعين عند العاقلين بالعموم ( ٣٤٨ ) .

يتعلق القطع بسرقة من أمله على الإباحة ( ٣٤٨ ) يجب القطع بسرقة  
الأشياء الرطبة ( ٣٤٨ ) يجب القطع على الزوج بسرقة مال زوجته ( ٣٤٨ ) .

فروع المسألة الثانية : في بيان حقيقة السبب وخلافت العفاء في ذلك  
( ٣٥١ ) .

إذا اشترى أباه بنية التكفير لا يقع عتقه عن كفارته ( ٣٥٢ ) إذا ضالت  
البيمة على إنسان فقتلها دفماً عن نفسه لم يضمها ( ٣٥٥ ) .

#### كتاب السير :

فروع المسألة الاولى : ملك الغنائم يحصل بمجرد الاستيلاء عند الشافعي  
وقال أبو حنيفة : الحق في الغنمية يتعلق بالأخذ ويملك بالاحراز ( ٣٥٦ ) تجوز  
قسمة الغنائم في دار الحرب ( ٣٥٧ ) المدد إذا لحق الغانين قبل احراز الغنمية  
بدار الاسلام لا يشاركونهم ( ٣٥٧ ) الغازي إذا جاوز الدرب فارساً وكأنت  
وقت القتال راجلاً فله سهم راجل ( ٣٥٨ ) إذا مات الجندي قبل القسمة  
يورث نصيبه ( ٣٥٨ ) إذا فتح الامام مدينة لم يحز أن ين عليها ( ٣٥٨ ) .

فروع المسألة الثانية : اللفظ العام إذا ورد على سبب خاص ، يختص  
بشيء عند الشافعي ، ودعت الحنفية إلى أن ذلك لا يمنع التعلق بشعور  
اللفظ ( ٣٥٩ ) .

إن قوله تعالى : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ ) يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق  
لا يمنع حل ما تركه التسمية ( ٣٦١ ) .

فروع المسألة الثالثة : خير الواحد إذا خالف قياس الأصول يقدم على القياس عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى تقديم القياس عليه (٣٦٣) .  
يتذكى الجنين بذكاة أمة (٣٦٤) .

#### مسائل الأيمان :

فروع المسألة الاولى : الكفارات كلها شرعت ضماناً للتلطف من حقوق الله تعالى جبراً عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى أن الكفارات كلها شرعت جزاءً للقبول (٣٦٦) .  
اليمين الميموس توجب الكفارة (٣٦٧) بتقديم الكفارة على الحنث جائز (٣٦٨) .

فروع المسألة الثانية : شرع من قبلنا ، ليس شرعاً لنا عند الشافعي وينقل عن أبي حنيفة خلاف ذلك (٣٦٩) .  
إذا نذر ذبيح ولده لم ينقذ نذره (٣٧٠) الأضحية غير واجبة (٣٧٠) .

#### مسائل الأقضية :

فروع المسألة الأولى : حقيقة القضاء إظهار لحكم الله تعالى وإخبار عنه وليس هو إثبات حق على سبيل الابتداء عند الشافعي ، وذهب أبو حنيفة إلى أن حقيقته إثبات الحكم للدعي وإنشاء له (٣٧٢) .  
القضاء على الغائب نافذ (٣٧٤) قضاء القاضي بشهادة الزور لا يبيح المحظور (٣٧٤) .

#### مسائل الشهادات :

فروع المسألة الأولى : يحصل الترجيح بكثرة الأدلة وانضمام عدة إلى عدة وإن صلحت كل واحدة أن تكون مستقلة ، عند الشافعي ، وذهبت الحنفية إلى أن هذه الأمور لا توجب رجحان تلك العدة (٣٧٦) .  
سمع بينة ذي اليد وتقدم على بينة الخارج (٣٧٧) .

فروع المسألة الثانية : الاستثناء إذا ثقب جلاً نسق بعضها على بعض  
رجع إلى جميع الجمل عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يختص بالجملة  
الأخيرة (٣٧٩) .

إذا تاب الحدود في القذف قبلت شهادته (٣٨٢) .

مسائل العتق :

فروع المسألة الأولى : المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عند الشافعي ،  
وقال أبو حنيفة : المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم والنطق (٣٨٧) .

إذا قال لعبد الذي هو أكبر سنّاً منه : هذا ابني ولمن هو أصغر سنّاً منه :  
هذا أبي ، لا يعتق (٣٨٨) .

مسائل الكتابة :

فروع المسألة الأولى : العقود عليه في عقد الكتابة رقة المكاتب  
عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : العقود عليه هو اكتساب العبد وفك الحجر  
عنه (٣٩٠) .

إذا مات المكاتب عن غير وفاء ، انقضت الكتابة ومات رقيقاً (٣٩١)  
الكتابة الحالة باطلة (٣٩٢) إذا زوج بقلته من مكاتبه ثم مات السيد ، انقض  
النكاح (٣٩٢) .

★ ★ ★



## ز - المسائل الاصولية

ص	ص
الأمر المطلق المجرد عن القرائن ١٠٨	الأصل في الأحكام الشرعية ٣٨
هل يقتضي الفور ؟	العلم القاصرة ... ٤٧
النفى المضاف إلى جنس الفعل ١١٧	الحكم في محل النص ... ٤٨
اللفظ الواحد ، إذا كان له	الزيادة على النص ... ٥٠
عرف في اللغة وثبت له عرف	حرف ( الواو ) للناسخة ... ٥٣
في الشرع ١٢٣	ما يحزىء المكلف إذا أمر بفعل ٥٨
السكوت في معرض الحاجة	خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٦٢
إلى البيان ١٢٤	إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز ٦٨
حقيقة خطاب التكليف ١٢٧	كلمة ( من ) ٧١
كل حكم شرعي أمكن تعطيله ،	استصحاب الحال في الاجماع
جاز فيه القياس ١٣٢	المتقدم بعد وقوع الخلاف ٧٣
المأمور به يعلم كونه مأموراً ١٣٦	الأمر المطلق ( اقتضاه التكرار
المتدوب لا يصير واجباً	أو عدم اقتضائه ) ٧٥
بالتلبس ١٣٨	المجهدات الفروعية ومن المصيب
دخول النيابة في التكليف	فيها ٧٩
البدنية ١٤٠	الحق في المجهدات الفروعية ٨١
الشرط ، إذا دخل على السبب ١٤٨	انقسام الواجب إلى مضيق
حقيقة الاستثناء ١٥٢	وموسع
تخصيص الحكم بصفة من أوصاف	فعل التامع والناقل ٩٥
الشيء ١٦٢	مخاطبة الكفار بفروع الاسلام ٩٨

ص	ص
المقدور الواحد بين قادرين غير	التصرفات الحسية وأقسامها ١٦٨
قديمين ( وهذه من مسائل علم	الاستصحاب ١٧٢
الكلام ) ٣٠٦	قول الصحابي ١٧٩
القياس في أسباب الأحكام ٣٠٩	المعدول عن القياس هل يقاس عليه ١٨٣
اللفظ المشترك ٣١٣	الأمر المطلق الكلي ٢٠٨
المصالح المستندة إلى كلي الشرع ٣٢٠	التهمة في الأحكام ٢١٣
العام : صيغه ودلالاته ٣٢٦	التحسين والتقييح ٢٤٤
تخصيص عموم الكتاب بالقياس ٣٣٠	أصل المشروعات حسن عند
الحاصل بإذن الشرع ٣٣٣	أهل الرأي ٢٤٩
كلمة ( من ) إذا وقعت شرطاً ٣٣٦	هل الأمر بالشيء نهى عن ضده ؟ ٢٥١
دخول الكافر تحت الخطاب العام ٣٣٨	زاوي الأصل إذا أنكر رواية
دعوى العموم في واقعة معينة ٣٤٠	الفرع ٢٥٤
القياس في الأسماء اللغوية . . . ٣٤٤	المطلق والمقيد إذا وردا في
استصحاب حكم العموم ٣٤٨	مساعدة واحدة ٣٦٣
حقيقة السبب ٣٥١	حكم الشيء بدور مع آله ٣٦٩
اللفظ العام إذا ورد على سبب	إذا دار اللفظ بين المعنى اللغوي
خاص ٣٥٩	والمعنى الشرعي ٣٧٢
خبر الواحد إذا خالف قياس	عموم المقضى ٣٧٩
الأصول ٣٦٣	حديث «رفع عن أمي الخطأ» ٣٨٥
شرع من قبلنا ٣٦٩	كلمة (حق) في قوله تعالى :
الترجيح بكثرة الأدلة ٣٧٢	( حق تنكح زوجها ) ٣٨٨
الاستثناء إذا تعقب جملاً ٣٧٩	عوارض الأسباب الشرعية ومعالجتها ٣٩٩
المجاز خلف عن الحقيقة ٣٨٧	تنفي المساواة بين شيئين
	( والعموم ) ٣٠٣

## ح- التواعد الفقهية

الصفحة	الإشارة إلى القاعدة	الصفحة	الإشارة إلى القاعدة
٢٣٩	العبد المأذون		الافساد في العبادات كالإتلاف
٢٥٧	ولاية الإيجاب في النكاح	٩٦	في المحسات
	قرب القرابة « في الاستقلال	١٠٢	صلاة المأموم
٢٦٠	بالنكاح «	١٠٥	النكاح « متناوله وحكمه »
٢٦٦	شهادة النساء	١١٠	الزكاة مؤونة مالية
٢٧٥	الصداق « ابتداء واستيفاء »	١٤٣	التراضي في العقود المالية
٢٧٧	اختلاف الدارين	١٦٠	العلة المحرمة ( في الربا )
٢٨١	الرجعة في الطلاق	١٨٦	الإيجاب والقبول
٢٨٣	مورد الحل في عقد النكاح	١٨٩	بيع الأعيان
٢٩١	الحل الثابت بالنكاح في حق الأمة	١٩٢	مورد عقد النكاح
٢٩٣	الطلاق الرجعي	١٩٧	موجب عقود المعاوضات
٢٩٧	نفقة الزوجات	٢٠٣	موجب عقد الرهن
٣١٦	معنى القصاص	٢١٥	المضمونات تملك بالضمان
٣٤٢	حقيقة اسم الزنى	٢١٩	القطع والضمان لا يمتنعان
٣٥٦	ملك الفئائم « متى يحصل »		اعتبار اليد الناقلة في وجوب الضمان
٣٦٦	الكفارات « سبب مشروعيتها »	٢٢٢	
٣٧٢	حقيقة القضاء	٢٢٥	منافع الأعيان بمنزلتها
	المعقود عليه في عقد الكتابة		هل تملك المنافع المعقود عليها
٣٩٠	« الحل »	٢٣٠	مقترنة بالعقد
		٢٣٦	مناط الشفعة

## ط - أهم مراجع التحقيق<sup>(١)</sup>

### ١ - القراءات الكريمة وتفسيره

- ١ - أحكام القرآن ، للإمام الشافعي ( ٢٠٤ ) ( جمع أبي بكر البيهقي ) .
- ٢ - تفسير الطبري « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » للطبري ( ٢١٠ ) تحقيق الفاضلين أحمد ومحمود شاكر طبع دار المعارف بمصر .
- ٣ - أحكام القرآن ، للجصاص ( ٣٧٠ ) ، المطبعة البهية ١٣٤٧
- ٤ - أحكام القرآن ، لابن العربي ( ٥٤٣ ) ، الطبعة الأولى ١٣٧٦ ، دار احياء الكتب العربية .
- ٥ - أحكام القرآن ، للكنيا المرامي الطبري ( ٥٠٤ ) مخطوط .
- ٦ - تفسير غريب القرآن ، لابن قتيبة ( ٢١٣ ) طبعة ١٣٧٨ .
- ٧ - تأويل مشكل القراءات ، لابن قتيبة ( ٢١٣ ) طبعة ١٣٧٣ ، دار احياء الكتب العربية .
- ٨ - أسباب النزول ، لعلي بن أحمد الواحدي ( ١٤١ ) وبهامشه الناسخ والمنسوخ لهبة الله ابن سلامة ، طبعة ١٣١٥ - بمصر .
- ٩ - تفسير الكشاف ، للزغشري ( ٥٧٧ ) مطبعة الاستقامة بمصر . الطبعة الثانية ١٣٧٣
- ١٠ - تفسير ابن كثير ( ٧٧٤ ) . مطبعة الاستقامة . الطبعة الثانية ١٣٧٣
- ١١ - تفسير القرطبي « الجامع لاحكام القرآن » ( ٥٧١ ) . طبع دار الكتب . الطبعة الاولى ١٣٥١
- ١٢ - التفسير الكبير ، للفتح الرازي ( ٦٠٦ ) المطبعة المصرية . الطبعة الاولى ١٣٥٢

---

(١) الرقم الذي يلي الاسم بين قوسين هو لسنة وفاة المؤلف بالتاريخ الهجري .

## ٢ - كتب الحديث النبوي وفروعه

- ١٣ - سنن أبي داود ، للسجستاني (٢٠٢) ، الطبعة الثانية ١٣٦٩
- ١٤ - صحيح البخاري (٢٥٦) ، الطبعة الأميرية ١٣١٤
- ١٥ - صحيح مسلم (٢٦١) ، بشرح الامام النووي . مطبعة صبيح بمصر .
- ١٦ - سنن النسائي (٣٠٣) ، بشرح السيوطي وحاشيته السندي ، الطبعة المصرية بالأزهر .
- ١٧ - سنن ابن ماجه (٢٧٥) ، دار احياء الكتب العربية ١٣٧٢
- ١٨ - صحيح الترمذي بشرح ابن العربي « عارضة الأحوذى » (٥٤٣) . مطبعة الصاوي ١٩٣٤ م .
- ١٩ - مسند الامام أحمد بن حنبل (٧٤١) . وبهامشه منتخب كنز العمال ، طبع مصر .
- ٢٠ - سنن أبي محمد الدارمي (٢٥٥) ، طبع دمشق ١٣٤٩
- ٢١ - السنن الكبرى ، للامام البيهقي (٢٥٨) ، وبهامشها الجوهر النقي لابن التركاتني (٧٤٥) . الطبعة الاولى . طبع دائرة المعارف العثمانية .
- ٢٢ - النهاية في غريب الحديث ، لابن الأثير (٦٠٦) . وبهامشها الدر الثمين للسيوطي . المطبعة العثمانية بمصر ١٣١١ .
- ٢٣ - مسند أبي عوانة (٣١٦) . طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٦٢
- ٢٤ - الاعتبار في التاسخ والمنسوخ من الأخبار ، للحافظ أبي بكر الخازمي (٥٨٤) . الطبعة الأولى ، حلب ١٣٤٦
- ٢٥ - شرح معاني الآثار ، لأبي جعفر الطحايري (٣٢١) طبع الهند .
- ٢٦ - فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني (٨٥٣) المطبعة الخيرية . الطبعة الأولى ١٣١٩
- ٢٧ - ميل السلام ، للصنعاني (١١٨٢) . مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٥٧
- ٢٨ - نيل الأوطار للشوكاني (١٢٥٠) شرح منتقى الأخبار لمجد الدين ابن تيمية (٦٢١) .

- ٢٩ - معالم السنن للخطابي (٣٨٨) ، طبع حلب ، الطبعة الأولى ١٣٥١
- ٣٠ - نصب الرأية ، للحافظ جمال الدين الزيلعي (٧٦٢) ، من مطبوعات المجلس العلمي ، مصر الطبعة الأولى ١٣٥٧
- ٣١ - المقاصد الحسنة للسخاوي (٩٠٢) ، طبع مصر ١٣٧٥
- ٣٢ - كشف الخفا ومزيل الالباس ، لاسماعيل بن محمد العجلوني الجيرامي (١٣٦٢) طبع مصر ١٣٥١ .
- ٣٣ - تخريج أحاديث البزدوي لابن قطلوبغا . مخطوط قيد التحقيق والطبع .  
الأمرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة للملا علي القاري ، تحقيق الأستاذ محمد الصباغ ، طبع المكتب الاسلامي بدمشق .
- ٣٤ - الجامع الصغير للسيوطي (٩١١) بشرح فيض القدير المناوي ، مصر الطبعة الأولى ١٣٥٦
- ٣٥ - السراج المسير شرح الجامع الصغير للريزي (١٠٧٠) الطبعة الأزهرية ١٣٧٤ الطبعة الأولى
- ٣٦ - طرح التثريب في شرح التقریب للزين العراقي (٨٠٦) وولده أبي زرعة العراقي (٨٢٦) مطبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية ١٣٥٣
- ٣٧ - الفتحة الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير ، عمل الشيخ يوسف النيناوي (١٣٥٠) طبع دار الكتب العربية بمصر .  
مجمع الزوائد للهيتمي ، طبع القدسي بمصر .

### ٣ - كتب أصول الفقه

- ٣٨ - الرسالة للإمام الشافعي رحمه الله ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٥٨
- ٣٩ - د أصول السرخسي ، طبع دار الكتاب العربي بمصر ١٣٧٢

- ٤٠ - « أصول فخر الاسلام للبزدهوي » (٤٨٢) بشرح كشف الأمر لر لبد العزيز البخاري (٧٣٤) ، طبع مكتب الصنائع ١٣٠٧ هـ
- التمهيد في استخراج المسائل الفروعية من القواعد الأصولية للإنسوي، طبع مكة المكرمة
- المعتمد لابي الحسين البصري ، طبع المهد العلمي الفرنسي بدمشق
- ٤١ - تقويم الأدلة لأبي زيد الديلمي (٤٣٠) ، مخطوط
- ٤٢ - الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الأمسي (٥٨٣) طبع دار الكتب بمصر ١٣٣٢ هـ .
- ٤٣ - اختلاف الحديث للإمام الشافعي في هامش الجزء السابع من كتاب الأم الطبعة الأميرية الأولى .
- ٤٤ - للمتصفي في علم الأصول ، للإمام الغزالي (٥٠٥) الطبعة الأميرية الأولى بمصر ١٣٢٢ هـ .
- ٤٥ - الملح لأبي اسحاق الشيرازي (٤٧٦) طبع مصطفى الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٣٧٧ هـ .
- ٤٦ - البرهان لإمام الحرمين (٤٧٨) ، مخطوط
- ٤٧ - الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي اسحاق الشاطبي (٧٩٠) نشر المكتبة التجارية بالقاهرة .
- ٤٨ - المنار للنسفي ، وشروحه وحواشيه (٧١٠) طبع دار السعادة ١٣١٥ .
- ٤٩ - نهاية السؤل لجمال الدين الإنسوي (٧٧٢) في شرح منهاج الأصول للقاضي البيضاوي (٦٥٨) مع سلم الوصول للشيخ نجيت ، الطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ .
- التحرير مع التقرير والتحجير ، طبع مصر .
- ٥٠ - تيسير التحرير لأمير بادشاه ، شرح التحرير للكمال بن المهام (٨٦١) طبع مصطفى الحلبي ١٣٥٠ هـ .
- ٥١ - جمع الجوامع لمبد الوهاب السبكي (٧٢٧) مع شرح المحلي وحاشية البناني وتقرير الشربيني ، طبع مصطفى الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٥٦ هـ .

٥٢ - شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢) ، طبع محمد

علي صبيح بمصر .

٥٣ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني (١٢٥٠)

٥٤ - شرح العضد الأيحي (٧٥٦) لمختصر المنتهى لابن الحاجب (٦٤٦) .

٥٥ - حاشية الإزميري على المرأة لملا خسرو (٨٠٨) ، دار الطباعة

العامة ١٣٠٧ .

فوائح الرحوت شرح مسلم الشوت ، طبع مصر

٥٦ - تفسير النصوص في الفقه الاسلامي للدكتور محمد أديب الصالح ، جزاءن

طبع دمشق ( المكتب الاسلامي ) الطبعة الثانية .

مصادر التشريع للدكتور محمد أديب الصالح ، طبع دمشق .

#### ٤ - كتب قواعد الفقه

٥٦ - تأسيس النظر للديلمي (٤٨٢) المطبعة الادبية بمصر

٥٧ - قواعد الأحكام للمز بن عبد السلام (٦٦٠) . مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

٥٨ - القواعد الفقهية لابن رجب الحنبلي (٧٩٥) . مطبعة الصدق الخيرية بمصر،

الطبعة الاولى ١٣٥٢

٦٠ - الفروق للقرافي (٦٨٤) مع حاشية ابن الشباط. دار إحياء الكتب العربية

بمصر ، الطبعة الاولى ١٩٤٤

٦٠ - غز عيون البصائر للحموي (١٠٩٨) شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم

(٩٧٠) دار الطباعة العامة ١٢٥٧

٦١ - الأشباه والنظائر لمبد الرحمن السيوطي (٩١١) مطبعة مصطفى محمد بمصر

٦٢ - القواعد ، لمبد الدين الزركشي (٧٩٤) . مخطوط . دار الكتب المصرية

٦٣ - المقاصد السنية في بيان القواعد الشرعية (مختصر قواعد الزركشي) مخطوط

لمبد الوهاب الشمراني (٩٧٣)



٦٤ - القرائد البية في التواعد الفقهية ، للسيد محمود حمزة مفتي دمشق (١٣٠٥)

طبع دمشق ١٢٩٨

٥ - كتب الفقه

٦٥ - الآثار للإمام أبي يوسف (١٨٢) ، مطبعة الاستقامة بمصر . الطبعة

الاولى ١٣٥٥

٦٦ - الأم للإمام الشافعي (٢٠٤)

٦٧ - المذهب للشيرازي (٤٧٦) . طبع عيسى الحلبي

٦٨ - المبسوط للرخمي (٤٨٣) . طبعة السامي ١٣٤٢

٦٩ - يدائع الصنائع للساماني (٥٧٨) مطبعة المحالية بمصر . الطبعة الاولى ١٣٢٨

٧٠ - فتح القدير لابن الهمام (٦٨١) مع تكلته نتائج الافكار لقاضي زاده

(٩٨٨) . وشرح العناية على الهداية للبارقي (٧٨٦) وحاشية جلي (٩٤٥)

الطبعة الاميرية الاولى ١٣١٥

٧١ - المغني لابن قدامة المقدسي . طبع مصر .

٧٢ - المنهاج للنوري (٦٧٩) مع شرح مفتي المحتاج للخطيب الشربيني . مصطفى

الحلبي ١٣٧٧

٧٣ - الاحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى (٤٥٨) ، طبع مصطفى الحلبي ١٣٥٧

٧٤ - الحراج للقاضي أبي يوسف (١٨٢) ، المطبعة السلفية ١٣٥٢

٧٥ - الحراج ليحيى بن آدم القرشي (٢٠٣) المطبعة السلفية ١٣٤٧

٧٦ - الوجيز في الفقه الشافعي للقرظي (٥٠٥) طبع مصر

٧٧ - لأحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٧٠٣) ، مطبعة السنة المحمدية بمصر

٧٨ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي (٧٤٣) ، المطبعة الاميرية ١٣١٦

وعليه حاشية الشلي (١٠٠٠) .

تحفة الفقهاء لسمرقندي ، طبع دمشق

- ٧٩ - كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ، لعبد الحميد الافغانى ( ١٣١٦ )  
الطبعة الادبية بمصر ، الطبعة الاولى ١٣١٨
- ٨٠ - المجموع للنووي شرح مهذب الشيرازي . طبع منير النمشتي بمصر .
- ٨١ - نهاية المحتاج للبرملي على المنهاج للنووي مع حاشيتي الشبرايمسي والرشيدي  
( طبعة مصورة )
- ٨٢ - شرح الجلال الحللي ( ٨٦٤ ) على المنهاج مع حاشيتي عميرة ( ٩٥٧ ) وقلبيوي  
( ١٠٦٩ ) ، مصطفى الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٣٧٥
- ٨٣ - تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حنبل الميمني ( ٩٤٧ ) وعليه حاشية البصري  
الطبعة الوهنية ١٢٨٢
- ٨٤ - إعلام الموقعين لابن القيم ( ٧٥١ ) ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة  
الاولى ١٣٧٤
- ٨٥ - بداية المجتهد لابن رشد القرطبي ( ٥٩٥ ) ، مصطفى الحلبي ، الطبعة  
الثانية ١٣٧٠
- ٨٦ - الجوهر النقي لعلاء الدين بن التركاني ( ٧٥٠ ) مع سنن البيهقي ، طبع الهند.
- ٨٧ - رد المحتار على الدر المختار على متن تنوير الابصار ، لابن عابدين ( ١٢٥٢ )  
الطبعة الاميرية ١٢٧٢ ، مع التكملة لعلاء الدين عابدين ، الطبعة  
العامة ١٣٠٧
- ٨٨ - تكملة المجموع لعلي السبكي طبعة مصورة عن المنيرية
- ٨٩ - مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي طبع مصر
- ٩٠ - شرح القدوري طبع مصر

## ٦ - كتب التاريخ والتراجم

- ٩١ - الاستيعاب لابن عبد البر ( ٤٦٣ ) مع الاصابة ، طبع مصطفى محمد ١٣٥٨

٩٢ - الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر المسقلاني (٨٥٢) طبع مصطفى

محمد ١٣٥٨

٩٣ - معجم البلدان لياقوت الحموي (٦٢٦) ، طبع بيروت ١٣٧٤

٩٤ - الأعلام للزركلي ، الطبعة الثانية

٩٥ - وفيات الاعيان لابن خلكان (٦٨١) ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة

الاولى ١٣٦٧

٩٦ - تهذيب الاسماء واللفات ، لحنوي (٦٧٦) ، طبع منير الدمشقي، مصر

٩٧ - الشافعي ، لمحمد أبي زهرة

٩٨ - تاريخ الفكر الاسلامي للحجوي النعماني ، طبع بالرباط ١٣٤٠ ، وكل

بفاس ١٣٤٥

٩٩ - تاريخ التشريع للخصري (١٣٤٥) ، مطبعة السعادة ، الطبعة

السادسة ١٣٧٣

١٠٠ - تاريخ التشريع الاسلامي ، لتاج والسايس ١٣٥٢

١٠١ - الفتح المبين في طبقات الاصولين ، لعبد الله المراغي ، طبع مصر

#### ٧ - كتب اللغة والادب

١٠٢ - المصباح المنير لمقرئ الفيومي (٧٧٠) ، المطبعة الاميرية ١٩٢٨

١٠٣ - لسان العرب ، لابن منظور (٧١١) ، طبع بيروت

١٠٤ - القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزابادي (٨١٧) ، شركة الطباعة ١٣٧٣

١٠٥ - النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ، لابن بطال الركي ، طبع

١٠٦ - عيسى الحلبي مع المذهب

١٠٧ - البيان والبيان للجاسط

١٠٨ - الكامل للمبرد مع رغبة الأمل للمرصفي ( طبعة مصورة )

١٠٩ - الاغاني لأبي الفرج الاصفهاني ( طبعة مصورة )

## ٨ - مراجع عامة

- ١١٠ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٤٦٣) ، طبع منير الدمشقي  
١١١ - الاجابة فيا استدركته عائشة على الصحابة للزركشي (٧٤٥) ، تحقيق  
سميد الافغاني ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٥٨  
١١٢ - مقدمة ابن خلدون (٨٠٨) ، طبع مصطفى محمد  
١١٣ - حجة الله البالغة للدهلوي (١١٧٦) ، المطبعة الاميرية ١٢٨٤



## ي - موضوعات الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٤	مسائل من التندر والأهلية	١١	مقدمة المحقق
٢٥١	كتاب النكاح	٢٧	مقدمة الطبعة الثانية
٢٧٥	مسائل الصداق	٢٣	مقدمة المؤلف
٢٧٧	« اختلاف الدارين	٣٨	كتاب الطهارة
٢٧٩	« العلاق	٧٩	كتاب الصلاة
٢٩٣	« الرجعة	١٠٨	« الزكاة
٣٠٧	« النفقات	١١٧	« الصوم
٣٠٣	كتاب الجراح	١٤٠	« الحج
٣٣٨	« الحدود	١٤٣	« البيوع
٣٤٨	مسائل السرقة	١٥٢	مسائل الربا
٣٥٦	كتاب السير	٢٠١	مسائل الرهن
٣٦٦	مسائل الإيمان	٢٠٨	« الركالة
٣٧٢	« الأقضية	٢١٢	« الإقرار
٣٧٦	« الشهادات	٢١٥	كتاب الغصب
٣٠٩	« العتق	٢٣٠	مسائل الاجارة
٣١١	« الكتابة	٢٢٦	« الشفعة
		٢٣٩	« المأذون

## كـ الخطأ والصواب

الاصواب	الخطأ	ص	س
ما لمست	لمست	٢٧	١٠
ما لا	مالاً	٤٣	٤
لا تفيد	لا يفيد	٤٣	٤
ثريص	ثريص	٨٥	ح٤
إننا	إننا	٩٦	٢
الحقيقي	الحقيقي	١١٩	٣
تأثيره	تأثيره	١٤٨	٩
بالتفي	بالتفي	١٥٤	٨
الخطئة	الخطئة	١٥٨	ح٨
مع	في	١٥٩	ح١
والتمييز	والتمييز	١٦٣	٥
لفهوم	لفهوم	١٦٥	٧
قالإقدام	قالإقدام	١٧٤	٩
تحت	تحت	١٩٤	٨
بتميز	بتميز	٢٠١	٢
يفوت	يفوق	٢٢٦	١٦
القليوي	القليوي	٢٢٧	ح٧
عبارة الإمام	عبارة الإمام	٢٦٣	ح١٢

ض	سطر	الخطأ	المصواب
٢٦٨	٧	لا يقبل	لا تقبل
٣١٤	٩	القصاص	القصاص
٣١٥	ح٥	رضا	رضى
٣٢٢	٦	كلي	كلي
٣٢٢	١٣	د	د
٣٩٠	٩	هو إكتساب	هو اكتساب
٤٣٢	١٦	مجل	مجل
٤٣٦	٧	١١٠	٢٢٤
٤٣٦	١١	١١٠	٢٢٤
٤٥٣	٤	لابن الحسين	لأبي الحسين
٤٥٣	٤	المطي العربي	المطي الفرنسي

## استدراك

يرجى التنبه إلى مايلي :

ص	
٢٩	الحاشية رقم (١) تابعة لمقدمة الطبعة الأولى
١١٠	لم تفرد المسألة (٢) (معتقد الشافعي أن الزكاة . . . ) ولم تعط رقم المسائل الكبرى في العلب .
٢٢٤	سقط سهواً ترقيم المسألة الثالثة (معتقد الشافعي أن منافع الأعيان..)
٣٩٤	فليكتبه حصل شيء من التخالف بين الترتيب في هذه الصفحة وترتيب فقرات الفهارس فيما بعد .



## من آثار المحقق

- « تفسير النصوص في الفقه الاسلامي »  
وهو دراسة مقارنة لناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة . جزءان - الطبعة الثانية
- « لمحات في أصول الحديث »  
وهو يبحث في القواعد التي وضعها العلماء لمعرفة الحديث المقبول والحديث المردود . ويكشف عما في ذلك من منهجية ودقة . الطبعة الثانية .
- « على الطريق »  
بمجموعة مقالات وبحوث .
- « دراسات في التفسير » من الجامع لأحكام القرآن  
وهو دراسة مستفيضة مزودة بالمراجع لمجموعة من نصوص ( الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي مع مقدمة تستمل على ترجمته والكلام عن طريقته ومنهجه في التفسير .







تأليف: محمد منصور شمس

# الشركة المتوجه للتوزيع

بيروت - شارع سورية - باب الميركات ومطار

ص.ب.: ٧٤٦٠ - هاتف (٠٩٥٥)

Bibliotheca Alexandrina



0598435